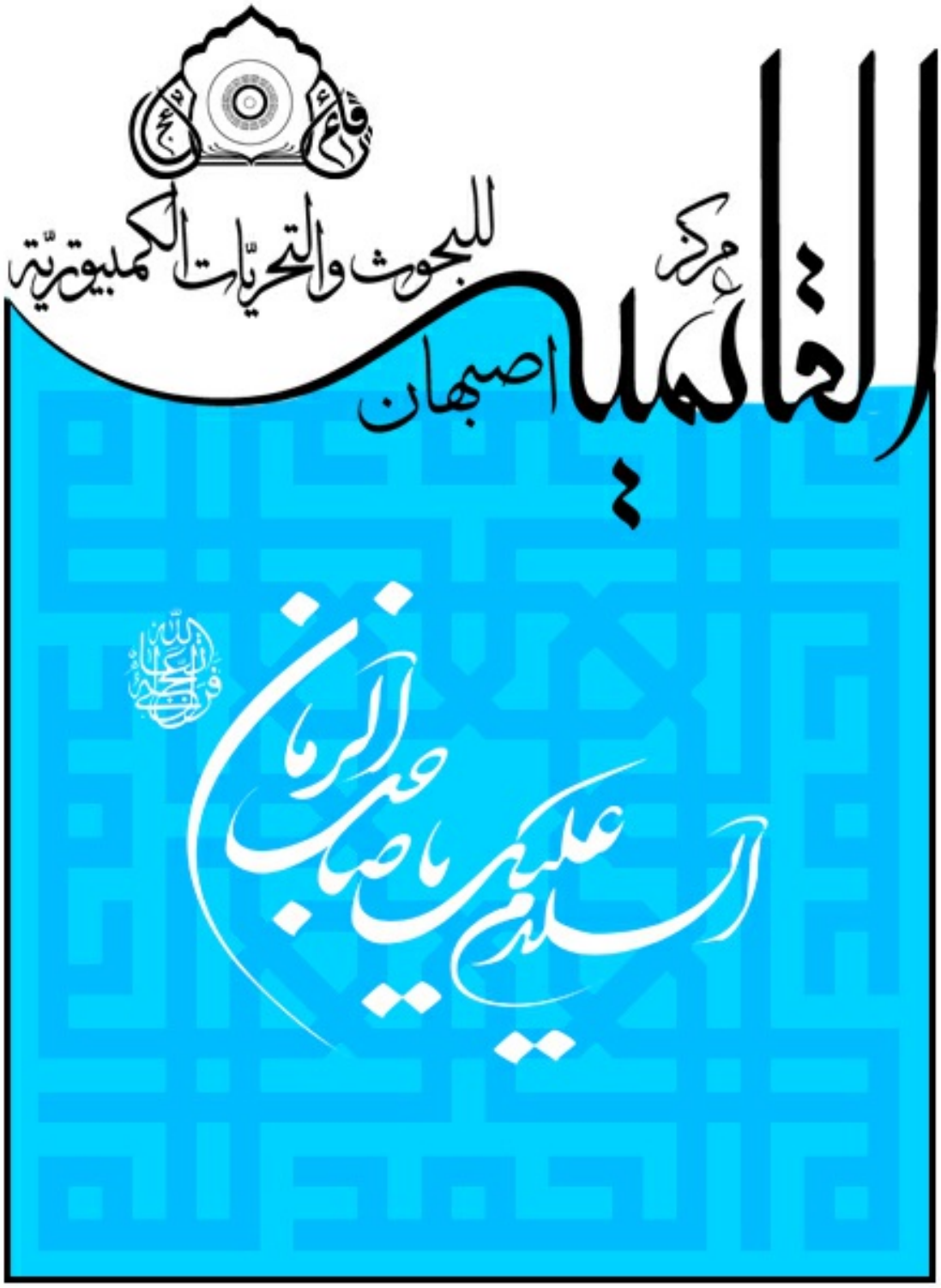


www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

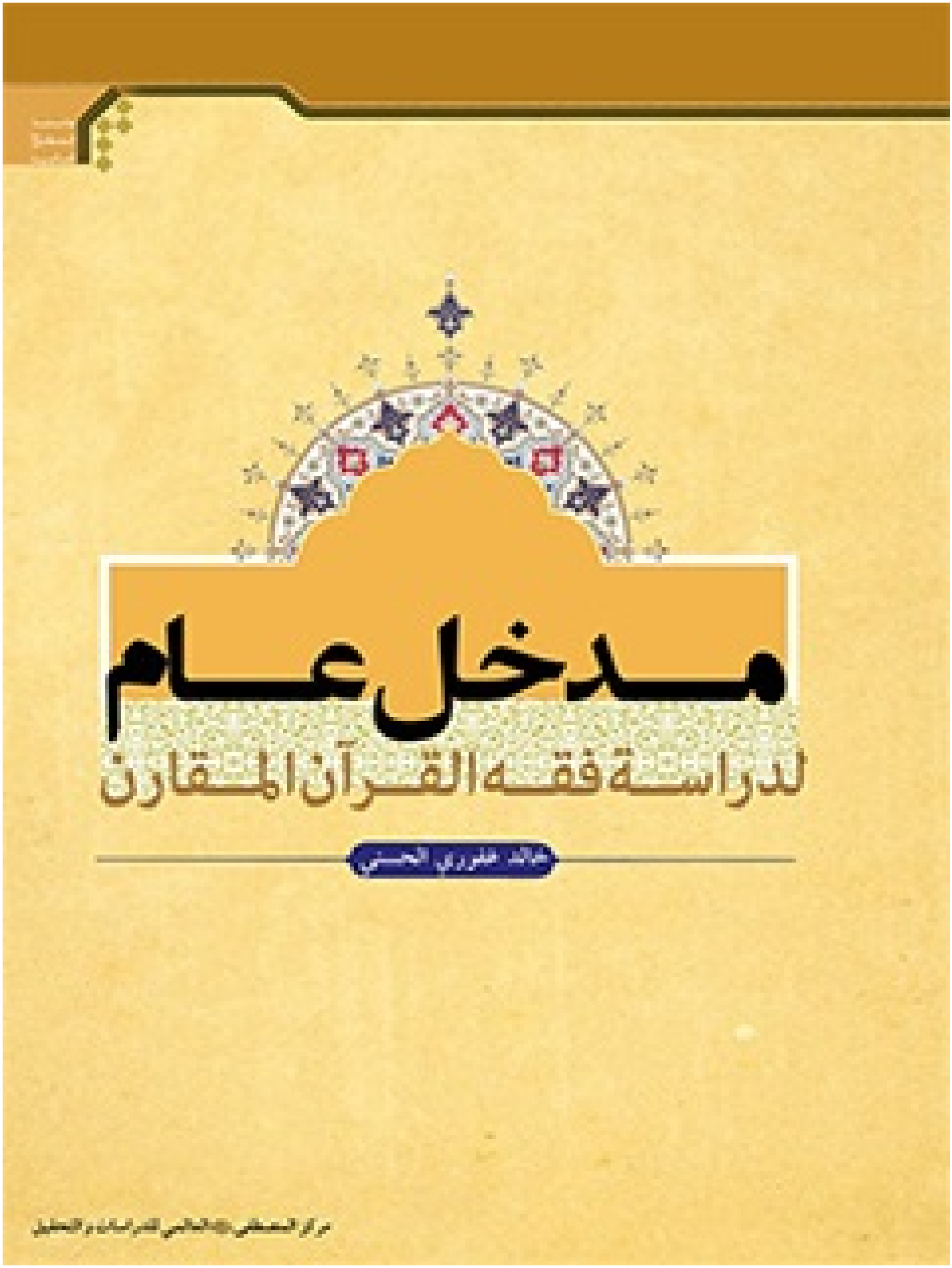

# مدخل عام
## لدراسة فقه القرآن المقارن

خالد عثوري الحسني

مركز المصطفى (ص) العالمي للدراسات والتحقيق

بسم الله الرحمن الرحیم

# مدخل عام لدارسۀ فقه القرآن المقارن

كاتب:

خالد غفورى الحسنى

نشرت فى الطباعۀ:

جامعۀ المصطفى ( صلى الله عليه وآله ) العالميۀ

رقمى الناشر:

مركز القائميۀ باصفهان للتحريات الكمبيوتريۀ

# الفهرس


الفهرس ----- ۵
مدخل عام لدارسه فقه القرآن المقارن ----- ۱۲
اشاره ----- ۱۲
اشاره ----- ۱۳
کلمه الناشر ----- ۱۷
کلمه مرکز المصطفی(صلی الله علیه و آله) العالمی للدراسات والتحقیق ----- ۲۱
الفهرس ----- ۲۵
المقدّمه ----- ۳۶
اشاره ----- ۳۶
الأُسس المعتمده فی إعداد هذا المنهج الدراسی ----- ۳۷
البحث الأوّل : نبذه حول علوم القرآن ----- ۴۰
اشاره ----- ۴۰
أوّلاً: ما المراد بعلوم القرآن ؟ ----- ۴۰
اشاره ----- ۴۰
بعض الکتب المختصّه فی علوم القرآن ----- ۴۱
ثانیاً: أهمّ الاعتبارات التی تتفاوت فیها علوم القرآن ----- ۴۱
اشاره ----- ۴۱
الاعتبار الأوّل ----- ۴۱
اشاره ----- ۴۱
نماذج من کتب التفسیر ----- ۴۲
الاعتبار الثانی ----- ۴۳
اشاره ----- ۴۳
أمثله لبعض المصادر (فی إعجاز القرآن) ----- ۴۳
الاعتبار الثالث ----- ۴۳

اشاره ---- ۴۳
أمثله لبعض المصادر (فی إعراب القرآن) ---- ۴۴
الاعتبار الرابع ---- ۴۴
اشاره ---- ۴۴
أمثله لبعض المصادر (فی بلاغه القرآن) ---- ۴۴
الاعتبار الخامس ---- ۴۵
اشاره ---- ۴۵
أمثله لبعض المصادر (فی عدم أسباب النزول) ---- ۴۵
الاعتبار السادس ---- ۴۶
اشاره ---- ۴۶
أمثله لبعض المصادر (فی الرسم القرآن) ---- ۴۷
الاعتبار السابع ---- ۴۷
اشاره ---- ۴۷
أمثله لبعض المصادر (فی علم القراءه) ---- ۴۷
الاعتبار الثامن ---- ۴۸
اشاره ---- ۴۸
أمثله لبعض المصادر (علم آیات الأحکام) ---- ۴۸
الاعتبار التاسع ---- ۴۸
اشاره ---- ۴۸
أمثله لبعض المصادر (علم المکّی والمدنی) ---- ۴۸
الاعتبار العاشر ---- ۴۹
اشاره ---- ۴۹
أمثله لبعض المصادر (علم المحکم والمتشابه) ---- ۴۹
الاعتبار الحادی عشر ---- ۴۹
اشاره ---- ۴۹
أمثله لبعض المصادر (فی الناسخ والمنسوخ) ---- ۴۹

ثالثاً: سعه دائره علوم القرآن ----- ۵۱
اشاره ----- ۵۱
مناقشات وردود ----- ۵۲
إشکال وردّ ----- ۵۴
البحث الثانی:تعریف فقه القرآن وآیات الأحکام ----- ۵۷
أوّلاً: تعریف فقه القرآن ----- ۵۷
ثانیاً: تعریف آیات الأحکام ----- ۵۷
البحث الثالث : ضروره البحث فی فقه القرآن وآیات الأحکام ----- ۶۷
التدبّر فی القرآن ----- ۶۷
مناقشات وردود ----- ۷۷
البحث الرابع : العلاقه بین القرآن والسنّه ----- ۹۳
اشاره ----- ۹۳
أوّلاً: النسبه بین دور السنّه التشریعی وبین الکتاب ----- ۹۳
ثانیاً: تقدّم القرآن علی السنّه رتبیّاً ----- ۹۴
اشاره ----- ۹۴
المناقشه ----- ۹۶
ثالثاً: تخصیص الکتاب بالسنّه وعدمه ----- ۱۰۳
اشاره ----- ۱۰۳
المناقشه: ----- ۱۰۳
رابعاً: نسخ الکتاب بالسنّه ----- ۱۰۶
البحث الخامس : عدد آیات الأحکام ----- ۱۰۹
اشاره ----- ۱۰۹
أوّلاً: الأقوال فی عدد آیات الأحکام ----- ۱۱۰
اشاره ----- ۱۱۰
القول الأوّل: عدد آیات الأحکام خمسمئه آیه ----- ۱۱۰
القول الثانی: عدد آیات الأحکام لا تبلغ خمسمئه آیه ----- ۱۱۱

القول الثالث: عدد آيات الأحكام أكثر من خمسمئه آيه ---- ۱۱۳
القول الرابع: عدم صحه حصر آيات الأحكام فى عدد ---- ۱۱۵
ثانياً: أسباب الاختلاف فى عدد آيات الأحكام ---- ۱۱۶
ثالثاً: نسبه آيات الأحكام إلى مجموع القرآن الكريم ---- ۱۲۰
اشاره ---- ۱۲۰
الوجوه المحتمله فى تفسير الروايات ---- ۱۲۱
الوجه الأوّل: المراد من الروايات أنّها ناظرةٌ إلى التنويع ---- ۱۲۱
الوجه الثانى: المراد من الروايات أن الحكم بالمعنى اللغوى والعرفى ---- ۱۲۳
الوجه الثالث: أن الروايات ناظره إلى التنويع ---- ۱۲۴
البحث السادس : عرض نماذج من آيات الأحكام وبيان تقسيماتها ---- ۱۲۷
أوّلاً: عرض نماذج من آيات الأحكام ---- ۱۲۷
ثانياً: بيان تقسيمات آيات الأحكام ---- ۱۳۹
اشاره ---- ۱۳۹
التقسيم الأوّل: تقسيمها بلحاظ نوع القضيه المشرّعه ---- ۱۳۹
التقسيم الثانى: تقسيمها بلحاظ شمول الحكم وخصوصه ---- ۱۴۰
التقسيم الثالث: تقسيمها بلحاظ كون الحكم فردياً أو اجتماعياً ---- ۱۴۰
البحث السابع : التأليف فى فقه القرآن وآيات الأحكام ---- ۱۴۲
أوّلاً: البذور والمنطلقات الأُولى لتفسير آيات الأحكام ---- ۱۴۲
ثانياً: تاريخ التأليف فى فقه القرآن وآيات الأحكام ---- ۱۴۵
ثالثاً: تأسيس الشيعه الإماميه لعلم (فقه القرآن) ---- ۱۴۵
رابعاً: أساليب التأليف فى فقه القرآن وآيات الأحكام ---- ۱۴۹
اشاره ---- ۱۴۹
۱- الأُسلوب الترتيبى ---- ۱۴۹
۲- الأُسلوب الموضوعى ---- ۱۵۰
خامساً: ملاحظات حول ما ألّف فى فقه القرآن ---- ۱۵۰
سادساً: مناهج البحث فى فقه القرآن وآيات الأحكام ---- ۱۵۲

اشاره ----- ۱۵۲
۱- المنهج الأثری ----- ۱۵۲
۲- المنهج التقلیدی ----- ۱۵۲
۳- المنهج الاجتهادی ----- ۱۵۲
۴- المنهج التقنینی ----- ۱۵۳
۵- المنهج المقارن ----- ۱۵۴
البحث الثامن : منهج البحث فی فقه القرآن المقارن ----- ۱۵۶
أوّلاً: خصائص منهج البحث فی فقه القرآن المقارن ----- ۱۵۶
ثانیاً: نماذج للبحث فی فقه القرآن المقارن ----- ۱۵۷
النموذج الأوّل: الإجاره ----- ۱۵۷
اشاره ----- ۱۵۷
أ) مشروعیه الإجاره ----- ۱۶۱
ب) مدّه الاجاره ----- ۱۶۳
ج) الإجاره علی الرعی ----- ۱۶۴
د) العوض ----- ۱۶۵
ه) الشروط ----- ۱۶۷
و) الآداب ----- ۱۶۸
ح) أحکام لا ترتبط بالإجاره ----- ۱۷۰
النموذج الثانی: النظر إلی الغیر (غضّ البصر) ----- ۱۷۰
اشاره ----- ۱۷۰
أسباب ومناسبات النزول ----- ۱۷۲
اشاره ----- ۱۷۲
المدلول التشریعی ----- ۱۷۷
أوّلاً: النظر ----- ۱۷۷
ثانیاً: حفظ الفروج ----- ۱۸۵
النموذج الثالث: إبداء الزینه والحجاب ----- ۱۸۹

اشاره ---- ۱۸۹
المدلول التشریعی ---- ۱۹۶
أوّلاً: حرمه إبداء الزینه للنساء ---- ۱۹۶
ثانیاً: وجوب الستر ---- ۲۲۶
ثالثاً: حرمه النظر ---- ۲۲۸
رابعاً: حرمه الضرب بالأرجل ---- ۲۲۹
خامساً: الموقف حاله الشکّ ---- ۲۳۱
سادساً: الأمر بالتوبه ---- ۲۳۲
الملاحق ---- ۲۳۶
اشاره ---- ۲۳۶
ملحق ۱:ببلوغرافیا الکتب المؤلّفه فی آیات الأحکام بحسب القرون ---- ۲۳۷
القرن الأوّل ---- ۲۳۷
القرن الثانی ---- ۲۳۷
القرن الثالث ---- ۲۳۸
القرن الرابع ---- ۲۳۹
القرن الخامس ---- ۲۴۰
القرن السادس ---- ۲۴۱
القرن السابع ---- ۲۴۱
القرن الثامن ---- ۲۴۲
القرن التاسع ---- ۲۴۳
القرن العاشر ---- ۲۴۴
القرن الحادی عشر ---- ۲۴۴
القرن الثانی عشر ---- ۲۴۵
القرن الثالث عشر ---- ۲۴۷
القرن الرابع عشر وما بعده ---- ۲۴۸
ملحق ۲:نماذج من أهمّ التفاسیر ذات الاتجاه الفقهی ---- ۲۵۴

ملحق ۳:فهرس بروايات كتاب وسائل الشيعه المتضمّنه لآيات الأحكام ---- ۲۵۶
مرتّب بحسب ترتيب مجلّدات الكتاب ---- ۲۵۶
ملحق ۴:فهرس بالآيات التى يمكن الإفاده منها فى استنباط الأحكام مرتّب بحسب ترتيب سور القرآن ---- ۳۹۳
ملحق ۵:أبحاث تكميليه للتحقيق ولمزيد الاطّلاع ---- ۴۰۶
النصّ الأوّل ---- ۴۰۶
النصّ الثانى ---- ۴۰۹
النصّ الثالث ---- ۴۱۲
النصّ الرابع ---- ۴۱۳
النصّ الخامس ---- ۴۱۳
النصّ السادس ---- ۴۱۴
النصّ السابع ---- ۴۱۴
المصادر ---- ۴۱۶
تعريف مركز ---- ۴۳۱

# مدخل عام لدارسه فقه القرآن المقارن

## اشاره

سرشناسه:غفوری، خالد

عنوان و نام پدیدآور:مدخل عام لدارسه فقه القرآن المقارن [کتاب]/ خالد غفوری الحسنی.

مشخصات نشر:قم : مرکزالمصطفی(ص) العالمی للترجمه والنشر، ۱۴۳۵ ق.= ۱۳۹۳.

مشخصات ظاهری:۳۳۶ ص.

فروست:مرکزالمصطفی صلی الله علیه و آله العالمی للدراسات والتحقیق؛ ۷۳۷.

شابک:۱۵۰۰۰۰ ریال:۹۷۸-۹۶۴-۱۹۵-۸۱۸-۵

وضعیت فهرست نویسی:فاپا

یادداشت:عربی.

یادداشت:کتابنامه: ص. [۳۲۳]- ۳۳۶؛ همچنین به صورت زیرنویس.

یادداشت:نمایه.

موضوع:قرآن -- احکام و قوانین

موضوع:قرآن -- علوم قرآنی

موضوع:فقه تطبیقی

شناسه افزوده:جامعه المصطفی(ص) العالمیه. مرکز بین المللی ترجمه و نشر المصطفی(ص)

رده بندی کنگره:BP۹۹/۶/غ۷م۴ ۱۳۹۳

رده بندی دیویی:۲۹۷/۱۷۴

شماره کتابشناسی ملی: ۳۴۷۱۷۹۳

ص :۱

## اشاره

## كلمه الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاه والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين. وبعد

إنّ التطوّر المعرفى الـذى يشـهده عالمنا اليوم فى مختلف المجالات، بخاصّه بعد ثوره الاتصالات الحديثه التى هيأت فرصاً فريده للاطلاع الواسع، ودفعت بعجله الفكر والثقافه والتعليم إلى آفاق واسعه.

وغـدا الإنسـان يترقّب فى كلّ يوم تطوّراً جديـداً فى البحوث العلميه، وفى المناهـج التى تنسـجم مع هـذا التطوّر الهائل. ومع كلّ ذلك بقيت بعض المناهج الدراسيه حبيسه الماضى ومقرراته.

وبعد أن بزغ فجر الثوره الاسـلاميه المباركه بقياده الإمام الخمينى(قدس سـره)، انبثقت ثوره علميه وثقافيه كبرى، مما حدا برجال العلم والفكر فى الجمهوريه الإسـلاميه أن يعملوا على صـياغه مناهـج دراسـيه جديـده لمجمل العلوم الإنسانيه، الإسـلاميه بشـكل خاص؛ فأحدث هذا الأمر تغييراً جذرياً وأساسياً فى الكتب الدراسيه فى الحوزات العلميه والجامعات الأكاديميه.

وفی ظل إرشادات قائد الجمهوریه الإسلامیه الإمام الخامنئی(مدّظله)؛ أخذت المؤسسات العلمیه والثقافیه علی عاتقها تجدید الکتب الدراسیه وتحدیثها علی مختلف الصعد، بخاصه مناهج الحوزه العلمیه، التی هی ثمره جهود کبار الفقهاء والمفکرین عبر تاریخها المجید.

من هنا بادرت جامعه المصطفی(صلی الله علیه و آله) العالمیه إلی تبنّی المنهج العلمی الحدیث فی نظامها الدراسی، وفی التألیف، والتحقیق وتدوین الکتب الدراسیه لمختلف المراحل الدراسیه ولجمیع الفروع العلمیه، ولشتی الموضوعات بما ینسجم مع المتغیّرات الحاصله فی مجمل دوائر الفکر والمعرفه.

فقامت بمخاطبه العلماء والأساتذه، لیساهموا فی تدوین کتب دراسیه علی الأُسس المنهجیه الحدیثه للعلوم الإسلامیه خاصّه، ولسائر العلوم الإنسانیه: کعلوم القرآن، والحدیث والفقه، والتفسیر، والأُصول، وعلم الکلام والفلسفه، والسیره والتأریخ، والأخلاق، والآداب، والاجتماع، والنفس، وغیرها، حملت هذه المناهج طابعاً أکادیمیاً مع حفاظها علی الجانب العلمی الأصیل المتّبع فی الحوزات العلمیه فی مدرسه أهل البیت(علیهم السلام) الرساله.

ومن أجل نشر هذه المعارف والعلوم، بادرت جامعه المصطفی العالمیه(صلی الله علیه و آله) إلی تأسیس «مرکز المصطفی(صلی الله علیه و آله) العالمی للترجمه والنشر» لتحقیق، وترجمه، ونشر کلِّ ما یصدر عن هذه الجامعه الکبیره، مما ألّفه أو حقّقه العلماء والأساتذه فی مختلف الاختصاصات وبمختلف اللغات.

والکتاب الذی بین یدیک عزیزی القارئ، مدخل عام لدراسه فقه القرآن المقارن هو مفرده من مفردات هذه المنظومه الدراسیه الواسعه، قام بتألیفه الأستاذ الفاضل الشیخ خالد غفوری الحسنی.

ويحرص مركز المصطفى العالمى على تسجيل تقديره لمؤلفه الجليل على مابذله من جهد وعنايه، كما يشكر كلَّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب وتقديمه للقراء الكرام.

وفى الختام نتوجّه بالرجاء إلى العلماء والأساتذه وأصحاب الفضيله. للمساهمه فى ترشيد هذا المشروع الإسلامى بما لديهم من آراء بنّاءه وخبرات علميه ومنهجيه، وأن يبعثوا إلينا بما يستدركون عليه من خطأ أو نقص يلازم الإنسان عاده، لتلافيهما فى الطبعات اللاحقه، نسأله تبارك وتعالى التوفيق والسداد، والله من وراء القصد.

مركز المصطفى(صلى الله عليه و آله) العالمى

للترجمه والنشر

ص:٧

## كلمه مركز المصطفى(صلى الله عليه و آله) العالمى للدراسات والتحقيق

وضعت الحوزات العلميه - عبر تاريخها المجيد - مهمّه التربيه والتعليم على رأس مهامهّا و جزءاً من رسالاتها الأساسيه، الأمر الذى ضمن إيصال معارف الإسلام الساميه وعلوم أهل البيت(عليهم السلام) إلينا خلال الأجيال المتعاقبه بأمانه علميه صارمه، وفى هذا الإطار جاء اهتمام الحوزات العلميّه بالمناهج الدراسيه التعليميه.

وممّا لا شكّ فيه، أنّ التطوّر التكنولوجى الذى شهده عصرنا الحالى وثوره الاتصالات الكبرى أفرزتا تحوّلاً هائلاً فى حقول العلم والمعرفه، حتى أصبح بمقدور البشريه فى عالم اليوم أن تحصل على المعلومات والمعارف اللازمه فى جميع الفروع بسرعه قياسيه وبسهوله ويسر. فقد حلّت الأساليب التعليميه الحديثه والمتطوره محلّ الأساليب القديمه والموروثه كمّا ونوعاً ، وسارت هذه التطّورات بسرعه نحو تحقيق الأهداف التعليميه المنشوده.

وبرزت جامعه المصطفى (صلى الله عليه و آله) العالميه فى هذا المجال كمؤسسه إسلاميه تعليميه حوزويه وأكاديميه تأخذ على عاتقها مسؤوليه إعداد الكوادر العلميه والتعليميه غير الإيرانيه فى مجال العلوم الإسلاميه، حيث تعكف أعداد غفيره من الطلبه الأجانب الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفه على مواصله الدراسه فى مختلف المستويات التعليميه وضمن العديد من فروع العلوم الإسلاميه والعلوم الإنسانيه التابعه لهذه الجامعه.

وبطبیعه الحال، إنّ العلوم والمعارف الإسلامیه التی یتوافر علیها الطلبه الأجانب تتمایز بتمایز البلدان والأصقاع التی ینتمون إلیها، مما یدفع جامعه المصطفی (صلی الله علیه و آله) العالمیه إلی تدوین مناهج حدیثه وکتب دراسیه تستجیب لطبیعه التمایز الذی یفرضه تنوّع البلدان وتنوع حاجات مواطنیها.

لطالما أکّد أساتذه الحوزه ومفکّریها ولا سیّما الإمام الخمینی(رحمه الله)، وسماحه قائد الثوره الإسلامیه (دام ظله) علی ضروره أن یستند التعلیم الحوزوی إلی الأسالیب الحدیثه المستلهمه من مناهج الاستنباط فی الفقه الجواهری، وأن یتمّ سوقه نحو مسارات التألّق والازدهار. وفی هذا السیاق، نشیر إلی مقطع من الکلمه المهمّه التی ألقاها سماحه قائد الثوره السید الخامنئی (دام ظله) فی عام ۲۰۰۷م، مخاطباً فیها رجال الدین الأفاضل:

بالطبع، إنّ حرکه العلم فی العقدین القادمین ستشهد تعجیلاً ـ متسارعاً فی حقول العلم والتکنولوجیا مقارنه بما مرّ علینا فی العقدین المنصرمین ... وفیما یتعلّق بالمناهج الدراسیه یجب علینا توضیح العبارات والأفکار التی تتضمّنها تلک المناهج إلی الدرجه التی تنزاح معها کلّ العقبات التی تقف فی طریق من یرید فهم تلک الأفکار، طبعاً، دون أن نُهبط بمستوی الفکره.

فی الحقیقه، لقد استطاعت الثوره الإسلامیه المبارکه فی إیران - ولله الحمد - أن تسند المحافل العلمیه والجامعات بطاقات وإمکانات هائله لتفعیلها و تطویرها. ومن هذا المنطلق، واستلهاماً من نمیر علوم أهل البیت(علیهم السلام) وبفضل الأجواء التی أتاحتها هذه الثوره العظیمه لإحداث طفره فی النظام التعلیمی، أناطت جامعه المصطفی (صلی الله علیه و آله) العالمیه مهمّه ترجمه وطباعه ونشر المناهج الدراسیه التی تنسجم مع النظام المذکور إلی مرکز المصطفی(صلی الله علیه و آله) العالمی، وذلک بالاعتماد علی اللّجان العلمیه والتربویه الکفوءه، وتنظیم هذه المناهج بالترکیز علی الأهمیه الإقلیمیه والدولیه الخاصّه بها.

وللحقیقه فإنّ جامعه المصطفی(صلی الله علیه و آله) العالمیه تملک خبره عالیه فی مجال تدوین

المناهج الدراسيه والبحوث العلميه، حيث حقّقت تحوّلاً ـ جديداً فى ميدان انتاج المعرفه، وذلك من خلال تجربتها فى تدوين المناهج الدراسيه فى مختلف العلوم الإسلاميه والإنسانيه».

وكانت حصيله الإنجازات العلميه لهذه الجامعه فى مجال تدوين المناهج؛ إصدار أكثر من مئتى منهجٍ دراسى لداخل البلاد وخارجها، وإعداد أكثر من مئتى منهجٍ وكرّاسهٍ علميّه، والتى نأمل بفضل العنايه الإلهيه وفى ظلّ رعايه الإمام المهدى المنتظر(عج) أن تكون قد ساهمت بقسط ولو غير قليل فى نشر الثقافه والمعارف الإسلاميه المحمديه الأصيله.

وبدوره يشدّ مركز المصطفى(صلى الله عليه و آله) العالمى على أيدى الروّاد الأوائل ويثمّن جهودهم المخلصه، كما يعلن عن شكره للتعاون البنّاء للّجان العلميه التابعه لجامعه المصطفى(صلى الله عليه و آله) العالميه على مواصله هذه الانطلاقه المباركه فى تلبيه المتطلبات التربويه والتعليميه من خلال توفير المناهج الدراسيه طبقاً للمعايير الجديده.

والكتاب الذى بين يدى القارئ الكريم الذى يحمل عنوان مدخل عام لدراسه فقه القرآن المقارن هو ثمره جهود الأستاذ الفاضل الشيخ خالد غفورى الحسنى، ويحرص مركز المصطفى العالمى على تسجيل تقديره و شكره لمؤلفه الجليل على ما بذله من جهد وعنايه، كما يشكر كلّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب.

كما لا ـ يفوتنا أن نتوجّه بالرجاء إلى العلماء والأساتذه وأصحاب الفضيله أن يبعثوا إلينا بإرشاداتهم، وبما يستدركونه عليه منه خطأ أو اشتباه؛ لتلافيه فى الطبعات اللاحقه.

نسأله تعالى التوفيق والسداد، والله من وراء القصد.

مركز المصطفى(صلى الله عليه و آله) العالمى

للدراسات والتحقيق

## الفهرس

المقدّمه ۱۹

الأُسس المعتمده فی إعداد هذا المنهج الدراسی ۲۰

البحث الأوّل: نبذه حول علوم القرآن ۲۳

أوّلاً: ما المراد بعلوم القرآن؟ ۲۳

بعض الکتب المختصّه فی علوم القرآن ۲۴

ثانیاً: أهمّ الاعتبارات التی تتفاوت فیها علوم القرآن ۲۴

الاعتبار الأوّل ۲۴

نماذج من کتب التفسیر ۲۵

الاعتبار الثانی ۲۶

أمثله لبعض المصادر (فی إعجاز القرآن) ۲۶

الاعتبار الثالث ۲۶

أمثله لبعض المصادر (فی إعراب القرآن) ۲۷

الاعتبار الرابع ۲۷

أمثله لبعض المصادر (فی بلاغه القرآن) ۲۷

الاعتبار الخامس ۲۸

أمثله لبعض المصادر (فی عدم أسباب النزول) ۲۸

الاعتبار السادس ۲۹

أمثله لبعض المصادر (فی الرسم القرآن) ۳۰

الاعتبار السابع ۳۰

أمثله لبعض المصادر (فى علم القراءه) ٣٠

ص:١٣

الاعتبار الثامن ۳۱

أمثله لبعض المصادر (علم آيات الأحكام) ۳۱

الاعتبار التاسع ۳۱

أمثله لبعض المصادر (علم المكّى والمدنى) ۳۱

الاعتبار العاشر ۳۲

أمثله لبعض المصادر (علم المحكم والمتشابه) ۳۲

الاعتبار الحادى عشر ۳۲

أمثله لبعض المصادر (فى الناسخ والمنسوخ) ۳۲

ثالثاً: سعه دائره علوم القرآن ۳۳

مناقشات وردود ۳۴

إشكال وردّ ۳۶

البحث الثانى: تعريف فقه القرآن وآيات الأحكام ۳۹

أوّلاً: تعريف فقه القرآن ۳۹

ثانياً: تعريف آيات الأحكام ۳۹

البحث الثالث: ضروره البحث فى فقه القرآن وآيات الأحكام ۴۹

التدبّر فى القرآن ۴۹

مناقشات وردود ۵۹

البحث الرابع: العلاقه بين القرآن والسنّه ۷۵

أوّلاً: النسبه بين دور السنّه التشريعى وبين الكتاب ۷۵

ثانياً: تقدّم القرآن على السنّه رتبيّاً ۷۶

المناقشه ۷۸

ثالثاً: تخصیص الکتاب بالسنّه وعدمه ۸۵

المناقشه: ۸۵

رابعاً: نسخ الکتاب بالسنّه ۸۸

البحث الخامس: عدد آیات الأحکام ۹۱

أوّلاً: الأقوال فی عدد آیات الأحکام ۹۲

القول الأوّل: عدد آیات الأحکام خمسمئه آیه ۹۲

القول الثانی: عدد آیات الأحکام لا تبلغ خمسمئه آیه ۹۳

القول الثالث: عدد آیات الأحکام أکثر من خمسمئه آیه ۹۵

القول الرابع: عدم صحه حصر آيات الأحكام فی عدد ۹۷

ثانیاً: أسباب الاختلاف فی عدد آیات الأحکام ۹۸

ثالثاً: نسبه آیات الأحکام إلی مجموع القرآن الکریم ۱۰۲

الوجوه المحتمله فی تفسیر الروایات ۱۰۳

الوجه الأوّل: المراد من الروایات أنّها ناظرهٌ إلی التنویع ۱۰۳

الوجه الثانی: المراد من الروایات أن الحکم بالمعنی اللغوی والعرفی ۱۰۵

الوجه الثالث: أن الروایات ناظره إلی التنویع ۱۰۶

البحث السادس: عرض نماذج من آیات الأحکام وبیان تقسیماتها ۱۰۹

أوّلاً: عرض نماذج من آیات الأحکام ۱۰۹

ثانیاً: بیان تقسیمات آیات الأحکام ۱۲۰

التقسیم الأوّل: تقسیمها بلحاظ نوع القضیه المشرّعه ۱۲۰

التقسیم الثانی: تقسیمها بلحاظ شمول الحکم وخصوصه ۱۲۱

التقسیم الثالث: تقسیمها بلحاظ کون الحکم فردیاً أو اجتماعیاً ۱۲۱

البحث السابع: التألیف فی فقه القرآن وآیات الأحکام ۱۲۳

أوّلاً: البذور والمنطلقات الأُولی لتفسیر آیات الأحکام ۱۲۳

ثانیاً: تاریخ التألیف فی فقه القرآن وآیات الأحکام ۱۲۶

ثالثاً: تأسیس الشیعه الإمامیه لعلم (فقه القرآن) ۱۲۶

رابعاً: أسالیب التألیف فی فقه القرآن وآیات الأحکام ۱۳۰

۱. الأُسلوب الترتیبی ۱۳۰

۲. الأُسلوب الموضوعی ۱۳۱

خامساً: ملاحظات حول ما الّف فی فقه القرآن ۱۳۱

سادساً: مناهج البحث فی فقه القرآن وآیات الأحکام ۱۳۳

۱. المنهج الأثری ۱۳۳

۲. المنهج التقلیدی ۱۳۳

۳. المنهج الاجتهادی ۱۳۳

۴. المنهج التقنینی ۱۳۴

۵. المنهج المقارن ۱۳۵

البحث الثامن: منهج البحث فی فقه القرآن المقارن ۱۳۷

أوّلاً: خصائص منهج البحث فی فقه القرآن المقارن ۱۳۷

ثانياً: نماذج للبحث فى فقه القرآن المقارن ١٣٨

النموذج الأوّل: الإجاره ١٣٨

أ) مشروعيه الإجاره ١٤٢

ب) مدّه الاجاره ١٤٤

ج) الإجاره على الرعى ١٤٥

د) العوض ١٤٦

ه) الشروط ١٤٨

و) الآداب ١٤٩

ح) أحكام لا ترتبط بالإجاره ١٥١

النموذج الثانى: النظر إلى الغير (غضّ البصر) ١٥١

أسباب ومناسبات النزول ١٥٣

أوّلاً: النظر ١٥٨

ثانياً: حفظ الفروج ١٦٦

النموذج الثالث: إبداء الزينه والحجاب ١٧٠

المدلول التشريعى ١٧٧

أوّلاً: حرمه إبداء الزينه للنساء ١٧٧

ثانياً: وجوب الستر ٢٠٧

ثالثاً: حرمه النظر ٢٠٩

رابعاً: حرمه الضرب بالأرجل ٢١٠

خامساً: الموقف حاله الشكّ ٢١٢

سادساً: الأمر بالتوبه ۲۱۳

الملاحق

ملحق [۱]: ببلوغرافيا الكتب المؤلّفه فی آيات الأحكام بحسب القرون ۲۱۸

القرن الأوّل ۲۱۸

القرن الثانی ۲۱۸

القرن الثالث ۲۱۹

القرن الرابع ۲۲۰

القرن الخامس ۲۲۱

القرن السادس ۲۲۲

القرن السابع ۲۲۲

القرن الثامن ۲۲۳

القرن التاسع ۲۲۴

القرن العاشر ۲۲۵

القرن الحادی عشر ۲۲۵

القرن الثانی عشر ۲۲۶

القرن الثالث عشر ۲۲۸

القرن الرابع عشر وما بعده ۲۲۹

ملحق [۲]: نماذج من أهمّ التفاسير ذات الاتجاه الفقهی ۲۳۵

ملحق [۳]: فهرس بروايات كتاب وسائل الشيعه المتضمّنه لآيات الأحكام ۲۳۷

مرتّب بحسب ترتيب مجلّدات الكتاب ۲۳۷

ملحق [۴]: فهرس بالآيات التی يمكن الإفاده منها فی استنباط الأحكام مرتّب بحسب ترتيب سور القرآن ۳۰۷

ملحق [۵]: أبحاث تكميليه للتحقيق ولمزيد الاطّلاع ۳۱۳

النصّ الأوّل ۳۱۳

النصّ الثانی ۳۱۶

النصّ الثالث ۳۱۹

النصّ الرابع ۳۲۰

النصّ الخامس ۳۲۰

النصّ السادس ۳۲۱

النصّ السابع ۳۲۱

المصادر ۳۲۳

## المقدّمه

### اشاره

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاه وأتمّ التسليم على سيّدنا وحبيبنا محمّد وآله الطاهرين، ورضوانه على صحبه السابقين الأوّلين من الأنصار والمهاجرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ورحمته على عباده الصالحين، وبركاته على حاملى علوم الدين من معلّمين ومتعلّمين.

وبعد، فإنّ البحث فى آيات الأحكام - والذى يسمّى بفقه القرآن - هو أحد علوم الشريعه المهمّه، وتتجلّى هذه الأهمّيه فى ناحيتين:

الناحيه الأُولى: بلحاظ كون البحث يقع عن آيات الكتاب وتحديد دلالاتها، فيُعدّ ضمن معارف القرآن وعلومه.

الناحيه الثانيه: بلحاظ كون البحث يدور عن الآيات التى تتضمّن أحكاماً شرعيه بشكل خاصّ وكيفيه استخراج تلك الأحكام واستنباطها، فيقع فى دائره علم الفقه وسائر المعارف الاجتهاديه والتشريعيه، كعلم أُصول الفقه.

ومن هنا يتّضح مدى ضروره هذا المجال المعرفى لطالب العلوم والمعارف الشرعيه، ولقد عُنى به الأوائل من سلفنا الصالح ووضعوا له مؤلّفات بيد أنّه بمرور الزمن وعلى أثر نموّ المعارف والعلوم الإسلاميه سيّما علم الفقه الذى يتعامل مع الأدلّه الشرعيه كافّه - الكتاب والسنّه والإجماع والعقل - ادغم فقه القرآن ضمن علم الفقه

وتداخلت بحوثهما، وقلّ التأليف فيه بشكل مستقلّ إلى حدّ ضمرت أبحاثه وصارت من المجالات التراثيه المنقرضه، هذا من جهه.

ومن جهه ثانيه فإنّ الأُمور العامّه والمطالب الكلّيه لم تُفرَد بالبحث، ولم يتمّ تنقيحها بصوره مستقلّه عن تطبيقاتها، وإنّما يُتعرّض لبعضها أحياناً فی غضون البحث عن مسائل فقه القرآن، وأُهمل بحث أكثرها ممّا ضاعف من درجه الضروره فی العنايه بهذه البحوث وجمعها وانتزاعها من ثنايا المصنّفات وتكميلها وصبّها فی قالب فنّی، نظير ما هو متعارف فی سائر العلوم والمعارف.

ومن جهه ثالثه تبرز الحاجه إلى تناول هذا الموضوع بصوره مقارنه كی تتبيّن للدارس خصائص المناهج المعتمده لدى علماء هذا الفنّ على اختلاف مذاهبهم الفقهيه ومشاربهم التفسيريه ومسالكهم الاستنباطيه، وليتّضح جليّاً مدى الانفتاح العلمی الذی يتحلّى به البحث فی آيات الأحكام وفقه القرآن.

## الأُسس المعتمده فی إعداد هذا المنهج الدراسی

١. لقد سعيت إليالتعرّض إليكثير من المقدّمات والمبادئ وعملت جاهداً لتحكيمها؛ باعتبارها مبانٍ ضروريه وأساسيه للورود فی هذا المجال المعرفی، والذی لم يُعتنَ به فی أوساطنا العلميه بما يتناسب معه، فإنّ عمليه إحيائه تطلّب جهداً مضاعفاً لإقناع تلك الأوساط برهانياً، فلا يظنّ الظانّون أنّ ثمّه إسفاف وإغراق فی مساحه الشرح والتفصيل.

٢. لقد خشينا من وقوع الخلط فی أذهان بعض الدارسين لعلوم الشريعه بين ما يُقال فی مجال فقه القرآن وبين ما تعلّموه من مطالب فی علم اصول الفقه أو علم التفسير وغير ذلك من المجالات المعرفيه التی يواجهها الدارس عاده، فتعرّضنا إليما يمكن أن يعلق فی الذهن من شبهات وحاولنا تقديم إجابه علميه لذلك.

والحاصل: إنّ هذا التأليف يشتمل على المحاور التاليه:

١. تـدوين مـدخل لـدراسه (فقه القرآن وآيات الأحكام)يتناول البحوث العامّه والاُمور الكلّيه؛ للتعريف بهذا المجال التخصّصـى، والذى هو بمنزله المقدّمه.

٢. لم نكتفِ بعرض البحوث العـامّه فحسب، وإنّما قـدّمنا نماذج لـدراسات تخصّصـيه معمّقه ودقيقه ليقف الـدارسون على كيفيه البحث التخصّصى فى فقه القرآن وآيات الأحكام.

ودفعاً لمحذور تعقيد الماده على الدارسـين الأعزّاء وعدم إثقال كاهلهم، اقتصـرنا على طرح البحوث بمسـتوى متناسب مع مرحله الماجستير، لكنّنا أدرجنا فى الهامش إفادات علميه لمزيد الاطّلاع وللجمع بين أداء حقّ المرحله الدراسيه وبين أداء حقّ البحث.

٣. وفى سـياق إثراء حركه التحقيق لدى الدارسين الأفاضل ألحقنا فى آخر هذا التأليف مجموعه من الملاحق العلميه التى تعينهم فى الخوض فى عُباب هذا البحر الزخّار واستخراج جواهره ولآلئه.

هذا، ولقد منّ الله علىّ أن وفّقنى للتصدّى لهذا المشـروع الإحيائى المبارك، كما منّ علىّ لإكمال هذا المؤلّف القيّم الصـغير فى حجمه، الكبير فى هدفه، فأحمده حمداً لا غايه له كما يليق بجماله، واُسبّحه تسبيحاً لا نهايه له كما ينبغى لجلاله، وأشكره على ما شرّفنى به من وسـام الخـدمه لـدينه الحنيف وإحيـاء معـارف كتـابه الشـريف، واُثنى عليه لمـا حبـانى به من فرصه الإرشـاد وبيان الأحكام، ولما أتحفنى به من نعمه التبليغ والترويج لمعالم الإسـلام، يا لها نعمه عظيمه، لا يلقّاها إلّا الذين صبروا ولا يلقّاها إلّا ذو حظّ عظيم.

نسـأل الله تعـالى أن يجعـل ذلـك عزّاً لنـا فى الاُولى، ويحفظه ذخراً لنـا فى الاُخرى، وأن ينفع به طلاب العلم وروّاده، إنّه سـميع مجيب.

خالد غفورى الحسنى

ربيع الأوّل / ١۴٣٠ ه

## البحث الأوّل : نبذه حول علوم القرآن

### اشاره

ينبغى تقديم نبذه مختصره حول علوم القرآن وما هو المراد بها؛ وذلك:

١. لكون البحث فى آيات الأحكام وفقه القرآن يُعدّ ضمن علوم القرآن بنظر البعض. (١)

٢. لوجود ارتباط بين البحث فى آيات الأحكام وبين علوم القرآن بصوره عامّه: كالقراءه، وإعراب القرآن، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ؛ فإنّ لهذه المعارف تأثيراً على كيفيه فهم الآيه والمداليل المستفاده منها والأحكام المستنبطه منها.

### أوّلاً: ما المراد بعلوم القرآن ؟

#### اشاره

وليُعلم أنّ البحوث التى تختصّ بدراسه القرآن الكريم ومجالاته المعرفيه كثيره ومتنوّعه، لكن يطلق مصطلح (علوم القرآن) على بعضها، إذاً، فالمراد بعلوم القرآن: بعض المعارف والبحوث التى تتعلّق بالقرآن الكريم، وتختلف هذه البحوث فيما بينها بحسب اختلاف الناحيه التى تتناولها من الكتاب الكريم، كما سيأتى بيان ذلك.



---

١- (١) . أجل، سنشير إلى أنّ ثمّه من يرى أنّ أكثر المعارف التى تُعدّ من علوم ما هى إلّا مجموعه من المقدّمات والمبادئ للدخول فى علم التفسير وعلم فقه القرآن، وليست هى فى عرض هذين العلمين. ومهما يكن من أمر فعلى كلتا الرؤيتين من المناسب التعرّف الإجمالى على علوم القرآن وما هو المراد بها، وإن كانت المناسبه بناءً على الأوّل أوضح.

والمعروف أنّ علوم القرآن هی: علم التفسیر، علم إعجاز القرآن، علم إعراب القرآن، علم البلاغه القرآنیه، علم أسباب النزول، علم رسم القرآن، علم القراءه، علم فقه القرآن(آیات الأحکام)، علم المکّی والمدنی، علم الناسخ والمنسوخ، علم المحکَم والمتشابه. (۱)

### بعض الکتب المختصّه فی علوم القرآن

۱. الإتقان فی علوم القرآن، جلال الدین السیوطی

۲. البرهان فی علوم القرآن، بدر الدین الزرکشی

۳. التمهید فی علوم القرآن، محمد هادی معرفه

۴. علوم القرآن، محمّد باقر الحکیم

۵. مباحث فی علوم القرآن، صبحی الصالح

## ثانیاً: أهمّ الاعتبارات التی تتفاوت فیها علوم القرآن

### اشاره

من الواضح أنّ المحور الذی تدور حوله بحوث علوم القرآن - وهو القرآن الکریم - وإن کان أمراً واحداً فی عالم الخارج إلّا أنّه نظراً لاختلاف الحیثیّات والجهات المبحوث عنها تعدّدت علوم القرآن واختلفت فیما بینها تبعاً لذلک، فإنّ للقرآن اعتبارات متعدّده، وهو بکلّ واحد من تلک الاعتبارات یکون موضوعاً لأحد علوم القرآن المعروفه. وإلیک بیان ذلک:

### الاعتبار الأوّل

#### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه کلاماً دالّاً علی معنی یکون موضوعاً لعلم التفسیر، فعلم التفسیر یشتمل علی دراسه القرآن باعتباره کلاماً ذا معنی، فیشرح معانیه، ویفصّل



---

۱- (۱) . من الجدیر بالذکر أنّه لیس هناک عدد متّفق علیه لعلوم القرآن.

القول فی مـدلولاته ومقاصـده؛ ولأجـل ذلـک کان علم التفسـیر من أهمّ علوم القرآن وأساسـها جمیعاً؛ لأنّه یکشف عن المعانی المراده من کلام الله سبحانه، وذلک بالإستناد إلیجمله من العناصر الموضوعیه، منها:

۱. معطیات اللغه العربیه وقواعدها وأسالیبها.

۲. الفهم العرفی وضوابطه.

۳. الارتکازات العقلائیه العامّه.

۴. القرائن المتّصله والمنفصله اللفظیه واللبّیه.

۵. فهم الآیات فی ضوء الآیات ذات الارتباط، وهو ما یطلق علیه بتفسیر القرآن بالقرآن.

۶. السنّه النبویه الشریفه.

۷. الإجماعات والارتکازات المتشرّعیه.

إذاً، فعلم التفسیر: هو العلم الذی یبیّن ویکشف عن معانی آیات الکتاب.

ولایکـاد یخفی مـدی اهتمام علماء الإسـلام بهـذا العلم، وأوضـح دلیل علی ذلک کثره ما نراه من تفاسـیر متنوّعه بحیث یصـعب حصرها من قِبل علماء المسلمین علی اختلاف مذاهبهم الإسلامیه.

ونبّه علی أنّ هنـاک مَن لم یعتبر علم التفسـیر ضـمن علوم القرآن، بـل یعتبره علمـاً فی مقابلهـا؛ وهـذا مبنی علی رؤیه خاصّه لما یُعرف بعلوم القرآن من أنّها مجموعه مبادی ومقدّمات تُفید وتُساعد فی فهم القرآن، وبالتالی تنفع فی علم التفسیر، لا أنّها تکون فی عرضه.

### نماذج من کتب التفسیر

۱. التبیان، الشیخ الطوسی

۲. تفسیر مجمع البیان، الشیخ الطبرسی

۳. تفسیر المیزان، السید محمد حسین الطباطبائی

۴. تفسیر الثعلبی، الثعلبی

۵. الدرّ المنثور، جلال الدین السیوطی

۶. الکشّاف عن حقائق التأویل وعیون الأقاویل، الزمخشری

۷. مفاتیح الغیب (المعروف ب- التفسیر الکبیر)، الفخر الرازی

### الاعتبار الثانی

#### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه دلیلاً لنبوّه محمد(صلی الله علیه و آله) یکون موضوعاً لعلم إعجاز القرآن، وهو علم یشرح: أنّ الکتاب الکریم وحی إلهی، ویستدلّ علی ذلک بالصفات والخصائص التی تمیّزه عن الکلام البشری.

إذاً فعلم إعجاز القرآن: هو العلم الذی یبحث خصائص إعجاز القرآن.

#### أمثله لبعض المصادر (فی إعجاز القرآن)

۱. إعجاز القرآن، أبو بکر محمد بن الطیب الباقلانی

۲. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانی

۳. معترک الأقران فی إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی

۴. نهایه الإیجاز فی درایه الإعجاز، فخر الدین الرازی

۵. إشارات الإعجاز فی مظانّ الإیجاز، بدیع الزمان النَّورسی

### الاعتبار الثالث

#### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه نصّاً عربیاً جاریاً وفق اصول وضوابط اللغه العربیه یکون موضوعاً لعلم إعراب القرآن، وهو علم یشرح مجیء النصّ القرآنی وفق قواعد اللغه العربیه فی علم النحو.

### أمثله لبعض المصادر (فی إعراب القرآن)

۱. إعراب القرآن، أحمد بن محمد النحّاس

۲. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات علوم القرآن، أبو البقاء العکبری

۳. التبیان فی إعراب القرآن، أبو البقاء العکبری

۴. مشکل إعراب القرآن، مکّی بن أبی طالب القیسی

۵. إعراب القرآن وبیانه، محیی الدین الدرویش

## الاعتبار الرابع

### اشاره

علی الرغم من کون القرآن الکریم کلاماً عربیاً إلّا أنّه تمیّز بأسالیب تعبیریه خاصه به، فهو بلیغ فی قوالبه اللفظیه، بل هو فی غایه البلاغه، فقد جاءت تعابیره مطابقه لما یقتضیه حال الخطاب مع فصاحه ألفاظه مفردها ومرکّبها، ولم یقتصر القرآن الکریم فی بیانه علی إیجاد المعانی الجلیله واختیار ألفاظ واضحه وعذبه، بل امتاز أیضاً باعتماده أسالیب مناسبه للتألیف بین تلک المعانی والألفاظ ممّا یکسبها قوه وجمالاً وروعه، ومعرفه هذا یتطلّب خبره بکلام العرب، من هنا حاول العلماء الترکیز علی هذه الناحیه القرآنیه وإبراز ما فیها من بلاغه وفصاحه، فإنّ القرآن الکریم بوصفه مجموعه مفردات وتراکیب لفظیه تعبّر عن معانٍ یکون موضوعاً لعلم البلاغه القرآنیه.

إذاً فعلم البلاغه القرآنیه: هو علم یبیّن کون النصّ القرآنی معبّراً عن المعانی التی یریدها بأفضل الألفاظ، والصیغ العربیه الممکنه، وبأدقّ التعابیر التی تتوفّر علیها اللغه العربیه.

### أمثله لبعض المصادر (فی بلاغه القرآن)

۱. أسرار ترتیب القرآن، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی

۲. أسرار التکرار فی القرآن، محمود بن حمزه بن نصر الکرمانی

۳. الأمثال فی القرآن، شمس الدین محمّد بن أبی بکر الزرعی الدمشقی

۴. الجمان فی تشبیهات القرآن، ابن ناقیا البغدادی

۵. نظم الدرر فی تناسب الآیات والسور، برهان الدین إبراهیم بن عمر البقاعی

۶. معجم التعبیرات القرآنیه، محمّد عتریس

## الاعتبار الخامس

### اشاره

إنّ القرآن الکریم، حیث إنّه لم ینزل دفعه واحده وإنّما نزل نجوماً بحسب الحاجه و متناسباً مع الظروف، وهذا النزول علی نحوین: قسم نزل ابتداءً وقسم نزل عقب واقعه أو سؤال ونحو ذلک، وهذا القسم الثانی یشکّل مقداراً معتدّاً به من آیات القرآن، ومن ثَمّ وقع البحث عن تلک الأحداث التی اقترنت وارتبطت بنزولها، فإنّ القرآن بوصفه مرتبطاً بوقائع معیّنه فی عهد النبی(صلی الله علیه و آله) یکون موضوعاً لعلم أسباب النزول.

إذاً، فعلم أسباب النزول: هو علم یبیّن مدی ارتباط نزول بعض آیات الکتاب بوقائع ما، سواءً أکانت وقائع عامّه - اجتماعیه أو سیاسیه أو غیرهما - أو وقائع شخصیه.

ولهذا العلم عدّه فوائد، منها:

۱. إنّ معرفه أسباب النزول له تأثیر علی المعنی المراد من الآیه ویکشف عن مفادها.

۲. إنّ سبب النزول ربّما ینفع فی معرفه ما إذا کان النصّ القرآنی خاصّاً أو عامّاً، فإنّ مورد النزول قد یخصّص النصّ الوارد فی بعض الأحیان، وقد لایخصّصه فی أحیان اخری.

۳. معرفه وجه الحکمه فی تشریع بعض الأحکام أو فی توجیه بعض الخطابات، أو فی استخدام بعض الأسالیب والتعابیر.

### أمثله لبعض المصادر (فی عدم أسباب النزول)

۱. العجاب فی بیان الأسباب، شهاب الدین أحمد بن علی

۲. لباب النقول فی أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی

۳. أسباب النزول، علی بن أحمد الواحدی النیسابوری

## الاعتبار السادس

### اشاره

من المقطوع به أنّ القرآن الکریم کان یُکتَب من قِبل بعض المسلمین منذ أول نزوله، وأیضاً کان یُکتَب بعد نزوله إلّا أنّه کتب بطریقه خاصّه، وهی وإن کانت متعارفه آنذاک بید أنّها تختلف عمّا هو متعارف الآن من قواعد وضوابط الخطّ العربی، لکن المسلمین ظلّوا محافظین علی الطریقه التقلیدیه المتوارثه ذاتها ولم یغیّروا منها شیئاً، ویُصطَلح علی ذلک ب- (رسم المصحف)، فإنّ القرآن الکریم باعتبار لفظه المکتوب یکون موضوعاً لعلم رسم القرآن، وهو علم یبحث فی رسم القرآن وطریقه کتابتها لخاصّه به، نظیر:

أ) زیاده الیاء فی بأید (۱) و بأییکم . (۲)

ب) زیاده الألف فی سَعَوا (۳) فی سوره (الحجّ) ونقصانها من سَعَوا (۴) فی سوره (سبأ).

ج) زیاده الألف فی یَعفُوَا الَّذِی (۵) فی سوره (البقره)، ونقصانها من یَعفُوَ عَنهُم (۶) فی سوره (النساء).

هذا، وقد حدّدوا للرسم القرآنی قواعد خاصّه حصرها بعضهم فی ستّ، هی:

الحذف، والزیاده، والهمز، والبدل، والفصل، والوصل.



---

۱- (۱) . الذاریات: ۴۷.

۲- (۲) . القلم: ۶.

۳- (۳) . الحجّ: ۵۱.

۴- (۴) . سبأ: ۵.

۵- (۵) . البقره: ۲۳۷.

۶- (۶) . النساء: ۹۹.

### أمثله لبعض المصادر (فی الرسم القرآن)

۱. المحکم فی نقط المصاحف، عثمان بن سعید الدانی

۲. رسم المصحف، غانم قدّوری الحَمَد

## الاعتبار السابع

### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه کلاماً مقروءاً یکون موضوعاً لعلم قراءه القرآن، وهو علم یبحث فی ضبط حروف الکلمات القرآنیه وحرکاتها وطریقه قراءتها، ومنه یُعلم اتفاق الناقلین لکتاب الله واختلافهم فی الحذف والإثبات والتحریک والتسکین والفصل والوصل وغیر ذلک من هیئه النطق والإبدال، وغیره من حیث السماع.

وهو أقدم العلوم فی الإسلام نشأه وعهداً، حیث إنّ أوّل ما تعلّمه المسلمون من علوم الدین کان حفظ القرآن وقراءته، وقد مرّت القراءات القرآنیه بأدوار مختلفه قطعتها ضمن مراحل شتّی حتّی استقرّت علماً بین علوم القرآن الکریم، ولمّا اختلف الناس فی قراءه القرآن وضبط ألفاظه مسّت الحاجه إلی علم قراءه القرآن.

وفائدته: إنّه به یمیّز بین ما تسوغ القراءه به وما لا تسوغ وقایه لکلمات القرآن من التحریف، وفی بعض الأحیان یکون لکیفیه القراءه تأثیر علی تفسیر الآیه ومفادها.

وقد أفاد علم القراءه المسلمین فائده لم تحظَ بها امّه سواهم؛ وذلک أنّ البحث فی مخارج الحروف والاهتمام بضبطها علی وجوهها الصحیحه کان له أبلغ العوامل فی عنایه المسلمین بدقائق اللغه العربیه وقواعدها.

### أمثله لبعض المصادر (فی علم القراءه)

۱. اصول القراءات، أحمد بن عمر الحموی

۲. إتحاف فضلاء البشر فی القراءات الأربعه عشر، شهاب الدین أحمد بن محمّد الدمیاطی

۳. التیسیر فی القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعید الدانی

۴. الحجّه فی القراءات السبع، الحسین بن أحمد بن خالویه

۵. معجم القراءات، الخطیب

### الاعتبار الثامن

#### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه مصدراً من مصادر التشریع یکون موضوعاً لعلم آیات الأحکام وفقه القرآن، وسیأتی لذلک مزید بیان.

#### أمثله لبعض المصادر (علم آیات الأحکام)

۱. أحکام القرآن، أحمد بن علی الجصّاص الرازی

۲. أحکام القرآن، علی بن محمّد الطبری الکیاهراسی

۳. أحکام القرآن، محمّد بن عبد الله الأندلسی، المعروف بابن العربی

۴. فقه القرآن، قطب الدین سعید بن هبه الدین الراوندی

۵. کنز العرفان، الفاضل المقداد السیوری

۶. زبده البیان فی شرح آیات الأحکام، أحمد بن محمّد، المعروف بالمقدّس الأردبیلی

### الاعتبار التاسع

#### اشاره

إنّ القرآن الکریم بوصفه آیات نزلت فی مکّه والمدینه - أو فی الفتره المکّیه أو المدنیه - یکون موضوعاً لعلم المکّی والمدنی.

#### أمثله لبعض المصادر (علم المکّی والمدنی)

۱. تنزیل القرآن بمکّه والمدینه، ابن شهاب الزهری

۲. البیان فی عدّ آی القرآن، عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی

## الاعتبار العاشر

### اشاره

إنّ القرآن الكريم باعتباره متضمّناً لبعض الآيات الدالّه على عدم استمراريه بعض الأحكام التى شرّعها يكون موضوعاً لعلم الناسخ والمنسوخ.

### أمثله لبعض المصادر (علم المحكم والمتشابه)

۱. المصفّى من علم الناسخ والمنسوخ، عبد الرحمن بن الجوزى

۲. الناسخ والمنسوخ، على بن أحمد بن حزم الظاهرى

۳. الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمّد المرادى النحّاس

۴. الناسخ والمنسوخ، قتاده بن دعامه السدوسى

۵. الناسخ والمنسوخ، هبه الله بن سلامه بن نصر المقرى

## الاعتبار الحادى عشر

### اشاره

إنّ القرآن الكريم باعتباره متضمّناً لبعض الآيات الواضحه الدلاله، وبعض آخر فى دلالتها خفاء يكون موضوعاً لعلم المحكَم والمتشابه.

### أمثله لبعض المصادر (فى الناسخ والمنسوخ)

۱. متشابه القرآن ومختلفه، رشيد الدين محمّد بن على بن شهر آشوب المازندرانى

۲. أقاويل الثقات فى تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات، زين الدين مرعى بن يوسف الكرمى المقدسى

۳. درّه التنزيل وغرّه التأويل فى بيان الآيات المتشابهات فى كتاب الله العزيز، الخطيب الإسكافى

۴. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى

۵. البرهان فى متشابه القرآن، محمّد بن حمزه الكرمانى

۶. متشابه القرآن العظیم، أحمد بن جعفر بن أبی داوود المنادی

ثُمّ إنّ (علوم القرآن) جمیعاً تلتقی وتشترک فی اتخاذها القرآن موضوعاً لدراستها، وتختلف فی الناحیه الملحوظه فیها من القرآن الکریم. (۱)

## ثالثاً: سعه دائره علوم القرآن

### اشاره

من الملفت للنظر أنّ المعنی الذی یوحیه مصطلح (علوم القرآن) فی ذاته هو معنی واسع فی حین أنّ ما هو المعروف من علوم القرآن لا یتناول إلّا جانباً من المعارف المودَعه فی هذا الکتاب العظیم، فکان الأنسب تسمیتها (بالعلوم القرآنیه)، فإنّ هذا التعبیر لا ـ دلالـه فیه علی الحصر بخلاف المصطلح الشائع وهو (علوم القرآن)، ولیس من الیسیر تغییر هذا المصطلح المتداول، وإنّما المهم هو بیان سعه علوم ومعارف القرآن، فقد اشتمل القرآن الکریم علی رؤیه کونیه حول بدایه خلق الکون ونهایته وفلسفه وجوده، وکذلک رؤیه خاصّه حول وجود الإنسان، وفلسفه خاصّه حول الحیاه، کما تعرّض القرآن إلی نظریات أخلاقیه وتاریخیه واجتماعیه، وتعرّض إلی تاریخ الأُمم والنبوّات.

مضافاً إلی ذلک فقد اشتمل القرآن علی بعض العلوم غیر المتعارفه کالعلوم المرتبطه بالغیب، والجنّ والملائکه، والوحی، والأحداث والملاحم، والإخبار ببعض المغیّبات إلی غیر ذلک من العلوم.

فلیس من الصواب توهّم انحصار معارف القرآن فیما هو المتعارف من علوم القرآن بحسب الاصطلاح.

وقد أشار الإمام علی بن أبی طالب(علیه السلام) إلی مدی سعه المعارف القرآنیه فی بیانات عدیده، کقوله(علیه السلام):



---

۱- (۱) . راجع: علوم القرآن، الحکیم: ۱۹ - ۲۱؛ مباحث فی علوم القرآن، صبحی الصالح: ۱۶۴و ۲۵۹و ۲۸۱.

ذلک القرآن فاستنطقوه، ولن ینطق، ولکن اخبرکم عنه. ألّا إنّ فیه علم ما یأتی، والحدیث عن الماضی، ودواء دائکم ونظم ما بینکم. (۱)

وقوله(علیه السلام):

وفی القرآن نبأ ما قبلکم وخبر ما بعدکم وحکم ما بینکم. (۲)

لکن ما هو مقدار هذه السعه؟ وما هی حدودها؟

قال جلال الدین السیوطی:«قد اشتمل کتاب الله العزیز علی کلّ شیءٍ، أمّا أنواع العلوم فلیس منها باب ولا مسأله هی أصل إلّا وفی القرآن ما یدلّ علیها...»، ثمّ شرع فی تفصیل ذلک. (۳)

بل ذکر القاضی أبو بکر بن العربی فی قانون التأویل، أمراً نسبه إلی العلماء، وهو: «إنّ علوم القرآن خمسون علماً وأربعمئه علم وسبعه آلاف علم وسبعون ألف علم، علی عدد کلم القرآن مضروبه فی أربعه؛ إذ لکلّ کلمه منها ظاهر وباطن وحدّ ومطلع، وهذا مطلق دون اعتبار ترکیبه، ونضد بعضه إلی بعض، وما بینها من روابط علی الاستیفاء فی ذلک کلّه، وهذا ممّا لا یُحصی ولا یعلمه إلّا الله تعالی». (۴)

### مناقشات وردود

إلّا أنّ هذا الکلام من ابن العربی مجرّد فرضیه بحاجه إلی إثبات، بل هو منتقض بعدّه نقوض وترد علیه جمله مناقشات، منها:

المناقشه الأُولی: من الواضح أنّ حروف البناء فی ذاتها ومن حیث هی مستقلّه لا تدلّ علی أیّ معنی سواءً أکان جزئیاً أو کلّیاً، وسواء أکان تصوریاً أو تصدیقیاً، وإنّما



---

۱- (۱) . نهج البلاغه: الخطبه ۱۵۸.

۲- (۲) . نهج البلاغه: الحکمه ۳۱۳.

۳- (۳) . راجع: الإتقان: ۳۳/۴ - ۳۵.

۴- (۴) . قانون التأویل، ابن العربی:۲۲۶ - ۲۲۷.

يتشكّل لها معنى تصورى فقط عندما يقترن بعضها مع بعض وتكون على شكل كلمات، ولو اسندت الكلمات بعضها إلى بعض فيتركّب حينئذٍ الكلام الذى يصلح أن يولّد دلاله تصديقيه. فكيف يُدّعى أنّ كلّ حرف يدلّ على معرفه ما، وعلى علم معيّن؟! أم كيف يكون كلّ حرف دالاً على أربعه علوم؟! إنّ هذا لشيء عجاب!.

إشكال:

قد يقال: إنّه ورد فى طائفه من الأخبار المأثوره دلاله الحروف المقطّعه على بعض المعانى والقضايا.

الجواب:

١. إنّ هذا ليس مسلّماً عند الجميع، بل هو أحد النظريات المطروحه فى تفسير ظاهره الحروف المقطّعه فى القرآن، وفى قبال ذلك نظريات اخرى.

٢. إنّ هذا منحصر بهذه الحروف المقطّعه فحسب - بل ببعضها - كما هو المستفاد من تلك الأخبار، فكيف يمكننا تعميم هذه الفكره إلى جميع حروف القرآن الكريم؟!

٣. إنّ التسليم بمضمون هذه الأخبار لا ينفع فى إثبات هذه الفكره حتّى على مستوى الموجَبه الجزئيه فضلاً عن تعميمها كموجبه كلّيه؛ وذلك فإنّ غايه ما تدلّ عليه هو وجود دلالات قرآنيه تشير إلى الكشف عن بعض الحقائق الغيبيه، ومن الواضح انحصار ذلك بالله سبحانه، وبمن خصّه من أوليائه وأنبيائه(عليهم السلام)، وأين هذا من ذاك؟!

المناقشه الثانيه: إنّ ثمّه ألفاظاً فى كتاب الله ليس لها إلّا وجه واحد كأسماء الأعلام، نظير: لفظ الجلاله وأسماء الأنبياء(عليهم السلام) والألفاظ الدالّه على معانيها بالنصّ لا بالظهور.

المناقشه الثالثه: إنّ ما استطاع عدّه المتخصّصون وعلماء القرآن بما فيهم ابن العربى من علوم القرآن لم يبلغ عُشر معشار ذلك العدد.

## إشكال وردّ

ربّما يقول أحد: إنّ المراد من معارف القرآن من حيث هى، فى الواقع وما هو فى علم الله تعالى وإن لم تدركه عقول البشر.

ويجاب عليه : إذاً، من أين لنا أن نحدّها بحدّ معيّن؟ وأنّى لنا أن نعدّها بعدد مّاسواءً على وجه التحقيق أو التقريب؟ وهل هذا إلّا رجم بالغيب وادّعاء من دون دليل؟!

المناقشه الرابعه: هذا بالإضافه إلى أنّ المعارف والعلوم لاـ تقاس بعدد الحروف والكلمات ولا الجمل والعبارات، فربّ عباره قصيره تعبّر عن علوم ومعارف كثيره، كما هو الحال فى القواعد العامّه والقوانين الكلّيه، وربّ عبارات طويله تعبّر عن قضيه عاديه.

المناقشه الخامسه: لقد ورد فى القرآن الكريم آيات عديده تتحدّث عن قصص وأحداث تتعلّق بالأنبياء والاُمم السابقه، كقوله تعالى: أَ لَم تَرَ كَيفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصحابِ الفِيلِ* أَ لَم يَجعَل كَيدَهُم فِى تَضلِيلٍ* وَ أَرسَلَ عَلَيهِم طَيراً أَبابِيلَ* تَرمِيهِم بِحِجارَهٍ مِن سِجِّيلٍ* فَجَعَلَهُم كَعَصفٍ مَأكُولٍ (۱)، فكيف يمكن ادّعاء كون هذه السوره بجميع آياتها

تدلّ على حقائق اخرى غير قصّه أصحاب الفيل فضلاً عن أن تكون كلّ آيه منها دالّه على حقيقه، أو كون كلّ كلمه منها دالّه على حقيقه أو يكون كلّ حرف فيها دالاً على علم بل أربعه علوم؟!

المناقشه السادسه: ثمّه آيات تكرّر ورودها بألفاظ واحده أو متقاربه، أفهل يكون لحروف تلك الآيات دلالات واحده أو لا؟! بل لو لاحظنا الكلمات المتكرّره فى القرآن الكريم لاتّضح فساد هذه الدعوى لكلّ ذى مسكه.



---

۱- (۱) . الفيل: ۱ - ۵.

إيضاح

ليس المراد من ذلك نفى وجود دلالات قرآنيه تشير إلى بعض الأسرار والحقائق التى لا يعرفها إلّا الخاصّه من أولياء الله وأنبيائه باطلاع الله لهم؛ فإنّ هذا أمر لا نستطيع نفيه وهو ممكن فى نفسه إلّا أنّ هذا موقوف على ورود الدليل أوّلاً، وثانياً إنّه أمر متعلّق بثلّه خاصّه ولا يتعلّق بغيرهم ممّن خوطب بالقرآن ومدعوّ للتدبّر فيه واستنطاقه.

وقد اتّضح ممّا تقدّم، أنّ علم آيات الأحكام هو أحد علوم القرآن أو أحد فنون المعارف القرآنيه، وبيّنا الجهه التى يختلف فيها عن سائر علوم القرآن.

ص:۳۷

الأسئله

١. ما هو المراد بمصطلح علوم القرآن؟

٢. عدّد فروع علوم القرآن المتعارفه؟

٣. لماذا تعدّدت علوم القرآن بالرغم من أنّها جميعاً تبحث فی موضوع واحد وهو القرآن الكريم؟

۴. ما هی الاعتبارات التی علی أساسها اختصّ كلّ علم ببحث جانب من جوانب القرآن؟

۵. ما هو المعنی الذی يوحيه مصطلح (علوم القرآن) فی نفسه؟ وهل يتناسب مع ما هو المتعارف من علوم القرآن؟

۶. لقد بيّن السيوطی والقاضی ابن العربی مدی سعه العلوم والمعارف القرآنيه؟ اذكر مفاد كلامهما.

٧. اذكر ما يمكن أن يورد علی رأی السيوطی، وابن عربی من المناقشات؟

ص:٣٨

## البحث الثانی:تعریف فقه القرآن وآیات الأحکام

### أوّلاً: تعریف فقه القرآن

وهو العلم أو الفنّ الذی یتوفّر علی بحث ودراسه القرآن بوصفه مصدراً من مصادر التشریع. فیکون القرآن بهذا الاعتبار موضوعاً لعلم آیات الأحکام، وبحوثه تختصّ بشرح آیات الأحکام، ویدرس نوع الأحکام التی یمکن استخراجها منها بعد المقارنه مع جمیع الأدلّه الشرعیه الأُخری من سنّه وإجماع وعقل.

ومن هنا قد یطلق علی البحث فی (آیات الاحکام) علم (فقه القرآن)؛ لذا تجد الکتب والرسائل المؤلّفه فی هذا المجال تاره تحمل: عنوان (آیات الاحکام)، وأُخری تحمل عنوان (فقه القرآن)، وثالثه تحمل عنوان (أحکام القرآن)، بید أنّ المدلول واحد.

### ثانیاً: تعریف آیات الأحکام

إنّ موضوع البحث فی فقه القرآن هو بحث فی قسم من آیات الکتاب الکریم خاصّه لا جمیعها، والتی تسمّی بآیات الأحکام، والمنهج العلمی یقتضی تحدیدها وتعریفها أوّلاً وبیان المراد بها من أجل أن تتعیّن دائره البحث، وحیث إنّ (آیات الأحکام) لفظ مرکّب فینبغی فی البدء تحلیل هذا الترکیب إلی مفرداته التی یتألّف منها، وهی (آیات) و (أحکام):

أ) ما هو المراد بالآیات؟

آیات: جمع آیه، ولها عدّه معانٍ، بعضها أصلی:

۱. الآیه فی معناها اللغوی الأصلی: العلامه، أو العلامه الثابته، أو العلامه الظاهره. (۱)

وآیات الله: عجائبه، وتأتی بمعنی: العبره (۲)، وقیل: تأتی بمعنی: المعجزه. (۳)

وقد تکرّر استعمالها فی هذه المعانی فی القرآن الکریم، کما فی قوله تعالی: وَ إِن یَرَوا کُلَّ آیَهٍ لا یُؤمِنُوا بِها (۴)، وقوله: فَالیَومَ نُنَجِّیکَ بِبَدَنِکَ لِتَکُونَ لِمَن خَلفَکَ آیَهً وَ إِنَّ کَثِیراً مِنَ النّاسِ عَن آیاتِنا لَغافِلُونَ (۵)، وقوله: وَ کَأَیِّن مِن آیَهٍ فِی السَّماواتِ وَ الأَرضِ یَمُرُّونَ عَلَیها وَ هُم عَنها مُعرِضُونَ (۶)، وقوله: إِن نَشَأ نُنَزِّل عَلَیهِم مِنَ السَّماءِ آیَهً فَظَلَّت أَعناقُهُم لَها خاضِعِینَ. ۷

کما أنّها تأتی بمعنی الجماعه، کما فی قولهم: خرج القوم بآیتهم؛ أی بجماعتهم، لم یدَعوا وراءهم شیئاً. (۷)

وقیل: تأتی بمعنی الکلام المفید القلیل أو الواحد، کما فی الخبر: «بلّغوا عنّی ولو

آیه» (۸)، أی بلّغوا عنّی أحادیث ولو قلیله (۹)، کذا قیل.



---

۱- (۱) . مجمل اللغه، ابن فارس: ۶۱؛ المحیط فی اللغه، ابن عبّاد: ۱۰ / ۴۷۲؛ معجم الفروق اللغویه: ۳۶۸. محیط المحیط، البستانی: ۲۰؛ المفردات، الراغب الإصفهانی: ۱۰۱.

۲- (۲) . المصباح المنیر، الفیومی: ۳۲؛ لسان العرب، ابن منظور : ۱ / ۲۸۲؛ القاموس المحیط، الفیروزآبادی: ۴ / ۴۳۶؛ تاج العروس، الزبیدی: ۱۰/ ۲۷.

۳- (۳) . معجم ألفاظ الفقه الجعفری:۲۲.

۴- (۴) . الأعراف: ۱۴۶.

۵- (۵) . یونس: ۹۲.

۶- (۶) . یوسف: ۱۰۵.

۷- (۸) . الصحاح، الجوهری: ۶/ ۲۲۷۶؛معجم مقاییس اللغه، ابن فارس: ۱/ ۱۶۸.

۸- (۹) . سنن الترمذی: ۴۰/۵، ح ۲۶۶۹.

۹- (۱۰) . مجمع البحرین، الطریحی: ۱۰۵/۱.

۲. الآـیه من کتـاب الله: قـال تعالی: هُوَ الَّذِی أَنزَلَ عَلَیکَ الکِتابَ مِنهُ آیاتٌ مُحکَماتٌ هُنَّ أُمُّ الکِتابِ وَ أَخَرُ مُتَشابِهاتٌ (۱)، وقال أیضاً: ذلِکَ نَتلُوهُ عَلَیکَ مِنَ الآیاتِ وَ الذِّکرِ الحَکِیمِ. ۲

وهذا الإطلاق مأخوذ من المعنی اللغوی، فهو:

إمّا مأخوذ من المعنی الأوّل، وهو العلامه، وقد صرّح به کثیر من اللغویین. (۲)

وإمّا مأخوذ من المعنی الثانی، فقد قیل: سمّیت آیه؛ لأنّها عجب یُتعجّب من إعجازه، کما یُقال: فلان آیه من الآیات. (۳)

وإمّا مأخوذ من المعنی الثالث، وهو الجماعه؛ لأنّها جماعه حروف من القرآن وطائفه منه. (۴)

وإمّا مأخوذ من المعنی الأخیر، قال الفیومی: «الآیه من القرآن: ما یحسن السکوت علیه». (۵)

ولکن قال الراغب: بأنّ الآیه هی: «کلّ جمله من القرآن دالّه علی حکم آیه، سورهً کانت أو فصولاً، أو فصلاً، من سوره». (۶)

ب) ما هو المراد بالأحکام؟

الأحکام جمع حکم، والحکم أصله المنع (۷)، وأولُ ذلک الحکم، وهو المنع من



---

۱- (۱) . آل عمران: ۷.

۲- (۳) . الجمهره، ابن دریـد: ۱/ ۲۵۰ - ۲۵۱؛ لسـان العرب، ابن منظور: ۲۸۲/۱؛المحیـط فی اللغه، ابن عبّاد: ۴۷۲/۱۰؛ المصباح المنیر، الفیومی: ۳۲/۱.

۳- (۴) . المحیط فی اللغه، ابن عبّاد: ۴۷۲/۱۰؛راجع: تفسیر روح المعانی، الآلوسی: ۲۴۰/۱.

۴- (۵) . مجمل اللغه، ابن فارس: ۶۱؛ معجم مقاییس اللغه، ابن فارس: ۱۶۹/۱؛ الصحاح، الجوهری: ۲۲۷۶/۶؛ النهایه، ابن الأثیر: ۸۷/۱.

۵- (۶) . المصباح المنیر: ۳۲.

۶- (۷) . المفردات: ۱۰۲.

۷- (۸) . راجع: لسان العرب: ۱۲۹/۷.

الظلم. وسُمّيت حَكَمَه الدابّه لأنّها تمنعها، يُقال: حكمت الدابّه وأحكمتها... والحِكمه هذا قياسها؛ لأنّها تمنع من الجهل. (۱) والحُكم مصدر حكم يحكم. (۲) والحكم بالشيء: أن تقضى بأنّه كذا أو ليس بكذا سواءً أكان مع إلزام للغير أو لا. (۳)

والمراد هنا الحكم الشرعى خاصّه، وهو فى اصطلاح الأُصوليين: «التشريع الصادر من قِبل الله سبحانه لتنظيم حياه الإنسان.» (۴)

والأحكام الشرعيه متنوّعه ، فبعضها: أحكام تكليفيه ، وهى: «التشريعات الموجّهه لتنظيم سلوك الإنسان مباشره - أمراً ونهياً - وهى الأحكام الخمسه المعروفه: الوجوب، والحرمه، والاستحباب، والكراهه، والإباحه»

وبعضها أحكام وضعيه ، وهى «التى توجّه سلوك الإنسان بشكل غير مباشر؛ كالأحكام التى تحدّد علاقات الإنسان بأخيه الإنسان؛ كالزوجيه، والأُبوّه، أو تحدّد علاقاته بالطبيعه: كالملكيه، والإباحه.»

كما أنّ بعضها أحكام تأسيسيه ، أحدثها الشارع: كالوضوء، والتيمّم، وبعضها أحكام إمضائيه أى: «كانت متعارفه قبل مجيء الشرع لكنّه أمضاها ولم ينهَ عنها، كالبيع والإجاره...» إلى غير ذلك من الأنواع المختلفه للأحكام الشرعيه. وهذا ما يساعد فى إعطاء رؤيه محيطه حول سعه دائره آيات الأحكام.

ج) ما هو المراد بآيات الأحكام؟

لم نعثر على تعريف لآيات الأحكام فى كلمات العلماء السابقين بحسب تتبّعنا، ولعلّهم لم يتعرّضوا لتعريفها؛ لوضوحها. وعلى كل حالّ فقد وجدنا لها عدّه تعاريف



---

۱- (۱) . معجم مقاييس اللغه: ۹۱/۲.

۲- (۲) . راجع: لسان العرب: ۱۲۸/۷؛ الصحاح، الجوهرى: ۱۹۰/۵.

۳- (۳) . المفردات: ۳۴۸؛معجم مقاييس اللغه: ۹۱/۲.

۴- (۴) . دروس فى علم الأُصول، الصدر: ۵۲/۱.

فی کتب المتأخّرین وبعض مَن قارب عصرنا:

أ) فقد عرّفت: بأنّها الآیات التی تضمّنت تشریعات کلّیه. (۱)

ب) وقیل: إنّها الآیات التی تتضمّن الأحکام الفقهیه التی تتعلّق بمصالح العباد فی دنیاهم واُخراهم. (۲)

ج) وقیل: إنّها الآیات التی تتعلّق بغرض الفقیه؛ لاستنباطه منها حکماً شرعیاً. (۳)

ومن الواضح عدم جامعیه التعریف الأوّل، وعدم مانعیه التعریف الثانی، وأفضلها ثالثها وإن کان التعبیر ب- (التی تتعلّق بغرض الفقیه) قد یوهم عدم المانعیه أیضاً؛ لدخول الآیات التی یُرجع إلیها فی تحدید المفادات اللغویه.

وربّما لا نکون مصیبین إذا أردنا الخوض فی تقویم هذه التعاریف ومحاکمتها علی ضوء الضوابط المنطقیه المثبّته للتعریف؛ لأنّ الظاهر أنّه لا یقصد من هذه التعاریف معنی اصطلاحی خاصّ؛ لعدم توفّرها علی الشروط المنطقیه للتعریف، وعدم تصدّی الأوائل من مؤسّسی هذا العلم لبیانه، بل الظاهر أنّ هدف المتأخّرین من ذکره هو الإشاره إلی معناها فی الجمله.

ومن هنا کان المنهج الأفضل فی التعریف هو لحاظ الاُمور التالیه:

الأمر الأوّل: المدلول اللغوی لها وما یوحیه لفظ (آیات الأحکام) لغهً، ولدی العرف العامّ من مفهوم.

الأمر الثانی: الحیثیات التی بحثها المصنّفون فی هذا العلم وحدود دائره بحثهم.

الأمر الثالث: المدی البحثی الذی یمکن أن یبلغه هذا العلم فی حدّ نفسه؛ وذلک بلحاظ رساله القرآن الکریم الخطیره وأهدافه التشریعیه الکبیره.



---

۱- (۱) . المیسّر فی اصول الفقه الاسلامی، سلقینی:۳۷۷.

۲- (۲) . التفسیر والمفسّرون، الذهبی: ۴۳۲/۲.

۳- (۳) . دائره المعارف الشیعه (بالفارسیه): ۲۳۷/۱؛ دائره المعارف الإسلامیه الکبری: ۷۲۲/۲.

وانطلاقاً من هـذه اللحاظـات يصـحّ القول: إنّ آيـات الأحكـام هى الآيـات التى يمكن للفقيه أن يسـتنبط منهـا فى الجمله حكماً شرعياً.

ثالثاً: إيضاحات حول تعريف آيات الأحكام

إنّ التعريف المتقدّم يمتاز بسعته وشموليته، وسوف نشير إلى أبعاد هذا التعريف بالنقاط التاليه:

١. إمكانيه دخول الآيات التى تتضـمّن بيان الأحكام الخاصّه بالنبى(صـلى الله عليه و آله)، كقوله تعالى: يا أَيُّهَا المُزَّمِّلُ* قُمِ اللَّيلَ إِلاّ قَلِيلاً* نِصـفَهُ أَوِ انقُص مِنهُ قَلِيلاً* أَو زِد عَلَيهِ وَ رَتِّلِ القُرآنَ تَرتِيلاً (١)، فقد وُجّه الأمر فى هذه الآيه إلى النبى(صلى الله عليه و آله) بالقيام فى الليل مخيّراً بين النصف أو أقلّ من النصف بقليل أو أكثر منه بقليل. (٢)

والوجه فى اعتبـار هـذه الآـيه وشـبهها من آيـات الأحكام - رغم اختصاصـها بالنبى(صـلى الله عليه و آله) - وهو تضـمّنها لحكم شرعىّ، وربّمـا تتعلّق بغرض الفقيه من جهه البحث فى اختصاصـها وعـدم اختصاصـها به(صـلى الله عليه و آله) وأدلّه ذلـك، بل يمكن أن يقع الكلام والبحث فى دلالتها على الوجوب أو الاستحباب.

٢. إمكانيه دخول الآيات التى تشـتمل على أحكام غير نافذه المفعول الآن لانتفاء الحكم فيها ككونه منسوخاً ونحو ذلك، كقوله تعالى: وَ الَّذِينَ عَقَدَت أَيمانُكُم فَآتُوهُم نَصِيبَهُم (٣) بنـاء على أنّهـا منسوخه بآيه اولى الأرحام، وهو قوله تعالى: وَ أُولُوا الأَرحامِ بَعضُهُم أَولى بِبَعضٍ فِى كِتابِ اللّهِ (٤)؛ لكونها غير خارجه عن غرض الفقيه؛ لأنّ أصل النسـخ يحتاج إلى إثبات وبحث، وأيضـاً تحديد الناسخ والمنسوخ، وكذا تحديد دائره



---

١- (١) . المزمّل: ١ - ۴.

٢- (٢) . تفسير الميزان: ۶١/٢٠؛راجع: مسالك الأفهام، الكاظمى: ٢١٨/١.

٣- (٣) . النساء: ٣٣.

۴- (۴) . الأنفال: ٧۵؛الأحزاب: ۶.

النسخ وتعلّقه بأصل الحكم أو ببعض حالاته ونحو ذلك من الجهات.

۳. إنّ بعض الآيات قد ذكرت فيها تشريعات تتعلّق بالاُمم السابقه، وهى على نوعين:

النوع الأوّل : يختصّ بتلك الاُمم ولا يشملنا، كقوله تعالى: وَ إِذ قُلنَا ادخُلُوا هـذِهِ القَريَهَ فَكُلُوا مِنها حَيثُ شِئتُم رَغَداً وَ ادخُلُوا البابَ سُجَّداً وَ قُولُوا حِطَّهٌ نَغفِر لَكُم خَطاياكُم وَ سَنَزِيدُ المُحسِنِينَ (۱)، فقد ذكرت الآيه جانباً من أخبار بنى إسرائيل حينما أمرهم الله سبحانه بدخول بيت المقدّس وبدخول الباب - على اختلاف فى المراد بها- خاضعين مردّدين عباره الاستغفار. (۲)

ومن الواضح أنّ هذا الحكم خاصّ ببنى إسرائيل، ولا يجرى على امّه محمّد(صلى الله عليه و آله)، فمثل هذه الآيات ليست فى مقام الجعل والتشريع وإنشاء الحكم، وإنّما هى تتضمّن الإخبار عن وجود تشريعات لمن كان قبلنا، ومن هنا كان هذا النوع خارجاً عن آيات الأحكام؛ لأنّها لا تتعلّق بغرض الفقيه، إذ إنّ هدف الفقيه وغرضه إنّما يتعلّق ببحث الآيات ذات البعد التشريعى بالنسبه لنا.

النوع الثانى : الآيات الوارده فى بيان أحكام للاُمم السابقه إلّا أنّها عامّه لا تختصّ بها، بل تشمل امتنا أيضاً، أو ربّما يقع البحث فى شمولها وعدمه، فمثل هذه الآيات تكون داخله فى دائره البحث، بخلاف النوع الأوّل الذى يخرج عن دائره هذا العلم.

۴. ثمّه آيات قرآنيه إنّما تتمّ دلالتها على الحكم بضميمه السنّه الشريفه، وهى على أنواع:

النوع الأوّل: وهى الآيات التى يكون فيها انعقاد أصل دلالتها على الحكم الشرعى متوقّفاً على الروايه، حيث إنّها بالنظر الأوّلى لا دلاله فيها على الحكم الشرعى ظاهراً



---

۱- (۱) . البقره: ۵۸.

۲- (۲) . راجع: مجمع البيان، الطبرسى: ۱/ ۱۱۸ - ۱۱۹.

وبحسب القواعد المعروفه فی استنباط الأحکام، لکن وقع الاستدلال بها من قِبل مَن خُصّوا ببعض المعارف الإلهیه، کأهل البیت المعصومین(علیهم السلام)، من قبیل:

ما یُروی عن أمیر المؤمنین علیّ بن أبی طالب(علیه السلام) - فیمن أوصی بعتق کلّ عبد قدیم فی ملکه ومات، ولم یعرف الوصی ما یصنع - من الاستدلال بقوله تعالی: وَ القَمَرَ قَدَّرناهُ مَنازِلَ حَتّی عادَ کَالعُرجُونِ القَدِیمِ (۱) علی عتق کلّ مملوک له أتی علیه ستّه أشهر؛ لصدق لفظ «القدیم» علیه، لأنّ العرجون - وهو أصل العذق الذی یعوج وتقطع منه الشماریخ - إنّما ینتهی إلی الشبه بالهلال فی تقوّسه وضآلته بعد ستّه أشهر من أخذ الثمره منه. (۲)

وکذا ما یُروی عن الإمام محمّد بن علی الجواد(علیه السلام) - فی جوابه لسؤال المعتصم العبّاسی عن حدّ القطع فی السرقه- من الاستدلال بقوله تعالی: وَ أَنَّ المَساجِدَ لِلّهِ فَلا تَدعُوا مَعَ اللّهِ أَحَداً (۳) علی أنّ المساجد هی الأعضاء السبعه التی یسجد علیها، وما کان لله لم یقطع، فیجب أن یکون القطع من مفصل اصول الأصابع ویترک الکفّ. (۴)

وهذا النوع من الآیات بلحاظ ما ورد فی شأنها من الروایات المفسِّره فیه احتمالان:

الاحتمال الأول: کون دلاله أمثال هذه الآیات علی الحکم الشرعی مستنده إلی العلوم الخاصّه بالنبی وأهل بیته(علیهم السلام)، وحینئذٍ یتجّه دخولها فی آیات الأحکام تعبّداً بناءً علی تمامیتها سنداً ودلاله.

الاحتمال الثانی: کون المراد بهذه الروایات الاستدلال بناءً علی المبانی المسلّمه لدی بعض المذاهب الفقهیه من التعویل علی الظنّ وإن کانت غیر تامّه بحسب اصول الاستنباط لدی مدرسه أهل البیت(علیهم السلام).



---

۱- (۱) . یس: ۳۹.

۲- (۲) . راجع: وسائل الشیعه: ۵۷/۲۳، ب ۳۰ من العتق، ح ۲.

۳- (۳) . الجنّ: ۱۸.

۴- (۴) . وسائل الشیعه: ۲۵۲/۲۸ - ۲۵۳، ب ۴ من السرقه، ح ۵.

وعلى كلا الاحتمالين يتّجه عدّ هذه الآيات من ضمن آيات الأحكام، كما هو واضح.

النوع الثانى: وهى الآيات التى تكون لها نحو دلاله على الحكم الشرعى، فأصل انعقاد الدلاله حاصل لكنّ تماميه الدلاله تتوقّف على السنّه، كالروايات المخصّصه للآيات العامّه، أو المقيّده للآيات المطلقه أو المبيّنه للآيات المجمله، ونحو ذلك.

وهذا النوع بأقسامه يكون داخلًا أيضاً ضمن آيات الأحكام.

تنبيه: ومن هنا يتّضح أنّه ليس المقصود من دلاله الآيه على الحكم وإمكانيه استنباطه منها: الاعتماد على الآيه فقط وفقط، بل المراد دلاله الآيه ولو كان بضميمه سائر الأدلّه المعتبره الأُخرى، كالروايات، والإجماع، أو بضميمه آيات اخرى.

وبعباره اخرى: لا يشترط دلالتها على الحكم بصوره مستقلّه، بل حتّى لو كانت دالّه على حكم بضمّ دالّ آخر معتبر فتعدّ من آيات الأحكام حينئذٍ.

ومن هنا يتّضح أنّ قيد (فى الجمله) الذى ذكرناه فى التعريف إنّما هو لأجل استيعاب هذه الحالات وأمثالها.

۵. ومن الجدير بالذكر أنّه لا يشترط فى آيات الأحكام كونها دالّه بكلّ فقراتها على حكم تشريعى، بل يكفى دلاله جزءٍ منها عليه، وأيضاً لا يتوهّم أنّ المراد دلاله الآيه على حكم شرعى واحد، بل ربّما يستفاد من آيه واحده أو من بعضها أحكام عديده، كما سيأتى ذكره.

الأسئله

۱. ما هو المراد بفقه القرآن؟

۲. ماهو تعریف الآیات؟

۳. ما هو المراد بالأحکام؟

۴. اذکر بعض التعاریف التی بیّنت آیات الأحکام؟ وما هو الغرض من ذکر تلک التعاریف؟ وبیّن ما هو المنهج الأفضل الذی ینبغی أن یُسلک قی تعریف آیات الأحکام؟

۵. هل الآیات المتضمّنه للأحکام الخاصّه بالنبی(صلی الله علیه و آله) داخله فی آیات الأحکام؟ وما هو الوجه فی ذلک؟

۶. هل الآیات المتضمّنه للأحکام غیر نافذه المفعول داخله فی آیات الأحکام؟ وما هو الوجه فی ذلک؟

۷. هل الآیات المتضمّنه للأحکام المتعلّقه بالأُمم السابقه داخله فی آیات الأحکام؟ وما هو الوجه فی ذلک؟

۸. هل الآیات الدالّه علی الحکم الشرعی بضمیمه الروایات المفسّره داخله فی آیات الأحکام؟ وما هو الوجه فی ذلک، مع المثال؟.

## البحث الثالث : ضروره البحث فی فقه القرآن وآیات الأحکام

### التدبّر فی القرآن

لقد ورد الحثّ الشدید فی الکتاب العزیز والسنّه الشریفه علی تدارس القرآن والتدبّر فی معانیه والتفکّر فی مقاصده وأهدافه:

۱. أمّا الکتاب، فقد حثّ علی ذلک فی عدّه مواضع، منها:

أ) قوله تعالی: وَ ما کانَ المُؤمِنُونَ لِیَنفِرُوا کَافَّهً فَلَو لا نَفَرَ مِن کُلِّ فِرقَهٍ مِنهُم طائِفَهٌ لِیَتَفَقَّهُوا فِی الدِّینِ وَ لِیُنذِرُوا قَومَهُم إِذا رَجَعُوا إِلَیهِم لَعَلَّهُم یَحذَرُونَ (۱)، فعلی الرغم من التأکید الشدید علی الجهاد نری هذه الآیه الکریمه تنبّه علی استثناء المتفقّهه وسمه اشتغالهم بطلب العلوم الشرعیه نفیراً، ومن الواضح أنّ هذا یُعبّر عن بالغ الاهتمام والعنایه بالتفقّه، ولیس ثمّه آیه فی القرآن تناظر هذه الآیه من حیث توزیعها لهذه الوظیفه علی جمیع المکوّنات للمجتمع فلم تخصّ فرقه دون اخری، حیث قالت: فَلَو لا نَفَرَ مِن کُلِّ فِرقَهٍ مِنهُم طائِفَهٌ لِیَتَفَقَّهُوا فِی الدِّینِ وَ لِیُنذِرُوا قَومَهُم....

ب) کما أنّ الله سبحانه قد ذمّ حاله عدم التدبّر فی القرآن فقال: أَ فَلا یَتَدَبَّرُونَ



---

۱- (۱) . التوبه: ۱۲۲.

اَلقُرآنَ أَم عَلی قُلُوبٍ أَقفالُها (۱)، ففی هذه الآیه الکریمه توبیخ قاسٍ علی عدم إعطاء القرآن حقّه من العنایه والتدبّر. والمتحصّل عدّه امور، منها:

إنّ القرآن یمکن أن یدرکه الإنسان العرفی وممّا یناله الفهم العادی، ولیس هو کتاباً ملغّزاً، وإلّا فلو کان کتاباً غیر مفهوم أو مخاطباً للخواص فقط من البشر لما دعا القرآن الناس عامّه إلی التدبّر والتأمّل فی آیاته، ولما ذمّ الذین لا یتدبّرون فیه.

وأیضاً تُفید الآیه أنّ القرآن کتاب منسجم الأجزاء ومتناسق الآیات وخالٍ من الاضطراب.

ثُمّ إنّ نفی الاختلاف والتهافت عن القرآن لا ینحصر فی زمان نزوله، بل إنّ هذه الصفه ثابته للقرآن علی الدوام، فهو منزّه عن طروء الاختلاف فی طول الزمان.

۲. وأمّا السنّه، فقد ورد الأمر بفهم القرآن فی أحادیث کثیره، منها:

أ) روی ابن عبّاس عن النبی(صلی الله علیه و آله) أنّه قال:

أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه. (۲)

ب) وعن أبی عبدالرحمن السلمی، قال: حدّثنا من کان یقرؤنا من الصحابه، أنّهم کانوا یأخذون من رسول الله(صلی الله علیه و آله) عشر آیات، فلا یأخذوا فی العشر الأخری حتّی یعلموا ما فی هذه من العلم والعمل. (۳)

ج) ولعلّ أروع ما قیل فی هذا المجال هو کلام الإمام علی(علیه السلام) قال:

واعلموا أنّ هذا القرآنَ هو الناصحُ الذی لا یغشّ، والهادی الذی لا یضلُّ، والمحدّثُ الذی لا یکذبُ، وما جالسَ هذا القرآنَ أحدٌ إلّا قام عنه بزیادهٍ أو نقصانٍ: زیادهٍ فی هدی أو نقصانٍ من عَمیً. واعلموا أنّه لیس علی أحدٍ بعد



---

۱- (۱) . محمّد: ۲۴.

۲- (۲) . بحار الأنوار: ۱۰۶/۹۲.

۳- (۳) . مسند أحمد بن حنبل: ۲۳۵۴۱/۱۲۶/۹.

القرآنِ من فاقهٍ، ولا لأحدٍ قبل القرآن من غنىً، فاستَشفُوه من أدوائِكَم، واستعينوا به على لأوائِكَم، فإنّ فيه شفاءً من أكبرِ الداءِ؛ وهو الكفرُ والنفاقُ والغيُّ والضلالُ، فاسألوا اللهَ به، وتوجّهوا إليه بحبِّه، ولا تسألوا به خَلقَهُ، إنّه ما توجّه العبادُ إلى اللهِ تعالى بمثلِه... فإنّه ينادى منادٍ يومَ القيامه: ألا إنّ كلَّ حارثٍ مبتلىً فى حرثهِ وعاقبهِ عملِهِ غير حرثِهِ القرآنِ، فكونوا من حرثَتِهِ وأتباعِهِ واستدلُّوهُ على رَبِّكُم واستنصحوه على أنفسِكُم، واتهمُوا عليه آراءَكُم واستغشُّوا فيه أهواءَكم... . (۱)

۴. وعنه(عليه السلام) أيضاً أنّه قال:

ألا لا خيرَ فى علم ليس فيه تفهّم، ألا لا خير فى قراءه ليس فيها تدبّر، ألا لا خير فى عباده ليس فيها تفقّه. (۲)

۵. وعن الزهرى قال سمعت على بن الحسين(عليه السلام) يقول:

آياتُ القرآنِ خزائنُ العلمِ، فكلّما فتحت خزانه فينبغى لك أن تنظر فيها (۳)...

إلى غير ذلك من الأحاديث الوارده فى فضل التدبّر فى القرآن ودفع المسلمين نحو ذلك. (۴)

ومن الطبيعى أن يتّخذ الإسلام هذا الموقف ويدفع المسلمين بكلّ ما يملك من وسائل الترغيب إلى دراسه القرآن والتدبّر فيه؛ لأنّ القرآن هو الدليل الخالد على النبوه، والدستور الثابت من السماء للأمه الإسلاميه فى مختلف شؤون حياتها، وكتاب الهدايه البشريه الذى أخرج العالم من الظلمات إلى النور، وأنشأ امّه وفق المنهج الإلهى. (۵)



---

۱- (۱) . نهج البلاغه: الخطبه ۱۷۶.

۲- (۲) . الكافى: ۱/ ۳۶، ح ۳.

۳- (۳) . بحار الأنوار: ۸۹/ ۲۱۶، ۲۲.

۴- (۴) . المصدر: ۸۹/ ۲۰۹ - ۲۲۲، وغيره.

۵- (۵) . راجع: علوم القرآن، الحكيم: ۲۳ - ۲۴.

ولـذا نرى المسـلمين قـد أولوا كتـاب الله عنـايه خاصّه، فكانوا يرجعون إلى الرسول(صـلى الله عليه و آله) فى توضـيح ما يشـكل عليهم فهمه، أو ما يحتاجون فيه إلى شـىءٍ من التفصـيل والتوسّع، وكانوا يأخـذون هـذه المعارف ويتـداولونها فيما بينهم، فكانت هذه هى البذره الأُولى لنشوء علم آيات الأحكام.

ثانياً: مرجعيه القرآن فى استنباط الأحكام

إنّ أهمّيه البحث فى آيات الأحكام من الوضوح بمكان؛ لكونه بحثاً عن كلام الله سـبحانه وتـدقيق فى كلماته التى يهتدى بها فى ظلمات الجهل، بيـد أنّ البحث من هـذه الجهه لا يفترق عن سائر الأبحاث التفسـيريه ولا يمتاز عليها، ونحن لا نخوص فى ذلك. والـذى يرتبـط ببحثنـا هو دراسه آيـات الأحكام؛ باعتبار أنّها تهمّ الفقيه ولارتباطها بمجال الاسـتنباط، وسـنذكر أهمّيه البحث فى هذه الجهه ضمن النقاط التاليه:

النقطه الأُولى: لا شكّ فى أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأوّل لأحكام الشـريعه المقدّسه، بل وفيه تبيان كلّ شـىء، قال سبحانه: وَ ما مِن دَابَّهٍ فِى الأَرضِ وَ لا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيهِ إلاّ أُمَمٌ أَمثالُكُم ما فَرَّطنا فِى الكِتابِ مِن شَـى ءٍ ثُمَّ إِلى رَبِّهِم يُحشَـرُونَ (۱) حيث دلّت الجمله المعترضه فى هـذه الآـيه - وهى قوله: مـا فَرَّطنـا فِى الكِتابِ مِن شَـى ءٍ - على نفى النقص عن الكتاب وأنّه لم يهمل شيئـاً، فهو تـامّ كامل. والمراد بالكتاب هو القرآن على الأرجـح بمعونه القرائن المتصـله والمنفصـله، وهـذا هو التفسـير الوارد فى الروايات أيضاً. (۲)

وقال تعالى شأنه: ...وَ نَزَّلنا عَلَيكَ الكِتابَ تِبياناً لِكُلِّ شَـى ءٍ وَ هُدىً وَ رَحمَهً وَ بُشرى لِلمُسلِمِينَ (۳) حيث دلّت هذه الآيه على أنّ القرآن هو بيان لكلِ ّشىءٍ يتعلّق بهدايه الناس سواء أكان فى المجال العقائدى والنظرى وما يرتبط بالمبدأ والمعاد أو فى



---

۱- (۱) . الأنعام: ۳۸.

۲- (۲) . راجع: الكافى: ۱۹۹/۱، ح ۱؛ دعائم الإسلام، القاضى المغربى: ۹۳/۱.

۳- (۳) . النحل، ۸۹.

المجال التشريعی أو فی المجال الأخلاقی؛ وذلک للعموم فی قوله تعالی: لِکَلِّ شَی ءٍ فإنّ القرآن تکفّل ببیان ذلک کلّه؛ لقوله: تِبیاناً لِکُلِّ شَی ءٍ وَ هُدیً وَ رَحمَهً، فیکون بذلک مصدراً یُرجع إلیه لأخذ الأحکام.

وعن الإمام أبی عبدالله جعفر بن محمّد الصادق(علیه السلام):

إنّ الله تبارک وتعالی أنزل فی القرآن تبیان کلّ شیء، حتّی واللهِ، ما ترک الله شیئاً یحتاج إلیه العباد، حتّی لا یستطیع عبد یقول: لو کان هذا انزل فی القرآن، إلّا وقد أنزل الله فیه. (۱)

وعن عمر بن قیس قال: قال أبو عبد الله (علیه السلام):

یا عمر بن قیس، أشعرت أنّ الله أرسل رسولاً، وأنزل علیه کتاباً، وأنزل فی الکتاب کلّ ما یحتاج إلیه، وجعل له دلیلاً یدلّ علیه، وجعل لکلّ شیء حدّاً، ولمن جاوز الحدّ حدّاً؟! قال: قلت: أرسل رسولاً، وأنزل علیه کتاباً، وأنزل فی الکتاب کلّ ما یحتاج إلیه، وجعل له دلیلاً یدلّ علیه، وجعل علی من تعدّی ذلک الحدّ حدّاً، ولمن جاوز الحدّ حدّاً؟! قال: نعم. (۲)

واستناداً لذلک، فإنّ القرآن الکریم من الناحیه النظریه یحتلّ موقع الصداره من بین سائر الأدلّه الشرعیه؛ وذلک للُامور التالیه:

الأمر الأوّل: جامعیته ؛ لکونه بیاناً لکلّ شیء، ولیس المراد هو جامعیته لجمیع المعارف والعلوم البشریّه، إذ إنّ التعبیر ب- لِکُلِّ شَی ءٍ وإن کان اللفظ عامّاً وشاملاً- إلّا أنّ القرائن اللفظیه واللبیّه توجب تضییقاً فی المعنی المراد وتحوّل دون هذا الاستیعاب المتوهّم بدواً.

وهذه القرائن بعضها متّصله وبعضها منفصله، منها: قوله فی الآیه نفسها: هُدیً عطفاً علی قوله: تِبیاناً لِکُلِّ شَی ءٍ، ومنها ما ورد فی آیات عدیده من وصف القرآن



---

۱- (۱) . الکافی: ۵۹/۱، باب الردّ إلی الکتاب والسنّه، ح ۱.

۲- (۲) . الکافی: ۱۷۵/۷، باب التحدید، ح ۷.

الكريم بأنّه كتاب هـدايه وإرشاد للناس، قال تعالى: ذلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدىً لِلمُتَّقِينَ، ۱ وقال: كِتابٌ أَنزَلناهُ إِلَيكَ لِتُخرِجَ النّاسَ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ بِإِذنِ رَبِّهِم إِلى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ، ۲ وقال: ...شَهرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنزِلَ فِيهِ القُرآنُ هُدىً لِلنّاسِ وَ بَيِّناتٍ مِنَ الهُدى وَ الفُرقانِ. ۳

وعليه فإنّ القرآن هو بيان لكلّ شيء يرتبط بأمر هـدايه الناس وإرشادهم، وهـذا الهدف هو المقصود للقرآن أوّلاً وبالذات، وإن كـان ربّما يتعرّض القرآن ضـمناً إلى بعض المعارف المتعلّقه بأسـرار الخلق أو بتاريـخ البشـريه والأنبياء إلّا أنّ ذلك مقصود ثانياً وبالعرض. (۱)

ويتّضـح لكـلّ من يراجع آيـات الأحكام مـدى تنوّع وسـعه الأحكام التى يمكن اسـتنباطها من القرآن الكريم، بل إنّ أكثر موارد الاستدلال فى الفقه الإسلامى وإن كان فى ظاهره الأوّلى استدلال بالروايات إلّا أنّه لدى التأمّل والتحليل نجده استدلالاً بالكتاب؛ نظراً لكون تلك الروايات بصدد تفسير أو تطبيق آيات الكتاب الكريم، سواءً صُرّح فيها بذلك أو لا.

فمن الأوّل : ما روى عن أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله(عليه السلام) عن كسب المغنّيات؟ فقال:

الـتى يـدخل عليهـا الرجـال حرام، والتى تُـدعى إلى الأـعراس ليس به بـأس، وهو قول الله عزّ وجـلّ: وَ مِنَ النّـاسِ مَن يَشتَرِى لَهوَ الحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللّهِ. ۵ و (۲)



---

۱- (۴) . لمزيد الاطّلاع، راجع: الإتقان،السيوطى: ۲۴/۴ - ۳۷، النوع الخامس والستون فى العلوم المستنبطه من القرآن.

۲- (۶) . وسائل الشيعه: ۱۲۰/۱۷ - ۱۲۱، ب ۱۵ من التجاره، ح ۱.

ومن الثانی: ما رواه حفص بن البختری عن أبی عبد الله(علیه السلام) قال:

إذا غاضب الرجل امرأته فلم یقربها من غیر یمین أربعه أشهر استعدت علیه، فإمّا أن یفیء وإمّا أن یطلّق، فإن ترکها من غیر مغاضبه أو یمین فلیس بمؤلٍ». (۱)

فإنّ الروایه ناظره إلی لتفسیر قوله تعالی: لِلَّذِینَ یُؤلُونَ مِن نِسائِهِم تَرَبُّصُ أَربَعَهِ أَشهُرٍ فَإِن فاؤُ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِیمٌ* وَ إِن عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِیعٌ عَلِیمٌ ، ۲ وإن لم یُصرّح بذلک فی الروایه.

ومن هنا ذکر الفقهاء أنّ من جمله الاُمور التی یشترط التوفّر علیها لکلّ مَن أراد استنباط الأحکام الشرعیّه معرفه آیات الأحکام، إمّا بحفظها أو فهم مقتضاها؛ لیرجع إلیها متی شاء. (۲) وقد تعرّضوا لذلک فی بحث الاجتهاد، وکذلک فی بحث القضاء.

الأمر الثانی: صدارته ؛ فإنّ القرآن هو المصدر الأوّل للشریعه، وسائر الأدلّه الشرعیه تؤول إلیه، وتوضیح ذلک:

إنّ أهمّ مصادر الشریعه هو ما یسمّی بالأدلّه الأربعه، وهی: الکتاب، السنّه، الإجماع، العقل.

أمّا السنّه، فإنّ أحد الأدلّه المثبته لحجّیتها هو القرآن الکریم، (۳) حیث قال سبحانه: وَ ما آتاکُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاکُم عَنهُ فَانتَهُوا (۴)، وقال: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا أَطِیعُوا اللّهَ وَ أَطِیعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِی الأَمرِ مِنکُم. ۶



---

۱- (۱) . المصدر: ۲۲/ ۳۴۲؛ ب ۱ من الإیلاء، ح ۲.

۲- (۳) . راجع: الدروس، الشهید الأول: ۶۵/۲. الروضه البهیّه، الشهید الثانی: ۶۴/۳، الفصول الغرویه فی الاُصول الفقهیه، الطهرانی الحائری: ۴۰۴، وغیرها.

۳- (۴) . راجع: الاتقان: ۲۴/۴ وما بعدها.

۴- (۵) . الحشر: ۷.

وبهذا اللحاظ يمكن القول بأنّ السنّه متأخّره رتبه عن الكتاب، وهذا يمكن أن يكون أحد المعانى للتقدّم الرتبى للكتاب على السنّه. وسيأتى لهذه النقطه مزيد بيان فى بحث (علاقه القرآن بالسنّه).

وأمّا الإجماع، فثمّه نظريتان لتفسيره لدى الأُصوليين:

النظريه الأُولى: القائله بأنّ الإجماع ليس له أيّه مرجعيه مستقلّه، وليس هو فى عرض سائر الأدلّه، وإنّما دوره دور الكاشف عن السنّه الشريفه، وهذه هى النظريه المعروفه عند مذهب الإماميه.

النظريه الثانيه: القائله بأنّ الإجماع يعدّ مصدراً مستقلّاً، وإن كان سبب حجّيته هو النصّ كقوله(صلى الله عليه و آله):

لا تجتمع امتى على خطأ.

وهذه هى النظريه المعروفه عند المذاهب السنّيه. وبناءً عليها يكون الإجماع متأخّراً عن السنّه رتبه؛ لأنّها هى مصدر الحجّيه فيه، وبالتالى فهو متأخّر عن القرآن الكريم برتبتين.

وأمّا العقل - والمراد به هنا العقل العملى - فإنّ ما يحكم به العقل من الأحكام إمّا أن تكون ظنّيه أو قطعيه، فالأحكام الظنّيه تفتقر لإثبات حجّيتها إلى الكتاب والسنّه، وأمّا الأحكام القطعيه فإنّها وإن كانت حجّيتها ذاتيه ومستقلّه بنفسها، لكن دور العقل فى ذلك دور الكاشف والمدرِك؛ فإنّ العقل يدرك ما فى الكتاب والسنّه ويكشف عنهما، وليس دوره دور الحاكم، وليس له حقّ التشريع؛ إذ ليس له طريق لإدراك ملاكات الأحكام غالباً باستثناء موارد قليله سنذكرها. أجل، يمكن أن يحصل له القطع فى موردين، وهما:

١. باب الملازمه: كأن يقطع بالملازمه بين وجوب شىءٍ، ووجوب مقدّمته، أو حرمه ضدّه. ومتعلّق القطع فى هذا هو الملازمه دون الحكم، وبضمّ هذا القطع إلى

حکم الشارع بوجوب شیءٍ معیّن یُستکشف أنّ الشارع قد حکم بوجوب المقدّمه أو حرمه الضدّ. فهنا العقل لا یدرک الحکم مستقلاً عن حکم الشارع، ومن هنا سُمّی هذا النوع بغیر المُستقلات العقلیه.

۲. الأحکام البدیهیه، الواضحه الراجعه إلی الحسن والقبح العقلیین، کوجوب العدل وحرمه الظلم، وسُمّی هذا النوع بالمُستقلات العقلیه، لکن فی هذین الحکمین وما شابههما توجد أدلّه شرعیه تدلّ علی ذلک، وحینئذٍ لا ثمره عملیه هنا فی عدّ العقل مصدراً من مصادر التشریع وإن ترتّبت علیه ثمرات منهجیه ومعرفیه، علماً بأنّ هذه الموارد محدوده جدّاً.

ونؤکّد: إنّ دور العقل فی هذین الموردین المذکورین - الملازمه والأحکام البدیهیه - دور المدرِک والمستکشِف دون المشرِّع والحاکم.

وأمّا السیره فهی نوعان:

النوع الأوّل: سیره المعصوم (علیه السلام)، وهذه ترجع إلی دلیل السنّه التی مرّ البحث فیها وبیان مآلها.

النوع الثانی: سیره غیر المعصوم(علیه السلام)، وهی علی قسمین:

إمّا أن تکون سیره المتشرّعه فهی ناشئه من الأخذ عن المعصوم(علیه السلام) والتعلّم منه، وبالتالی تکشف عن وجود السنّه، فتعود إلی السنّه مرّه اخری.

وإمّا أن تکون سیره العقلاء، وهذه السیره لا تُعدّ فی نفسها مصدراً من مصادر التشریع؛ لأنّ حجّیتها تنبع من کون الشارع لم یردع عنها، وإلّا فلا قیمه لها.

وأمّا الاستصحاب وسائر الأُصول العملیه فهی قواعد عامّه مستفاده من الکتاب أو

السنّه، ولیست شیئاً فی مقابلهما.

الأمر الثالث: بیانیّته؛ فإنّ من أحد أوصاف القرآن الکریم البیان، فقد وُصف بأنّه: (مُبِینٌ) فی عدّه آیات.

وليُعلم أنّ إثبات بيانيه القرآن ليس متوقّفاً على دلاله دليل لفظى من كتاب وسنّه؛ وذلك باعتبار أنّ كلّ كتاب لا بدّ أن يتناسب مع الغرض الذى من أجله دوِّن ذلك الكتاب، وكلّما كان كاتبه أعلى شأناً كان وفاء الكتاب بذلك الغرض أكمل وأتقن، فلو كان غرض صاحب الكتاب تبيان الحقائق العلميه الهندسيه استوجب ذلك أن يكون الكتاب معمّقاً بدرجه تتناسب مع المخاطب، وأمّا إذا لم يكن الغرض ذلك، بل كان الغرض هدايه الناس عامّه بمختلف طبقاتهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور وتربيتهم وتغذيتهم عقائدياً وروحياً وخلقياً وسلوكياً، فحيث إنّ المخاطب هنا العرف العام استلزم ذلك أن يكون الكتاب فى منتهى البيان وفى غايه الوضوح بما يتناسب مع فهم الإنسان العادى، لامبهماً ملغّزاً.

هذا، مضافاً إلى أنّ لآيات الأحكام والتشريعات خصوصيه ؛ وذلك باعتبار أنّها خطابات: إمّا أن تكون إنشائيه بالمطابقه، أى تكون بصيغه أوامر أو نواهٍ، وإمّا أن تكون إخبارات تنتهى بالإلتزام إلى الإنشاء، وهذا النوع من الخطابات طبيعته الوضوح عاده، ففرق بين الإخبار عن المغيّبات أو امور نظريه قد يتعذّر إلقاؤها بصوره واضحه أو ربّما يقتضى الحال إبهامها، وليس كذلك التشريع؛ فإنّ التشريع مقوله، طبيعتها البيان والوضوح.

فهب أنّنا سلّمنا بدعوى من يدّعى وجود الإبهام فى القرآن، فإنّ هذه الدعوى لا موضوع لها بالنسبه لآيات الأحكام، إذ إنّ الشارع فى مقام توجيه المخاطب للقيام ببعض الأفعال وترك اخرى، فينبغى له الإفصاح لمخاطبيه عن مراداته من إلزامات وترخيصات.

وتأكيداً لبيانيه القرآن فقد صرّحت الأدلّه اللفظيه بهذه الحقيقه فى العديد من النصوص كتاباً وسنّه، وقد مرّ بعضها.

## مناقشات وردود

المناقشه الأُولى: قد يُقال بأنّ الأحكام والتشريعات أيضاً مبهمه؛ وذلك باعتبار أنّ ملاكاتها غامضه، فنحن لا نعلم المصالح أو المفاسد التى استندت إليها هذه الأحكام.

الجواب:

إنّ غموض ملاكات الأحكام وعدم وضوحها لا علاقه له بفهمنا للخطاب؛ فإنّ الملاك يرتبط بمرحله مبادئ الحكم والمصالح والمفاسد التى لوحظت فى اعتباره ثبوتاً وما نحن فيه يرتبط بمرحله إبراز الحكم وإنشائه إثباتاً.

المناقشه الثانيه: إنّ البيان على نحوين: فتاره يُراد به: البيان المعهود من الكلام وهو إظهار المقاصد والمعانى من طريق الدلاله اللفظيه، وأُخرى، يُراد به البيان الأعمّ ممّا يكون من طريق الدلاله اللفظيه وغيرها، فلعلّ هناك إشارات غير لفظيه تكشف عن أسرار وخبايا لا سبيل للفهم المتعارف إليها، إذاً فلا داعٍ لحصر البيان فى المعنى الأوّل.

الجواب :

إنّ هذه الدعوى فيها احتمالان، ولا تتمّ على شىء منهما:

الاحتمال الأوّل: أن يُراد نفى البيان عن القرآن كلاً أو بعضاً من جهه الدلاله اللفظيه؛ وذلك لاحتمال وجود قرائن غير لفظيه صارفه للمداليل اللفظيه.

وهذا واضح البطلان؛ باعتبار أنّ القرآن الكريم حيث إنّه مجموعه ألفاظ فعندما يوصف بأنّه بيان يُفهم منه أنّ بيانيته تكون عن طريق الدلاله اللفظيه، ولا يُفهم غير البيان اللفظى. وبذلك افترق البيان القرآنى عن البيان النبوى؛ إذ إنّ البيان النبوى غير منحصر باللفظ، فقد يبيّن النبى(صلى الله عليه و آله) الحكم عن طريق اللفظ، كما قد يبيّنه عن طريق الفعل، أو عن طريق التقرير.

الاحتمال الثانى: ألّا يُراد بهذه الدعوى نفى البيان اللفظى، بل المراد أنّ النبى(صلى الله عليه و آله)

قـد يلتفت إلى حقـائق مرتبطه بوظيفته كرسول من خلالـ بعض الرموز والإشـارات غير اللفظيه أو اللفظيه غير المتعارفه، بحيث لا تعتبر دلاله لفظيه وضعيه، وهذا أمر منحصر به(صلى الله عليه و آله) لتعليم الله له، ولا يستطيع غيره إدراكها.

وهذا الاحتمال على تقدير قيام الدليل عليه - كما ترى - لا ينفى بيانيه القرآن وكونه واضحاً بالنسبه إلينا بالمقدار الذى يرتبط بنا كمكلّفين، ويكون هذا المستوى من البيان القرآنى حجّه تنجيزاً وتعذيراً على كلّ مكلّف؛ فكأنّه توجد مرتبتان من البيان القرآنى: إحداهما متناسـبه مع المكلّفين، والأُخرى متناسـبه مع النبى(صـلى الله عليه و آله). بيد أنّ ذلك لا يمكن اسـتفادته من هذه الآيه، ولا بدّ من التماس دليل آخر لإثباته.

وليت شعرى ما هو الداعى إلى التكلّف فى إثاره الشبه الغريبه والاحتمالات البعيده بالنسبه لهذه الآيه ونحوها من الآيات الواضحه الدلاله على المطلوب غايه الوضوح، وهل يمكن الإتيان بتعبير أدلّ من هذه الآيه على مرجعيه القرآن وحجّيته وبيانيته؟!

ولو فسـحنا المجال أمام مثل هذه الشـبه والاحتمالات للتشـكيك فى بيانيه القرآن ومرجعيته الذى هو أساس الدين، فمعنى ذلك حصر دائره الإفاده منه فى حدود ضيّقه جدّاً.

المنـاقشه الثـالثه: إنّ القرآن نفسه قـد صـرّح بـأنّ القرآن بعضه واضـح وبعضه غـامض كمـا فى قوله تعالى: هُوَ الَّذِى أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتـابَ مِنهُ آيـاتٌ مُحكَمـاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَ أُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنَهِ وَ ابتِغاءَ تَـأوِيلِهِ وَ مـا يَعلَمُ تَـأوِيلَهُ إلاَّـ اللّهُ وَ الرّاسِـخُونَ فِى العِلمِ يَقُولُونَ آمَنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِنـدِ رَبِّنا وَ ما يَـذَّكَّرُ إلاّ أُولُوا الأَلبابِ (۱)، فكيف يُدّعى أنّ القرآن الكريم خالٍ من الغموض والإبهام؟!

الجواب:

إنّ هذه الشبهه إنّما نشأت بناءً على اتجاه معيّن فى فهم هذه الآيه وكيفيه تفسير مفهوم التشابه الوارد فيها، ولبيان ذلك نقول: ثمّه اتجاهان قى تفسير هذه الآيه الكريمه:



---

۱- (۱) . آل عمران: ۷.

الاتجاه الأوّل: إنّ الآيه تبيّن كيفيه فهم القرآن وطريقه التعامل مع الآيات، حيث بيّنت طريقتين وأنّ الطريقه الثانيه هى الصحيحه دون الأُولى.

أمّا الطريقه الأُولى: فهى الأخذ بنوع خاصّ من الآيات وترك ما سواها، وهو الأخذ بالمتشابه من دون الرجوع إلى المحكم. وهذه طريقه المنحرفين والسطحيين ومن فى قلوبهم زيغ الذين يريدون فتنه الناس عن دينهم. فحال هؤلاء حال من يأخذ ببعض الكتاب دون بعض والذين ذمّهم القرآن بقوله: أَ فَتُؤمِنُونَ بِبَعضِ الكِتابِ وَ تَكفُرُونَ بِبَعضٍ فَما جَزاءُ مَن يَفعَلُ ذلِكَ مِنكُم إِلّا خِزيٌ فِى الحَياهِ الدُّنيا وَ يَومَ القِيامَهِ يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ العَذابِ وَ مَا اللّهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعمَلُونَ. ١

وأمّا الطريقه الثانيه: فالأخذ بكلّ آيات القرآن من دون تبعيض، وهذا هو المنهج المنطقى الذى يتّبعه الراسخون فى العلم والذين يؤمنون بالكتاب كلّه. وهذا التفسير للآيه هو الصحيح.

الاتجاه الثانى: إنّ الآيه تنهى عن اتباع نوع خاصّ من الآيات وهو الآيات المتشابهه، وهذا النهى يشمل الظواهر أيضاً; فإنّ المحكم ما يكون نصّاً فى معنى واحد لا غبار عليه، بخلاف المتشابه وهو ما يكون له عدّه معان يشبه بعضها بعضاً فيحار معها اللبيب، وليس من الصحيح أن يحمل اللفظ على معنى دون آخر ما دام ثمه معان اخرى ربّما تكون مراده من اللفظ.

فإنّ المتشابه قد لوحظ فيه وجود معنيين متشابهين كلّ منهما له صلاحيه لئن يكون مراداً للقرآن، وإن كان أحدهما أقرب وأشدّ علقه باللفظ من الآخر.

وبناء على ذلك ادّعى بعض العلماء: أنّه يستفاد من هذه الآيه عدم حجّيه ظواهر الآيات القرآنيه؛ لأنّها من المتشابه المنهى عنه بالآيه.

وقد أورد المحقّقون على هذا الاستدلال مناقشات كثيره، منها:

ليس المراد بالتشابه هو التشابه المفهومى وعدم تعيّن المعنى، بل المراد هو التشابه بلحاظ عالم المصاديق والتطبيق، بمعنى أنّ هناك اناساً منحرفين فى قلوبهم زيغ فيتبعون الآيات التى لا تخلو مصاديقها من غموض وإبهام، نحو: (استواء الرحمن على العرش) فإنّه ليس لفظاً متشابه المعنى، بل الإبهام فيه ينشأ فى مقام تصوّر المصداق المناسب له تعالى وما يؤول إليه المعنى من المصداق المتحقّق خارجاً. فهؤلاء المنحرفون يعمدون إلى هذا الصنف من الآيات لتشويش الأذهان ابتغاء الفتنه، ويتركون الآيات المحكمه التى يسهل تصوّر مصاديقها وتطبيقها خارجاً.

إنّ التشابه لا يشمل الظاهر؛ وذلك لأنّ مجرّد قابليه اللفظ لئن يستعمل فى كلّ من المعنيين لا يجعله متشابهاً إذا كان واضحاً بيّناً فى أحدهما، بل التشابه يتحقّق عندما تكون نسبه كلّ من المعنيين إلى اللفظ متساويه أو متقاربه، وهذا لا يكون إلّا فى المجمل ولا يشمل الظاهر.

إنّ الآيه لم تنهَ عن اتباع المتشابهات ولم ترد بلسان: «لا تتبع المتشابهات»، بل نهت عن الاقتصار على العمل بالمتشابهات فقط وقطع صلتها بالمحكمات رغم أنّها امّ الكتاب; كما كان عمل المشاغبين فى صدر الإسلام، ويؤيّده ما قيل من: أنّ الآيه نزلت فى نصارى نجران الذين كانوا يثيرون الشبهات حول عيسى(عليه السلام)، ويتمسّكون بالآيات المتشابهه فقط ويتركون المحكمات.

ومن الواضح عدم جواز الأخذ بالمتشابهات من دون مراجعه النصوص المحكمه، وكذلك عدم جواز تبعيض القرآن والعمل ببعض الآيات دون بعض.

فتبيّن من ذلك كلّه أنّ الصحيح عدم دلاله الآيه على النهى عن العمل بحجّيه ظواهر الآيات الكريمه، وإلّا فإنّ التسليم بتلك الشبهه سيؤدّى إلى تعطيل المصدر الأوّل للشريعه الغرّاء، وهذا ما يتنافى مع الضروره الدينيه القطعيه، فقد وردت الأحاديث الكثيره التى

تضـمّنت الاسـتدلال بظواهر الكتاب على بعض الأحكام الشـرعيه حتّى تحوّل ذلك إلى سيره مسـتحكمه فى المجتمع الاسلامى حيث بات ذلك من المسلّمات.

مضافـاً إلى منافـاه تلك الشـبهه لصـريح القرآن نفسه بأنّ آياته إنّما نزلت بياناً وتبياناً وهـدى ونوراً وبلسان عربى مبين، وكـذلك منافاتها للروايات الكثيره الآمره بالتمسّك بالكتاب والأخذ به والعمل بموجبه إلى غير ذلك.

النقطه الثانيه: إنّ الكتاب هو الميزان الذى به تُوزن الروايات، فيُقبل منها ما وافقه، ويُطرح ما خالفه وعارضه.

ففى الحديث الشريف:

خطب النبى(صـلى الله عليه و آله) بمنى فقـال: أيّهـا الناس ما جاءكم عنّى يوافق كتاب الله فأنا قُلتُه، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقلهُ. (۱)

مـا إنّ موافقه إطلاق أو عموم فى الكتاب الكريم يكون مرجّحاً لأحـد الخبرين المتعارضـين، وتفصـيل ذلك يُرجع فيه إلى بحث (تعارض الأدلّه) فى علم الأُصول.

النقطه الثالثه: لا ينحصـر الأمر فى ذلك، بل للكتاب دور مهمّ فى باب شـروط المعاملات إذا اريد معرفه صحّه شرط وعدمه تلزم ملاحظه الكتاب الكريم فما كان مخالفاً له يرفض وما لم يكن لذلك يقبل، ففى الحديث الشريف:

من اشترط شـرطاً مخالفاً لكتاب الله، فلا يجوز له ولا يجوز على الذى اشترط عليه، والمسـلمون عند شروطهم ممّا وافق كتاب الله عزّ وجلّ. (۲)

وبعـد هـذا، أوَ ليس من الجـدير أن يولى الفقيه اهتمـامه بآيـات الأحكـام ليعرف مـا يسـتفاد منهـا لتكون مـدركاً له فى اسـتنباط الأحكام الشرعيه ومؤشّراً لما خالف الكتاب فيتركه، ولما وافق الكتاب فيأخذ به؟!



---

۱- (۱) . وسائل الشيعه: ۷۸/۱۸، ب ۹ من صفات القاضى، ح ۱۵.

۲- (۲) . المصدر: ۳۵۳/۱۲، ب ۶ من الخيار، ح ۱.

ولعلّ قائلاً يقول: إنّ البحوث التفسيريه العامه تقوم بهذه المهمه، فما الحاجه بعد هذا إلى بحث خاص عن فقه القرآن وآيات الأحكام نتلقّاه بعنوان الدرس والتدريس؟

وقد خفى على هذا القائل أنّ تصدّى الفقيه لمهمّته التى هى ضالّته المنشوده لا- يعادله تصدّى غيره لها ممّن ليس من أرباب الفقه، فالمفسِّر إذا لم يكن فقيهاً يأخذ الآيه ويشبعها بحثاً من جوانب بلاغيه وعلميه وتاريخيه وما شاكل ذلك ولا يركّز البحث فى الجانب الفقهى والأحكامى الذى يمكن أن يستفاد منها.

ومن الجلىّ أنّ تسليط أضواء البحث على جوانب مختلفه يُفقد المقصود الأصلى للباحث، و هو العمق والتركيز ويجعل عمق البحث موزّعاً على تلك الجوانب المختلفه ولن يهتدى الفقيه إلى جمله من النكات التى يتعطّش إليها.

إنّ الفقيه يأخذ الجانب الأحكامى من الآيه ويغضّ النظر عن الجوانب البلاغيه والفنّيه والعلميه الاُخرى إلّا بمقدار ما يرتبط بهدفه، وذلك ما يعطيه دقه فى بحثه، فالمفسِّر غير الفقيه قد لا- يلتفت إلى النكته التى يستفيدها الفقيه من قوله تعالى: إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ وَ يُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ ۱، وهى محبوبيه الكون على الطهاره وأنّ بإمكان المكلّف الوضوء أو الغسل لهذه الغايه بلا حاجه إلى ضمّ غايه اخرى.

وقد لا يهتدى أيضاً إلى جواز قضاء الحاكم بعلمه من قوله تعالى: وَ مَن لَم يَحكُم بِما أَنزَلَ اللّهُ فَأُولئِکَ هُمُ الكافِرُونَ ۲، إِنّا أَنزَلنا إِلَيکَ الكِتابَ بِالحَقِّ لِتَحكُمَ بَينَ النّاسِ بِما أَراکَ اللّهُ ۳، فى الوقت الذى قد يهتدى الفقيه إلى ذلك.

وقد لا يستفيد من قوله تعالى: قالَ أَ أَقرَرتُم وَ أَخَذتُم عَلى ذلِكُم إِصرِى قالُوا ۴ وقوله:

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوّامِينَ بِالقِسطِ شُهَداءَ لِلّهِ وَ لَو عَلى أَنفُسِكُم ۱ حجيه الإقرار على النفس، ولكنّ الفقيه يستفيد ذلك.

والسرّ فى ذلك ليس إلّا كون الفقيه يتأمّل فى حقله التخصّصى أكثر فيهتدى إلى نتاج أكبر ككلّ صاحب فنٍ إذا تحرّك فى دائره اختصاصه، فإنّه يتأمّل من زاويه فنّه بدرجه أكبر فيحصل على نتاج أكبر.

إنّ معظم الكتب التى الّفت فى هذا المجال لم تستوفِ البحث فى آيات الأحكام استيفاءً تامّاً، فنرى كثيراً من الموارد يكتفى فيها الباحث ببيان إمكان استنباط الحكم من الآيه ولو مبتنياً على بعض الوجوه والاحتمالات التى قد لا تفيدنا فى إثبات الحكم الشرعى أو نفيه، وكثيراً ما يغضّ النظر عن التعرّض إلى ما يمكن أن يورد على البحث من المناقشات، خلافاً لما هو المتعارف فى البحوث الاستدلاليّه الفقهيّه من ناحيه استيعاب البحث، وطرح المناقشات نقضاً وإبراماً، حتّى ينتهى البحث إلى النتيجه النهائيّه بنفى الحكم أو إثباته.

هذامن جهه، ومن جهه اخرى نجد الباحث على صعيد الاستدلال الفقهى يحاول بذل كلّ ما فى وسعه فى سبيل استثمار كلّ الحيثيّات فى الآيه الواحده فى رفد عمليّه استنباطه للأحكام.

فثمّه آيات تشتمل على عدّه جهات يمكن الاستدلال بكلّ واحده منها على حكم فقهى، كالآيات الوارده فى الحدود، من قبيل قوله تعالى: اَلزّانِيَهُ وَ الزّانِى فَاجلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنهُما مِائَهَ جَلدَهٍ وَ لا تَأخُذكُم بِهِما رَأفَهٌ فِى دِينِ اللّهِ إِن كُنتُم تُؤمِنُونَ بِاللّهِ وَ اليَومِ الآخِرِ وَ لِيَشهَد عَذابَهُما طائِفَهٌ مِنَ المُؤمِنِينَ* اَلزّانِى لا يَنكِحُ إِلّا زانِيَهً أَو مُشرِكَهً وَ الزّانِيَهُ لا يَنكِحُها إِلّا زانٍ أَو مُشرِكٌ وَ حُرِّمَ ذلِكَ عَلَى المُؤمِنِينَ* وَ الَّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ ثُمَّ لَم يَأتُوا بِأَربَعَهِ

شُهَداءَ فَاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدَةً وَ لا تَقبَلُوا لَهُم شَهادَةً أَبَداً وَ أُولئِکَ هُمُ الفاسِقُونَ* إِلاَّ الَّذِينَ تابُوا مِن بَعدِ ذلِکَ وَ أَصلَحُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. ۱

وقوله تعالى: وَ السّارِقُ وَ السّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللّهِ وَ اللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ* فَمَن تابَ مِن بَعدِ ظُلمِهِ وَ أَصلَحَ فَإِنَّ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۲، وهذه الجهات كثيره، ولنشر إلى بعضها:

۱. إمكانيه الاستدلال بهذه الآيات لتشخيص نوع العقوبه، والحدّ المذكور فى الآيه، كالجلد والقطع، وكذلك كيفيّه الإجراء.

۲. إمكانيه الاستدلال على تشخيص المخاطب الذى له إجراء هذه الحدود، فهل هو عموم الاُمّه أم كلّ مكلّف أو مخاطب خاصّ؟

۳. إمكانيه الاستدلال على كون هذه العقوبات من حقوق الله لا من حقوق الناس.

۴. إمكانيه الاستدلال على جواز حكم القاضى بعلمه؛ باعتبار أنّ الآيات رتّبت الحكم على مَن علم كونه زانياً أو سارقاً. (۱)

۵. إمكانيه الاستدلال على سلطه الحاكم على العفو عن هذه العقوبات. (۲)

۶. إمكانيه الاستدلال على عدم جواز تخدير العضو الذى هو محلّ العقوبه؛ باعتبار كون الإيلام شرطاً مأخوذاً فى العقوبه. (۳)

النقطه الرابعه: من المؤسف أن نجد أحياناً بعض الدراسات والبحوث الفقهيه الاستدلاليه تركّز على الاهتمام بالسنّه الشريفه، وتوليها كامل العنايه، وتغضّ الطرف عن



---

۱- (۳) . الانتصار، السيد المرتضى: ۴۹۲؛ وراجع: مجلّه فقه أهل البيت(عليهم السلام)، العدد: ۱۶/ ۱۱ - ۸۴.

۲- (۴) . مجلّه فقه أهل البيت(عليهم السلام)، العدد: ۱۵/ ۱۱ - ۴۲.

۳- (۵) . مجلّه فقه أهل البيت(عليهم السلام)، العدد: ۱۳/ ۷ - ۲۲.

دراسه الآیات ذات العلاقه بالحکم الشرعی والتی یمکن أن تفید فی عملیه استنباطه.

ومن الواضح أنّ قلّه العنایه بالکتاب الکریم یؤدّی إلی فوات کثیر من فرص الاستدلال، بل ربّما یؤدّی إلی الغفله عن بعض الأحکام الشرعیه، وممّا یشهد لذلک أنّه بمراجعه ما کُتب فی آیات الأحکام ومقارنته بالکتاب الکریم نلاحظ إهمال مجموعه کبیره من الآیات التی لا یمکن للفقیه وغیره الاستغناء عنها لثقل مضمونها وقوه ما تعطیه من أدلّه.

فمن ذلک:

۱. الآیات المرتبطه ببعض المسائل الأُصولیه ، والتی یمکن الاستفاده منها فی المجال المذکور، کالآیات التی یمکن استفاده حجیه خبر الواحد منها أو حجیه البیّنه أو حجّیه السنّه الشریفه، وما قد یستدلّ به علی حجّیه سنّه أهل البیت(علیهم السلام) وسنّه الصحابی، أو القیاس، أو الإجماع، وما شاکل ذلک.

۲. الآیات المرتبطه بالقواعد الفقهیه ، التی یمکن الاستفاده منها فی المجال المذکور، کالآیات الدالّه علی قاعده نفی الحرج، وحجیّه القرعه، والحمل علی الصحه والجبّ، ونفی السبیل، والإحسان، والأُسوه، وتعظیم شعائر الله سبحانه، ونحو ذلک.

۳. الآیات المشتمله علی جمله من المحرّمات، التی قد لا یسهل إدراجها تحت أحد الأبواب الفقهیه المتداوله، کالآیات الدالّه علی حرمه الإسراف، ورمی المحصنه، والبخس فی المکیال والمیزان، والغیبه، والنمیمه، والتنابز بالألقاب، والتجسس، والخیانه، والظلم، وإشاعه الفاحشه، والرکون إلی الظالم، ومودّه الکفّار، وقطیعه الرحم، والیأس من روح الله تعالی، والأمن من مکر الله تعالی، والإفساد فی الأرض، وکتمان البیّنات والهدی، وکنز الذهب والفضه، والنسیء، والسحر، والکذب، والمیسر، و....

۴. الآیات المشتمله علی جمله من الواجبات، التی قد لا یسهل أیضاً إدراجها

تحت أحد الأبواب الفقهيه المتداوله، كالآيات الدالّه على وجوب الاعتصام بالله سبحانه، وإطاعه أُولى الأمر، والاستقامه، والسعى للإصلاح، والتوبه، والتفقّه فى الدين، وردّ التحيه، والإحسان للوالدين، والهجره و....

۵. آيات كثيره تتضمّن آداباً إسلاميه متعدّده ومهمّه ، كالآيات الدالّه على الإنصات لقراءه الكتاب الكريم، والاستعاذه بالله سبحانه، والتوكّل عليه، والذكر، والاستغفار، والتهجّد فى الليل، والصلاه على النبى وآله صلوات الله عليهم أجمعين، والتعقيب، والدعاء، والتواضع، والصفح، والدعوه بالحكمه والتعامل الحسن، والإنفاق فى سبيل الله، وخفض الصوت، والاستباق إلى الخير، والمشاوره، والإيثار، والتفسّح فى المجالس، والإعراض عن اللغو، و....

۶ .آيات ترتبط بأحكام مختلفه لاتدخل تحت باب معيّن ، كالآيات التى قد تستفاد منها نظريه ولايه الفقيه، أو المرتبطه بزياره القبور، أو أحكام المساجد، أو أحكام اليتيم، أو قيمومه الرجال على النساء، أو....

۷. الآيات التى يمكن أن يستنبط منها النظم والنظريات الفقهيه العامّه، التى تمثّل الأبنيه التحتيه الجامعه لشتات الأحكام الفقهيه الفرعيه المتناثره أو النظريات التى تنفع فى كيفيه إجراء الاحكام الإلهيه وتطبيقها على الصعد العامه كالصعيد الإدارى.

۸. الآيات المرتبطه بالامم السابقه، والتى ربّما تكون منجّزه بحقّنا أو لا، فلا بدّ من بحثها ودراستها.

۹. هذا، ونبّه على أنّ البعض قد أفرط فى الاستدلال ببعض الآيات التى لا دلاله فيها على حكم شرعى، بأىّ نوع من الدلاله إطلاقاً، كدعوى الاستدلال على عدم اجتماع البنوّه والعبوديه، وأنّ الابن لا يُملك، بقوله تعالى: وَ ما يَنبَغِى لِلرَّحمنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً* إِن كُلُّ مَن فِى السَّماواتِ وَ الأَرضِ إِلاّ آتِى الرَّحمنِ عَبداً. ۱

وهو كما ترى فيه من التكلّف والتعسّف ما لا يخفى، فإنّ هذا الاستدلال لا تنطبق عليه الموازين والضوابط الاصوليه؛ إذ إنّ عدم اتخاذ الرحمن للولد ليس منشأه محذور اجتماع البنوّه والعبوديه، بل من جهه استحاله نسبه الولد إلى الله سبحانه فى نفسه؛ لمنافاته مع الخالقيه التى تقتضى التنزيه عن صفات المخلوقين. (۱)

ثالثاً: مشروعيه تفسير القرآن

هناك شبهه تقول: لا يجوز تفسير القرآن الكريم بما فى ذلك آيات الأحكام ولا يحق لنا عقد بحث عنها؛ لأنّ القرآن الكريم ذو مضامين عاليه لا يفهمها كلّ أحد.

وعاده تُنسب هذه الشبهه إلى الأخباريين.

ولكن عدّه منهم نفوا ذلك، وفرّق بعضهم بين دعوى عدم العلم بمرادات القرآن وبين عدم حجّيته وأنّ الذى ذهب إليه الأخباريون هو الأوّل دون الثانى، قال الفاضل الخليل القزوينى فى شرح العدّه: «إنّ حجيه القرآن وإن لم يحصل العلم بالمراد به من ضرورى الدين، إن عُلم أنّه الظاهر فيجب العمل به ويجوز الحكم بأنّه الظاهر وإن لم يجز الحكم بأنّه مراد».

وقال فى موضع آخر: «إنّ جواز التمسّك بظاهر القرآن فى مسائل الأُصول والفروع ثابت ضروره من الدين أو بإجماع خاص معلوم تحقّقه وإفادته القطع وإن لم يُعلم حجيه كلّ إجماع». وقال فى موضع ثالث: «إنّ طريقه قدماء أصحابنا وهم الأخباريون: أنّه يجوز مع بذل الوسع فى المطلب وعدم وجدان الحكم فى ظاهر الكتاب العمل بأخبار الآحاد خاصه.»

وقال المدقّق الرضىّ القزوينى فى لسان الخواص: «إنّ وجوب العمل بظاهر القرآن من ضروريات الدين، ولكنّه لا يستلزم العلم بالحكم الواقعى...» ثمّ قال: «إنّ القول



---

۱- (۱) . راجع: بدايه المجتهد، ابن رشد: ۲/ ۳۰۲.

بعدم جواز استنباط الأحكام من ظواهر الكتاب بدون سؤال الأئمّه عن تفسيرها ساقط بالضروره الدينيه والأخبار المتواتره معنى...». (۱)

ومهما يكن من أمر ربّما يستدلّ على ذلك ببعض النصوص، ففى حديث زيد الشحّام:

دخل قتاده بن دعامه على أبى جعفر(عليه السلام) فقال: يا قتاده أنت فقيه أهل البصره؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر(عليه السلام): بلغنى أنّك تفسّر القرآن، فقال له قتاده: نعم، فقال له أبو جعفر(عليه السلام)... ويحك يا قتاده، إن كنت إنّما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت قد فسّرته من الرجال فقد هلكت وأهلكت، ويحك يا قتاده، إنّما يعرف القرآن من خُوطب به. (۲)

وفى حديث الريّان بن الصلت عن الإمام الرضا(عليه السلام) عن آبائه(عليهم السلام):

قال الله عزّوجلّ: ما آمن بى من فسّر برأيه كلامى. (۳)

هذا، ويمكن التعليق على الشبهه المذكوره بما يأتى:

۱. أمّا بالنسبه إلى الحديث الأول وما هو بمضمونه، فالمراد: أنّ القرآن الكريم لا يعرفه بتمام خصوصياته من الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، إلّا من خُوطب به، لا أنّه لا يجوز التمسّك بظواهره حتى بعد مراجعه السنّه للتأكّد من عدم وجود النسخ أو التخصيص.

وهناك عدّه مؤشّرات تدلّ على ما قلناه نذكر من بينها:

۱. إنّ القرآن الكريم أمرنا بالتدبّر فى آياته حيث قال: أَ فَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرآنَ وَ لَو كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختِلافاً كَثِيراً (۴)، فلو لم تكن ظواهره حجّه فلا معنى للأمر بالتدبّر فى آياته.



---

۱- (۱) . نقلًا عن: الأُصول الأصليه والقواعد الشرعيه، شبّر: ۹۳ - ۹۵.

۲- (۲) . وسائل الشيعه: ۱۳۶/۱۸، ب ۱۳ من صفات القاضى، ح ۲۵.

۳- (۳) . المصدر: ح ۲۸.

۴- (۴) . النساء، ۸۲.

۲. إنّ ظواهر الكتاب الكريم إذا لم تكن حجّه وكان فهمه يختص بمن خُوطب به فلا معنى لتحدّى القرآن الكريم بالإتيان بسوره من مثله، فالتحدّى المذكور يدلّ على عدم اختصاص فهمه بمن خُوطب به.

۳. إنّ حديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين والذى قال فيه النبى(صلى الله عليه و آله):

إنّى تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتى أهل بيتى وإنّهما لن يفترقا حتى يردا علىَّ الحوض (۱)

يدلّ على لزوم التمسّك بالكتاب الكريم، والتمسّك به غير ممكن إذا لم تكن ظواهره حجه.

۴. إنّ أئمه أهل البيت(عليهم السلام) كانوا يُرجعون أصحابهم إلى الكتاب الكريم ويعلّمونهم كيفيه استفاده المطالب منه، ففى صحيح زراره:

قلت لأبى جعفر(عليه السلام): ألا تخبرنى من أين علمت، وقلت: إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك فقال:... فعرفنا حين قال: بِرُؤُسِكُم أنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء... . (۲)

وظواهر الكتاب الكريم إذا لم تكن حجّه فلا معنى لتعليم الإمام(عليه السلام) وجه استفاده كون المسح ببعض الرأس وليس بتمامه، بل كان من المناسب أن يقول له: إنّ هذه قضيه لا ترتبط بك؛ إذ نحن المخاطبون بالقرآن الكريم لا غير.

وفى حديث عبد الأعلى مولى آل سام:

قلت لأبى عبدالله(عليه السلام): عثرت، فانقطع ظفرى، فجعلت على إصبعى مراره،



---

۱- (۱) . مسند أحمد بن حنبل: ۱۸/۳. ورواه أيضاً فى: ۲/۳، و۴۴۸/۴، ۴۵۴، و۲۱۶/۵، ۲۲۵؛ ورواه الترمذى فى صحيحه: ۲۰۰/۱۳، الرقم ۳۷۹۷، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبى(عليهم السلام). ويمكن ملاحظه كتاب فضائل الخمسه من الصحاح السته: ۴۳/۲ للاطلاع على بقيه مصادر الحديث.

۲- (۲) . وسائل الشيعه:۲۹۰/۱، ب ۲۳ من الوضوء، ح ۱.

فکیف أصنع بالوضوء؟ قال: یعرف هذا وأشباهه من کتاب الله عزّ وجلّ، قال الله تعالی: وَ ما جَعَلَ عَلَیکَم فِی الدِّینِ مِن حَرَجٍ (۱)، امسح علیه. (۲)

فإنّ ظواهر الکتاب الکریم إذا لم تکن حجه فلا معنی لجواب الإمام(علیه السلام) بأنّ المناسب معرفه هذا وأشباهه من کتاب الله.

۵. إنّ النصوص أمرتنا بعرض الروایات حاله تعارضها علی الکتاب الکریم فما وافقه یُؤخذ به وما خالفه یُترک، کما تقدّم الإشاره إلی ذلک فی حدیث خطبه النبی(صلی الله علیه و آله) بمنی، وظواهر الکتاب الکریم إذا لم تکن حجّه فلا معنی للأمر بعرض الأخبار المتعارضه علیه لتشخیص الأخذ بالموافق وطرح المخالف.

وهکذا الحال بالنسبه إلی الشروط المذکوره فی العقود والمعاملات، فإنّ الشرط متی ما کان مخالفاً للکتاب الکریم فلا یکون صحیحاً، ومتی لم یکن کذلک یکون صحیحاً، وهذا یدلّ علی حجّیه ظواهر الکتاب الکریم، کما هو واضح.

۶. إنّ من الاُمور البدیهیه رجحان قراءه القرآن الکریم وتکرار تلاوته، وهذا بنفسه یُدلّل علی حجّیه ظواهره، وإلّا فلا نحتمل أنّ الراجح خصوص قراءته من دون تدبّر فی آیاته وعلی مستوی لقلقه اللسان، وأنّ قراءته مع التدبّر لیست راجحه، کما هو لازم القول بعدم حجیّه ظواهره؛ إذ لا فائده فی التدّبر بعد عدم حجیّه ظواهره.

۷. إنّ القول بعدم حجّیه ظواهر القرآن معناه إلغاء حجیّه السنّه والسیره العقلائیه وکذلک سیره المتشرّعه والإجماع؛ لأنّ حجیّتها تثبت بالکتاب، وهذا یعنی تعطیل لکلّ الأدلّه الشرعیه؛ من هنا صرّح بعضهم بأنّ حجّیه ظواهر الکتاب من ضروریات الدین، قال: «إنّ جواز التمسّک بظاهر القرآن فی مسائل الاُصول والفروع ثابت ضرورهً من



---

۱- (۱) . الحج: ۷۸.

۲- (۲) . وسائل الشیعه: ۳۲۷/۱، ب ۳۹ من الوضوء، ح ۵.

الدين، أو بإجماع خاصّ معلوم تحقّقه وإفادته القطع وإن لم يُعلم حجّيه كلّ إجماع». (۱)

ويحسن التنبيه على أنّ حجّيه ظواهر آيات الكتاب ليست بمعنى حجّيه ظهور كلّ آيه بمعزل عن سائر الأدلّه، فقد نعثر على مقيّد أو مخصّص فى آيات اخرى، وقد يرد التقييد أو التخصيص فى السنّه الشريفه.

نعم، لا تعارض مستقرّ بين آيات الكتاب ذاتها، وأمّا التعارض المستقرّ بين الكتاب والروايات الحاكيه للسنّه فهو ممكن الوقوع، ويتمّ علاجه بطرح تلك الروايات والرجوع إلى الكتاب.

۲. وأمّا بالنسبه إلى الحديث الثانى وما هو بمضمونه فالمراد منه واضح، فإنّ حمل الظاهر على ظاهره ليس تفسيراً، إذ التفسير هو: كشف القناع وتوضيح الكلام الغامض. ومن المعلوم أنّ الكلام الظاهر ليس عليه قناع ليحتاج إلى كشف، وليس فيه غموض ليحتاج إلى توضيح.

ومع التنزّل عن ذلك نقول: إنّ المنهىّ عنه هو التفسير بالرأى دون مطلق التفسير، وعنوان التفسير بالرأى لا يصدق على حمل الظاهر على ظاهره؛ إذ ليس فى ذلك إعمال للرأى بأىّ شكل، وإنّما يصدق فيما لو حمل الظاهر على غير ظاهره لاستحسانات معيّنه.

وإذا لم يكن ما ذكرناه هو الظاهر من الحديث المذكور ونظائره، فلابدّ من حمله عليه وإن كان ذلك مخالفاً لظاهره؛ لما أشرنا إليه من الوجوه السابقه الدالّه على حجّيه ظواهر الكتاب ولزوم الأخذ بها.

وبالجمله: إنّ شبهه اختصاص فهم القرآن الكريم بمن خوطب به، وحرمه التفسير بالرأى لا ينبغى أن تحول دون بحثنا فى آيات الأحكام والتدبّر فيها. (۲)



---

۱- (۱) . حكاه السيّد عبدالله شبّر فى الأُصول الأصليّه والقواعد الشرعيّه: ۹۴ - ۹۵، عن الفاضل القزوينى فى شرح العدّه.

۲- (۲) . راجع: دروس تمهيديه فى تفسير آيات الأحكام، الإيروانى: ۲۹/۱ - ۳۲.

الأسئله

۱. اذکر الآیه التی حثّت علی التفقّه فی الدین؟ وبیّن بعض خصائصها.

۲. اذکر نصّاً نبویاً یحثّ علی التدبّر فی القرآن؟

۳. اذکر نصّاً مروياً عن أحد الأئمّه المعصومین یحثّ علی التدبّر فی القرآن؟

۴. هناک شبهه مفادها نفی حجیه الظواهر القرآنیه استناداً إلی عدم إمکانیه فهم مرادات القرآن. کیف تناقش هذه الشبهه؟

ص:۷۴

## البحث الرابع : العلاقه بين القرآن والسنّه

### اشاره

وسنوضح ذلك ضمن المحاور التاليه:

### أوّلاً: النسبه بين دور السنّه التشريعى وبين الكتاب

يمكن التعرّف على النسبه بين ما تشرّعه السنّه من أحكام، وبين الأحكام المشرّعه فى القرآن من خلال التعرّف على نوعيه الأحكام الثابته بالسنّه.

أمّا نوعيه أحكام السنّه فهى حسبما يدلّ عليه استقراؤها فى مصادرها لا تخرج عن أحد ثلاثه:

١ .تأكيد ما ورد فى الكتاب من أحكام عامه، كالأحاديث الآمره بأصل الصلاه، والصيام، والزكاه، والحجّ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكالأحاديث الناهيه عن الخمر، والميسر، والأنصاب والأزلام، وما اهلّ به لغير الله.

وحساب هذا النوع من الأحكام حساب الآيات المتعدّده الدالّه على حكم واحد.

٢. شرح ما ورد من آيات عامّه فى القرآن، وبيان أساليب أدائها وامتثالها، والتعرّض لكلّ ما يتصل بها من أجزاء وشرائط وموانع، كالأحاديث المحدّده للمراد من: الصلاه، والصيام، والحجّ، والمبيّنه لأجزائها وشرائطها وموانعها، وكلّ ما يرتبط بها من شؤون الأداء.

۳. تأسیس أحکام جدیده لم یتعرّض لها الکتاب فیما نعرف من آیات أحکامه، مثل: حرمان القاتل من المیراث إذا قتل موروثه، وتحریم الجمع بین نکاح العمّه وابنه أخیها، أو الخاله وابنه اختها إلّا بإذنهما، وکتحریم لبس الحریر للرجال وأمثالها. (۱)

وبهذا الصدد یقول ابن القیّم: «والسنّه مع القرآن ثلاثه أوجه: أحدها: أن تکون موافقه له من کلّ وجه فیکون توارد القرآن والسنّه علی الحکم الواحد من باب توارد الأدلّه وتظافرها. والثانی: أن تکون بیاناً لما ارید بالقرآن وتفسیراً له. والثالث: أن تکون موجبهٍ لحکم سکَتَ القرآنُ عن إیجابه، أو محرّمه لما سکت عن تحریمه». (۲)

## ثانیاً: تقدّم القرآن علی السنّه رتبیّاً

### اشاره

إنّ التقدّم الرتبی للکتاب علی السنّه یمکن أن یُفسّر بعدّه تفاسیر، وحی:

التفسیر الأوّل: السبق الرتبی من حیث الشرف والأهمیه، فوجود السنّه کالوجود الظلّی بالنسبه للکتاب.

واستدلّوا له بأنّ السنّه إمّا بیان للکتاب أو زیاده علی ذلک:

فإن کانت بیاناً، فالبیان تالٍ للمبیَّن فی الاعتبار؛ إذ یلزم من سقوط المبیِّن سقوط البیان لا العکس، وما شأنه هذا فهو أولی بالتقدّم.

وإن لم تکن بیاناً فلا تُعتبر إلّا بعد أن لا یوجد فی الکتاب، وهذا دلیل علی تقدّم اعتبار الکتاب من حیث الشرف والأولویه والمکانه.

ویُلاحظ علیه: إنّه لا ثمره لذلک فی مجال الاستنباط، و لا أثر له فقهیاً ولا اصولیاً.

التفسیر الثانی: السبق الرتبی من حیث أرجحیه الکتاب علی السنّه، فإنّه یُقدّم علی السنّه عند التعارض.



---

۱- (۱) . راجع: الاُصول العامّه للفقه المقارن: ۲۳۱ - ۲۳۲.

۲- (۲) . أعلام الموقّعین: ۲/ ۳۰۷.

واستدلّوا بأنّ الكتاب دليل قطعى والسنّه دليل ظنى؛ فإنّ القطع فى السنّه إنّما يصحّ على الجمله لا على التفصيل، بخلاف الكتاب فإنّه مقطوع به على الجمله والتفصيل، ومن المعلوم أنّ المقطوع به مقدّم على المظنون، وأمّا السنّه المتواتره فهى وإن كانت مفيده للقطع لكن موارد السنّه القوليه المتواتره لعلّه لا يوجد منها شىء، وعلى فرض وجوده فهو نادر جدّاً.

ويُلاحظ عليه:

١ .إنّ هذا الدليل أخصّ من المدّعى؛ وذلك لأنّه لا يقتضى التقدّم الرتبى للكتاب على السنّه مطلقاً وفى جميع الحالات بل عند المعارضه فحسب؛ إذ لا معنى لرفع اليد عن المظنون بالمقطوع مع عدم المعارضه مع أنّ كليهما حجّه كما هو الفرض سيما مع الإلتفات إلى أنّ الدليل الظنّى إنّما يكون حجه فيما إذا ثبتت حجيته واعتباره بالدليل القطعى، أى أنّ الدليل الظنّى الحجّه لا أن يؤول إلى القطع.

أجل، قد يُقال بانتفاء الحاجه إلى الدليل الظنّى مع وجود الدليل القطعى؛ لوفائه بإثبات الحكم وكفايته، لكن هذا لا يُسقط الدليل الظنّى عن حجيته، كما لو كان لدينا عدّه أدلّه قطعيه، فإنّ الاستدلال بأحدها وإن كان يكفى لإثبات المطلوب لكنّه لا يُسقط باقى الأدلّه عن حجيتها وإمكان التمسّك بها فى عمليه الاستدلال، كما هو واضح.

٢. إنّ غايه ما يُثبته هذا الدليل هو تقدّم الدليل القطعى على الدليل الظنّى عند المعارضه، وهذا المقدار لاينفع فى إثبات المدّعى؛ لأنّ المعارضه لا تُتعقّل بين الكتاب وبين السنّه من حيث هى، وبما هى قول أو فعل أو تقرير؛ وذلك لاستحاله تناقض الشارع مع نفسه، وإنّما يمكن تعقّل المعارضه بين الكتاب وبين أخبار الآحاد الحاكيه لها.

ويتّضح من ذلك كلّه أنّ الصياغه الفنّيه لهذه القضيه بأن يُقال: فى حاله وقوع التعارض المستقرّ بين الكتاب وأخبار الآحاد بحيث لا يمكن الجمع بينها لا بدّ من طرح تلك الأخبار المخالفه للكتاب وتقديم الكتاب على أخبار الآحاد التى هى غير

السنّه وإنّما هی حاکیه للسنّه. وأین هذا من دعوی کون الکتاب متقدّم رتبه علی السنّه عند المعارضه؟!

التفسیر الثالث: السبق الرتبی الذی هو من قبیل تقدّم الحاکم علی المحکوم، بمعنی أنّه مع وجود دلیل من الکتاب لا یُنظر إلی السنّه ولا تُعتمد کدلیل، نظیر: التقدّم الرتبی لأدلّه الأمارات علی الأُصول.

واستدلّوا له بطائفه من الأخبار، من قبیل:

۱. حدیث معاذ بن جبل: عندما بعثه النبی(صلی الله علیه و آله) إلی الیمن قاضیاً قال له:

کیف تقضی؟ قال: بکتاب الله (عزّ وجلّ). قال: فإن لم یکن [لم تجد]؟ قال: فبسنّه رسول الله(صلی الله علیه و آله). قال: فإن لم یکن [لم تجد]؟ قال: اجتهد رأیی (ولا آلو) [أستأذن جلسائی] (۱)، فضرب رسول الله(صلی الله علیه و آله) صدره، وقال: الحمد لله الذی وفّق رسول رسول الله(صلی الله علیه و آله) لما یحبّ [یرضی] رسول الله(صلی الله علیه و آله). (۲)

ویمکن تقریب الاستدلال بنحوین:

أوّلهما: إنّ فی إقرار النبی(صلی الله علیه و آله) لمعاذ ما یصلح للاستدلال؛ باعتبار أنّ الإقرار من السنّه، فالاستدلال بها استدلال بالسنّه.

ثانیهما: الاستدلال بالفقره الأخیره من إبراز النبی(صلی الله علیه و آله) رضاه بجواب معاذ.

### المناقشه

إنّ حدیث معاذ ضعیف سنداً ودلاله:

أمّا سنداً ؛ فإنّ هذا الحدیث لم یروه إلّا الحارث بن عمرو، وهو مجهول لا ندری



---

۱- (۱) . راجع: الخلاف، الطوسی: ۶/ ۲۰۹.

۲- (۲) . راجع: مسند أحمد: ۵/ ۲۳۰ و ۲۳۶؛ السنن الکبری، البیهقی: ۱۰/ ۱۱۴؛ سنن الترمذی: ۲/ ۲۹۴، ح ۱۳۴۲؛سنن الدارمی: ۱/ ۶۰؛ المجموع، النووی: ۴/ ۲۰.

مَن هو؟ والحارث رواه عن رجال من أهل حمص لم يسمّهم عن معاذ. (۱)

وأمّا متناً؛ فإنّه يرد عليه:

۱. من المعلوم أنّ مصطلح (الاجتهاد) قد ظهر فی عصر متأخّر جدّاً عن العصر النبوی، فبحسب الوثائق إنّ ظهور هذا المصطلح فی الأدبیات الاُصولیه والفقهیه کان علی ید محمد بن إدریس الشافعی، الذی أعلن کون الاجتهاد بمعنی القیاس، وقد کرّر طرح هذه الفکره وراح ینظّر لها ویؤسّس، ولا یخفی أنّ الفاصل الزمنی بین العهد النبوی وعهد الشافعی یقارب القرن ونصف القرن، فکیف یُتعقّل تفسیر النص النبوی بمعنیً ظهر بعد حین من الدهر؟! بل حتی لو ادّعی بأنّ هناک من سبق الشافعی إلی هذا الاصطلاح أو ما یقاربه فذلک لا یحلّ الإشکال بعد وقوع الفاصل الزمنی سواءً قلنا: هو قرن ونصف أو أقلّ من ذلک بقلیل؛ إذ إنّ مصطلح (الاجتهاد) لم یکن معهوداً آنذاک، لا فی زمان صدور الروایه ولا ما قاربه من الأزمنه.

۲. إنّ لفظه الاجتهاد ومشتقّاتها لفظه عربیه، وقد وردت فی الخطابات الدینیه أیضاً لکنّنا إذا تتبعنا موارد استعمالها نجد أنّها مستعمله فی مجال الفعل الجارحی، ولم تُستعمل فی موارد إعمال النظر ولا التأمّل العقلی ولا العمل العلمی، بل کان یُستعمل فی موارد بذل الجهد العملی والمادی، فیقال: اجتهد فی العباده أو الدعاء أو البکاء، واجتهد فی تحصیل القبله ونحو ذلک، فقد روی عن النبی(صلی الله علیه و آله) قوله:

صلّوا علیَّ واجتهدوا فی الدعاء. (۲)

وقوله:

أمّا السجود فاجتهدوا بالدعاء. (۳)



---

۱- (۱) . راجع: المحلّی، ابن حزم: ۱/ ۶۲.

۲- (۲) . سنن النسائی: ۱۹۱/۱، باب الأمر بالصلاه علی النبی(صلی الله علیه و آله).

۳- (۳) . مسند أحمد: ۱/ ۲۱۹.

وقوله:

كان فی بنی إسرائیل رجل فقیه عالم عابد مجتهد. (۱)

بل یظهر لنا جلیاً أنّ المراد بالاجتهاد آنذاک غیر الممارسه العلمیه من الحدیث المروی عن النبی(صلی الله علیه و آله):

فضل العالم علی المجتهد مئه درجه. (۲)

حیث جعل المجتهد فی مقابل العالم.

ولم تُستعمل هذه اللفظه قطّ فی المجال الفکری والعلمی، فیُقال: فکّر وقدّر وتدبّر ونحو ذلک، وفی مجال التعمّق فی فهم الدین وإدراک تعالیمه وعقائده وأحکامه کان یعبّر بالفقه وهو الفهم أو خصوص الفهم الدقیق والاستیعاب والإحاطه العلمیه بالشیء.

وقد استعمل القرآن الکریم کلمه الفقه بالمعنی اللغوی نفسه فی عدّه موارد، منها: قوله تعالی: وَ ما کانَ الْمُؤْمِنُونَ لِیَنفِرُوا کَافَّهً فَلَو لا نَفَرَ مِن کُلِّ فِرقَهٍ مِنهُم طائِفَهٌ لِیَتَفَقَّهُوا فِی الدِّینِ وَ لِیُنذِرُوا قَومَهُم إِذا رَجَعُوا إِلَیهِم لَعَلَّهُم یَحذَرُونَ (۳)، کما ورد استعمال هذه اللفظه فی أحادیث عدیده رویت عن النبی(صلی الله علیه و آله)، من قبیل قوله:

نظّر الله عبداً سمع مقالتی هذه فبلّغها، فربّ حامل فقه غیر فقیه، وربّ حامل فقه إلی من هو أفقه منه (۴)،

وقوله(صلی الله علیه و آله):

فقیه أشدّ علی الشیطان من ألف عابد (۵)،



---

۱- (۱) . الموطّأ، مالک بن أنس: ۱/ ۲۳۷، ح ۴۳، کتاب الجنائز.

۲- (۲) . مقدّمه سنن الدارمی ۱۰۰ :۱.

۳- (۳) . التوبه: ۱۲۲.

۴- (۴) . سنن ابن ماجه: ح ۳۳؛ سنن الدارمی: ۱/ ۷۴؛ سنن الترمذی: ۱۵۴، ح ۱۰؛ مسند أحمد ابن حنبل: ۳/ ۳۲۵؛ وغیرها.

۵- (۵) . صحیح البخاری: ۱/ ۱۸؛ مسند أحمد ابن حنبل: ۴/ ۳۹۹.

وقوله(صلى الله عليه و آله):

من يرد الله به خيراً يفقهّه فى الدين (۱)،

ودعائه(صلى الله عليه و آله) لابن عباس(عليه السلام):

اللّهمّ فقهّه فى الدين. (۲)

أجل، هناك ألفاظ استُحدث استعمالها عقيب العصر النبوى، كالتأويل، (۳) الذى كان يُستعمل بما يقارب معنى الاجتهاد إلّا أنّه ليس مرادفاً له؛ إذ إنّ التأويل آنذاك يراد به: «إنّ من ارتكب فعلاً - يبدو منكراً وغير مرضىّ - وكان هناك مجال لحمل فعله على وجه يمكن أن يكون معذوراً عند الله مع اشتباهه بحسب الظاهر يقال: إنّه تأوّل فأخطأ». نظير ما رواه الصنعانى عن ابن شهاب عن عروه بن الزبير: «أنّ عائشه زوج النبى(صلى الله عليه و آله) أخبرته أنّ الصلاه أول ما فرضت، فرضت ركعتين، ثمّ أتمّ الصلاه فى الحضر، وأُقرّت الركعتان على هيئتهما فى السفر، قال: فقلت لعروه: فما كان يحمل عائشه على أن تصلّى أربع ركعات فى السفر وقد علمت أنّها فرضها الله ركعتين؟! قال عروه: تأوّلت من ذلك ما تأوّل عثمان من إتمام الصلاه بمنى». (۴)

وعلى أيّه حال فإنّ بحثنا منحصر فى العهد النبوى؛ فإنّه زمان صدور حديث معاذ، فنحن حتّى لو لم نحمل لفظ الاجتهاد الوارد فى الحديث على خصوص المعنى المصطلح لدى الشافعى وهو القياس، فلا يمكن حمله على معنى مقارب ولا على



---

۱- (۱) . صحيح البخارى: ۱/ ۲۸؛ سنن الدارمى: ۱/ ۷۴؛ مسند أحمد: ۱/ ۳۰۶.

۲- (۲) . صحيح البخارى: ۱/ ۲۸؛ مسند أحمد: ۱/ ۲۶۶، وغيرهما.

۳- (۳) . أقول: ينبغى عدم الخلط بين مصطلح (التأويل) فى الصدر الإسلامى الأوّل - الذى ظهر عقيب العصر النبوى - والذى هو مصطلح قديم، وبين مصطلح (التأويل) فى علوم القرآن والذى ظهر فى أزمنه متأخّره جدّاً.

۴- (۴) . المصنف، عبد الرزّاق: ۲/ ۵۱۵.

الاجتهاد الفقهی بمعناه الواسع ولو بغیر قیاس؛ لأنّ هذه المعانی أیضاً متأخّره عن زمن صدور النصّ، فلا یصحّ حمله علیها.

۳. إنّ ما ورد فی الحدیث من قوله(صلی الله علیه و آله): «فإن لم یکن [ لم تجد]» - أی لا یوجد فی تلک الواقعه نصّ فی الحادثه من کتاب وسنّه - یُحتمل بدواً فی تفسیره احتمالان:

الاحتمال الأوّل: المراد ثمّه حوادث لا حکم لها فی الکتاب والسنّه، أی أنّ الشریعه بمصدریها لا تشمل فی واقعها طائفه من الأُمور الحیاتیه کما هو المناسب لروایه «فإن لم یکن».

وهذا الاحتمال فی منتهی الفساد نظراً لمخالفته لمبدأ شمولیه الشریعه وکمالها، فإهمالها لحکم شیء یدلّ علی محدودیتها ونقصها، قال تعالی: اَلیَومَ أَکمَلتُ لَکُم دِینَکُم وَ أَتمَمتُ عَلَیکُم نِعمَتِی وَ رَضِیتُ لَکُمُ الإِسلامَ دِیناً (۱)، فهذا المعنی لو فرضنا جدلاً کان قد خطر فی ذهن معاذ فلا یُعقل أن یعتقد النبی(صلی الله علیه و آله) نفسه بنقص شریعته، ومن ثَمّ طفق یحاول استنطاق معاذ لکیفیه سدّ تلک الثغره الواسعه التی تمکّن معاذ من حلّها بکلّ سهوله.

الاحتمال الثانی: المراد عدم وصول النص الشرعی إلی معاذ، فالمراد بعدم النصّ فی الحدیث عدم وصوله إلی معاذ لا عدمه فی الواقع کما هو المناسب لروایه «فإن لم تجد».

وهذا الاحتمال وإن نجا ممّا ابتُلی به الاحتمال الأوّل لکن الجواب النبوی غیر منسجم مع الاتجاه العام للشریعه: کتاباً وسنّه. فإنّ المعقول فی مثل هذه الحالات: إمّا أن یوصیه النبی(صلی الله علیه و آله) بالعمل بالاحتیاط سیما وأنّ الأمر یرتبط عاده بأموال ونفوس الناس وأعراضهم.

وإمّا أن یأمره بالانتظار حتّی یأتیه أمره، أو السؤال والاستفتاء من النبی(صلی الله علیه و آله) فی ذلک، أو ممّن وصله النصّ من الصحابه الآخرین، لا أن یفوّض النبی(صلی الله علیه و آله) معاذاً للعمل



---

۱- (۱) . المائده: ۳.

برأیه کیفما کان، فهذا الموقف من النبی(صلی الله علیه و آله) لا یمکن أن یصدر من صاحب رساله حریص علی تبلیغها وتطبیقها، بل یُستبعد صدروه حتّی من القاده الدنیویین الحریصین علی بسط نفوذهم وقدرتهم.

۲. موقف عمر، فقد روی عن فاطمه بنت قیس:

إنّ زوجها طلّقها ثلاثاً، فلم یجعل لها النبی(صلی الله علیه و آله) نفقه ولا سکنی... قال عمر بن الخطّاب: «لا ندع کتاب ربنا [وسنّه نبیّنا] بقول [ لقول] امرأه [لا تدری أحفظت ذلک أم لا]، فجعل لها السکنی والنفقه. (۱)

والاستدلال به یمکن أن یتمّ بناءً علی عدم وجود عباره: «وسنّه نبیّنا»، وإلّا فبناءً علی وجودها فسوف یکون الحدیث خارجاً عن محلّ الکلام.

ویرد علیه:

۱. إن اریـد من الاستدلال التمسّک بالحدیث باعتباره سنّه واجبه الاتباع - کما مال إلیه الشاطبی - فهو مردود بعدم تمامیه هذا المبنی.

۲. وإن اریـد الاستدلال بموقف عمر من حیث هو مذهب الصحابی واجتهاده؛ ففیه إنّه حجّه علیه وعلی مقلّدیه، ولیس علی المجتهدین.

۳. ثُمّ إنّ الروایه لا ظهور لها فی عدم العمل بالسنّه عند وجود الدلیل الکتابی، بل الظاهر من ذیل الروایه - وهو قوله: لا تدری أحفظت ذلک أم لا - أنّ موقف عمر کان ناشئاً من عدم ثبوت السنّه بنقل فاطمه بنت قیس للتشکیک فی روایتها، وهذا أجنبی عن محلّ البحث.

۳. أثر ابن مسعود:

من عرض له منکم قضاء فلیقضِ بما فی کتاب الله، فإن لم یکن فی کتاب الله، فلیقضِ بما قضی فیه النبی(صلی الله علیه و آله)، فإن جاءه أمر لیس فی کتاب الله،



---

۱- (۱) . سنن الدارمی: ۲/ ۱۶۵؛ سنن أبی داوود، السجستانی: ۵۱۲/۱، ح ۲۲۹۱.

ولم يقضِ فيه نبيّه، ولم يقضِ به الصالحون فليجتهد برأيه، فإن لم يُحسن فليقرّ، ولايستحيى. (۱)

والمناقشه فيه تظهر ممّا تقدّم.

وهو كثير فى كلام السلف والعلماء، وهو الوجه فى تفرقه الحنفيه بين الفرض والواجب. (۲)

وهـذا المذهب من أغرب المذاهب؛ إذ كيف يُعقل الاستغناء بالكتاب عن السـنّه ومنها بيانه وشروحه وشروط أحكامه وأدلّتها، فهل يكتفى ابن مسعود، أو عمر، أو ابن عبّاس - لو صحّ عنهم ذلك - بالرجوع إلى الكتاب والاكتفاء به فى حكم واحد من الأحكام فضلاً عن جميع ما ورد فيه منها، وهم يعلمون من طريقه الكتاب فى البيان هى الاتكال على القرائن المنفصله، والسنّه هى الكفيله ببيانها، وكيف يسوغ لهم العمل بظواهره مع هذا الاحتمال؟!

على أنّ هـذه الأقوال لا تصلح للاستدلال بها؛ لأنّها لا تمثّل أكثر من رأى أصحابها لو أرادوا ظواهرها، وهو بعيد، وهم ليسوا بمعصومين، ليجب علينا التعبّد بها.

فالحق: إنّ السنّه فى مجالات الاستدلال صنو للكتاب وفى رتبته، بل هما واحد من حيث انتسابهما الى المشرّع الأوّل وهو الله عزّ وجلّ، ولا يمكن الاستغناء به عنها. (۳)

وما أروع ما قاله الأوزاعى: «الكتاب أحوج إلى السنّه من السنّه إلى الكتاب؛ وذلك لأنّها تبيّن المراد منه». (۴)

وقال رجل لمطرف بن عبد الله: لا تحدّثونا إلّا بالقرآن، فقال: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منّا». (۵)



---

۱- (۱) . المستدرک على الصحيحين، الحاكم النيسابورى: ۴/ ۹۴.

۲- (۲) . راجع: اصول الفقه، الخضرى: ۲۳۷.

۳- (۳) . راجع: الأُصول العامّه للفقه المقارن: ۲۳۷ - ۲۴۰.

۴- (۴) . راجع: اصول الفقه، الخضرى: ۲۳۴.

۵- (۵) . جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البرّ: ۱۹۱؛ وراجع: كتاب العلم، النسائى: ۲۵.

## ثالثاً: تخصيص الكتاب بالسنّه وعدمه

### اشاره

نظراً لكون أحد مجالات السنّه هو تصدّيها لشرح وبيان الكتاب، وتفصيل ما جاء به من تشريعات وأحكام يتضح أنّه ليس هناك ما يمنع من تخصيص الكتاب بها ما دام المخصّص بمنزله القرينه الكاشفه عن المراد من العام، والظاهر أنّه بهذا المقدار موضع اتفاق المسلمين، ولذلك أرسلوا إرسال المسلّمات (إمكان تخصيص الكتاب بما تواتر من السنّه.)

ولكن موضع الخلاف فى السنّه التى تثبت بأخبار الآحاد:

فالذى عليه الجمهور؛ أنّ خبر الواحد يخصّ عام الكتاب كما يخصّه المتواتر. (۱)

وفصّل الحنفيه بين أن يكون العام الكتابى قد خُصّص من قبل بقطعى حتّى صار بذلك التخصيص ظنّياً، وبين ما لم يخصّص فجوّزوه فى الأوّل ومنعوه فى الثانى. (۲)

وذهب البعض إلى المنع مطلقاً.

وعمده ما استدلّوا به دليلان:

الدليل الأوّل: دعوى أنّ الخبر الواحد لا يقوى على معارضه الكتاب؛ لأنّ الكتاب قطعى وخبر الواحد ظنّى.

الدليل الثانى: موقف عمر بن الخطاب من حديث فاطمه بنت قيس: حينما روت، أنّه (عليه الصلاه والسلام) لم يجعل لها نفقه، ولا سكنى وهى بائن، فقال عمر: «لا نترك كتاب ربِّنا، ولا سنَّه نبينا لقول امرأه لا ندرى أحفظت ذلك أم لا». (۳)

### المناقشه:

إنّ كلا الدليلين لا يصلحان للدلاله على المقصود:



---

۱- (۱) . راجع: اصول الفقه، الخضرى: ۱۸۴.

۲- (۲) . راجع:المصدر.

۳- (۳) . سنن الدارمى: ۲/ ۱۶۵؛ سنن أبى داوود السجستانى: ۱/ ۵۱۲، ح ۲۲۹۱.

أمّا الأوّل منهما؛ فلأنّ نسبه الخاصّ إلى العام نسبه القرينه إلى ذى القرينه، وليس بينهما تعارض كما هو فحوى الدليل، وحيث يمكن الجمع بين الدليلين لا مجال لطرح أحدهما وإلغائه، ولو فرض التعارض وعدم إمكان الجمع بينهما عرفاً لما أمكن رفع اليد عن الكتاب بالتخصيص حتّى فى السنّه المتواتره، بينما لم يلتزم أحد منهم بذلك، بل لما أمكن ورود الخاصّ من الشارع أصلاً؛ لاستحاله تناقضه على نفسه كما هو الشأن فى المتباينين أو العامّين من وجه، عندما يلتقى الحكمان فى موضع التقائهما حيث حكموا بالتساقط فى الأخبار الحاكيه لذلك فيهما.

وبعد افتراض حجيّه الخاصّ فى نفسه وإن كان مروياً بأخبار الآحاد، فأىّ مانع من إعطائه صفه الشرح لما اريد من العام الكتابى؟

ومع التنزّل فإنّ التعارض فى الحقيقه ليس بين سنديهما ليقدّم القطعى على الظنّى، وإنّما هو بين ظنّيه الطريق فى خبر الآحاد وظنّيه الدلاله فى العام الكتابى، فالكتاب وإن كان قطعى الصدور إلّا أنّه ظنّى الدلاله بحكم ما له من ظهور فى العموم، ولا موجب لإسقاط أحدهما بالآخر.

نعم، لو كان العموم الكتابى ممّا لا يقبل التخصيص - لكونه نصّاً فى مدلوله لا يحتمل الخلاف ولا يتقبّل قرينه عليه - لتعيّن القول بإسقاط الخبر وتكذيبه؛ لاستحاله صدور التناقض من الشارع، وحيث إنّ الكتاب مقطوع الصدور ومقطوع الدلاله، فلا بدّ أن يكون الكذب منسوباً إلى الخبر، ويتعيّن لذلك طرحه. وبهذا العرض يتّضح معنى الأخبار الوارده عن المعصومين فى اعتبار ما خالف كتاب الله زخرفاً، أو يُرمى به عرض الجدار، وجعل الكتاب مقياساً لصحّه الخبر عند المعارضه فى الأحكام التى تعرّض لها الكتاب.

واتهام الزنادقه بوضع هذه الأخبار - كما ورد على لسان بعض الأُصوليين - منشؤه عدم إدراك معنى الحديث.

نعم، قد يقال: إنّ النسخ يقتضى أحياناً مصادمه الحديث الناسخ للكتاب، فكيف يُجعل الكتاب مقياساً لصحته؟!

وهذا الإشكال صحيح لو كانت هذه الأحاديث وارده فى غير أبواب التعادل المستدعى لتعارض الأخبار، والتعارض لا يكون إلّا فى أخبار الآحاد، وسيأتى أنّ النسخ لا يكون بخبر الواحد إجماعاً، على أنّ النسخ لولا الإجماع على عدم وقوعه بخبر الآحاد لأمكن القول به هنا أيضاً؛ لحكومه الدليل الناسخ على الدليل المنسوخ، ولا تصادم بين الدليل الحاكم والدليل المحكوم، فلا تصدق المخالفه مع عدم التصادم، وسيأتى إيضاح ذلك عمّا قليل.

أمّا الدليل الثانى - أعنى رأى الخليفه عمر - فقد تقدّمت مناقشته.

والذى يظهر من إقرار الخليفه عمر للخليفه الأوّل فى تخصيصه لآيه المواريث بخبره الذى انفرد بنقله؛ «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وعدم الإنكار عليه: أنّه من القائلين بجواز التخصيص بخبر الآحاد.

ودعوى البعض (۱): أنّ هذا الحديث ونظائره قد يكون مستفيضاً إلى درجه توجب القطع غريبه؛ لأنّها تصادم كلّ ما يصحّ نقله فى هذا الباب من انفراد الخليفه بنقله.

وما يُقال عن التخصيص يُقال عن التقييد بأخبار الآحاد؛ لمطلقات الكتاب، والحديث فيهما واحد.

وإذا صحّ هذا لم نعد بحاجه إلى استعراض ما طرأ على آيه ...وَ أُحِلَّ لَكُم ما وَراءَ ذلِكُم أَن تَبتَغُوا بِأَموالِكُم مُحصِنِينَ غَيرَ مُسافِحِينَ (۲) ونظائرها من الآيات من التخصيصات المأثوره بأخبار الآحاد والمقرّه من قبل الصحابه، كما أنّا لم نعد بحاجه إلى مناقشه الحنفيه فى تفصيلهم الذى لا يُعرف له مأخذ يمكن الركون إليه. (۳)



---

۱- (۱) . راجع: اصول الفقه، الخضرى: ۱۸۴.

۲- (۲) . النساء: ۲۴.

۳- (۳) . راجع: الأُصول العامّه للفقه المقارن: ۲۳۲ - ۲۳۵.

## رابعاً: نسخ الكتاب بالسنّه

ويُراد من النسخ على ما هو التحقيق فى مفهومه: «رفع الحكم فى مقام الإثبات عن الأزمنه اللاحقه مع ارتفاعه فى مقام الثبوت لارتفاع ملاكه».

وهو لا يتأتّى إلّا فى الأحكام التى تؤدّى بصيغ العموم، أو كلّ ما يدلّ عليه - ولو بمعونه القرائن - من حيث التعميم لجميع الأزمنه.

وارتفاع الأحكام التى تقيّد بوقت معيّن لانتهاء وقتها لا يُسمّى نسخاً اصطلاحاً.

وقد أحال النسخ فريق لأدلّه عقليه لا تنهض بذلك.

ولكن قد أشار القرآن الكريم إلى إمكانه، بل ورد التصريح بوقوعه: ما نَنسَخ مِن آيَهٍ أَو نُنسِها نَأتِ بِخَيرٍ مِنها أَو مِثلِها. ١

وقد أجمع المسلمون على وقوعه، ولم يُنقل الخلاف إلّا عن أبى مسلم الإصفهانى ولم يحقّق الناقلون مذهبه. (١)

والظاهر أنّ النسخ واقع فى الكتاب من الكتاب ومن السنّه على خلاف فى قلّه وكثره الأحكام التى يُدّعى لها النسخ.

والخلاف الذى وقع إنّما هو فى إمكان نسخ الأحكام المقطوعه أسانيدها - كالأحكام الكتابيه والمتواتره من السنّه - بأخبار الآحاد.

وأكثريه المسلمين على المنع، وربّما ادّعى عليه الإجماع.



---

١- (٢) . راجع: اصول الفقه، الخضرى: ٢۴۶. أجل، ثمّه آيات لا تقبل النسخ. ومن هنا صرّحوا: إنّ أمثال هذه الآيات لا تقبل نسخاً وَ الَّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ ثُمَّ لَم يَأتُوا بِأَربَعَهِ شُهَداءَ فَاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدَهً وَ لا تَقبَلُوا لَهُم شَهادَهً أَبَداً النور: ۴؛ كما صرّحوا أنّ الآيات المُخبره عن امور تقع لا تقبل النسخ؛ لانتهائها إلى التكذيب.

وأهمّ ما لديهم من الشبه هى شبهه أنّ الظنّى لا يقاوم القطعى فيبطله، وهى شبهه عرفت قيمتها فى الحديث عن التخصيص؛ لعدم المعارضه بينهما؛ لأنّ الدليل الناسخ لا يزيد على كونه شارحاً للمراد من الدليل المنسوخ، وقرينه على عدم إراده الظهور، وحاله حال التخصيص، على أنّ الخبر وإن كان ظنّياً فى طريقه إلّا أنّه مقطوع الحجيّه للأدلّه السابقه، ومع الغضّ وافتراض المعارضه فإنّها فى الحقيقه قائمه بين ظنّين، لا بين قطعى وظنّى، أى بين ظنّيه الدلاله فى مقطوع السند وظنّيه الطريق.

ولعلّ منشأ الإجماع المدّعى أو اتفاق الأكثريه إنّما هو فى وضع حدّ لما يمكن أن يقع من التسامح فى دعوى النسخ وإبطال الأحكام لمجرّد ورود خبر ما، وهو عمل فى موضعه، وربّما استدعته صيانه الشريعه عن عبث المتلاعبين بأحكام الله والوقوف دون تصرّفاتهم، وعلى الأخص إنّ فى الدخلاء على الإسلام من تمثّل بصوره القدّيسين ليتسنّى له هدم الإسلام وتقويض قواعده. (۱)



---

۱- (۱) . راجع: الأُصول العامّه للفقه المقارن: ۲۳۵ - ۲۳۷.

الأسئله

١. ما هی أنواع الأحکام الشرعیه الثابته بالسنّه النبویه بلحاظ الأحکام المشرّعه فی القرآن؟ اذکر مثالاً لکلّ نوع.

٢. ما هو المراد من القول بتقدّم القرآن علی السنّه رتبیاً؟ وما هی التفسیرات المذکوره للتقدّم الرتبی؟

٣. ما هو الدلیل علی التفسیر الأول للتقدّم الرتبی؟ وما هی المناقشات الوارده علیه؟

۴. ما هو الدلیل علی التفسیر الثانی للتقدّم الرتبی؟ وما هی المناقشات الوارده علیه؟

۵. ما هو الدلیل علی التفسیر الثالث للتقدّم الرتبی؟

۶. اذکر مناقشتین من المناقشات التی اوردت علی حدیث (معاذ بن جبل) سنداً ومتناً؟

٧. اذکر مناقشتین من المناقشات التی اوردت علی موقف عمر من حدیث فاطمه بنت قیس؟

٨. هل یمکن تخصیص الکتاب بالسنّه؟ وما هی أدلّه المانعین؟

٩. هل یمکن نسخ الکتاب بالسنّه مطلقاً؟

## البحث الخامس : عدد آيات الأحكام

### اشاره

إنّ الإحصائيات المذكوره حول عدد آيات القرآن الكريم تتراوح بين (۶۰۰۰) و (۶۶۶۶) آيه، مع اختلاف فی عدّ بعضها آيه مستقلّه أو جزء آيه أو عدّ البسمله آيه أو عدّ الحروف المقطّعه آيه، وليس هذا الاختلاف ناشئاً من الاختلاف فی وجود زياده أو نقيصه فی الكتاب، لكن الإحصائيه المعروفه هی (۶۲۳۶) آيه.

ثُمّ إنّ هذه الإحصائيه الأخيره التی ذكرناها حسب قراءه حفص عن نافع، وهی المطابقه مع الترقيم المتعارف فی المصاحف المتداوله (۱)، وهی الإحصائيه التی رجّحها الطبرسی، واعتبرها أعلاها إسناداً؛ لأنّها مأخوذه عن أمير المؤمنين علی بن أبی طالب(عليه السلام) (۲)، ومن الواضح أنّ هذه الآيات تتفاوت من حيث الطول والقصر، فبعضها يتألّف من كلمه واحده نحو: ( الرحمان )، وبعضها يتألّف من عشرات الكلمات كآيه الدَّين وهی الآيه (۲۸۲) من سوره البقره، وقسم من هذه الآيات تعدّ آيات أحكام.



---

۱- (۱) . المعجم الإحصائی، محمود الروحانی: ۱/ ۱۵۹ - ۱۶۰.

۲- (۲) . مجمع البيان: ۱/ ۷۷.

## أوّلاً: الأقوال فی عدد آیات الأحکام

### اشاره

لقد حاول کثیر من الباحثین فی هذا الفنّ ومن بدایه تأسیسه إعطاء إحصائیه لآیات الأحکام، ومن الواضح أنّه لا بحث فی کون بعض آیات الکتاب العزیز دالّه علی أحکام شرعیه کما لا بحث فی إمکان استنباط الأحکام من القرآن فی الجمله، وإنّما وقع الاختلاف فی تحدید عددها، وقد تباینت المواقف تجاه ذلک تبایناً کبیراً، ویمکن تقسیمها إلی ما یلی:

### القول الأوّل: عدد آیات الأحکام خمسمئه آیه

إنّ عدد آیات الأحکام خمسمئه آیه من مجموع القرآن، وهذا هو الرأی المشهور والمتداول فی کثیر من المجالات، قال الفاضل التونی فی الوافیه: «والمشهور أنّ الآیات المتعلّقه بالأحکام نحو من خمسمئه آیه، ولم أطّلع علی خلاف فی ذلک». (۱)

والرائج علی الألسن أنّ أوّل من طرح هذه الإحصائیه هو مقاتل بن سلیمان (ت ۱۵۰ه) وإن لم یکن هو أوّل من ألّف فی آیات الأحکام، والظاهر أنّ مراده من هذا العدد هو الأحکام الفرعیه. (۲)

وقد تلقّی ذلک کثیر من العلماء بالقبول، نظیر: منذر بن سعید البلوطی، قاضی قرطبه (ت ۳۵۰ه)، وأبی بکر الجصّاص أحمد بن علی الرازی (ت ۳۷۰ه)، والقاضی ابن العربی (ت ۵۴۳ه)، وغیرهم.

حتّی أنّ هذا الرقم دخل فی عناوین بعض کتب آیات الأحکام وأسامیها نحو: تفسیر خمسمئه آیه فی الأحکام، لمقاتل بن سلیمان، و تفسیر خمسمئه آیه، للبهلاوی، و شفاء العلیل فی شرح خمسمئه آیه من التنزیل،، و النهایه فی تفسیر الخمسمئه آیه، لفخر الدین



---

۱- (۱) . الوافیه: ۲۵۶.

۲- (۲) . البرهان فی علوم القرآن، الزرکشی: ۱۳۰/۲، تحقیق مرعشلی.

ناصر بن أحمد بن عبدالله بن متوج البحرانی (ت ۷۷۱ه) و منهاج الهدایه فی بیان خمسمئه الآیه، لجمال الدین أحمد بن عبدالله بن محمد بن المتوّج البحرانی (ت ۸۲۰ه)، وقد ذُکرت هذه الإحصائیه فی کتب فقه القرآن وغیرها کبعض الکتب الأُصولیه. (۱)

ولکن لم یقبل بعض المحقّقین هذه الإحصائیه وبدؤوا یشکّکون فیها، وهذا ما یظهر من المنقول عن الماوردی (ت ۴۵۰ه). (۲)

### القول الثانی: عدد آیات الأحکام لا تبلغ خمسمئه آیه

ثمّه من یری أنّ عدد آیات الأحکام لا تبلغ خمسمئه آیه، و یعتقد زیاده هذا العدد، وأنّ العدد الواقعی أقلّ بکثیر ممّا یدّعی، ومن هنا یری البعض أنّ المراد من هذا العدد التقریب لا التحقیق. (۳)

وإلیک آراء بعض من اختار ذلک:

۱. الفاضل المقداد حیث یعتقد بأنّها بعد حذف المکرّر منها فی الأحکام الشرعیه لا تبلغ هذا العدد (۴)، بل إنّ مجموع ما بحثه الفاضل المقداد نفسه فی کتابه کنز العرفان قد بلغ (۴۲۰) آیه، کما قیل.

۲. واقتصر المحقّق الأردبیلی علی بحث ثلاثمئه وسبعین آیه تقریباً.

۳. وقال بعض: إنّها باعتبار العنوان ثلاثمئه وثمانیه وأربعون آیه، وباعتبار المعنون أربعمئه وسبعه وستّون آیه. (۵)



---

۱- (۱) . راجع: کنز العرفان، السیوری: ۵/۱؛ المستصفی: الغزالی: ۳۵/۲، مبادئ الوصول، العلّامه الحلّی: ۲۴۲.

۲- (۲) . إرشاد الفحول، الشوکانی: ۲۵۰.

۳- (۳) . الفصول الغرویه فی الأُصول الفقهیه، الطهرانی الحائری: ۴۰۴.

۴- (۴) . کنز العرفان: ۵/۱۲.

۵- (۵) . الجمان الحسان فی أحکام القرآن، الدهسرخی: ۴.

۴. واعتبر شلتوت أنّ آيات الأحكام ثلاثمئه وأربعون آيه، لكنّه أوضح بعد ذلك بأنّ هذا الرقم ليس قطعياً؛ لعدم الاتفاق على العدد بين أهل النظر، وأنّ ما ذكره كان على نحو التقريب، وإلّا فإنّ لكلٍّ رأيه. (۱)

۵. ويرى خضرى بك: إنّ آيات الأحكام لا تتعدّى الثلاثمئه آيه، وأنّ الأحكام المدنيه والقضائيه والسياسيه فى حدود عشر آيات. (۲)

۶. إنّها فى حدود الثلاثمئه آيه أو تزيد عليها بقليل. (۳)

۷. وأمّا عبدالوهاب خلاف (ت ۱۳۷۵ه) فقد عدّها مئتين وخمس وثمانين آيه، وفصّل ذلك كالتالى: ففى مجال الأحوال الشخصيه والأسره والأقارب حوالى (۷۰) آيه، وفى المعاملات (۷۰) آيه، وفى الأحكام الجنائيه والحقوقيه (۳۰) آيه، وفى المرافعات والقضاء (۱۳) آيه، وفيما يرتبط بالحاكم والعلاقه بالمجتمع (۱۰) آيات، وفى الأحكام الدوليه والحرب والصلح (۲۰) آيه، وفى الأحكام الاقتصاديه والغنى والفقر (۱۰) آيات. (۴)

۸. ومنهم اكتفى بطرح مئتين وأربعين آيه، كمحمّد بن حسين قاسم بن محمّد من الزيديه (ت ۱۰۶۷). (۵)

۹. وقد نقل السيوطى عن بعض أنّها مئه وخمسون. (۶)

وعلّق بعض بأنّه لعلّ مرادهم خصوص المصرّح به من الأحكام. (۷)



---

۱- (۱) . الإسلام عقيده وشريعه، شلتوت: ۴۸۱.

۲- (۲) . تاريخ التشريع لخضرى بك: ۴۵.

۳- (۳) . طبقات مفسّرى الشيعه (باللغه الفارسيه) ۲۹۳/۲.

۴- (۴) . علم اصول الفقه وخلاصه تاريخ التشريع الإسلامى، خلاف: ۳۰ - ۳۱.

۵- (۵) . منتهى المرام فى شرح آيات الاحكام: ۴۵۹.

۶- (۶) . الإتقان فى علوم القرآن: ۳۵/۴.

۷- (۷) . المصدر.

### القول الثالث: عدد آيات الأحكام أكثر من خمسمئه آيه

إنّ عـدد آيـات الأحكـام أكثر من خمسـمئه آيه، فنرى أنّ عبـدالله بن المبـارك، يعتقـد بأنّ آيات الأحكام تسـعمئه آيه، كما أنّ الشوكانى (ت ۱۲۵۵ه) الذى نسب إلى أبى حامد الغزالى (ت ۵۰۵ه) وإلى القاضى ابن العربى (ت ۵۴۳ه) اختيار الخمسمئه أبدى اعتراضه بأنّ دعوى انحصار الشـريعه بهـذا العدد بالقياس إلى ظاهر الآيات، وإلّا فمن الممكن اسـتخراج وعدّ أضـعاف هذا العدد من الآيات المتعلّقه بالأحكام الشرعيه. (۱)

وادّعى بعض الكتّاب المُعاصرين من الإماميه أنّ العدد القريب من الواقع يتراوح بين (۹۰۰) وبين (۱۰۰۰) آيه. (۲)

وقد تتبعنا ما بحثه ابن العربى من الآيات من خلال فهارس كتابه أحكام القرآن فوجدناها تربو على الألف آيه. (۳)

وربّمـا نُسب إلى القرطبى القول بأنّ آيات الأحكام تتجاوز الألفين آيه (۴)، كما رجّح أحد المعاصـرين ذلك، قال: «الأرجح أنّ الآيـات المُرتبطه بأعمـال المُكلّفين ارتباطـاً تكليفيـاً فى حياتهم تزيـد على الخمسـمئه بكثير، وهى إلى الألفين آيه أقرب منها إلى الخمسمئه»، ثم أورد مؤيّداً لكلامه. (۵)

وأنت إذا دقّقت النظر فى عبـارته عرفت أنّه لاـ يرى انحصار آيات الأحكام بهـذا العـدد ولو على نحو التقريب لا التحقيق، بل إنّه يرى اختصاص ذلك بآيات الأحكام



---

۱- (۱) . الاجتهاد فى الشريعه الإسلاميه، القرضاوى: ۱۷.

۲- (۲) . راجع: مراجعه لآيات القرآن الفقهيه (باللغه الفارسيه)، محمّد فاكر ميبدى: ۵۴.

۳- (۳) . راجع: أحكام القرآن، ابن العربى: الفهارس فى أواخر الأجزاء الأربعه.

۴- (۴) . راجع: مراجعه لآيات القرآن الفقهيه [ باللغه الفارسيه ]، محمّد فاكر ميبدى: ۵۳، الهامش رقم (۴).

۵- (۵) . راجع: التفسير والمفسّرون فى ثوبه القشيب، معرفه ۲/ ۳۵۴. راجع: تعليقه المؤلّف على مـا ذكره الفاضل المقـداد، فى الهامش رقم (۱) من الصفحه نفسها.

التكليفيه فقط بحسب تعبيره، وإلّا فسوف يرتفع العدد بشكل مُذهل، كما سوف يأتى.

بعض المؤيّدات لهذا القول:

١. مِن الواضح أنّ الأحكام تعدّ جزءاً مهمّاً وأصلياً من الدين وتمثّل القسم العملى من تعاليم الوحى، وحيث إنّ عدد آيات القرآن تربو على سته آلاف آيه، فمن المستبعد جدّاً تخصيص (٥٠٠) آيه فى الأحكام فقط والتى تبلغ نسبتها إلى مجموع القرآن أقلّ من نسبه (واحد إلى اثنى عشر).

وقد يُجاب:

١. بأنّ أهمّيه الأحكام شىءٌ وبيان تفصيلاتها شىء آخر، فنجد القرآن الكريم رغم تأكيده على فريضتى الصلاه والزكاه، (١) لكنّه لم يتعرّض إلى بيان أحكامهما مفصّلاً، فلم يذكر عدد ركعات الصلاه ولا أجزاءها ولا أحكامها، وكذلك لم يذكر الأعيان التى يجب فيها الزكاه ولا الأنصبه ولا المقدار الذى يجب إخراجه، وهكذا، وإنّما أوكل البيان إلى السنّه الشريفه.

ثُمّ إنّ أهمّيه الحكم لا تُقاس بعدد الآيات والمرّات التى ذكر فيها، فقد كرّر القرآن الكريم ذكر بعض الأحكام الترخيصيه، كما هو الحال بالنسبه لبعض الأُمور المستحبّه: كذكر الله وتسبيحه (٢)، أو المكروهه: كالنهى عن تزكيه النفس (٣)، أو المباحه:

كالأكل من الطيّبات (٤) وطلب الرزق (٥). فى الوقت الذى لا نجد مثل ذلك التكرار بالنسبه



---

١- (١) . من قبيل قوله تعالى: قُل لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاهَ وَ يُنفِقُوا مِمّا رَزَقناهُم سِرًّا وَ عَلانِيَهً إبراهيم: ٣١.

٢- (٢) . من قبيل قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذكُرُوا اللّهَ ذِكراً كَثِيراً* وَ سَبِّحُوهُ بُكرَهً وَ أَصِيلاً الأحزاب: ٤١ - ٤٢.

٣- (٣) . من قبيل قوله تعالى: فَلا تُزَكُّوا أَنفُسَكُم هُوَ أَعلَمُ بِمَنِ اتَّقى النجم: ٣٢.

٤- (٤) . من قبيل قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّباتِ ما رَزَقناكُم وَ اشكُرُوا لِلّهِ إن كُنتُم إيّاهُ تَعبُدُونَ البقره: ١٧٢.

٥- (٥) . من قبيل قوله تعالى: فَإِذا قُضِيَتِ الصَّلاهُ فَانتَشِرُوا فِى الأَرضِ وَ ابتَغُوا مِن فَضلِ اللّهِ... الجمعه: ١٠.

لبعض الأحكام الإلزاميه كالوضوء الذى ذُكر مرّه فى آيه واحده (۱)، وكحدّ السرقه الذى لم يتكرّر ذكره. (۲)

كما أنّ الأهميه لا تُقاس بحجم البيان وكمّيته؛ فقد فصّل القرآن بيان الشهاده على الدَّين فى آيه الدَّين الطويله (۳) التى قيل: إنّها أطول آيه.

۲. لقد دلّت بعض الأحاديث الشريفه - كما سيأتى - على أنّ آيات الأحكام تمثّل نسبه عاليه من مجموع القرآن، كالربع، والثلث، بل والنصف، وهذا ما يتنافى مع الإحصائيه المشهوره لآيات الأحكام.

وقد يُجاب: بأنّه لا يُراد بهذه الروايات بيان العدد والكمّ.

### القول الرابع: عدم صحه حصر آيات الأحكام فى عدد

ذهب ابن دقيق (ت ۷۰۲ه) إلى عدم صحه حصر آيات الأحكام فى عدد معيّن، بسبب اختلاف الأنظار، فَمن مَنّ الله عليه بملكه الاستنباط يمكنه الإفاده من كثير من آيات الكتاب حتّى ما ورد منها فى القصص والأمثال. (۴)

وقد يُؤيّد: بما يُرى من اختلاف فى عدد آيات الأحكام المبحوثه فى الكتب المؤلّفه فى هذا المجال، بل وممّا يُضاعف فى قوّه هذا القول ما سنذكره عند بيان الأسباب الكامنه وراء اختلاف الأقوال فى تعداد آيات الأحكام.

وقد يُجاب: بأنّه يمكن تقديم إحصائيه وفقاً لأحد اللحاظات التاليه:



---

۱- (۱) . راجع: قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمتُم إِلَى الصَّلاهِ فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم... المائده: ۶.

۲- (۲) . راجع: قوله تعالى: وَ السّارِقُ وَ السّارِقَهُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللّهِ وَ اللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ المائده: ۳۸.

۳- (۳) . البقره: ۲۸۲.

۴- (۴) . فى تاريخ التشريع الإسلامى، كولسون: ۳۱.

۱. إمّا بلحاظ الحدّ الأدنی، وهو القدر المتفق علیه من عدد آیات الأحکام، سواء أکان الاتفاق بین الجمیع؛ إذ لا شکّ فی وجود مقدار من الآیات المتضمّنه لتشریع جمله من الأحکام، کالصلاه، والزکاه، والحجّ، والصیام، أم کان الاتفاق بین الأکثر أو بین المشهور.

۲. وإمّا بلحاظ کلّ ما یمکن أن یُستنبط منه حکم شرعی ولو بحسب نظر بعض دون آخر، أو تقدیم إحصائیه تقریبیه.

## ثانیاً: أسباب الاختلاف فی عدد آیات الأحکام

والوجه فی اختلاف المحقّقین فی عدد آیات الأحکام یعود إلی عدّه أسباب، وهی کثیره، منها:

۱. حصر آیات الأحکام فی دائره الأحکام الفقهیه فحسب، فی حین یری آخرون توسعه الحکم لما یشمل الحکم الاُصولی أیضاً.

۲. هناک مجموعه کبیره من الآیات ناظره إلی بیان آداب إسلامیه قد اهملت الإشاره إلیها فی کتب آیات الأحکام، ولو ادرجت ضمن قائمه آیات الأحکام - کما هو المناسب - لارتفع العدد بشکل ملحوظ. (۱)

۳. لو اُرید إضافه الآیات المرتبطه بالأخلاق، (۲) أو الأحکام العقائدیه؛ (۳) لاشتمالها علی أوامر ونواهٍ، لارتفع العدد أیضاً.

۴. ثمّه آیات تکرّر ذکرها فی القرآن الکریم، فعدُّ المتکرّر وعدمُ عدّه یؤثّر علی اختلاف الإحصائیات لآیات الأحکام.



---

۱- (۱) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام، الإیروانی: ۲۲/۱.

۲- (۲) . کالآیات الدالّه علی الإحسان والبِرّ إلی المحتاجین والأرحام، راجع: المائده: ۲؛ النحل: ۹۰.

۳- (۳) . کالآیات الدالّه علی الإیمان بالملائکه والکتب السماویه والأنبیاء الله، راجع: البقره: ۲۸۵.

۵. هناک مجموعه من الآیات هی من آیات الأحکام حقیقه، ولکن ربّما لا تعدُّ منها؛ لعدم دخولها فی محلّ الابتلاء (۱)، من قبیل:

أ) قوله تعالی: إِنَّ الَّذِینَ یُنادُونَکَ مِن وَراءِ الحُجُراتِ أَکثَرُهُم لا یَعقِلُونَ* وَ لَو أَنَّهُم صَبَرُوا حَتّی تَخرُجَ إِلَیهِم لَکانَ خَیراً لَهُم وَ اللّهُ غَفُورٌ رَحِیمٌ. ۲

ب) قوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذا ناجَیتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَینَ یَدَی نَجواکُم صَدَقَهً ذلِکَ خَیرٌ لَکُم وَ أَطهَرُ فَإِن لَم تَجِدُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِیمٌ. ۳

۶. إنّ آیات الأحکام بعضها صریح الدلاله علی الحکم، ولعلّ ذلک هو الملحوظ لدی مَن حصر الآیات فی عدد معیّن، وبعضها دلالته علی الحکم غیر صریحه وهذه کثیره. (۲)

۷. هناک بعض الآیات التی لا یمکن عدُّها - لو لوحظت بانفرادها - ضمن آیات الأحکام إلّا أنّه بضمّها إلی آیات اخری یمکن عدُّها منها. ومثل هذه الآیات إذا تمّ إدراجها فی آیات الأحکام فسوف یختلف العدد (۳)، من قبیل:

أ) قوله تعالی: أَ لا یَظُنُّ أُولئِکَ أَنَّهُم مَبعُوثُونَ* لِیَومٍ عَظِیمٍ* یَومَ یَقُومُ النّاسُ لِرَبِّ العالَمِینَ (۴)، فإنها بدواً لیست من آیات الأحکام، ولکن مع ملاحظه اتصاله بما سبقه فقد یحسن إدراجه فی ذلک، فانظر إلی قوله تعالی: وَیلٌ لِلمُطَفِّفِینَ* اَلَّذِینَ إِذَا اکتالُوا عَلَی النّاسِ یَستَوفُونَ* وَ إِذا کالُوهُم أَو وَزَنُوهُم یُخسِرُونَ (۵)، فإنّه بملاحظته سوف یستفاد من ذلک حرمه التطفیف، حیث یُهدَّد من خلاله المطفّف.



---

۱- (۱) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام، الإیروانی: ۲۲/۱.

۲- (۴) . الإجتهاد فی الشریعه الإسلامیه: ۲۵۰.

۳- (۵) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام، الإیروانی ۲۱/۱ - ۲۲.

۴- (۶) . المطففین: ۴ - ۶.

۵- (۷) . المطففین: ۱ - ۳.

ب) قوله تعالى: يَومَ تَشهَدُ عَلَيهِم أَلسِنَتُهُم وَ أَيدِيهِم وَ أَرجُلُهُم بِما كانُوا يَعمَلُونَ (۱)، فإنّه لا يتضمّن حكماً شرعياً لو لاحظناه بانفراده إلّا أنّه مع ضمّه إلى ما قبله، وهو قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ الغافِلاتِ المُؤمِناتِ لُعِنُوا فِي الدُّنيا وَ الآخِرَهِ وَ لَهُم عَذابٌ عَظِيمٌ (۲) يستفاد منه حكم شرعي، وهو حرمه القذف. وهذا الأخير وإن كان يدلّ على حرمه القذف بنفسه إلا أنّ هذا لا ينافي دلاله الأوّل عليها أيضاً.

۸. الاختلاف في فهم الحكم من الآيه، فهناك آيات ادّعي دلالتها على أحكام معيّنه، ولكنّها بنظر آخرين قد يُدّعى عدم دلالتها على ذلك فلا تكون من آيات الأحكام (۳)، ونذكر لذلك عدّه أمثله:

أ) استدلّ بعضٌ على حجيّه الإقرار بقوله تعالى: أَ أَقرَرتُم وَ أَخَذتُم عَلى ذلِكُم إِصرِي قالُوا أَقرَرنا (۴)، وَ آخَرُونَ اعتَرَفُوا بِذُنُوبِهِم خَلَطُوا عَمَلاً صالِحاً وَ آخَرَ سَيِّئاً (۵)، وَ إِذ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِم ذُرِّيَّتَهُم وَ أَشهَدَهُم عَلى أَنفُسِهِم أَ لَستُ بِرَبِّكُم قالُوا بَلى شَهِدنا (۶)، لكنّها بنظر آخرين قد تكون بعيده عن ذلك كلّ البعد.

ب) استدلّ بعضٌ على حجيّه قضاء الحاكم بعلمه بقوله تعالى: وَ مِمَّن خَلَقنا أُمَّهٌ يَهدُونَ بِالحَقِّ وَ بِهِ يَعدِلُونَ (۷)، وَ مِن قَومِ مُوسى أُمَّهٌ يَهدُونَ بِالحَقِّ وَ بِهِ يَعدِلُونَ (۸)، إِنّا أَنزَلنا



---

۱- (۱) . النور: ۲۴.

۲- (۲) . النور: ۲۳.

۳- (۳) . دروس تمهيديه في تفسير آيات الاحكام: ۱۹/۱ - ۲۱.

۴- (۴) . آل عمران: ۸۱.

۵- (۵) . التوبه: ۱۰۲.

۶- (۶) . الأعراف: ۱۷۲.

۷- (۷) . الأعراف: ۱۸۱.

۸- (۸) . الأعراف: ۱۵۹.

إِلَيکَ الکِتابَ بِالحَقِّ لِتَحکُمَ بَینَ النّاسِ بِما أَراکَ اللّهُ (۱)، لکنّها بنظر آخرین قد تکون هذه الآیات بعیده عن ذلک.

ج) استدلّ بعضٌ علی عدم جواز مسّ المحدث لخطّ الکتاب الکریم بقوله تعالی: لا یَمَسُّهُ إِلاَّ المُطَهَّرُونَ (۲)، لکنّه بنظر آخر أجنبی عن ذلک، باعتبار احتمال کون المقصود أنّ دقائق القرآن الکریم لا ینالها ولا یصل إلیها إلّا المطهرون من الزلل وهم أهل بیت العصمه(علیهم السلام)، فالمقصود من المسّ هو هذا المعنی ولیس المسّ المادی.

د) استدلّ بعضٌ علی حجیّه القرعه بقوله تعالی: وَ إِنَّ یُونُسَ لَمِنَ المُرسَلِینَ* إِذ أَبَقَ إِلَی الفُلکِ المَشحُونِ* فَساهَمَ فَکانَ مِنَ المُدحَضِینَ (۳)، وَ ما کُنتَ لَدَیهِم إِذ یُلقُونَ أَقلامَهُم أَیُّهُم یَکفُلُ مَریَمَ وَ ما کُنتَ لَدَیهِم إِذ یَختَصِمُونَ (۴)، لکنّهما بنظر آخر أجنبیان عن ذلک.

ه) استفاد بعضٌ من قوله تعالی: فَلَمّا فَصَلَ طالُوتُ بِالجُنُودِ قالَ إِنَّ اللّهَ مُبتَلِیکُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنهُ فَلَیسَ مِنِّی وَ مَن لَم یَطعَمهُ فَإِنَّهُ مِنِّی... (۵) لزوم اختبار المقاتلین من قبل القائد لمعرفه مدی طاعتهم وثباتهم. (۶)

و) استفید من قوله تعالی: وَ قَتَلَ داوُدُ جالُوتَ وَ آتاهُ اللّهُ المُلکَ. ۷ أنّ إعطاء المسؤولیه لشخص لا بدّ وأن یکون بعد إحراز کفاءته. (۷)



---

۱- (۱) . النساء: ۱۰۵.

۲- (۲) . الواقعه: ۷۹.

۳- (۳) . الصافات: ۱۳۹ - ۱۴۱.

۴- (۴) . آل عمران: ۴۴.

۵- (۵) . البقره: ۲۴۹.

۶- (۶) . التفسیر المرشد [ تفسیر راهنما باللغه الفارسیه ]، الرفسنجانی: ۱۸۸/۲.

۷- (۸) . التفسیر المرشد [ تفسیر راهنما باللغه الفارسیه ]، الرفسنجانی: ۱۹۶/۲.

ز) استفید من قوله تعالی: قَولٌ مَعرُوفٌ وَ مَغفِرَهٌ خَیرٌ مِن صَدَقَهٍ یَتبَعُها أَذیً وَ اللّهُ غَنِیٌّ حَلِیمٌ (۱) أفضلیه حفظ کرامه الإنسان بالقیاس إلی تأمین حاجته الاقتصادیه. (۲)

ح) استدلّ بعضٌ بقوله تعالی: إِذ قالَتِ امرَأَتُ عِمرانَ رَبِّ إِنِّی نَذَرتُ لَکَ ما فِی بَطنِی مُحَرَّراً، ۳ علی تحقّق النذر بقول: إنّی نذرت لک، لکن لا یری بعضٌ هذه الدلاله. (۳)

## ثالثاً: نسبه آیات الأحکام إلی مجموع القرآن الکریم

### اشاره

قد اختلفت الأنظار فی تحدید نسبه الآیات المشتمله علی الأحکام الفقهیّه فی القرآن الکریم. ففی روایات أهل البیت(علیهم السلام) أنّها ربع القرآن، أو ثلثه، أو أکثر:

أ) فقد روی الکلینی فی الصحیح عن أبی بصیر عن أبی جعفر(علیه السلام)

قال: نزل القرآن أربعه أرباع: ربع فینا، وربع فی عدّونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحکام. (۴)

ب) وعن الأصبغ بن نباته، قال: سمعت أمیر المؤمنین(علیه السلام) یقول:

نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فینا وفی عدوّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحکام. (۵)

ج) وأیضاً روی عن أمیر المؤمنین(علیه السلام) أنّه قال:

انزل القرآن علی سبعه أحرف کلّها شافٍ کافٍ: أمر، وزجر، وترغیب، وترهیب، وجدل، ومَثَل، وقصص. (۶)



---

۱- (۱) . البقره: ۲۶۳.

۲- (۲) . التفسیر المرشد [ تفسیر راهنما باللغه الفارسیه ]، الرفسنجانی: ۲/ ۳۳۶.

۳- (۴) . التفسیر المرشد [ تفسیر راهنما باللغه الفارسیه ]، الرفسنجانی: ۲/ ۴۰۴.

۴- (۵) . الکافی: ۶۲۸/۲، باب النوادر، فضل القرآن، ح ۴.

۵- (۶) . راجع: کنز العرفان: ۵/۱.

۶- (۷) . بحار الأنوار: ۹۷/۹۳.

وقد يقال: إنّه ربّما يستفاد من الأمر والزجر والترغيب والترهيب، الحكم الشرعى أيضاً، فيصير أكثر آيات القرآن من أدلّه الأحكام، أى من آيات الأحكام.

د) وفى روايه عن أبى عبدالله(عليه السلام) قال:

إنّ القرآن نزل أربعه أرباع: ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم، وفصل ما بينكم. (۱)

ومن الواضح كون الحلال والحرام من الأحكام الفقهيّه، فطبقاً لهذه الروايه تكون آيات الأحكام نصف القرآن تقريباً، وإن زدنا عليه السنن والأحكام الوارده فى الربع الثالث، وبعض ما ورد فى الربع الأخير، وهو فصل ما بينكم فتصير آيات الأحكام أكثر من ثلاثه أرباع القرآن.

ونلاحظ أنّ هذه الروايات قد ذكرت مساحه واسعه لآيات الأحكام، وأنّها تشكّل نِسَباً عاليه من مجموع القرآن الكريم، فإنّ هذه النسب تتراوح بين (الربع، والثلث، وما يزيد على النصف، والثلاثه أرباع)، لكن من الواضح أنّ هذا يستوقف الباحث ويدعوه للتأمّل؛ نظراً إلى أنّ تلك النسب المذكوره فى الروايات لا تتلاءم مع النسبه الواقعيه، فإنّها أقلّ من ذلك بكثير إلّا أنّه بعد التأمّل يمكن حلّ هذا المعضل.

## الوجوه المحتمله فى تفسير الروايات

### الوجه الأوّل: المراد من الروايات أنّها ناظرهٌ إلى التنويع

إنّه يمكن فهم هذه الروايات فى الجمله على أساس أنّها ليست ناظره إلى التقسيم من جهه الكمّ الرياضى ولا من جهه عدد الآيات، بل ناظره إلى التنويع، وهذا الاستعمال شائع فى اللغه، وأيضاً وارد فى النصوص الحديثيه، نظير: قول الإمام على بن أبى طالب(عليه السلام) فى كتاب له لابن عبّاس:



---

۱- (۱) . الكافى: ۶۲۷/۲، ح ۳.

واعلم بأنّ الدهر يومان: يوم لك ويوم عليك. (۱)

إذ من الواضح هنا إراده التنويع وأنّ الأيّام ليست كلّها على نمط واحد، فكما تمرّ على الإنسان أيّام مريحه كذلك تمرّ به أيّام صعبه، وليس المراد تقسيم العمر إلى نصفين متساويين أو متقاربين قسمه رياضيه: نصف حلو ونصف مُرّ.

وثمّه قرائن عديده تشهد لهذا المعنى، منها:

القرينه الاُولى

كون الغرض الذى سيقت له هذه الروايات هو بيان شموليه القرآن لكلّ ما تقتضيه الهدايه من وسائل وأساليب وأبعاد متنوّعه، سيّما مع لحاظ التفاوت فى تحديد نسبه آيات الأحكام من روايه إلى اخرى، وكذا التفاوت فى بيان ما تضمّنته الروايات من أقسام، بل لم يرد فى بعض الروايات التعبير بالأقسام، كالمروى عن أمير المؤمنين(عليه السلام):

انزل القرآن على سبعه أحرف كلّها شافٍ كافٍ.

وهو ظاهر فى إراده التنويع.

القرينه الثانيه

عدم تطابق النسب الاُخرى المذكوره لسائر الأقسام الوارده فى عرض آيات الأحكام وفى مقابلها، فليست المشكله تختصّ بآيات الأحكام فحسب، بل هى عامّه لكلّ الأقسام التى تضمّنتها الروايات.

القرينه الثالثه

تداخل هذه الأقسام المذكوره؛ فقد ورد فى بعض الروايات:

ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، ... .

فإنّ الحلال والحرام والسنن غير مباينه مع الأحكام، كما هو واضح.



---

۱- (۱) . نهج البلاغه: الكتاب ۷۲.

القرينه الرابعه

عدم جامعيه القسمه؛ نظراً لإهمال أقسام مهمّه كالعقائد، وعليه فالأقسام المذكوره ستكون أقلّ من مجموع القرآن.

القرينه الخامسه

استبعاد إراده التقسيم الكمّى والرياضى فى نفسه؛ وذلك لأنّه إن كان المراد التقسيم على أساس عدد الآيات فإنّه متعذّر فى بعضها كالتقسيم الثلاثى والسباعى، مضافاً إلى أنّنا نرى بعض الآيات تتضمّن أحكاماً وفى الوقت نفسه تتضمّن أقساماً اخرى - كالترهيب، والترغيب، وفصل ما بينكم، و... - وهذا ما يجعل القسمه غير ممكنه والحال هذه.

وإن كان المراد التقسيم على أساس عدد الكلمات فهو غير مقصود؛ لأنّ ما يعبّر عن المعانى التركيبيه - كالأمر والزجر والترهيب والترغيب - إنّما هو الجمل والعبارات، مضافاً إلى أنّه غير ممكن أيضاً؛ لاقتضائه تقسيم الكلمه الواحده.

وأمّا إراده التقسيم على أساس عدد الحروف فهو غير محتمل عرفاً؛ لأنّ المقصود هو بيان معانى الألفاظ ومفاداتها، ومن الواضح أنّ ما يعبّر عن المعانى ليس حروف البناء، بل العبارات والجمل، كما ذكرنا.

### الوجه الثانى: المراد من الروايات أن الحكم بالمعنى اللغوى والعرفى

كما يمكن أن تفهم تلك الروايات على أساس أنّ المراد بالحكم هنا الأعمّ من الحكم بالمعنى المصطلح، فليس المراد خصوص الحكم الفقهى، كما يؤيّده بعض العبارات (۱)، بل المراد الحكم بالمعنى اللغوى أو العرفى الواسع الشامل للحكم الأُصولى والأخلاقى، أى كلّ موقف حدّده الشارع.



---

۱- (۱) . راجع: كنز العرفان: ۵/۱.

### الوجه الثالث: أن الروايات ناظره إلى التنويع

وهو كون هـذه الروايـات ناظره إلى الآيات التى يسـتفاد منها حكم شـرعى فى نفسـها وإن خفى علينا ذلك أحياناً لقصور علمنا، لكنّه مبين بالنسبه للنبى(صلى الله عليه و آله) وهو بدوره بيّنها لأهل بيته(عليهم السلام) أو لبعض أصحابه.

ويدعمه ما روى عن أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب(عليه السلام) أنّه قال:

... فجاءهم بنسـخه ما فى الصـحف الاُولى، وتصديق الذى بين يديه، وتفصـيل الحلال من ريب الحرام، ذلك القرآن فاستنطقوه، ولـن ينطـق لكم، اخـبركم عنه، إنّ فيه علمَ مـا مضـى، وعلمَ مـا يـأتى إلى يـوم القيـامه، وحكم مـا بينكم، وبيـان مـا أصـبحتم فيه تختلفون، فلو سألتمونى عنه لعلّمتكم. (۱)



---

۱- (۱) . الكافى: ۶۰/۱ - ۶۱، باب الردّ إلى الكتاب والسنّه، ح ۷.

الأسئله

۱. ما هو سبب الاختلاف فی تحدید عدد آیات القرآن الکریم؟

۲. ما هی الإحصائیه المعروفه لآیات القرآن الکریم؟

۳. ما هی الأقوال الرئیسیه فی بیان عدد آیات الأحکام؟

۴. اذکر ثلاثه من أسباب الاختلاف فی تحدید عدد آیات الأحکام؟

۵. لقد ذکرت بعض الروایات أنّ نسبه آیات الأحکام إلی مجموع القرآن هی الربع و الثلث والنصف وأکثر من ذلک، بیّن وجهین لتفسیر هذه الروایات؟

۶. ما هو التفسیر الراجح بحسب نظرک؟ اذکر قرینتین تدلّ علیه أو تؤیّده.

## البحث السادس : عرض نماذج من آيات الأحكام وبيان تقسيماتها

### أوّلاً: عرض نماذج من آيات الأحكام

۱. تضـمّنت بعض الآيات أحكاماً وقواعد فقهيه كلّيه، نحو قوله تعالى: وَ ما جَعَلَ عَلَيكُم فِي الدِّينِ مِن حَرَجٍ (۱)، وقوله: يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ اليُسرَ وَ لا يُرِيدُ بِكُمُ العُسرَ (۲)، وقوله: مـا عَلَى المُحسِـنِينَ مِن سَبِيلٍ (۳)، وقـوله: وَ لَن يَجعَـلَ اللّهُ لِلكـافِرِينَ عَلَى المُؤمِنِينَ سَبِيلاً. ۴ فی حين وردت آيـات اخرى بيّنت أحكامـاً فرعيه نحو قوله تعالى: وَ لِلّهِ عَلَى النّاسِ حِـجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً وَ مَن كَفَرَ فَإِنَّ اللّهَ غَنِيٌّ عَنِ العالَمِينَ. ۵

۲. بعض آيـات الأحكـام ورد فيهـا الإرشاد إلى حكم العقل، كقوله تعالى: وَ أَطِيعُوا اللّهَ وَ الرَّسُولَ لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ (۴)، حيث إنّ وجوب الطاعه وقبح المعصيه حكم



---

۱- (۱) . الحجّ: ۷۸.

۲- (۲) . البقره: ۱۸۵.

۳- (۳) . التوبه: ۹۱.

۴- (۶) . آل عمران: ۱۳۲.

عقلی عملی، فتکون مثل هذه الآیات إرشاداً إلیها - أی إخباراً عنها - لا أمراً مولویّاً؛ وذلک إمّا علی أساس قرینه أو ظهور فی سیاقها، أو علی أساس برهان عقلی أقامه علماء الأُصول لإثبات استحاله الأمر المولوی بمثل هذه الأحکام، کما هو مبحوث فی علم الأُصول.

وفی قبال هذا النوع آیات الأحکام المولویّه، وهی التی تتضمّن أمراً أو نهیاً أو تشریعاً آخر مولویّاً، أی بجعل واعتبار حقیقی من المولی سبحانه.

ثُمّ إنّ آیات الأحکام المولویّه تقسّم إلی آیات أحکام تأسیسیّه وآیات أحکام إمضائیّه، ویقصد بالأوّل ما یکون بلسان التأسیس والجعل المستقلّ، کقوله تعالی: وَ أَقِیمُوا الصَّلاهَ ۱، وبالثانی ما یکون بلسان الإمضاء لما علیه العقلاء أو العرف وإن کان ثبوتاً لا بدّ من جعل الشارع لها أیضاً، کقوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا أَوفُوا بِالعُقُودِ ۲، فالتقسیم إلی التأسیسی والإمضائی تقسیم بلحاظ عالم الإثبات والدلاله، بینما التقسیم إلی الإرشادی والمولوی تقسیم بلحاظ عالم الثبوت واللّب.

۳. تدلّ بعض الآیات علی قواعد اصولیه، تدخل فی عملیّه استنباط الأحکام الفقهیه، من قبیل:

أ) قوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِن جاءَکُم فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَیَّنُوا أَن تُصِیبُوا قَوماً بِجَهالَهٍ فَتُصبِحُوا عَلی ما فَعَلتُم نادِمِینَ (۱)، حیث استدلّ بها بعض الأُصولیین علی حجّیه خبر الواحد.

ب) قوله تعالی: وَ ما کانَ المُؤمِنُونَ لِیَنفِرُوا کَافَّهً فَلَو لا نَفَرَ مِن کُلِّ فِرقَهٍ مِنهُم طائِفَهٌ لِیَتَفَقَّهُوا فِی الدِّینِ وَ لِیُنذِرُوا قَومَهُم إِذا رَجَعُوا إِلَیهِم لَعَلَّهُم یَحذَرُونَ (۲)، فقد استدلّ بها أیضاً علی حجّیه خبر الواحد.



---

۱- (۳) . الحجرات: ۶.

۲- (۴) . التوبه: ۱۲۲.

ج) قوله تعالی: قُل لا أَجِدُ فِی ما أُوحِیَ إِلَیَّ مُحَرَّماً عَلی طاعِمٍ یَطعَمُهُ إِلاّ أَن یَکونَ مَیتَهً أَو دَماً مَسفُوحاً أَو لَحمَ خِنزِیرٍ فَإِنَّهُ رِجسٌ أَو فِسقاً أُهِلَّ لِغَیرِ اللّهِ بِهِ فَمَنِ اضطُرَّ غَیرَ باغٍ وَ لا عادٍ فَإِنَّ رَبَّکَ غَفُورٌ رَحِیمٌ (۱)، فإنّ الاُصولیّین استدلّوا بهذه الآیه علی إثبات البراءه الشرعیه.

د) قوله تعالی: وَ ما کانَ اللّهُ لِیُضِلَّ قَوماً بَعدَ إِذ هَداهُم حَتّی یُبَیِّنَ لَهُم ما یَتَّقُونَ إِنَّ اللّهَ بِکُلِّ شَی ءٍ عَلِیمٌ ۲، حیث استدلّ به علی البراءه الشرعیه أیضاً.

ه) قوله تعالی: إِن یَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَ إِن هُم إِلاّ یَخرُصُونَ ۳، فإنّه استدلّ به علی عدم حجّیه الظنّ. وکذا قوله تعالی: إِنَّ الظَّنَّ لا یُغنِی مِنَ الحَقِّ شَیئاً ۴، إلی کثیر من الآیات الاُخری التی وقع الاستدلال بها علی قواعد اصولیّه عامّه تراجع فی محالّها من علم الاُصول.

۴. یمکن الاستدلال ببعض الآیات فی عملیّه استنباط النظم والنظریّات الفقهیّه العامّه، التی تمثّل الأبنیه التحتیّه الجامعه لشتات الأحکام الفقهیّه الفرعیّه المتناثره.

من قبیل: قوله تعالی: اَللّهُ الَّذِی خَلَقَ السَّماواتِ وَ الأَرضَ وَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزقاً لَکُم وَ سَخَّرَ لَکُمُ الفُلکَ لِتَجرِیَ فِی البَحرِ بِأَمرِهِ وَ سَخَّرَ لَکُمُ الأَنهارَ* وَ سَخَّرَ لَکُمُ الشَّمسَ وَ القَمَرَ دائِبَینِ وَ سَخَّرَ لَکُمُ اللَّیلَ وَ النَّهارَ* وَ آتاکُم مِن کُلِّ ما سَأَلتُمُوهُ وَ إِن تَعُدُّوا نِعمَتَ اللّهِ لا تُحصُوها إِنَّ الإِنسانَ لَظَلُومٌ کَفّارٌ . ۵

فهذه الفقرات تقرّر بوضوح نظره الشریعه تجاه المشکله الاقتصادیّه وأسباب نشوئها؛ فإنّ الله تعالی قد حشد للإنسان فی هذا الکون کلّ الموارد التی یحتاجها،



---

۱- (۱) . الأنعام: ۱۴۵.

ولكنّ الإنسان هو الذى ضيّع على نفسه هذه الفرصه بظلمه وكفرانه، وهذا هما السببان الأساسيّان للمشكله الاقتصاديّه.

ومن قبيل: قوله تعالى: وَ إِذ قالَ رَبُّكَ لِلمَلائِكَهِ إِنِّى جاعِلٌ فِى الأَرضِ خَلِيفَهً قالُوا أَ تَجعَلُ فِيها مَن يُفسِدُ فِيها وَ يَسفِكُ الدِّماءَ وَ نَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ وَ نُقَدِّسُ لَكَ قالَ إِنِّى أَعلَمُ ما لا تَعلَمُونَ. ١

وقوله تعالى: إِنّا عَرَضنَا الأَمانَهَ عَلَى السَّماواتِ وَ الأَرضِ وَ الجِبالِ فَأَبَينَ أَن يَحمِلنَها وَ أَشفَقنَ مِنها وَ حَمَلَهَا الإِنسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً. ٢

وقوله تعالى: وَ كَذلِكَ جَعَلناكُم أُمَّهً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النّاسِ وَ يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيكُم شَهِيداً. ٣

فقد استدلّ بعض الفقهاء بهذه الآيات وأمثالها على إثبات شكل الحكم فى الإسلام، القائم على أساس خطّى: الخلافه والشهاده. (١)

۵. يستفاد من بعض الآيات حكم واحد، كقوله تعالى: وَ لِلمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالمَعرُوفِ حَقًّا عَلَى المُتَّقِينَ (٢)، فإنّه ينبغى أن تُعطى المطلّقه شيئاً متعارفاً فيما لو كان الطلاق قبل الدخول ولم يكن قد فُرض لها مهر. (٣)

وبعضها يستفاد منه أحكام عديده ، فقد حكى الشيخ الطوسى القول: بأنّ فى البقره

خمسمئه حكم، ثُمّ ذكر أنّه يستفاد من (آيه الدَّين) (۴) أربعه عشر حكماً:



---

١- (۴) . الإسلام يقود الحياه (ضمن المجموعه الكامله للشهيد الصدر) ١١٧/١٢ - ١٣۶.

٢- (۵) . البقره: ٢۴١.

٣- (۶) . راجع: الميزان: ٢۴٧/٢، ٢۵٨.

۴- (٧) . البقره: ٢٨٢.

الأوّل : يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا تَدايَنتُم بِدَينٍ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكتُبُوهُ.

الثانى : وَ لِيَكتُب بَينَكُم كاتِبٌ بِالعَدلِ.

الثالث : وَ لا يَأبَ كاتِبٌ أَن يَكتُبَ كَما عَلَّمَهُ اللّهُ.

الرابع : فَلِيَكتُب وَ لِيُملِلِ الَّذِى عَلَيهِ الحَقُّ.

الخامس : وَ لِيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَ لا يَبخَس مِنهُ شَيئاً، أى لا يخون ولا ينقصه.

السادس : فَإِن كانَ الَّذِى عَلَيهِ الحَقُّ سَفِيهاً أَو ضَعِيفاً أَو لا يَستَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلِيُملِل وَلِيُّهُ بِالعَدلِ.

السابع : وَ استَشهِدُوا شَهِيدَينِ مِن رِجالِكُم.

الثامن : فَإِن لَم يَكُونا رَجُلَينِ فَرَجُلٌ وَ امرَأَتانِ مِمَّن تَرضَونَ مِنَ الشُّهَداءِ أَن تَضِلَّ إِحداهُما فَتُذَكِّرَ إِحداهُمَا الأُخرى .

التاسع : وَ لا يَأبَ الشُّهَداءُ إِذا ما دُعُوا.

العاشر : وَ لا تَسئَمُوا أَن تَكتُبُوهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلى أَجَلِهِ ، أى لا تضجروا.

الحادى عشر : ذلِكُم أَقسَطُ عِندَ اللّهِ وَ أَقوَمُ لِلشَّهادَهِ وَ أَدنى أَلّا تَرتابُوا إِلّا أَن تَكُونَ تِجارَهً حاضِرَهً تُدِيرُونَها بَينَكُم فَلَيسَ عَلَيكُم جُناحٌ أَلّا تَكتُبُوها.

الثانى عشر : وَ أَشهِدُوا إِذا تَبايَعتُم.

الثالث عشر : وَ لا يُضَارَّ كاتِبٌ وَ لا شَهِيدٌ .

الرابع عشر : وَ إِن تَفعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم.

ثُمّ قال: وقال قوم: فيها واحد وعشرون حكماً، وذكرها. (۱)

بل ذكر الفاضل المقداد - عند قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقرَبُوا الصَّلاهَ وَ أَنتُم سُكارى حَتّى تَعلَمُوا ما تَقُولُونَ وَ لا جُنُباً إِلّا عابِرِى سَبِيلٍ حَتَّى تَغتَسِلُوا وَ إِن كُنتُم مَرضى أَو عَلى



---

۱- (۱) . راجع: التبيان: ۳۷۸/۲ - ۳۷۹.

سَفَرٍ أَو جاءَ أَحَدٌ مِنكَم مِنَ الغائِطِ أَو لامَستُمُ النِّساءَ فَلَم تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامسَحُوا بِوُجُوهِكَم وَ أَيدِيكَم إِنَّ اللّهَ كانَ عَفُوًّا غَفُوراً (۱) – أنّ فيها أحكاماً كثيره:

۱. تحريم السكر؛ لكونه منافياً للواجب.

۲. نقضه الوضوء.

۳. إبطاله الصلاه.

۴. وجوب قضاء صلاه وقعت حاله السكر.

۵. كون عدم التعقّل مبطلاً للطهاره، فيدخل فيه النوم والإغماء والجنون.

۶. كون ذلك مبطلا للصلاه.

۷. كون الجنابه ناقضه للوضوء.

۸. كونها مبطله للصلاه.

۹. كونها موجبه للغسل.

۱۰. كون التيمّم لا يرفع حدث الجنابه، بل يبيح معها الصلاه.

۱۱. احترام المساجد.

۱۲. منع السكران وشبهه من دخولها.

۱۳. منع الجنب من الاستقرار فيها.

۱۴. تسويغ الجواز فيها.

۱۵. كون الغسل رافعاً لحكم الجنابه.

۱۶. عدم افتقار الغسل إلى الوضوء؛ لقوله تعالى: حَتَّى تَغتَسِلُوا، وإلّا لكان بعض الغايه غايه، وهو باطل.

۱۷. تسويغ التيمّم.

١- (١) . النساء: ٤٣.

۱۸. کونه بحیث یقع بدلا من کلّ واحد من الوضوء والغسل.

۱۹. إباحته حال المرض للمتضرّر باستعمال الماء.

۲۰. کونه مباحاً إمّا للعجز عن الماء بالضرر من استعماله أو لعدمه.

۲۱. کون وجود الماء ناقضاً للتیمّم.

۲۲. کون الغائط ناقضاً للوضوء موجباً له.

۲۳. کون الجنابه تقع بمجرّد الوط ء من غیر إنزال.

۲۴. وجوب کون التیمّم بالتراب.

۲۵. جوازه بالحجر الصلب؛ لصدق اسم الصعید علیه.

۲۶. وجوب کون الصعید طاهراً.

۲۷. وجوب کونه مباحاً.

۲۸. وجوب مسح الوجه والیدین.

۲۹. کون الوجه یراد به بعضه؛ لمکان الباء عند القائل بذلک، وکذا الید لعطفها علی الوجه.

۳۰. وجوب الابتداء بمسح الوجه؛ لفاء التعقیب.

۳۱. وجوب الموالاه إن قلنا: الأمر للفور. (۱)

۶. توجد بعض الآیات وردت فی بعض الأحکام ثُمّ نسخت بعد ذلک، کقوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذا ناجَیتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَینَ یَدَی نَجواکُم صَدَقَهً ذلِکَ خَیرٌ لَکُم وَ أَطهَرُ فَإِن لَم تَجِدُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِیمٌ (۲)، فقد أمرت الآیه بالتصدّق قبل مناجاه الرسول(صلی الله علیه و آله)، وأوجبت ذلک علی الموسرین، وأمّا المعدَمُون الذین لا یجدون شیئاً



---

۱- (۱) . کنز العرفان: ۳۰/۱ - ۳۲.

۲- (۲) . المجادله: ۱۲.

فقد رخّص لهم، ثُمّ نُسخت بالآيه التى تليها، وهى قوله تعالى: أَ أَشفَقتُم أَن تُقَدِّمُوا بَينَ يَدَى نَجواكُم صَدَقاتٍ فَإِذ لَم تَفعَلُوا وَ تابَ اللّهُ عَلَيكُم فَأَقِيمُوا الصَّلاهَ وَ آتُوا الزَّكاهَ وَ أَطِيعُوا اللّهَ وَ رَسُولَهُ وَ اللّهُ خَبِيرٌ بِما تَعمَلُونَ (۱)، فإنّ المؤمنين تركوا مناجاته(صلى الله عليه و آله) خوفاً من بذل المال بالصدقه، فلم يناجه منهم أحد إلّا علىّ(عليه السلام)، وقد ورد بذلك عدّه روايات من طرق الفريقين. (۲)

۷ .ثمّه آيات يتمّ الاستدلال بها على حكم شرعى بعد ضمّها إلى غيرها، من قبيل قوله تعالى: وَ فِصالُهُ فِى عامَينِ... (۳) الدالّ على كون الإرضاع عامين، فإذا ضمّ إلى قوله تعالى: وَ حَملُهُ وَ فِصالُهُ ثَلاثُونَ شَهراً... (۴) الدالّ على كون مجموع مدّه الحمل ومدّه الرضاع ثلاثين شهراً، استفدنا إمكان كون الحمل ستّه أشهر، وهو أقلّ الحمل؛ وقد وقع هذا الاستدلال لأمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب(عليه السلام). (۵)

۸. تتمّ دلاله بعض الآيات على الحكم الشرعى، بناءً على بعض الوجوه فى تقريب الاستدلال والتى قد تبدو بعيده، كما ذكر ذلك المحقّق الأردبيلى(رحمه الله) حيث بيّن وجه الاستدلال ببعض آيات سوره الفاتحه على بعض الأحكام مبتدئاً بقوله تعالى: بِسمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ إلى قوله تعالى: اِهدِنَا الصِّراطَ المُستَقِيمَ... (۶)، حيث ذكر إمكان الاستدلال بالبسمله على رجحان التسميه عند كلّ فعل إلّا ما أخرجه الدليل، كما يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك إلّا ما وقع الاتّفاق أو قام دليل آخر على عدمه. ونحو ذلك



---

۱- (۱) . المجادله: ۱۳.

۲- (۲) . راجع: الميزان: ۱۸۹/۲۸ - ۱۹۱.

۳- (۳) . لقمان: ۱۴.

۴- (۴) . الأحقاف: ۱۵.

۵- (۵) . الدرّ المنثور: ۲۸۸/۱ و۴۰/۶.

۶- (۶) . زبده البيان، الأردبيلى: ۴.

الاستدلال بقوله تعالى: اَلحَمدُ لِلّهِ رَبِّ العالَمِينَ على رجحان قولها عند كلّ فعل.

وقوله تعالى: إِيّاكَ نَعبُدُ، فإنّ الظاهر أنّ المقصود هو: التخصيص بالعباده، أى العباده والإخلاص فيها، وهى (النيّه)، فيفهم وجوبها، وفيحرم تركها، والرياء بقصد غيره تعالى بالعباده.

وقوله تعالى: وَ إِيّاكَ نَستَعِينُ يدلّ على عدم جواز الاستعانه فى العباده بغيره تعالى، بل فى شىءٍ من الاُمور إلّا ما أخرجه الدليل، والأوّل أظهر، والثانى أعمّ. فعلى الأوّل يدلّ على عدم جواز التوليه فى العبادات، مثل الوضوء والغسل، بل على عدم جواز التوكيل فى سائر العبادات، وعلى عدم جواز الاستعانه فى الصلاه بالاعتماد على الغير، مثل الآدمى والحائط قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً وغير ذلك ممّا لا يحصى. وعلى الثانى يدلّ عليها وعلى عدم الاستعانه بغيره تعالى فى شىءٍ من الاُمور حتّى السؤال.

وقوله تعالى: اِهدِنَا الصِّراطَ المُستَقِيمَ يدلّ على رجحان طلب الخير من الله تعالى، سيّما أصل الخير وأساسه، وهو الصراط المستقيم.

ثُمّ أشار الأردبيلى إلى أنّ فى نظم السوره دلالهً ما على: طريق تعليم الدعاء، وهو كونه بعد التسميه والتحميد والثناء والتوسّل بالعباده. (۱)

۹. تعرّضت بعض الآيات إلى أدب التعامل مع النبىّ (صلى الله عليه و آله) ، كقوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرفَعُوا أَصواتَكُم فَوقَ صَوتِ النَّبِيِّ وَ لا تَجهَرُوا لَهُ بِالقَولِ كَجَهرِ بَعضِكُم لِبَعضٍ أَن تَحبَطَ أَعمالُكُم وَ أَنتُم لا تَشعُرُونَ (۲)، فقد نهت هذه الآيه المؤمنين على أن تكون أصواتهم أعلى من صوت النبىّ(صلى الله عليه و آله) عند مخاطبته، بل نهت عن مطلق الجهر بالصوت مع النبىّ(صلى الله عليه و آله)؛ لأنّ فيه إساءه أدب. (۳)



---

۱- (۱) . راجع: زبده البيان: ۴ - ۷.

۲- (۲) . الحجرات: ۲.

۳- (۳) . الميزان: ۳۰۷/۱۸.

۱۰ .إنّ آیات الکتاب الکریم بیّنت مختلف الأحکام المرتبطه بجوانب مختلفه فی نظام الحیاه، فقد تکفّلت بعض الآیات ببیان العلاقات الاجتماعیّه بین المؤمنین، ورسمت الحدود للمجتمع الإسلامی، والاُصول التی یبنی علیها التعامل بین أبنائه، کقوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا اجتَنِبُوا کَثِیراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعضَ الظَّنِّ إِثمٌ وَ لا تَجَسَّسُوا وَ لا یَغتَب بَعضُکُم بَعضاً أَ یُحِبُّ أَحَدُکُم أَن یَأکُلَ لَحمَ أَخِیهِ مَیتاً فَکَرِهتُمُوهُ وَ اتَّقُوا اللّهَ إِنَّ اللّهَ تَوّابٌ رَحِیمٌ. ۱ فذکرت الآیه جمله من الأحکام، منها:

حرمه الظنّ السیّئ بالمؤمن، بمعنی: ألّا یرتّب علی ذلک أثراً فی تعامله معه، کإهانه المظنون به، وقذفه، وغیر ذلک من الآثار السیّئه المحرّمه.

وکذلک حرمه التجسّس والاطّلاع علی امور الآخرین وتتبّع عیوبهم.

وأیضاً تعرّضت الآیه إلی حرمه الغیبه، وبیّنت قبح ذلک. (۱)

۱۱ .أشارت مجموعه من الآیات إلی ظاهره النفاق فی المجتمع الإسلامی، وبیّنت کیفیّه التعامل مع المنافقین حسب الظروف والحالات المختلفه، مثلاً قوله تعالی: أُولئِکَ الَّذِینَ یَعلَمُ اللّهُ ما فِی قُلُوبِهِم فَأَعرِض عَنهُم وَ عِظهُم وَ قُل لَهُم فِی أَنفُسِهِم قَولاً بَلِیغاً (۲)، فالآیه الکریمه تأمر بعدم معاقبتهم، وانتهاج طریق الوعظ والنصح لهم، مشفوعاً بالتهدید بالعقاب الشدید إن لم ینتهوا عمّا ینطوون علیه من النفاق (۳)، فی حین نجد الموقف مختلفاً عند قوله تعالی: لَئِن لَم یَنتَهِ المُنافِقُونَ وَ الَّذِینَ فِی قُلُوبِهِم مَرَضٌ وَ المُرجِفُونَ فِی المَدِینَهِ لَنُغرِیَنَّکَ بِهِم ثُمَّ لا یُجاوِرُونَکَ فِیها إِلاّ قَلِیلاً* مَلعُونِینَ أَینَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وَ قُتِّلُوا تَقتِیلاً ۵،



---

۱- (۲) . المیزان: ۳۲۳/۱۸.

۲- (۳) . النساء: ۶۳.

۳- (۴) . راجع: المیزان: ۴۰۴/۴؛ مجمع البیان: ۶۷/۲.

فقد ورد الأمر بمواجهتهم بغلظه فی حاله عدم ارتداعهم عن الإخلال بالنظام وترویج الإشاعات المشوّشه للرأی العامّ؛ فإنّ النفی والتبعید - بل القتل - بانتظارهم. (۱)

بل یمکن القول بأنّ الآیات التی ذکرت أوصاف المنافقین کما فی سوره (المنافقون) إنّما کانت بصدد تحدید وتشخیص هذا العنوان الذی یترتّب علیه بعض الأحکام، وعلیه فیمکن إدراجها ضمن آیات الأحکام أیضاً.

۱۲. لقد ثبتت بعض الآیات اسساً ومبادئ عامّه، قد لا یتبادر إلی الذهن فی الوهله الأُولی کونها من الأحکام الفقهیّه، إلّا أنّه یمکن أن ترتّب علیها بعض الآثار العملیّه المؤثّره فی تحدید الاتّجاه العامّ للشریعه تجاه جمله من المسائل، نظیر قوله تعالی: یا أَیُّهَا النّاسُ إِنّا خَلَقناکُم مِن ذَکَرٍ وَ أُنثی وَ جَعَلناکُم شُعُوباً وَ قَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَکرَمَکُم عِندَ اللّهِ أَتقاکُم إِنَّ اللّهَ عَلِیمٌ خَبِیرٌ (۲)؛ إذ وضعت الآیه أساساً للتعامل ومعیاراً للتفاضل بین الناس، فلیس هو الفارق التکوینی والاختلاف الظاهری، بل الملاک هو مقدار ما یتحلّی به الإنسان من قیمه جوهریه وحقیقیّه ألا وهی التقوی. (۳)

ومن الغریب أنّ البعض کالفاضل المقداد (۴) فی الوقت الذی أهمل التعرّض إلی بعض آیات الأحکام نراه قد ذکر فی آیات الأحکام آیات هی أجنبیه عن ذلک، أو هی علی الأقلّ لا تستحقّ ذلک، من قبیل:

قوله تعالی: جَعَلَ اللّهُ الکَعبَهَ البَیتَ الحَرامَ قِیاماً لِلنّاسِ وَ الشَّهرَ الحَرامَ وَ الهَدیَ وَ القَلائِدَ ذلِکَ لِتَعلَمُوا أَنَّ اللّهَ یَعلَمُ ما فِی السَّماواتِ وَ ما فِی الأَرضِ وَ أَنَّ اللّهَ بِکُلِّ شَی ءٍ عَلِیمٌ. ۵



---

۱- (۱) . راجع: المیزان: ۳۴۰/۱۶.

۲- (۲) . الحجرات: ۱۳.

۳- (۳) . راجع: المیزان: ۳۲۵/۱۸ - ۳۲۸.

۴- (۴) . کنز العرفان: ۵۵/۱، ۷۹، ۹۲ و ۱۶۳.

وقوله تعالى: سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النّاسِ ما وَلّاهُم عَن قِبلَتِهِمُ الَّتِی کانُوا عَلَیها قُل لِلّهِ المَشرِقُ وَ المَغرِبُ یَهدِی مَن یَشاءُ إِلی صِراطٍ مُستَقِیمٍ. ۱

وقوله تعالى: وَ إِذِ ابتَلی إِبراهِیمَ رَبُّهُ بِکَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ. ۲

وقوله تعالى: وَ هُوَ الَّذِی جَعَلَ اللَّیلَ وَ النَّهارَ خِلفَهً لِمَن أَرادَ أَن یَذَّکَّرَ أَو أَرادَ شُکُوراً. ۳

## ثانیاً: بیان تقسیمات آیات الأحکام

### اشاره

یمکن أن تقسّم آیات الأحکام عدّه تقسیمات مختلفه بحسب الهدف والأساس الذی یتمّ التقسیم علی أساسه، ولنذکر بعض الأمثله:

### التقسیم الأوّل: تقسیمها بلحاظ نوع القضیه المشرّعه

۱. ما کان الحکم فیها مشرّعاً علی نحو القضیه الحقیقیه، کقوله تعالی: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا کُتِبَ عَلَیکُمُ الصِّیامُ کَما کُتِبَ عَلَی الَّذِینَ مِن قَبلِکُم لَعَلَّکُم تَتَّقُونَ. ۴ وقوله: یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذا قُمتُم إِلَی الصَّلاهِ فَاغسِلُوا وُجُوهَکُم وَ أَیدِیَکُم إِلَی المَرافِقِ وَ امسَحُوا بِرُؤُسِکُم وَ أَرجُلَکُم إِلَی الکَعبَینِ.... ۵

۲ .ما کان الحکم فیها مشرّعاً علی نحو القضیه الخارجیه، کقوله تعالی: وَ الَّذِینَ اتَّخَذُوا مَسجِداً ضِراراً وَ کُفراً وَ تَفرِیقاً بَینَ المُؤمِنِینَ وَ إِرصاداً لِمَن حارَبَ اللّهَ وَ رَسُولَهُ مِن قَبلُ وَ لَیحلِفُنَّ إِن أَرَدنا إِلاَّ الحُسنی وَ اللّهُ یَشهَدُ إِنَّهُم لَکاذِبُونَ* لا تَقُم فِیهِ أَبَداً.... ۶

### التقسيم الثانى: تقسيمها بلحاظ شمول الحكم وخصوصه

١. ما كان الحكم فيها شاملاً، كقوله تعالى: وَ لا تَجَسَّسُوا. ١

٢. ما كان الحكم فيها خاصّاً، سواء كان الاختصاص بفرد أو طائفه أو حاله أو غير ذلك، كقوله تعالى: اَلنَّبِيُّ أَولى بِالمُؤمِنِينَ مِن أَنفُسِهِم وَ أَزواجُهُ أُمَّهاتُهُم.... ٢ وقوله: إِنَّما حَرَّمَ عَلَيكُمُ المَيتَةَ وَ الدَّمَ وَ لَحمَ الخِنزِيرِ وَ ما أُهِلَّ بِهِ لِغَيرِ اللّهِ فَمَنِ اضطُرَّ غَيرَ باغٍ وَ لا عادٍ فَلا إِثمَ عَلَيهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. ٣

### التقسيم الثالث: تقسيمها بلحاظ كون الحكم فردياً أو اجتماعياً

١. ما كان الحكم فيها اجتماعياً عامّاً، كقوله تعالى: وَ السّارِقُ وَ السّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللّهِ وَ اللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. ۴

٢. ما كان الحكم فيها فردياً، كقوله تعالى: وَ لا تُبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنتُم عاكِفُونَ فِي المَساجِدِ تِلكَ حُدُودُ اللّهِ.... ۵

إلى غير ذلك من التقسيمات التى لاجدوى فى استقرائها والإكثار منها، من قبيل تقسيمها على أساس نوع دلالتها على الحكم الشرعى من كونها دلاله لفظيه، أو بدلاله السكوت، وكون الدلاله اللفظيه بصيغه اللفظ أو بمادته.

هذا، ويمكن استلال بعض التقسيمات ممّا أوردناه من نماذج لآيات الاحكام، فراجع.

الأسئله

۱. اذکر آیه تضمّنت قاعده فقهیه کلّیه.

۲. اذکر آیه ورد فیها الإرشاد إلی حکم العقل.

۳. اذکر آیه تدلّ علی قاعده اصولیه تدخل فی عملیه استنباط الأحکام الفقهیه.

۴. اذکر بعض النصوص القرآنیه التی یمکن الاستدلال بها فی استنباط النظم والنظریات الفقهیه العامّه.

۵. اذکر آیه قرآنیه بیّنت عدّه أحکام فقهیه.

۶. اذکر مثالاً لآیه من آیات الأحکام منسوخه بآیه اخری.

۷. اذکر مثالاً لآیه یتمّ الاستدلال بها علی حکم شرعی ولکن بعد ضمّها إلی غیرها.

۸. اذکر تقسیمین من تقسیمات آیات الأحکام، وبیّن ما هو أساس القسمه فی کلّ منهما.

## البحث السابع : التأليف فی فقه القرآن وآيات الأحكام

### أوّلاً: البذور والمنطلقات الأُولی لتفسير آيات الأحكام

إنّ بـذور التفسير لآيات الأحكام كانت قد نشأت قديماً، ويمكن القول بأنّها واكبت نزول القرآن؛ إذ لا شكّ بأنّ القرآن الكريم هو المصـدر الأوّل للشـريعه الإسـلاميه؛ حيث تصـدّی لبيان تعاليمها فی مختلف الأبعاد، ومنها البُعـد التشـريعی، وكانت من اولی الوظـائف المهمّه التی اوكلت إلی النبی(صـلی الله عليه و آله) هی: تبيين مـا ينزل فی القرآن، قـال تعالی:... وَ أَنزَلنا إِلَيكَ الـذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّـاسِ ما نُزِّلَ إِلَيهِم وَ لَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُونَ (۱)، فلم يكتفِ النبی(صـلی الله عليه و آله) بدعوه الناس الی القرآن من أجل تلاوته و تقـديسه فحسب، بـل كان يُبيّن لهم ما فيه من تعاليم ليتمسّـكوا بها بما فی ذلك أحكامه و تشـريعاته، وكان هـذا التبيين واسـعاً وفی عدّه أساليب: قولاً، وعملاً، وتقريراً.

فما بيّنه النبی(صلی الله عليه و آله) من الأحكام قولاً فقد ملأ كتب الحديث، وستأتی الإشاره إلی ذلك.

وأمّا علی الصـعيد العملی؛ فقـد تصـدّی النبی(صـلی الله عليه و آله) لبيان قسم مهمّ و أساسـی من الأحكام، من خلال تنفيـذه لها عملياً ككيفيه الصلاه والحجّ و ما فيها من أجزاء و ما



---

۱- (۱) . النحل: ۴۴.

لهما من شروط، فقد قال(صلى الله عليه و آله):

صلّوا كما رأيتمونى اصلّى (۱)

و نحن إذا تأمّلنا هذا الحديث النبوى الشريف عرفنا أنّه ليس إلا إشاره وإرشاد الى الشرح و البيان العلمى لقوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلاهَ... (۲) وقوله: فَأَقِيمُوا الصَّلاهَ إِنَّ الصَّلاهَ كانَت عَلَى المُؤمِنِينَ كِتاباً مَوقُوتاً (۳)، ونحوهما من الآيات الآمره بأداء الصلاه.

وأيضاً قوله(صلى الله عليه و آله):

خذوا عنّى مناسككم. (۴)



---

۱- (۱) . الانتصار، المرتضى:۱۵۱ - ۱۵۲؛ الناصريات، المرتضى: ۲۱۱،۲۱۸،۲۲۶،۲۲۹؛ الخلاف، الطوسى: ۳۱۴/۱ م ۶۲،و ۳۱۵م۶۴، و ۳۱۶م - ۶۶، و ۳۴۸ م ۹۸،۳۴۹م۹۹،۳۶۵م۱۲۳ - ۳۶۷ - ۳۶۸م ۱۲۶، و ۳۷۰م۱۲۸ ،۶۲۹ م ۴۰۱؛ عوالى اللآلى، الإحسانى: ۱۹۸/۱،ح۸،و ۸۵/۳،ح۶۷.عن مالك بن الحويرث قال : قال لنا رسول الله(صلى الله عليه و آله): «صلّوا كما رأيتمونى اصلّى، فإذا حضرت الصلاه فليؤذّن [لكم] أحدكم، و [ ثم] ليؤمّكم أكبركم» المسند الشافعى: ۵۵؛ سنن الدارقطنى: ۲۷۹/۱ ح۱۰۵۵، و۲۸۰۱۰۵۶، و۳۳۹ح۲۹۷. سنن الدارمى: ۲۸۶/۱؛ صحيح البخارى: ۱۵۵/۱ باب الأذان للمسافر، و ۱۳۳/۸، باب ما جاء فى إجازه خيرالواحد؛ السنن الكبرى، البيهقى: ۳۴۵/۲، و ۱۲۰ :۳؛ شرح الأزهار، أحمد المرتضى: ۲۴۱/۱.

۲- (۲) . البقره: ۴۳.

۳- (۳) . النساء: ۱۰۳.

۴- (۴) . .الانتصار ۲۵۴،۲۵۵؛ الناصرايات: ۳۱۰ الخلاف: ۳۲۳/۲م ۱۳۰، و ۳۲۵م ۱۳۴، و۳۳۹ م۱۵۷؛ عوالى اللآلى: ۲۱۵/۱، ح ۷۳، و۳۴:۴، ح ۱۱۸؛ شرح الأزهار: ۷۸/۲، ۱۰۷. فقد روى عن جابر قال: «رأيت رسول الله(صلى الله عليه و آله) يرمى على راحلته يوم النحر، يقول لنا: «خذوا [ لتأخذوا] مناسككم، فإنّى لا أدرى لعلّى ألّا أحجّ بعد حجّتى هذه» مسند أحمد: ۳۱۸/۳، ۳۳۷، ۳۷۸؛ صحيح مسلم: ۷۹/۴؛ سنن أبى داود: ۳۴۹/۱ ح ۱۹۷۰؛ السنن الكبرى: ۱۳۰/۵، ورواه فى ۱۱۶ و ۱۲۵ مع اختلاف يسير؛ سنن النسائى ۲۷۰/۵، مع اختلاف يسير. وعن جابر قال: «قدمت مع رسول الله(صلى الله عليه و آله) ...قال: فخطبهم، فحمدالله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إنّى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى، و لو لم أسق الهدى لأحللت، ألا فخذوا مناسككم...» مسند أحمد: ۳۶۶/۳.

فی واقعه إرجاع الی التفسیر و البیان العملی لقوله تعالی: ...وَ لِلّهِ عَلَی النّاسِ حِجُّ البَیتِ مَنِ استَطاعَ إِلَیهِ سَبِیلاً... ۱، و نحوها من الایات کقوله: وَ أَتِمُّوا الحَجَّ وَ العُمرَهَ لِلّهِ... ۲.

وأمّا البیان من خلال التقریر، فممّا روی فی ذلک: أنّ رجلاً أتی النبی:

«وعلیه خاتم من ذهب فأعرض عنه رسول الله»، فانطلق فلبس خاتماً من حدید ثمّ جاء فأعرض عنه، فانطلق فنزعه و لیس خاتماً من وَرِق (۱)، فأقرّه النبی و أقبل ألیه. (۲)

و من هذا الباب سکوته و إقراره للمعاملات التی کانت متعارفه بین الناس.

إنّ کلّ ما جاء فی السنّه الشریفه من فروع أحکام العبادات - سنناً و فرائض - والمعاملات و الأنظمه و السیاسات هو تفضیل و بیان لما جاء فی القرآن من تشریع (۳).

و کان النبی، کلّما نزل علیه شیء من القرآن تلاه علی الصحابه و کان یُعلّمهم ما فیه من مقاصد لیثقّفهم ویُعرّفهم ما فیه من أحکام لیعملوا بها.

فقد أخرج ابن جریر بإسناده عن ابن مسعود، قال: «کان الرجل منّا إذا تعلّم عشر آیات لم یجاوزهنّ حتّی یعرف معانیهنّ و العمل بهنّ» (۴).

و قال أبوعبدالرحمان السلمی: «حدّثنا الذین کانوا یُقرؤوننا: أنّهم کانوا یستقرئون من النبی «فکانوا إذا تعلّموا عشر آیات لم یخلفوها حتّی یعلموا بما فیها من العمل، قال: فتعلّمنا القرآن والعمل جمیعاً» (۵).



---

۱- (۳) . الوَرِق:الفضّه.

۲- (۴) . شرح معانی الآثار، ابن سلمه: ۲۶۱/۴.

۳- (۵) . راجع: التفسیر و المفسّرون، معرفه: ۱۷۴/۱

۴- (۶) جامع البیان، الطبری: ۵۶/۱ ح ۶۶؛ وراجع أیضاً: ۶۱؛ السنن الکبری: ۱۱۹ ۳

۵- (۷) . جامع البیان، الطبری: ۵۶/۱، ح۶۷.

## ثانیاً: تاریخ التألیف فی فقه القرآن وآیات الأحکام

لقد اهتمّ المسلمون علی اختلاف مذاهبهم بالتألیف فی علم فقه القرآن وآیات الأحکام، وإنّ بذور البحث فی ذلک کانت قد نشأت قدیماً، ویمکن القول: بأنّها واکبت نزول القرآن، فإنّ الأحادیث النبویه الشریفه التی تصدّت لبیان وتفسیر آیات الکتاب بصوره عامه وآیات الأحکام بصوره خاصه قد شکّلت الأرضیه للبحث فیها، کما أنّ مناسبات النزول وأسبابه لا تخلو من تأثیر فی ذلک.

وکان یقع السؤال من المسلمین علی النبی(صلی الله علیه و آله) فیبیّن لهم المراد. هذا مضافاً إلی الروایات المأثوره عن أهل البیت(علیهم السلام)، وأیضاً الأخبار المنقوله عن الصحابه والتابعین التی تضمّنت الإشاره إلی بیان آیات الأحکام، کلّ ذلک قد ساهم فی نشوء هذا العلم وتطوّره فیما بعد إلی حدٍّ عُدّ علماً مستقلاً أو علی الأقلّ عدّ فنّاً من الفنون، وبدأت حرکه التألیف والتدوین فیه.

## ثالثاً: تأسیس الشیعه الإمامیه لعلم (فقه القرآن)

لم تصل إلینا أیّه و ثیقه تدلّ علی وجود مصنَّف مستقلّ یختصّ بآیات الأحکام فی القرن الأوّل الهجری، وإن کنّا علی یقین بأنّ بذور هذا الفنّ نشأت منذ بدایه التشریع و واکبت نزول القرآن؛ لحاجه المسلمین الی معرفه ذلک، مضافاً إلی وجود أحادیث کثیره جدّاً مروبه عن النبی(صلی الله علیه و آله) وأئمّه أهل البیت(علیهم السلام) تضمّنت التعرّض الی لعدید من الآیات الأحکام بیاناً و تفسیراً أو تطبیقاً أو استدلالاً وتقنیناً، ویتجلّی لنا ذلک بوضوح بمراجعه الروایات الفقهیه والتفسیریه المأثوره عن المعصومین(علیه السلام).

و علیه، فیمکن القول بأنّ حرکه التدوین فی هذا العلم قد بدأت بعد القرن الأوّل الهجری إجمالاً، ولقد وقع البحث حول أوّل من صنّف فی هذا العلم بحسب ما بأیدینا من الوثائق علی أقوال:

القول الأوّل : إنّ أوّل من صنّف هو أبو النضر محمّد بن السائب بشر الكلبی (ت۱۴۶ ه) من أصحاب الإمامین الباقر والصادق(علیه السلام)، وهو والد هشام الکلبی النسّابه الشهیر وصاحب التفسیر الکبیر الذی هو أبسط التفاسیر وأوسعها، کما صرّح بذلک عبدالله بن عدیی فی الکامل، قال فی ترجمته: «وهو رجل معروف بالتفسیر، ولی لأحد تفسیر أطول ولاأوسع منه...»، (۱) وقال ابن الندیم: «کتاب أحکام القرآن، للکلبی، رواه عن ابن عبّاس» (۲).

القول الثانی : إنّ أوّل من صنّف فی هذا الفنّ محمد بن إدریس الشافعی (ت ۲۰۴ ه) کما ذکره السیوطی، ولم یصل إلینا کتابه، والکتاب الموجود الیوم لیس هو کتاب الشافعی الأصلی، وإنّما هو حصیله ما جمعه البیهقی من أقوال الإمام الشافعی.

القول الثالث : إنّ أوّل من صنّف فی ذلک القاسم بن أصبغ بن محمد القرطبی الأندلسی (ت ۲۴۰ أول ۳۰۴ ه).

المناقشه: ولدی ملاحظه طبقه کلّ من هؤلاء یتّضح أنّ الکلبی هو أسبق من الإمام الشافعی؛ لأنّ ولاده الشافعی بعد وفاه الکلبی بتسع سنین، فإنّه ولد سنه (۱۵۵ ه)، وأیضاً هو أسبق زماناً من القاسم بن أصبغ؛ لأنّه ولد بعد وفاه الشافعی بثلاث وأربعین سنه. (۳)

وعلی هذا فیکون أبوالنصر محمّد بن السائب بشر الکلبی هو أوّل مَن ألّف فی هذا الفنّ، و کان من الشیعه علی ما صرّح به الرجالیون. (۴)

إذاً، یتّضح ممّا مرّ أنّ التأسیس لهذا العلم قدتمّ علی ید الشیعه الإمامیه أتباع



---

۱- (۱) . الکامل، ابن عدی: ۱۲۰/۶، من محمد، الرقم (۵)، التسلسل العام (۶،۱۶).

۲- (۲) . فهرست ابن الندیم، ابن الندیم:۴۱.

۳- (۳) . الذریعه، الطهرانی: ۴۰/۱.

۴- (۴) . راجع: قاموس الرجال، التستری: ۲۸۲/۹، رقم(۹۷۵۴)، و: ۴۵۹، رقم(۷۰۷۴)؛ الکافی الکلینی: ۳۵۱/۱، ح۶.

مدرسه أهل البیت(علیهم السلام)، فهم الذین وضعوا اللّبنه الاولی لهذا العلم ولهم قصب السبق فی هذا المجال.

ثم استمرّت حرکه التألیف فی فقه القرآن طیله هذه القرون المتمادیه وإلی یومنا هذا.

وسنلحق فی آخر الکتاب ملحقاً یتضمّن فهارس وإحصائیات بالکتب المؤلّفه فی ذلک.

ومن الواضح عدم انحصار الکتب المؤلّفه فی البحث عن آیات الأحکام فی ذلک العدد؛ لأنّ عدداً کثیراً من مؤلّفی هذا الفنّ لم یُسمّ کتابه بآیات الأحکام، بل اختار لکتابه اسماً آخر وإن کان الکتاب تفسیراً لتلک الآیات والبحث حول مضامینها، بل إنّ جمله کبیره من الأبحاث التی تدور حول آیات الأحکام قد أودعوها فی غضون تفاسیرهم (۱)، وکتبهم ۲، ورسائلهم الفقهیّه ۳؛ نظیر آیه الوضوء، لذا فقد یعثر المتتبّع علی دراسات قیمه بهذا الصدد وردت ضمناً ولم تفرد بمؤلّف مستقلّ، بل إنّ کثیراً من عملیات الاستدلال الفقهیه التی تبدو فی ظاهرها أنّها استدلال بالروایات، هی فی واقعها استدلال بآیات الأحکام؛ لأنّ قسطاً وافراً من هذه الروایات ورد بشأن تفسیر آیات الأحکام وبیان تطبیقها.

ولیُعلم أنّ المجموع الکلّی لما ألّفه الشیعه یبلغ أضعاف ما ألّفه غیر هم من المذاهب السنّیه کلّاً علی حده.



---

۱- (۱) . راجع: تفسیر آیه الوضوء فی تفسیر التبیان: ۴۴۷/۳ - ۴۵۹، تفسیر قوله تعالی: وَ الَّذِینَ یَبتَغُونَ الکِتابَ مِمّا مَلَکَت أَیمانُکُم فَکاتِبُوهُم إِن عَلِمتُم فِیهِم خَیراً وَ آتُوهُم مِن مالِ اللّهِ الَّذِی آتاکُم النور: ۳۳. [التبیان، الطوسی ۴۳۳/۷ - ۴۳۴ ].

فبالقياس إلى ما ألّفه المالكيه يبلغ خمسه أضعاف ذلك. وبالقياس إلى ما ألّفه الحنيفه يبلغ تسعه أضعاف. وبالقياس إلى ما ألّفه الشافعيه يبلغ ثلاثه عشر ضعفاً. وبالقياس إلى ما ألّفه الحنابله يبلغ اثنين وثلاثين ضعفاً. وهذا فارق كبير دون أدنى شك.

بل لو أخذنا مجموع ما ألّفه الإماميه و قارنّاه بجميع ما ألّفه علماء سائر المذاهب طرّاً لرأينا أنّه يُعادل ضعفين ونصف تقريباً.

فإنّ مجموع ما عثرنا عليه من مصنّفات جميع المذاهب الإسلاميه فى هذا المجال - من القرن الثانى وحتى القرن الرابع عشر - يبلغ(۱۳۶) كتاباً، وما دوّنه الإماميه يبلغ (۹۶) كتاباً، أى ما يقارب (۷۰٪) من مجموع ما كتبه علماء المسلمين من مختلف المذاهب الإسلاميه. وهذا ما يتضح من الجدول التالى الذى استنتجناه من استقصاء المصادر الببلو غرافيه لدى الفريقين: (۱)

جدول لبيان عدد المصنّفات فى آيات الأحكام عند المذاهب الخمسه



---

۱- (۱) . نُنّبه على أمرين: الأمر الأوّل: إنّ هذه الإحصائيات مبتنيه على ما هو المذكور والمصرّح به من الانتماءات المذهبيه للمؤلّفين، ولو اجرى تحقيق فى هذا المجال، ربّما تتغيّر بعض النسب بين المذاهب السنّيه، وامّا نسبتها إلى مصنّفات الإماميه فالمتوقّع ألّايعروها تغيير مهمّ. الأمر الثانى: إنّ أهمّ مصادرنا فى هذد الإحصائيات ما يلى: أ) الذريعه فى تصانيف الشيعه، للمحقّق الطهرانى. ب) فهرست ابن النديم. ت) تاريخ الإسلام، للذهبى.

ومن أجل التأكّد من مدى دقّه ما ذكرناه من نِسَب ومقارنات يُمكن تتّبع حركه التدوين فى فنّ آيات الأحكام لدى الإماميه والمصنّفات التى اختصّت بذلك من خلال الاطّلاع على الدراسات الإحصائيه المقدّمه فى هذا المجال، والمسح الببلوجرافى لها، فراجع آخر هذا المجلّد، الملحق رقم [١].

## رابعاً: أساليب التأليف فى فقه القرآن وآيات الأحكام

### اشاره

اعتمد المؤلّفون فى فقه القرآن وآيات الأحكام فى تأليفاتهم لأساليب التاليه، وهى:

### ١- الأُسلوب الترتيبى

وهو تفسير آيات الأحكام وفقاً للترتيب الوارد فى القرآن. وهذا يطرح على ضوء ورود الآيات فى المصحف الشريف بترتيب سوره وآياته، بدءاً بالحمد، فالبقره، فآل عمران... وهكذا دواليك، كما صنع القرطبى، والجصاص، وابن العربى.

و أكثر المؤلّفين من سائر المذاهب الإسلاميه عدا الإماميه قد استخدموا هذا الأُسلوب.

### ۲- الأُسلوب الموضوعی

وهو الأُسلوب الذی یعتمد البحث فی مجموعه من الآیات التی ترتبط بموضوع معیّن، ولا یبحث کلّ آیه فی نفسها بمعزل عن الآیات التی ترتبط بها مفهوماً ومعنی وإن کانت فی سوره اخری. وهذا الأُسلوب فیه عدّه اتجاهات، أهمّها:

الاتّجاه الأوّل: وهو تفسیر آیات الأحکام طبقاً لأبواب الفقه

وهو: السیر علی ترتیب الکتب الفقهیّه التی تقسّم الفقه عادهً إلی أربعه أقسام: العبادات، والعقود، والإیقاعات، والأحکام، کما فعل الراوندی، والسیوری، والأردبیلی.

وهذا الأُسلوب هو الطابع العامّ الغالب علی ما کتبه المؤلّفون من الشیعه.

الاتّجاه الثانی: وهو تفسیر آیات الأحکام طبقاً للمسائل الفقهیه

وهو علی أساس الأهمّیه وشدّه الحاجه إلیها بحسب متطلّبات الزمان والمکان.

وقد ألّف بعضهم علی أساس هذا المنهج فی الآونه الأخیره، نظیر: روائع البیان فی تفسیر آیات الأحکام، لمحمّد علی الصابونی.

### خامساً: ملاحظات حول ما الّف فی فقه القرآن

لا شکّ بأنّ علماءنا من السابقین والمعاصرین قد بذلوا جهوداً مشکوره بهذا الشأن فدوّنوا الکثیر من التصانیف فی فقه القرآن ولکن فُقد بعضها، وإنّ هذه المؤلّفات هی الحجر الأساس والمرجع الذی یرجع إلیه کلّ مختص ومهتمّ بهذا الحقل المعرفی، ورغم کلّ ذلک فإنّ هذا لایمنع من تسجیل بعض الملاحظات البحثیه النقدیه، منها ما یلی:

الملاحظه الأُولی: لو أجرینا عملیه إحصائیه لما دوّن بهذا الشأن من الناحیه العددیه والکمّیه لرأیناه قلیلاً بالقیاس إلی ما الّف فی سائر علوم القرآن، فی الوقت الذی کان المتوقّع کثره التألیف فی فقه القرآن نظراً لأهمّیته.

الملاحظه الثانیه: قلّه الاعتناء بفقه القرآن لدی المتأخّرین والمعاصرین بحیث صار

التأليف فيه نادراً فی الوقت الذی تضخّم حجم التأليف فی مجالات معرفيه اخری قرآنيه وغيرها.

الملاحظه الثالثه: عدم استيعاب الآيات والمداليل القرآنيه، بل يجد الباحث المتتبع عدداً معتدّاً به من الآيات التی اهمل بحثها.

الملاحظه الرابعه: فی الوقت الـذی لم يتمّ التعرّض إلی بعض بحوث فقه القرآن قام البعض بإقحام بحوث لا ربط لها بفقه القرآن لامن قريب ولا بعيد.

الملاحظه الخامسه: لاحظنا أنّ بعض البحوث المطروحه فی هـذه المؤلّفات لم تلتزم بـدراسه النصّ القرآنی لاكتشاف مداليله، بل خرجت عن دائره مسؤوليتهـا البحثيه وتحوّلت إلی بحوث فی دائره أدلّه اخری كالسـنّه الشـريفه، أو الإجمـاع، ونحوهـا واعتبـارها محوراً للبحث بدلاً عن النصّ القرآنی.

الملاحظه السادسه: لقد خلا بعض هذه البحوث من الدراسات المقارنه، فلا نجد تعرّضاً فيها للآراء المختلفه إلّا نادراً وعَرَضاً، فی حين نجد بعضاً آخر وإن تعرّضت كثيراً إلی المقارنه والموازنه بين الآراء لكن لا علی سبيل الاستيعاب سواءً علی مستوی تسجيل القول والرأی أو علی مستوی تخريجه وتكييفه فنّياً.

ومن هنا تبرز ضروره استئناف البحث فی مجال فقه القرآن من جديد وبمنهج أكثر تكاملاً من ناحيه السعه والشموليه، ومن ناحيه العمق والـدقّه فی الاسـتدلال، ومن نـاحيه تحـديث الخطـاب واعتماد لغه معاصـره تتناسب مع التطوّر الـذی طال بعض المجالات المعرفيه الإسلاميه التخصصيه.

ومشـروع تدوين مؤلّفات شامله ومبسوطه فی فقه القرآن وآيات الأحكام تقع فی هذا السـياق، وتعبّر عن ضروره علميه ملحّه لسدّ بعض نقاط الفراغ الملحوظه فی مكتبتنا الإسلاميه.

## سادساً: مناهج البحث فی فقه القرآن وآیات الأحکام

### اشاره

لا ینحصر الاختلاف بین الباحثین فی فقه القرآن علی صعید أسالیب التدوین، بل إنّ الاختلاف یمتدّ إلی أعمق من ذلک، فیصل إلی مناهج البحث، فکلّ باحث فی فقه القرآن له منهجه الخاصّ به، نظیر اختلافهم فی مناهجهم التفسیریه، بل من المتعذّر التفکیک بین مناهج البحث فی فقه القرآن وبین المناهج التفسیریه.

ثُمّ إنّ التصدّی للتعریف بهذه المناهج العلمیه أمر یستلزم دراسه دقیقه لکلّ منهم، ولکننا سنکتفی بالإشاره إلیها علی سبیل الإجمال:

### ۱- المنهج الأثری

وهو المنهج الذی یجعل الأثر المروی والمنقول هو العنصر الوحید فی فهم الآیات وتفسیرها، ومن هنا فإنّ أصحاب هذا المنهج یقتصرون علی طرح الأحادیث المنقوله حول الآیه مع توضیح لبعض الألفاظ، ولا یشعرون بالحاجه إلی البحث أکثر من هذا المقدار. وقد رکّز علی هذا المنهج الجزائری فی کتابه قلائد الدرر فی بیان آیات الأحکام بالأثر.

### ۲- المنهج التقلیدی

(فی مقابل الاجتهادی) وهو المنهج الذی یقتصر علی ترجیح أحد الأقوال المنقوله عن العلماء السابقین والانتصار له، ولا یسعی لفتح باب الاجتهاد فی فهم الآیه علی مصراعیه، والذی ربّما یؤول إلی تبنّی رأی جدید وطرح تصوّر یختلف عمّا ذکره السابقون. ونری هذا المنهج بوضوح فی کتاب فقه القرآن للراوندی، کما صرّح بهذا فی مقدّمه کتابه.

### ۳- المنهج الاجتهادی

وهو المنهج الذی یدرس النصّ القرآنی من حیث هو ویحاول تشریحه لکی

ينتهى إلى نتيجه قاطعه حول الآيه موظّفاً أدوات الاجتهاد وآلياته، ومن أجل تثبيت وجهه نظره يخوض عمليه تقييم للآراء المطروحه حول الآيه. وقد اعتمد المُحقّق الأردبيلى هذا المنهج فى كتابه زبده البيان على صغر حجمه واختصاره.

### ۴- المنهج التقنينى

وهو أيضاً من المناهج الحديثه التى حاولت إعطاء آيات الآحكام بُعداً تقنينياً، ومقارنتها ببعض القوانين والتشريعات الحديثه، من قبيل: بحث الآيات المتعلّقه بباب الأحوال المدنيه، أو باب العقوبات والجزاء، من قبيل: آيات الأحكام ل- خليل القبلئى الخوئى، ففى باب الحقوق المدنيه تعرّض إلى ثمانيه فصول، منها:

الفصل الأوّل: فى الآيات المتعلّقه بأحكام حمايه الأشخاص والمحجورين. والفصل الثانى: فى الآيات المتعلّقه بأحكام الأموال والملكيه. والفصل الثالث: فى الآيات المتعلّقه بأحكام العقود والمعاملات. والفصل الرابع: فى الآيات المتعلّقه بالمسؤوليه المدنيه. والفصل الخامس: فى الآيات المتعلّقه حقوق الأُسره... الخ.

ونظراً لطبيعه هذا المنهج واتجاهه التقنينى فإنّه يقتصر على الآيات المتعرّضه لذلك، ولا شأن له بالآيات المتعلّقه بأحكام العبادات ونحوها.

قد يُقال: إنّ هذا لا يصحّ أن يُطلق عليه عنوان المنهج؛ فهو ليس منهجاً فى قبال المناهج الأُخرى، بل هو مجرّد إعاده ترتيب لبحوث الآيات والفرق بينه وبين غيره فى تقديم بعض البحوث وتأخير البعض الآخر.

لكن هذا التصوّر ليس دقيقاً باعتبار أنّ زاويه النظر لدى الباحث مختلفه، ومن هنا ستختلف عنده الموضوعات التى يسعى لمعالجتها وبتبع ذلك سوف تختلف النتائج التى ينتهى إليها.

### ۵- المنهج المقارن

أی تفسیر آیات الأحکام تفسیراً مقارناً، کما هو علیه کتاب تفسیر آیات الأحکام، للسیّد محمّد حسین الطباطبائی الیزدی (ت ۱۳۸۶ ه) الذی یتمیّز بأُسلوب خاصّ، حیث یتناول هذا التفسیر آیات الأحکام وفق ورودها فی المصحف الشریف بالبحث والتحقیق. فیذکر الآیه ثُمّ یذکر کونها مکّیه أو مدنیّه ثُمّ یشرع ببیان معناها والحکم أو الأحکام التی تستفاد منها.

ویمتاز هذا التألیف عن أمثاله ونظائره بمقارنه ما استفاده من الآیه الکریمه بآراء المذاهب الإسلامیّه الأُخری، وبیان آراء فقهائهم ومفسّریهم، وما ورد من الروایات فی الموضوع، مشیراً إلی موارد الاتّفاق والاختلاف.

ص:۱۳۵

الأسئله

۱. اذکر صوره مختصره عن البذور والمنطلقات الأولی لتفسیر آیات الاحکام.

۲. اذکر صوره مختصره عن تاریخ بدایه التألیف فی مجال فقه القرآن وآیات الأحکام.

۳. ما هو القول الصحیح فی تعیین أوّل من صنّف من علماء المسلمین فی فقه القرآن وآیات الأحکام؟

۴. ما هو حجم مصنّفات الإمامیه فی مجال فقه القرآن بالقیاس إلی مصنّفات سائر المذاهب؟

۵. ما هو الاُسلوب المعروف والمتداول بین الإمامیه فی طریقه التدوین فی فقه القرآن وآیات الأحکام؟

۶. ما هو الاُسلوب المعروف والمتداول بین أهل السنّه فی طریقه التدوین فی فقه القرآن وآیات الأحکام؟

۷. اذکر ثلاثه نماذج من مناهج البحث فی فقه القرآن وآیات الأحکام.

## البحث الثامن : منهج البحث فی فقه القرآن المقارن

### أوّلاً: خصائص منهج البحث فی فقه القرآن المقارن

لا بدّ أن یتوفّر منهج البحث فی فقه القرآن المقارن علی عدّه امور تقتضیها مسؤولیته، منها:

۱. مراجعه المصادر من مختلف علماء الإسلام، وعدم الاقتصار علی بعضها، والسعی قدر الإمکان للرجوع إلی المصادر الأصلیه إذا کانت متوفّره.

۲. عدم النقل المجتزَأ للقول، بل ینبغی نقله بشکل لا یخلّ بمراد صاحبه.

۳. فی حاله تعرّض صاحب القول للاستدلال علی رأیه أو ذکر شاهد فلا بدّ من نقل ذلک کی لا یفقد القول سمته العلمیه.

۴. عدم الاقتصار علی الکتب التی حملت عنوان (فقه القرآن) أو (آیات الأحکام) ونحو ذلک؛ فإنّ ثَمّه آراء ونظریات قد ذُکرت فی الکتب الفقهیه أو التفسیریه، والوقوف علیها یستلزم جهداً بحثیاً کبیراً واستقصاءً واسعاً لکن بالمقدار المتیسّر والممکن.

۵. مراجعه الکتب المختصّه ب- (إعراب القرآن) والنحو، فإنّ لـذلک تأثیراً کبیراً علی تحدیـد مفاد الآیه والمراد بها. وکذا کتب اللغه وکتب غریب القرآن ونحو ذلک.

۶. مراجعه الکتب المختصّه ب- (القراءات)؛ لما له من أثر علی کیفیه فهم الآیه.

۷. مراجعه الکتب المختصّه ب- (أسباب النزول) وکلّ ما مرتبط بالجوّ الذی نزلت فیه الآیه.

۸. مراجعه بعض التفاسیر؛ کی یطّلع الباحث علی طریقه فهم المفسّرین للآیه.

۹. لا بدّ من الالتفات إلی اختلاف مناهج الباحثین فی فقه القرآن.

۱۰. وحیث إنّ الهدف من البحث فی فقه القرآن هو فهم الحکم الشرعی وتحدید طبیعته وحدوده وشروطه وقیوده، فتکون سمه البحث فی فقه القرآن سمه اجتهادیه، وعلیه فینبغی توفّر الباحث علی مستلزمات العمل الاجتهادی.

## ثانیاً: نماذج للبحث فی فقه القرآن المقارن

### النموذج الأوّل: الإجاره

#### اشاره

النصّ القرآنی : قالَت إحداهُما یا أَبَتِ استَأجِرهُ إِنَّ خَیرَ مَنِ استَأجَرتَ القَوِیُّ الأَمِینُ قالَ إِنِّی أُرِیدُ أَن أُنکِحَکَ إِحدَی ابنَتَیَّ هاتَینِ عَلی أَن تَأجُرَنِی ثَمانِیَ حِجَجٍ فَإِن أَتمَمتَ عَشراً فَمِن عِندِکَ وَ ما أُرِیدُ أَن أَشُقَّ عَلَیکَ سَتَجِدُنِی إِن شاءَ اللّهُ مِنَ الصّالِحِینَ قالَ ذلِکَ بَینِی وَ بَینَکَ أَیَّمَا الأَجَلَینِ قَضَیتُ فَلا عُدوانَ عَلَیَّ وَ اللّهُ عَلی ما نَقُولُ وَکِیلٌ* فَلَمّا قَضی مُوسَی الأَجَلَ... (۱)

البیان الإجمالی

إنّ هذه الآیات مقطع من (سوره القصص) التی روت لنا فصلاً من سیره النبی موسی(علیه السلام) ومواقفه، فهی مرتبطه بما قبلها، ویبدأ هذا المقطع من حین ورود موسی مدینه مَدیَن، فحینما وصل ماءها وجد امرأتین لا تستطیعان سقی أغنامهما وأبوهما شیخ کبیر، فهبّ موسی(علیه السلام) لمساعدتهما، ولمّا عادتا إلی أبیهما شعیب(علیه السلام) أخبرتاه بخبر موسی فدعاه إلیه، واطّلع علی أمره، فاقترحت إحداهما استئجاره للرعی؛ لأنّها



---

۱- (۱) . القصص: ۲۵ - ۲۹.

رأت قوته وأمانته، فرغب شعيب(علیه السلام) فی بقائه وعرض علیه نکاح إحدی ابنیته بشرط أن یعمل عنده أجیراً مدّه ثمانی سنین وإن أحبّ أن یزیدها سنتین فهو أمر راجع إلیه، ورغّبه فی ذلک ووعده بالمعامله الحسنه والرفق، فقبل موسی(علیه السلام) الالتزام بالشرط وهو الثمان دون أن یلتزم بالعشر، وقد وفی بذلک.

القراءه :

۱. قرأ أبو جعفر، وورش، والأزرق، والأصبهانی، وأبو عمرو بخلاف عنه تَأجُرَنِی بإبدال الهمزه ألفاً. وهی قراءه حمزه فی الوقف. وقرئ (أن تؤاجرنی) بضمّ التاء وألف بعد الهمزه وکسر الجیم، من قولک: آجرته، من باب المفاعله.

۲. وقرأ الحسن، والعباس بن الفضل عن أبی عمرو (أَیمَا) بحذف الیاء الثانیه. وقرأ عبدالله بن مسعود (أَیّ الأَجَلَینِ ما قَضَیتُ). (۱)

التحلیل اللفظی :

۱. استَأجِرهُ أی اتخذه أجیراً. (۲) والاستئجار: طلب الشی بالأجره، ثم یعبّر به عن تناوله بالأجره، نحو: الاستیجاب فی استعارته الإیجاب، وعلی هذا قوله تعالی: اِستَأجِرهُ إِنَّ خَیرَ مَنِ استَأجَرتَ. ۳

۲. عَلی أَن تَأجُرَنِی من أجرته، أی تکون أجیراً لی، کقولک: أبوته إذا کنت له أباً. (۳) أو من أجرته کذا إذا أثبته إیاه (۴) وأعطیته الأجره. (۵)



---

۱- (۱) . معجم القراءات، الخطیب: ۷و ۳۰ - ۳۴.

۲- (۲) . مجمع البیان: ۷/ ۳۹۰.

۳- (۴) . الکشاف، الزمخشری: ۳/ ۴۰۴.

۴- (۵) . المصدر.

۵- (۶) . المفردات: ۶۵.

قال الراغب: «وآجر كذلك، والفرق بينهما: أنّ أجرته يقال إذا اعتبر فعل أحدهما، وآجرته يقال إذا اعتبر فعلاهما، وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد. ويقال: آجره الله وأجَره الله». (۱)

والأجير: فعيل بمعنى فاعل أو مفاعل. (۲)

۳. ثَمانِيَ يكون ظرفاً بناء على الاحتمال الأول فى تَأجُرَنِى ، وأمّا على الاحتمال الثانى فيكون مفعولاً به. (۳)

۴. حِجَجٍ جمع حِجّه، والمراد بها السنّه، وهذا الإطلاق بلحاظ أنّ كلّ سنه فيها حجّه للبيت الحرام. وبه يظهر أنّ حجّ البيت - وهو من شريعه إبراهيم(عليه السلام) - كان معمولاً به عندهم. (۴) وبذلك ورد الأثر عن الامام جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام). (۵)

المدلول التشريعى :

لقد استنبط من هذا النصّ مجموعه من الأحكام بعضها يتعلّق بالإجاره - موضوع البحث - وبعضها يتعلّق بغيرها، ومن المنطقى أن يتركّز البحث على القسم الأوّل من هذه الأحكام، وأمّا القسم الثانى فسنكتفى بالإشاره إليه إجمالاً.

أوّلاً: حقيقه الإجاره

الإجاره: عقد معاوضه على تمليك منفعه بعوض كسائر أسامى المعاملات. (۶) وهى



---

۱- (۱) . المصدر.

۲- (۲) . المصدر.

۳- (۳) . الكشاف: ۳/ ۴۰۴.

۴- (۴) . تفسير الميزان: ۱۶/ ۲۷.

۵- (۵) . فقد سئل(عليه السلام): عن البيت أكان يحجّ قبل أن يبعث النبى(صلى الله عليه و آله)؟ «قال: نعم، وتصديقه فى القرآن قول شعيب حين قال لموسى حيث تزوّج: عَلى أَن تَأجُرَنِى ثَمانِيَ حِجَجٍ ولم يقل ثمانى سنين» ]مستدرك الوسائل: ۸/ ۹، ح ۸ من وجوب الحجّ وشرائطه، الرقم ۸۹۲۲۲[.

۶- (۶) . العروه الوثقى، اليزدى: ۲/ ۵۷۴؛ المغنى، ابن قدامه: ۶/ ۳؛ الموسوعه الفقهيه، الكويتيه، ۱/ ۲۵۲.

تاره یکون متعلّقها منافع الإنسان الحرّ أی عمله، واُخری یکون متعلّقها منافع الأعیان وما یلحق بها من منافع الحیوان.

ثانیاً: أحکام الاجاره

وفی البدء لا بدّ من بیان أمرٍ مهمّ یتوقّف علیه الاستدلال بهذا النصّ فی مختلف مفاصله; فممّا لا غبار علیه کون النصّ مبیّن لجمله أحکام تعود إلی الاُمم السابقه، ولا شکّ فی کونها مشرّعه بحقّهم؛ لأنّ النصّ یحکی لنا ممارسات عملیه صدرت من نبیّین من أنبیاء الله المقرّبین، هما شعیب، وموسی(علیه السلام) الذی کان من أولی العزم، فکلّ ما یصدر منهما یکون حجّه علی من عاصرهم.

بید أنّ هذا المقدار من البیان بمجرّده لا یکفی فی کون ذلک حجّه بحقّنا نحن المسلمین، لوجود مشکله تواجه المستنبط، فلا یمکن تسریه تلک الأحکام إلی شرعنا إلّا بإثبات حجیّه شرع من قبلنا بالنسبه إلینا.

وقد عولجت هذه الفجوه فی الاستدلال من قبل البعض من خلال التمسّک بأصاله عدم النسخ أو ما یسمّی باستصحاب عدم النسخ، فهذه المسأله إذاً أساسیه فی الاستدلال، فإن قُبلت انفتح الباب أمامنا للتقدّم عدّه خطوات فی الاستدلال بهذا النصّ، وإن ردّت فسیوصد وعندها سنتوقّف فی بدایه الطریق. (۱)

ومن هنا نجد أمامنا اتجاهین (۲):



---

۱- (۱) . ولکن من الجدیر بالذکر أنّ فی هذا المقام خاصه قد یقال بصحه الاستناد إلی هذا النص وإن لم نسلّم بکبری حجیّه شرع مَن قبلنا؛ نظراً لما ورد من روایات عن أهل البیت(علیهم السلام) کان الاستناد فیها إلی الآیه ممّا یدلّ علی حجیه هذه الآیات هنا علی الأقلّ.

۲- (۲) . لا یخفی أنّ مسأله حجیّه شرع من قبلنا بالنسبه إلینا من المسائل المبحوثه فی علم اصول الفقه، وطرحت بشأنها ثلاث نظریات: النظریه الاُولی: إنّ الشرائع السابقه التی أنزلها الله تعالی شرع لنا مطلقاً إلّا ما ثبت نسخه فی شریعتنا. النظریه الثانیه: إنّها لیست بشرع لنا مطلقاً; فإنّها منسوخه جمله وتفصیلاً. النظریه الثالثه: التفصیل بین ما قصّه الله ورسوله علینا من أحکام الشرائع السابقه ولم یرد فی شرعنا دلیل یبیّن لنا الوظیفه یکون شرعاً لنا وعلینا اتباعه، وبین ما لم یذکر فی الکتاب والسنّه فلا یکون کذلک. ]الاُصول العامه للفقه المقارن، الحکیم: ۴۱۵ - ۴۲۱[.

الاتجاه الأوّل: القبول بهذه المعالجه والتسليم بأصاله عدم النسخ.

الاتجاه الثانی: رفض هذه المعالجه، ولذا لم یستند أصحاب هذا الاتجاه فی استنباطاتهم الشرعیه إلی هذا النصّ وعدلوا إلی غیره من الأدلّه.

ویترتّب علی ذلک أنّ ما سوف نذکره من دلالات للنصّ القرآنی هذا مبتنٍ علی القول بحجیّه شرع من قبلنا، وإلّا فبناء علی عدم قبول ذلک - کما اختاره بعض - فلا یتمّ شیء من هذه الاستدلالات، وما یمکن أن یستفاد من هذا النصّ من دلالات هی کالتالی:

### أ) مشروعیه الإجاره

۱. إنّ الاستدلال بهذا النصّ علی مشروعیه الإجاره یتمّ بنحوین:

النحو الأوّل: الاستدلال بقوله عَلی أَن تَأجُرَنِی بناء علی کون المراد بها اشتراط الإجاره فی عقد النکاح، أی تصبح أجیری. أجل، لو بنینا علی أنّ المراد اشتراط إعطاء الأُجره فلا دلاله فیه علی مشروعیه الإجاره (۱)، بل هو شرط ضمن عقد أو هو مهر للنکاح. ولکن المرجّح هو التفسیر الأوّل; وذلک:

۱. لما سیأتی بیانه عاجلاً - فی النحو الثانی - من وجود القرائن اللفظیه الکثیره ودلاله السیاق.

۲. وجود الروایات المؤیّده، منها ما حکی عن یحیی بن سلّام:



---

۱- (۱) . قال الشافعی فی أحکام القرآن: ۱/ ۲۷۹: «وقد ذکر الله تعالی الإجاره فی کتابه، وعمل بها بعض أنبیائه... فذکر الله عزّوجلّ أنّ نبیاً من أنبیائه أجّر نفسه حججاً مسمّاه، یملک بها بضع امرأه. فدلّ علی تجویز الإجاره»، وظاهره اختیار الرأی الأوّل، وإن کان فی العباره ما یوهم إرادته الرأی الثانی.

إنّ شعيباً جعل لموسى كلّ سخله توضع على خلاف شبه أمّها، فأوحى الله إلى موسى فى المنام أن ألق عصاك فى الماء ففعل فولدن كلهنّ على خلاف شبههنّ. وقيل: إنّه وعده أن يعطيه تلك السنه من نتاج غنمه كلّ أدرع وأنّها نتجت كلّها درعاً. (۱)

النحو الثانى: الاستدلال (۲) بقوله يا أَبَتِ استَأجِرهُ إِنَّ خَيرَ مَنِ استَأجَرتَ... ; إذ إنّ الاستئجار المتكرّر ذكره مرّتين واضح فى إراده الإجاره، وهو وإن كان حكايه لقول ابنه شعيب، إلّا أنّه حيث لم يرد ردع، (۳) بل الظاهر أنّ ما وقع منه بعد ذلك استجابه لها، وبهذا يكون قرينه أيضاً على أنّ المراد ب- تَأجُرَنِى اشتراط الإجاره لا إعطاء الأجر، بل يمكن إضافه قرينه اخرى، وهى ما قالته ابنه شعيب لموسى حينما دعته قالَت إِنَّ أَبِى يَدعُوكَ لِيَجزِيَكَ أَجرَ ما سَقَيتَ لَنا فلسان هذه الآيه مختلف عن الآيتين اللتين تلتاها.

أجل ثمه بحث قد يثار هنا، وهو هل العقد الأصلى عقد النكاح، والإجاره شرط فيه، أو أنّ العقد الأصلى هو الإجاره، لكنّ ذلك لا يؤثّر على مشروعيه الإجاره، فإنّها دالّه على المشروعيه سواءً كانت عقداً مستقلّاً أو شرطاً ضمن عقد مادام الشرط ضمن عقد لا بدّ وأن يكون مشروعاً.

۲. إنّ النصّ المتقدّم يثبت مشروعيه أحد أنواع الإجاره، وهى إجاره الإنسان، ولا تعرّض إلى إجاره الأعيان ونحوها.

۳. يمكن أن يقال: بأنّ هذا النص لو دلّ على مشروعيه الإجاره فهو لا يثبت المشروعيه مطلقاً، بل فى خصوص ما وقع عقدها باللفظ، فهو القدر المتيقّن فى هذا النصّ بل خصوص ما وقع بلفظ الإجاره ومعناها، كما هو صريح النصّ، قال ابن



---

۱- (۱) . مجمع البيان: ۷/ ۴۵۷.

۲- (۲) . فقه الصادق، الروحانى: ۱۹/ ۶۳.

۳- (۳) . جواهر العقود، المنهاجى الأسيوطى: ۱/ ۲۰۸.

العربی: «قوله: عَلی أَن تَأجُرَنِی ثَمانِیَ حِجَجٍ فذکر له لفظ الإجاره ومعناها». (۱)

۴. ینبغی التنبیه علی أنّ لدینا - عدا هذا النصّ - أدلّه کثیره عامّه وخاصّه لفظیه وغیر لفظیه تثبت مشروعیه الإجاره، بل إنّ هذا من الاُمور الواضحه الغنیه عن الاستدلال، وإنّما یؤتی بالاستدلال لمزید التأکید، قال ابن العربی: «قوله: اِستَأجِرهُ دلیل علی أنّ الإجاره بینهم وعندهم مشروعه معلومه، وکذلک کانت فی کلّ ملّه، وهی من ضروره الخلیقه، ومصلحه الخلطه بین الناس». (۲) ولم یخالف فی مشروعیتها إلّا فی قول شاذّ محکیّ عن عبدالرحمن بن الأصمّ، قال: «لا یجوز ذلک؛ لأنّه غرر». (۳)

بل إنّ کثیراً من أحکام العقود بشکل عام وبضمنها الإجاره یمکن إثباتها بنصوص من الکتاب کما سیأتی.

### ب) مدّه الاجاره

۱. هل تحدّد الإجاره بمدّه معیّنه أوّلاً؟

حکی فی ذلک ثلاثه أقوال عدیده، منها:

القول الأوّل: عدم الصحّه أکثر من سنه.

القول الثانی: عدم الصحّه فی الآماد الطویله کما لو کانت أکثر من ثلاثین سنه.

القول الثالث: إنّها لا تتقدّر بمدّه، فیصحّ الاستئجار لمدّه قلیله أو کثیره، ویردّ

القول الأوّل قوله تعالی: ثَمانِیَ حِجَجٍ، بل إنّ العرف لا یفهم من ذکر الثمان التقیید، سیّما مع ذکر العشر بعده. (۴)



---

۱- (۱) . أحکام القرآن، ابن العربی: ۳/ ۱۴۷۰.

۲- (۲) . المصدر:۱۴۶۶/۳.

۳- (۳) . راجع: المغنی، ابن قدامه: ۶/ ۳.

۴- (۴) . المصدر: ۶/ ۷ - ۸.

وعلّل بعض الفقهاء المنع فی المـدد الطویله - علی اختلاف فی تحدیـدها - بسـرعه التغیّر فی الغالب إلی الأبدان فی هذه المدد. (۱)

۲ و۳. واستفید من الآیه: عدم الحاجه إلی تقسیط المدّه المذکوره فی العقد علی الأشهر أو السنین.

وأیضاً عدم الحاجه إلی ذکر ابتداء المدّه، فیصحّ مع الإطلاق. (۲)

وهذا هو قول مالک وأبی حنیفه، فی حین قال الشافعی وآخرون لا یصحّ حتّی یسمّی الشهر ویذکر أیّه سنه هی.

۴. اسـتفاد بعض الفقهـاء من النصّ القرآنی: إنّ الجهاله النسبیه غیر قادحه فی صـحّه المشـروعیه، فبعـد أن أورد روایه فی الإجاره قال: «تدلّ علی أنّ الجهاله فی المدّه فی الجمله لا تضـرّ، وأنّ معنی الآیه ذلک، وأنّ حکمها باق فی شـریعتنا، بل حجیّه شـرع من قبلنا فی الجمله». (۳)

۵. قال بعض: بأنّ إجاره موسـی(علیه السلام) کانت من نوع المقاطعه، أی کون المعامله واقعه علی مجموع العمل فی هذه المدّه، فلا شیء له إلّا أن یُتمّه. (۴)

### ج) الإجاره علی الرعی

۱. دلّت الآیه علی مشـروعیه الإجاره للرعی، کما یسـتفاد من مراجعه أوّل القصّه وسـیاقها: وَ لَمّا وَرَدَ ماءَ مَـدیَنَ وَجَدَ عَلَیهِ أُمَّهً مِنَ النّاسِ یَسـقُونَ وَ وَجَدَ مِن دُونِهِمُ امرَأَتَینِ تَذُودانِ قالَ ما خَطبُکُما قالَتا لا نَسـقِی حَتّی یُصدِرَ الرِّعاءُ وَ أَبُونا شَیخٌ کَبِیرٌ* فَسَقی لَهُما ثُمَّ تَوَلّی



---

۱- (۱) . أحکام القرآن، ابن العربی: ۳/ ۱۴۷۹.

۲- (۲) . المغنی: ۶/ ۷.

۳- (۳) . مجمع الفائده والبرهان، الأردبیلی: ۱۰/ ۸۱.

۴- (۴) . أحکام القرآن: ۳/ ۱۴۷۹ - ۱۴۸۰.

إِلَى الظِّلِّ فَقالَ رَبِّ إِنِّی لِما أَنزَلتَ إِلَیَّ مِن خَیرٍ فَقِیرٌ* فَجاءَتهُ إِحداهُما تَمشِی عَلَی استِحیاءٍ قالَت إِنَّ أَبِی یَدعُوکَ لِیَجزِیَکَ أَجرَ ما سَقَیتَ لَنا... قالَت إِحداهُما یا أَبَتِ استَأجِرهُ ... عَلی أَن تَأجُرَنِی... فالذی یظهر من هذه الآیات أنّ الحاجه التی دعت ابنتی شعیب إلی الاستعانه بموسی(علیه السلام) هی السقی والذی هو من شؤون الرعی. (۱)

۲. وأیضاً استدلّ بالآیه علی أنّ تقدیر عمل الرعی بالزمان، بل کلّ عمل إمّا أن یقدّر بالزمان أو بالصفه.

### د) العوض

۱. إنّ العوض فی الإجاره کما یمکن أن یکون عیناً یمکن أن یکون منفعه أیضاً، سواءً ماثلت المنفعه التی هی مورد الإجاره أو خالفتها.

واستدلّ بقوله تعالی: إِنِّی أُرِیدُ أَن أُنکِحَکَ إِحدَی ابنَتَیَّ هاتَینِ عَلی أَن تَأجُرَنِی ثَمانِیَ حِجَجٍ فجعل النکاح عوض الإجاره، کذا قالوا. (۲)

بید أنّه یمکن المناقشه فی هذا الاستدلال بأنّ فی الآیه احتمالین لا ثالث لهما، وهما: الاحتمال الأوّل: إنّ العقد الواقع هو عقد النکاح مشروطاً بإعطاء الأجر، وهو المهر. (۳)

الاحتمال الثانی: إنّ العقد هو النکاح مشروطاً بعقد الإجاره.

والاستدلال المتقدّم لا یتمّ علی شیء منهما، بل إنّما یتمّ بناء علی کون العقد الأصلی هو عقد الإجاره، وهذا خلاف الظاهر من الآیه. أجل، ربّما تکون الإجاره تمام



---

۱- (۱) . و (۶) تذکره الفقهاء، العلّامه الحلّی: ۲/ ۳۰۴.

۲- (۲) . المغنی: ۶/ ۱۲.

۳- (۳) . نعم، قال بعضهم: هذا الذی جری من صالح مدین لم یکن ذکراً لصداق المرأه، وإنّما کان اشتراطاً لنفسه علی ما تفعله الأعراب، فإنّها تشترط صداق بناتها، وتقول: لی کذا فی خاصّه نفسی. وردّه ابن العربی فقال: «هذا الذی تفعله الأعراب هو حلوان وزیاده علی المهر، وهو حرام لا یلیق بالأنبیاء» ]أحکام القرآن: ۱۴۷۳/۳[.

الداعی أو جزءه، ولکن لا تأثیر لذلک، وإنّما العبره بالإنشاء الواقع خارجاً وبالصوره التی ابرم علیها العقد.

۲. إنّه لم یذکر فی هذا النصّ ما کانت اجره موسی، ولکن بعض ماروی لنا من السنّه فیه أنّ الأجره کانت من نتاج الغنم. (۱)وهذا یقتضی الجهاله والغرر؛ فإنّ ولاده الغنم غیر معلومه، وأنّ من البلاد الخصبه ما یعلم ولاده الغنم فیها قطعاً وعدّتها وسلامه سخالها ومنها ما لا یعلم ذلک منها، ممّا أثار جدلاً علمیاً بین المحقّقین لکون الغرر منهی عنه، بل المشکله هنا أصعب باعتبار ما روی عن النبی(صلی الله علیه و آله) من النهی عن المضامین والملاقیح لا عن الغرر بصوره عامّه فحسب، والمضامین: ما فی بطون الاُمهات. والملاقیح: ما فی أصلاب الفحول. (۲) والبحث فی ذلک کما تری خارج عن البحث فی مفاد النصّ القرآنی.

۳. قال بعضهم: إنّه کان لبنت صالح مدین فی الغنم حصّه، فلذلک صحّت الإجاره صداقاً لها بما کان لها من الحصه فیها.

وعلّق القاضی علی ذلک: بأنّ هذا احتراز من معنی بوقوع فی آخر; فإنّ الغنم إذا کانت بین صالح وبین ابنته وأخذها موسی مستأجراً علیها، ففی ذلک جمع سلعتین فی عقد واحد لغیر عاقد واحد. (۳)



---

۱- (۱) . فقد أشرنا إلی ما رواه یحیی بن سلام، ونضیف ما رواه عتبه بن المنذر السلمی - وکان من أصحاب النبی(صلی الله علیه و آله) - من قوله(صلی الله علیه و آله): «إنّ موسی لمّا أراد فراق شعیب أمر امرأته أن تسأل أباها عن نتاج غنمه ما یعیشون به، فأعطاها ما ولدت غنمه من قالِب لون ذلک العام». وقال: «لمّا وردت الحوض وقف موسی بإزاء الحوض فلم تمرّ به شاه إلّا ضرب جنبها بعصا، فوضعت قوالب ألون کلّها اثنین وثلاثه، کلّ شاه لیس منهنّ فَشوش ولا ضَبوب ولاکمشه ولا ثعول» ]أحکام القرآن: ۱۴۷۴/۳[.وقالِب لون: ما ولدت علی خلاف لون امّهاتها.

۲- (۲) . أحکام القرآن: ۳/ ۱۴۷۴ - ۱۴۷۵.

۳- (۳) . المصدر: ۳/ ۱۴۷۵.

ولعلّ مراد ذاك القائل أنّه ذكره على نحو الاحتمال لا على سبيل نقل الروايه والأثر. وعلى أيّه حال فالبحث هنا كسابقه خارج عن مدلول النصّ القرآنى.

۴. لم يذكر فى النصّ نوع العمل المطلوب من موسى فى تلك الإجاره، وقد يستفاد من ذلك جواز الإطلاق فى عقد الإجاره ويُحمل على المتعارف، والمفهوم من تلك القصه أنّ صالح مدين لم يكن له عمل إلّا رعيه الغنم، فكان ما علم من حاله قائماً مقام تعيين الخدمه فيه.

وقال أبو حنيفه والشافعى: لا يجوز; لأنّه مجهول. (۱)

### ۵) الشروط

۱. لا بدّ من ضبط الشروط بشكل واضح بحيث لا يحصل هناك غرر يؤدّى عاده إلى الخصومه والخلاف فيما بعد، فقد حدّد موسى الشرط اللازم وأعقبه بالتطوّع، فى العشر، وقد خرج كلّ واحد منهما على حكمه، ولم يلحق الآخر بالأول، ولا اشترك الفرض والتطوّع. (۲)

ففى قوله: قالَ ذلِكَ بَينى وَ بَينَكَ أَيَّمَا الأَجَلَينِ قَضَيتُ فَلا عُدوانَ عَلَىَّ وَ اللّهُ عَلى ما نَقُولُ وَكِيلٌ إشاره إلى أنّ المعاملات والعقود لا بدّ وأن تكون واضحه غير مبهمه وتجريدها عن كلّ ما يؤدّى إلى الإبهام والاختلاف فيما بعد، حيث إنّ موسى يؤكّد على أنّ العمل فى السنتين الإضافيتين هو شرط غير ملزم.

۲. اشترط بعض أنّ الإجاره على رعى الغنم إن كانت معدوده معيّنه لا تصحّ حتّى يشترط الخلَف إن ماتت، لكن ردّ بعضهم ذلك للآيه فقال: «وقد استأجر صالح مدين موسى على غنمه، وقد رآها ولم يشترط خلفاً». (۳)



---

۱- (۱) . أحكام القرآن: ۳/ ۱۴۷۲. أجل إنّه نقل عن أهل التفسير بأنّهم ذكروا: إنّ صالحاً عيّن له رعيه الغنم وعليه فلم تكن الإجاره مطلقه، وعلّق على ذلك بعدم صحّه السند.

۲- (۲) . أحكام القرآن: ۳/ ۱۴۷۹.

۳- (۳) . أحكام القرآن: ۳/۱۴۷۳.

## و) الآداب

يمكن أن نستشفّ من هذه الواقعه عدّه آداب وأحكام أخلاقيه كثيره، نشير إلى ما يتعلّق منها بالبحث:

١. قالَت إِنَّ أَبِی یَدعُوکَ لِیَجزِیَکَ أَجرَ ما سَقَیتَ لَنا یمکن أن یستفاد منه مدی الحرص علی عمل العامل; فإنّ السقی الذی قام به موسی کان تبرّعاً منه، لکن الأخلاق الدینیه والتربیه النبویه تدفع الإنسان أن یکافئ علی العمل وعدم تضییعه، فکیف إذا کان العمل ضمن عقد واتفاق؟!

٢. فَإِن أَتمَمتَ عَشراً فَمِن عِندِکَ وَ ما أُرِیدُ أَن أَشُقَّ عَلَیکَ سَتَجِدُنِی إِن شاءَ اللّهُ مِنَ الصّالِحِینَ یدلّ علی عدم استغلال ربّ العمل للعامل والأجیر، وعدم تجرید العقد الاقتصادی من الأخلاق والروح الانسانیه علی الرغم من کون موسی(علیه السلام) فی منتهی الحاجه، وربّما کان یرضی موسی بأشدّ الشروط.

٣. نری أیضاً مقابله الإحسان بالإحسان، فإنّ موسی(علیه السلام) أقدم علی عمل إنسانی وهو مساعده الفتاتین ولم یکن فی قلبه طمع بأیّ شیء، وفی مقابل هذا العمل الإنسانی أقدم شعیب علی خطوه إنسانیه نبیله بأن کافأه بالتزویج قبل أن ینبس ببنت شفه وجعله جزءاً من عائلته لا مستخدم فحسب.

۴. فَلَمّا قَضی مُوسَی الأَجَلَ یدلّ علی وفاء موسی بهذا الاتفاق. وقد أشارت الروایات إلی أنّ موسی مکث عشر سنین ولم یکتف بالثمان المشروطه، فقد روی عن أبی ذرّ قال: قال لی رسول الله(صلی الله علیه و آله):

«إن سئلت أیّ الأجلین قضی موسی فقل: خیرهما وأوفاهما...» (١)

وعن البزنطی قال:



---

١- (١) . أحکام القرآن: ۴/١۴٧٠.

قلت لأبی الحسن(علیه السلام) قول شعیب(علیه السلام): إِنِّی أُرِیدُ أَن أُنکِحَکَ ... فَمِن عِندِکَ ، أیّ الأجلین قضی؟ قال: «الوفاء منهما أبعدهما عشر سنین...». (۱)

۵. لقد روی الاستدلال بهذا النص عن أهل البیت(علیهم السلام) علی مشروعیه أن یؤجر الإنسان نفسه، فعن ابن سنان عن أبی الحسن(علیه السلام) قال:

سألته عن الإجاره فقال: «صالح لا بأس به إذا نصح قدر طاقته، فقد آجر موسی(علیه السلام) نفسه، واشترط فقال: إن شئت ثماناً وإن شئت عشراً، فأنزل الله عزّوجلّ فیه: عَلی أَن تَأجُرَنِی ثَمانِیَ حِجَجٍ فَإِن أَتمَمتَ عَشراً فَمِن عِندِکَ » (۲)

فی حین روی عنهم أیضاً کراهه ذلک، من هنا تصدّی الشیخ الطوسی لبیان وجه الجمع بینهما وعدم التعارض فقال: «لا تنافی بین الخبرین؛ لأنّ الخبر الأوّل محمول علی ضرب من الکراهیه دون الحظر. والوجه فی کراهیه ذلک أنّه لا یأمن ألّاینصحه فی عمله، فیکون مأثوماً. وقد نبّه علیه فی الخبر... من قوله: «لا بأس به إذا نصح قدر طاقته». ویمکن الجمع بینهما بوجوه اخری.

وقد أفادت نصوص اخری «إنّ موسی کان عالماً بالوفاء» (۳) سواء أکان علمه بالطرق الغیبیه لأنّه کلیم الله ونجیّه أو بالطرق العادیه؛ لأنّه کان لا یرید الاستقرار الدائم لظروفه الشخصیه والأوضاع السیاسیه أو للقیام بأمر النبوّه، ومهما یکن من أمر لم یکن یُقدم علی الإجاره مجازفه وتغریراً بالمستأجر.

۶. إِنَّ خَیرَ مَنِ استَأجَرتَ القَوِیُّ الأَمِینُ یستفاد منه مراعاه المصلحه وانتخاب الأجیر الأصلح والأفضل؛ فإنّ ابنه شعیب علّلت طلبها باستئجار موسی بالقوه والأمانه، وهذا ما یقتضیه التفکیر العقلائی السلیم توصّلا للغرض الحیاتی، فالقوه والقدره علی العمل والأمانه من أجل الاطمئنان علی المال وعلی إتقان العمل عنصران مهمّان ینبغی



---

۱- (۱) . الکافی: ۴۱۴/۵، ح ۱.

۲- (۲) . تهذیب الأحکام، الطوسی: ۳۵۲/۶، ح ۱۲۴.

۳- (۳) . وسائل الشیعه: ۲۱/ ۲۷۹، ب ۲۲ من الجمهور، ح ۱.

توفّرهما فی العامل سیّما إذا کانت الإجاره علی عمل یقتضی الاختلاط بذوی المستأجر ونسائه فهذا مایستدعی أخذ الأمانه خصوصاً علی العرض بعین الاعتبار.

### ح) أحکام لا ترتبط بالإجاره

قد تعرّض هذا النص إلی أحکام اخری أغلبها یتعلّق بالنکاح، منها:

۱. اشتراط اللفظ فی النکاح.

۲. جواز جعل عمل الزوج مهراً.

۳. کفایه تعیین الزوجه فی الجمله.

۴. صیغه النکاح، وهل یصحّ مع عدم الماضویه؟

۵. هل یصحّ جعل المهر للأب؟

۶. هل یجوز اجتماع الإجاره والنکاح.

وغیر ذلک من الأحکام. (۱)و (۲)

## النموذج الثانی: النظر إلی الغیر (غضّ البصر)

### اشاره

النص القرآنی : قُل لِلمُؤمِنِینَ یَغُضُّوا مِن أَبصارِهِم وَ یَحفَظُوا فُرُوجَهُم ذلِکَ أَزکی لَهُم إِنَّ اللّهَ خَبِیرٌ بِما یَصنَعُونَ* وَ قُل لِلمُؤمِناتِ یَغضُضنَ مِن أَبصارِهِنَّ وَ یَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ. ۳



---

۱- (۱) . راجع: أحکام القرآن، ابن العربی: ۱۴۶۶/۳ - ۱۴۸۲، حیث تعرّض إلی ما یربو علی الثلاثین مسأله أغلبها خارج عن الإجاره ومتعلّق بالنکاح.

۲- (۲) . لمزید الاطّلاع راجع الملحق رقم [ ۵ ].

البیان الإجمالی

۱. تضمّنت الآیه الاُولی تشریعین، وهما: غضّ البصر، وحفظ الفرج. فقد خاطب المولی (عزّ وجلّ) نبیّه بأن یأمر المؤمنین بغضّ البصر عمّا لا یحلّ النظر إلیه، أو خصوص النظر إلی العوره، وأیضاً أن یأمرهم بحفظ الفرج من النظر، وهذا لا یتحقّق إلّا بستره أو المراد بحفظ الفرج من الزنا، أو المراد حفظه من کلیهما.

فإنّ الالتزام بهذین التشریعین: طهر للمؤمن الفرد، وطهر للمجتمع المسلم، وأنفی من التهمه، أو أقرب إلی التقوی. (۱)

۲. ثُمّ ذکّرت الآیه المؤمنین بأنّ الله سبحانه محیط إحاطه تامّه ومطّلع علی ظواهر الأعمال وبواطنها، لا تخفی علیه خافیه، فهو خبیر بأفعالهم وأحوالهم وکیف یجیلون أبصارهم وکیف یصنعون بسائر حواسّهم وجوارحهم، فعلیهم إذا عرفوا ذلک أن یکونوا منه علی تقوی وحذر فی کلّ حرکه وسکون. وهذه التذکره إنّما سبقت للردع عن مخالفه ما أمر الله به.

۳. وفی الآیه الثانیه خاطب المولی (عزّ وجلّ) نبیّه بأن یأمر المؤمنات بغضّ البصر عمّا لا یحلّ النظر إلیه، أو خصوص النظر إلی العوره، وأیضاً أن یأمرهنّ بحفظ الفرج من النظر، وزاد علی ذلک الأمر بعدم إبداء الزینه إلّا ما ظهر منها، وبالستر والحجاب، وبعدم إبداء الزینه إلّا لاثنتی عشره طائفه فقد استثنتهم الآیه من الحرمه. (۲)



---

۱- (۱) . زبده البیان، الأردبیلی: ۱۸۵؛ مجمع البیان: ۲۵۸/۷.

۲- (۲) . هذا، وقد ذکر بعض: إنّ خطابه سبحانه: قُل لِلمُؤمِنِینَ یتناول الذکور والإناث من المؤمنین، حسب کلّ خطاب عامّ فی القرآن، وهنا یبرز سؤال: إذن، لِمَ کرّر الخطاب للإناث؟ ۱. واُجیب: بأنّ ذلک للتأکید[راجع: الجامع لأحکام القرآن، القرطبی: ۲۲۶/۱۲].۲. ویحتمل أن یکون ذلک أبلغ فی التأثیر ودفع المکلّف نحو الامتثال. ۳. کما یحتمل أنّ المرادین یختلفان بحسب اختلاف المخاطب، أی أنّ المأمور بالغضّ عنه من الرجال یختلف عن المأمور به الإناث، والحفظ المطلوب من الرجال غیر ما یراد من الإناث. ۴. ویحتمل أن یکون توطئه لتشریع أحکام إضافیه للنساء زیاده علی ما ورد فی الآیه الأولی ممّا له ارتباط به[راجع: تفسیر آیات الحکام، السایس: ۳۲۳/۲].

۴. ثُمّ إنّ هـذا النصّ القرآنی الشـریف ورد فی سـیاق جمله من الآیات التی تحـدّثت حول آداب دخول البیوت؛ فإنّ دخول بیت الغیر مظنّه الاطّلاع علی الشوؤن الخاصّه.

وقیـل: إنّمـا جیء به فی صوره حکم عـام کلّف به المؤمنون والمؤمنـات جمیعاً حتّی لا یتوهم عـدم شـموله للمسـتأذنین لـدخول البیوت، بل الحکم یشمل المستأذنین وغیرهم. (۱)

## أسباب ومناسبات النزول

### اشاره

أخرج ابن مردویه عن الإمام علی بن أبی طالب(علیه السلام) قال:

مرّ رجـل علی عهـد رسـول الله(صـلی الله علیه و آله) فی طریـق من طرقـات المـدینه، فنظر إلی امرأه ونظرت إلیه، فوسـوس لهما الشـیطان أنّه لم ینظر أحدهما إلی الآخر إلّا إعجاباً به، فبینما الرجل یمشـی إلی جانب حائط ینظر إلیها إذا استقبله الحائط - صدم به - فشق أنفه. فقـال: والله لاـ أغسـل الـدم حتی آتی رسول الله(صـلی الله علیه و آله) فـأُعلمه أمری. فأتاه فقصّ علیه قصـته. فقال النبی(صلی الله علیه و آله): هذا عقوبه ذنبک. وأنزل الله: قُل لِلمُؤمِنِینَ یَغُضُّوا مِن أَبصارِهِم. ۲

وقریب من هذا المضمون ما وراه الکلینی عن الإمام أبی جعفر محمد بن علی الباقر(علیه السلام). (۲)



---

۱- (۱) . تفسیر آیات الأحکام، السایس: ۳۲۰/۲.

۲- (۳) . وسائل الشیعه: ۱۹۲/۲۰، ب ۱۰۴ من مقدّمات النکاح، ح ۴.

التحليل اللفظى :

١. قُل الخطاب للنبى(صلى الله عليه و آله) والمقول لهم هم المسلون. (١) والقول هنا بمعنى الأمر، أى مُرهم (٢)، وليس المراد الإخبار الصرف. ومقول القول محذوف. (٣)

٢. يَغُضُّوا أصل الغضّ: إطباق الجفن على الجفن بحيث تمتنع الرؤيه (۴)، أو هو خفض الجفن الأعلى وإرخاؤه، ومنه قول كعب بن زهير:

وما سعادُ غداةَ البَين إذ رحلوا

إلّا أغنّ غضيضُ الطرفِ مكحولُ فليس يريد أنّها مغمّضه عينها مطبقه أجفانها، بل إنّها خافضه الطرف من الحياء والخفر. (۵) وقال الراغب: «الغضّ: نقصان من الطرف والصوت والإناء». (۶)

ومن هنا أطلق على خفض الصوت وتنقيصه، قال تعالى: وَ اغضُض مِن صَوتِكَ. ٧

وقيل فى بيان مناسبه الغضّ مع النقصان بأنّ البصر إذا لم يمكَّن من عمله فهو موضوع منه ومنقوص. (٧)

ولم يظهر التضعيف فى يَغُضُّوا لأنّ لام الفعل متحرّكه لكن ظهر فى



---

١- (١) . زبده البيان: ۶۸۴.

٢- (٢) . الميزان: ١١٠/١٥ - ١١١.

٣- (٣) . ثُمّ إنّ توجيه الخطاب للنبى(صلى الله عليه و آله) دون مخاطبه المقصود مباشره قد يُفهم على أساس أنّه نوع توبيخ وتجاهل وتهكّم بالمؤمنين. وقد يُفهم على أساس أنّه فيه نوع تلطّف للمخاطب. ويحتمل أنّه لا هذا ولا ذاك، بل المراد كون ذلك من الأمور الاجتماعيه العامه ويعود أمر تطبيقها والإشراف عليها للنبى(صلى الله عليه و آله)، فيأمر وينهى ويوجّه، فإنّ ذلك ليس حكماً مرتبطاً بالفرد فقط. وهذا الوجه الأخير لا يختص بهذا النص، بل يشمل الموارد الأخرى المشابهه.

۴- (۴) . الميزان: ١١٠/١٥ - ١١١.

۵- (۵) . تفسير آيات الأحكام، السايس: ٣٢٠/٢ - ٣٢١.

۶- (۶) . المفردات، الراغب: ۶۰۷ - ۶۰۸.

٧- (٨) . الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٢/١٢.

يَغضُضنَ لأنّ اللام ساكنه، وهما فی موضع جزم جواباً. (۱)

ویحتمل أن یکون التقدیر: قل للمؤمنین یغضّوا من أبصارهم فإنّک إن تقل لهم یغضّوا. (۲)

ویحتمل أن یکون مجزوماً علی أنّه جواب الأمر المحذوف، أی قل: غضّوا یغضّوا. قیل: وفی ذلک إشاره إلی أنّ شأن المؤمنین أن یسارعوا إلی امتثال الأوامر حتّی کأنّهم لفرط مطاوعتهم لا ینفکّ فعلهم عن أمره(صلی الله علیه و آله). (۳)

ویحتمل أن یکون مجزوماً بتقدیر لام الأمر، أی لیغضّوا من أبصارهم. (۴) وهذا هو أظهر الاحتمالات.

۳. مِن فیها عدّه أقوال:

۱.إنّها لابتداء الغایه (۵)، وذهب اللغویون إلی أنّ هذا المعنی هو الغالب علیها فی الاستعمالات اللغویه حتی ادّعی جماعه أن سائر معانیها راجعه إلیها (۶)، والمعنی: یأتوا

بالغضّ بدءاً من أبصارهم. (۷)

۲. إنّها للتبیعض، نسب إلی سیبویه. وأُیّد بأنّ النظر لا یحرم مطلقاً، فإنّه یجوز النظر إلی البعض، کالمحارم. (۸)



---

۱- (۱) . المصدر: ۲۲۶/۱۲ - ۲۲۷.

۲- (۲) . مجمع البیان: ۲۵۷/۷.

۳- (۳) . تفسیر آیات الأحکام: ۳۲۰/۲.ونوقش بأنّ المناسب الإتیان بالفاء، مع أنّ حذف المقصود وذکر غیر المقصود غیر موجّه، وأیضاً الخبر غیر مناسب؛ إذ مضمونه قد لا یقع. راجع: زبده البیان: ۶۸۴.

۴- (۴) . زبده البیان: ۶۸۴/۲.

۵- (۵) . التبیان، الطوسی: ۳۷۸/۷.

۶- (۶) . مغنی اللبیب، ابن هشام: ۴۱۹.

۷- (۷) . المیزان: ۱۵/ ۱۱۰

۸- (۸) . راجع: الکشاف، الزمخشری: ۳/ ۳۲۹. ونوقش بأنّ مِن متعلِّقه یَغُضُّوا ، فإذا جُعلت للتبعیض اقتضی ذلک التبعیض فی المتعلَّق وهو غضّ البصر، ولیس المبصَر، کما بیّنه صاحب هذا القول. راجع: زبده البیان: ۶۸۴/۲. وسوف یأتی تصویر آخر للتبعیض مبنیّ علی فهم آخر للغضّ.

۳. إنّها زائده، نُسب إلی الأخفش، نحو قوله تعالی: فَما مِنکَم مِن أَحَدٍ عَنهُ حاجِزِینَ. ۱ ، (۱)

۴. إنّها صله الغضّ، وقد جعل القرطبی هذا الاحتمال ثالث ثلاثه، أی فی عرض الاحتمالین الثانی والثالث. (۲)

۵. إنّها للجنس (۳)، أی: لبیان الجنس. (۴)

وهذا الاحتمال خلاف الظاهر.

۶. إنّها للبیان. (۵)

۴. أَبصارِهِم الأبصار جمع بصر، ویطلق علی الجارحه وهو العضو الناظر، کما یطلق علی القوه التی فیها، وأیضاً یطلق علی القوه المدرکه. (۶)

قیل: وبدأ النهی عن غضّ البصر قبل الأمر بحفظ الفرج؛ لأنّ البصر رائد القلب،



---

۱- (۲) . وضعّف لضعف زیادتها فی الإثبات إلا شاذّاً. الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۲۲.

۲- (۳) . المصدر: ۱۲/ ۲۲۲. ولم نعثر فی کتب اللغه علی من صرّح باستعمالها فی هذا المعنی، ویبدو أنّ مراده ما یرجع إلی بعض الاحتمالات کالأوّل والخامس.

۳- (۴) . المیزان: ۱۵/ ۱۱۰.

۴- (۵) . مغنی اللبیب: ۴۲۰.

۵- (۶) . إعراب القرآن، الدوریش: ۶/ ۵۹۴. غیر أنّنا لم نجد من اللغویین من عدّ ذلک أحد المعانی ل- (مِن) فی مقابل المعانی الأُخری؛ فهم بین مَن جعل معانی (مِن) أحد عشر (النحو الوافی، عباس حسن: ۴۲۵/۲ - ۴۳۰؛ وبین من جعلها - ولو بدواً - خمسه عشر (مغنی اللبیب: ۴۱۹ - ۴۲۵)، ولیس (البیان) أحدهما.

۶- (۷) . المفردات: ۱۲۷.

كما أنّ الحمّى رائد الموت، وأخذ هذا المعنى بعض الشعراء، فقال:

ألم ترَ أنّ العينَ للقلبِ رائدٌ فما تألفُ العينانِ فالقلبُ آلفُ (۱)

۵. وَ يَحفَظُوا الحفظ يقال تاره: لهيئه النفس التى بها يثبت ما يؤدّى إليه الفهم، وتاره: لضبط الشىء فى النفس - ويضادّ النسيان - وتاره لاستعمال تلك القوه، ثمّ يستعمل فى كلّ تفقّد وتعهّد ورعايه. (۲)

وهو معطوف على يَغُضُّوا ، فيكون مجزوماً أيضاً.

۷. فُرُوجَهُم الفَرج والفُرجه: الشقّ بين الشيئين كفرجه الحائط.

والفَرج: ما بين الرجلين، وكنّى به عن السوأه وكثر حتى صار كالصريح فيه. (۳)

ولم تدخل (مِن) على حفظ الفرج كما دخلت على غض البصر، وعلّله الزمخشرى - وفقاً لرأيه فى كونها للتبعيض - بأنّه: «دلاله على أنّ أمر النظر أوسع... وأمّا أمر الفرج فمضيّق. وكفاك فرقاً أن ابيح النظر إلّا ما استُثنى منه، وحظر الجماع إلّا ممّا استُثنى منه». (۴)

۸. أَزكى أى: أطهر وأنقى لهم. وأفعل التفضيل هنا للمبالغه. (۵)



---

۱- (۱) . الجامع لأحكام القرآن: ۲۲۷/۱۲.

۲- (۲) . المفردات: ۲۴۴.

۳- (۳) . المصدر: ۶۲۸.

۴- (۴) . الكشاف: ۲۲۹/۳.وردّ هذا التعليل بأنّ هذا ليس مفاد التعليل هنا، وأيضاً ليس فى منطوق القرآن إباحه الأوّل وتحريم الثانى إلّا ما استُثنى. زبده البيان: ۶۸۴ - ۶۸۵.

۵- (۵) . روائع البيان، الصابونى: ۱۴۹،۱۴۳/۲.

## المدلول التشريعى

### أوّلاً: النظر

استدلّ بهاتين الآيتين على حرمه نظر الرجل إلى المرأه وكذا العكس، ولكى تتضح كيفيه الاستدلال ووجه الدلاله فيهما لا بدّ من ذكر الاحتمالات فى بيان المراد بالآيتين من خلال النقاط التاليه:

النقطه الأُولى: ما هو المراد بالغضّ؟

يبدو فى النظره الأُوّلى أنّ فى ذلك عدّه احتمالات:

الاحتمال الأوّل : المراد إطباق الجفنين على بعضهما، وهذا هو المعنى الأصلى. (١)

الاحتمال الثانى : المراد التنقيص والتقليل من النظر وعدم ملء العين.

وأُيّد هذا الوجه بما ورد فى سبب نزول الآيه من أنّ ذلك الرجل كان يمعن النظر فى تلك المرأه ويبدو أنّها كانت كذلك أيضاً تبادله النظرات المريبه.

وقد رتّب بعض إنّه بناء على هذا الاحتمال فى تفسير الآيه لا يحرم النظر مطلقاً، بل يحرم فيما لو كان بنحو التحديق وبملء العين، ولا يحرم فيما لو كان نظراً خفيفاً وعابراً. (٢)

هذا، وقد ايّد هذا الاحتمال أيضاً بقرينه تغيير الخطاب فى هذا النصّ وصرف الخطاب فيه عن وجهه بتوجيهه إلى النبى(صلى الله عليه و آله) وتكليفه أن يأمر الناس بغضّ الأبصار؛ فإنّ فى هذا الأُسلوب إشعاراً بأنّ هذا الفعل قبيح وأنّ صاحبه يستحقّ أن يعرض عنه



---

١- (١) . ونوقش: ١. بأنّ ذلك ليس مراداً من الآيه؛ إذ لا يحتمل أنّ الرجل يلزمه حينما يواجه المرأه إطباق جفنيه، وهكذا الحال بالنسبه إلى المرأه حينما تواجه الرجل، بل يكفى عدم النظر ولو من دون إطباق الجفن بصرف النظر إلى الأرض أو إلى جهه اخرى. ٢. وأيضاً أنّ إراده هذا المعنى لا تتناسب مع الإتيان ب- مِن إذا جُعلت للتبعيض.

٢- (٢) . تقريرات بحث المحقّق الداماد، الآملى، الصلاه: ٢۴.

ویصرف عنه ویصرف الخطاب إلی غیره. (۱)

الاحتمال الثالث : لیس المراد کون الغضّ - بأیّ معنی فسّرناه - موضوعاً للحکم کما فی الاحتمالین السابقین، بل المراد الطریقیه إلی تحقیق ترک النظر فهو المراد الأصلی من الأمر بغضّ البصر.

ولعلّ ذلک هو مراد مّن احتمل کون الغضّ بمعنی الإطراق وکسر العین صوناً عن النظر والرؤیه إلی ما حرّم الله. ورتّب علی ذلک أنّه بناء علی هذا الاحتمال تکون الآیه دالّه علی الحرمه الشدیده والمؤکّده. (۲)

الاحتمال الرابع : أن یراد بغضّ البصر طلب غفله کلّ صنف عن غیر مماثله وعدم طمعه فیه. وهذا المعنی متداول عرفاً، کما یقال: غضّ نظرک عن قضیه ما، بمعنی تغافل عنها ولا تطمع فیها. (۳)

وهذا الاحتمال الأخیر ینسجم أیضاً مع جعل مِن للتبعیض؛ حیث یکون

المقصود طلب التغافل عن حصه خاصّه، وهی الاستمتاعات الجنسیه دون غیرها. (۴)



---

۱- (۱) . تفسیر آیات الأحکام، السایس: ۳۲۱/۲. أقول: ولکن من الواضح أنّ هذا التأیید لا ینحصر بهذا الاحتمال، بل هذا المؤیِّد ینسجم مع احتمالات اخری.

۲- (۲) . تقریرات بحث المحقّق الداماد، الآملی، الصلاه: ۲۴. وضعّف بأنّ غضّ البصر هو ضدّ للإبصار، ولم یتداول عرفاً طلب فعل أحد الضدّین بقصد طلب ترک الضدّ الآخر. وأیضاً یصعب تبریر الإیتان ب- مِن - فی قوله: یَغُضُّوا مِن أَبصارِهِم - بناء علی کونها للتبعیض.

۳- (۳) . مستند العروه الوثقی، کتاب النکاح، الخوئی: ۳۷/۱ - ۳۹.

۴- (۴) . أقول: والفرق العملی بین الاحتمالین الثالث والرابع: ۱. إنّه بناء علی الاحتمال الثالث یحرم النظر إلی غیر المماثل مطلقاً حتی لو کان من دون شهوه وتلذّذ، وهذا بخلافه علی الاحتمال الرابع فإنّه یختصّ بما إذا کان عن ذلک؛ فإنّ الغفله وعدم الطمع بالمرأه صادقان فیما إذا کان النظر مجرّداً عن ذلک. ۲. إذا کان الرجل یتلذّذ بالمرأه وبالعکس من دون نظر؛ فإنّ ذلک نحو من الاستمتاع الذی لا یصدق معه التغافل وعدم الطمع، فیحرم وإن لم یکن هناک نظر، کما لو کان بالتخیّل والتفکیر. وعلیه، فتختلف النتیجه بحسب ما نرجّحه من هذه الاحتمالات. وکذا الکلام فی صدر الآیه الثانیه.

النقطه الثانيه: ما هو الشیء الذی امرنا بالغضّ عنه؟

من الواضح أنّ المراد من غضّ البصر لیس غضّه عن کلِّ شیءٍ، وعلیه فلیس هذا بمحتمل عقلائیاً، والذی یمکن أن یتعلَّق به غض البصر ما یلی:

أ) یحتمل فی ذلک عدّه احتمالات، وتزید هذه الاحتمالات بإضافتها إلی الاحتمالات المتقدّمه فی المراد بغضّ البصر، فنقول:

الاحتمال الأوّل : التغافل عن المحرّمات المنهیّ عنها فی الشریعه بمختلف أنواعها، ومآل ذلک إلی کون هذا الأمر توکیداً باعتبار أنّ الحرمه مدلول علیها بأدلّه تلک المحرّمات نفسها، أو کون هذا الأمر أمراً عاماً بالتقوی والحذر من المحرّمات. (۱)

الاحتمال الثانی : إنّ المراد غضّ البصر عن خصوص ما لا یحلّ النظر إلیه ولم یذکر فی الآیه؛ لأنّه معلوم بالعاده، فحُذف اکتفاءً بفهم المخاطبین، وهو من باب (الإیجاز بالحذف)؛ فإنّ إباحه النظر إلی بعض الأشیاء ممّا لا ریب فیه، سیّما وأنّ الفقرات اللاحقه قد استثنت من الحرمه بعض العناوین کقوله تعالی: إِلّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَو...، فلا محیص من صرف الأمر بالغضّ إلی غیر المباح.

الاحتمال الثالث : کون المراد الغضّ عن النظر إلی غیر المماثل؛ فیحرم نظر الرجل إلی المرأه ویحرم نظر المرأه إلی الرجل؛ بقرینه أفراد الذکور والإناث کلّاً بخطاب خاصّ به، وأمّا المماثل فهذا المقطع من الآیه ساکت عنه. نعم، یمکن استفاده حرمه النظر إلی عوره المماثل من الفقره الثانیه الآمره بحفظ الفرج، ولا یستفاد ذلک من الأمر بغضّ البصر.



---

۱- (۱) . أقول: وهذا الاحتمال بعید جدّاً؛ لأنّه خلاف الظاهر، کما سیتضح بعد حین.

ویؤیّد هذا الاحتمال ما روی عن النبی الأعظم(صلی الله علیه و آله) أنّه:

استأذن ابن امّ مکتوم علی النبی(صلی الله علیه و آله) وعنده عائشه وحفصه، فقال لهما: «قوما فادخلا البیت»، فقالتا: إنّه أعمی! فقال(صلی الله علیه و آله): «إن لم یرکما فإنّکما تریانه». (۱)

ومن هنا أفتی بعض الفقهاء فی هذه المسأله بأنّ الأعمی کالبصیر فی حرمه نظر المرأه إلیه. (۲)

الاحتمال الرابع : أن یکون المراد الغضّ عن النظر إلی خصوص العوره بقرینه عطف الأمر بحفظ الفرج علیه فی قوله تعالی: وَ یَحفَظُوا فُرُوجَهُم ؛ فإنّ المراد به حفظ الفرج من أن ینظر إلیه. (۳)

الاحتمال الخامس : وهو لیس فی عرض الاحتمالین السابقین بل فی طولهما -: کون المراد من العوره عوره المسلم؛ لظاهر الخطاب فی الآیه، حیث اضیف الفروج إلی المؤمنین والمؤمنات، وحینئذٍ فلا أمر بالغضّ عن النظر إلی عوره غیر المسلم.

الاحتمال السادس : أن یراد حرمه النظر إلی عوره الإنسان مطلقاً مسلماً کان أو کافراً بالغاً کان أو غیره؛ للتعدّی العرفی، فوجوب غضّ البصر عن العوره لیس حکماً تعبّدیاً حتّی یحتمل اختصاصه بالمسلم أو البالغ دون غیره أو مراعاه لحرمته،



---

۱- (۱) . وسائل الشیعه: ۲۳۲/۲۰، باب ۱۲۹ من مقدّمات النکاح، ح ۱.

۲- (۲) . العروه الوثقی: ۴۹۷/۵، المسأله (۳۸)، النکاح.

۳- (۳) . تقریرات الإمام الخمینی، اللنکرانی، الطهاره: ۲۸۵ - ۲۸۷.أقول: ولکن الحقّ إنّه ینبغی إسقاط هذا الاحتمال من الحساب؛ لعدم ورود لفظ العوره فی الآیه کی نحار فی تحدیدها، بل الوارد هو عنوان الفرج، ومفهومه واضح فلا خلاف فی تحدیده. أجل، یمکن إعاده الاعتبار لهذا الاحتمال من حیث النتیجه فیما إذا استفدنا من مفهوم الحفظ فی خصوص قوله: وَ یَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ إذ إنّ حفظ المرأه لفرجها عن النظر لا یتحقّق بالاقتصار علی ستره فقط، بل لابدّ من ستر مفاتنها؛ للفهم العرفی، وحینئذٍ یدلّ ذلک علی حرمه النظر إلی مفاتن المرأه، لا خصوص الفرج منها.

بـل الأـمر فيه إثـاره جنسـيه وتحريك لشـهوه الناظر؛ فالحكم هنا جاء تحصـيناً للناظر لا للمنظور إليه، وإن كان يترتّب عليه مراعاه حرمه المنظور إليه. أجل، يُستثنى غير المميّز؛ للفهم العرفى.

ب) وقـد ادّعى أنّ ما يلزم الغضّ عنه ليس مبيّناً فى الآيه، فنحن لا نـدرى ما يحلّ وما لا يحلّ، ولانعلم حينئـذٍ غضّ البصـر فى أىّ موضع يجب وفى أىّ موضع يحلّ، وعليه فتكون الآيه مجمله من هذه الجهه. (۱)

النقطه الثالثه: الاستدلال على حرمه النظر بنصوص اخرى.

من قبيل:

۱. وَ يَحفَظُوا فُرُوجَهُم فإنّ ذلك يـدلّ على وجوب الستر، وهوملازم لحرمه النظر عرفاً، وكذا الأمر بالنسـبه لقوله تعالى: وَ يَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ، ولكن حرمه النظر إلى عوره الغير مطلقاً مماثلاً أو غير مماثل.

۲. وَ لاـ يُبـدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاّـ ما ظَهَرَ مِنها فبناء على دلالتها على لزوم الستر تـدلّ بالملازمه العرفيه على حرمه نظر الرجل إلى المرأه باستثناء ما ظهر.

۳. وَ لِيَضـرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلى جُيُوبِهِنَّ كـذلك تـدلّ بالملازمه العرفيه على حرمه نظر الرجل إلى المرأه، ولكن بالنسـبه إلى الرأس والعنق والصدر ومجمل البدن، ولا تعرّض إلى أطراف البدن.

۴. وَ لاـ يُبـدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاّـ لِبُعُولَتِهِنَّ أَو... فـإنّ حرمه إبـداء الزينه أمـام الغير تسـتلزم عرفاً حرمه نظره إليها، فإن كان المراد بالزينه مواضعها فالأمر واضح، وإن كان نفسها



---

۱- (۱) . زبده البيان: ۶۸۵.وقـد حاول الأردبيلى التغلّب على هـذه المشـكله بقوله: «ينبغى أن يقال: المفهوم تحريم النظر، و لزوم حفظ الفرج مطلقاً، وقد علم الجواز فى المحارم والحلائل بالآيه والإجماع وغيرهما، وبقى الباقى تحته».

فحرمه إبدائها تستلزم حرمه إبداء مواضعها بالألويه العرفيه.

۵. وَ لا يَضرِبنَ بِأَرجُلِهِنَّ لِيُعلَمَ... فإذا كان مجرّد إلفات نظر الرجل وإعلامه بالزينه حراماً ولو من دون رؤيه فبالأولويه تثبت حرمه نظره إليها.

۶. سائر النصوص الدالّه على لزوم الستر.

۷. وَ إِذا سَأَلتُمُوهُنَّ مَتاعاً فَسئَلُوهُنَّ مِن وَراءِ حِجابٍ . ۱ المرأه مباحاً لما أمرهم الله تعالى أن يسألوهنّ من وراء حجاب، ولأباح لهم أن يسألوهنّ مواجهه. (۱)

النقطه الرابعه: من هو المكلَّف بغضّ البصر؟

لا شكّ بأنّ الخطاب لفظاً موجّه للمؤمنين والمؤمنات، والسؤال: هل يعنى ذلك اختصاص التكليف بهم دون غيرهم أو لا؟

الاحتمال الأوّل: اختصاص التكليف بهم؛ لظاهر الخطاب، سيّما مع تكراره مرّه للرجال وأخرى للنساء. (۲)

الاحتمال الثانى: كون التكليف عاماً يشمل الجميع بما فى ذلك الكفّار؛ لأنّ الكفّار يشتركون مع المسلمين بالتكاليف واستحقاق العقاب على الترك، فإنّهم مكلّفون بالفروع وبالأُصول؛ إذ إنّ النبى(صلى الله عليه و آله) بعث للناس كافّه.

وتخصيص المسلمين بالخطاب للتشريف أو أنّه نزّل فقدان مقدّمه التكليف منزله فقدان التكليف. (۳)

ومن المعلوم اختصاص هذا الخطاب بالمكلّفين، ولا يشمل غير المكلّف، كغير البالغ وإن كان مميّزاً والمجنون.



---

۱- (۲) . الموسوعه الفقهيه، الكويتيه: ۳۴۳/۴۰.

۲- (۳) . راجع: مسالك الافهام، الكاظمى: ۲۶۶/۳.

۳- (۴) . المصدر: ۲۶۶/۳.

أجل، يمكن الاستدلال لحرمه ذلك عليهما بحرمه التكشّف وإبداء الزينه على المرأه بالنسبه إليها؛ لقوله تعالى: وَ لا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ...، وهذه الحرمه يلازمها حرمه النظر، ومعنى الحرمه هنا عدم تمكين الوليّ المولّى عليه من النظر. (۱)

ص:۱۶۴

---

۱- (۱) . للمطالعه والتحقيق: هل هناك استثناء من حرمه النظر؟ أ) لو كان البحث دائراً فی نطاق قوله تعالى: يَغُضُّوا... وَ يَحفَظُوا... يَغضُضنَ ... وَ يَحفَظنَ فلا استثناء، ولكن دائره الحرمه تضيق وتتسع تبعاً لما يستفاد منها. كما لو استظهرنا كون المراد من غضّ البصر التقليل منه، فبالإمكان الإفتاء بحلّيه النظره الأُولى دون الثانيه، كما ورد فی ذلك بعض الأخبار. ب) وأمّا لو كان البحث بلحاظ جميع مفاصل الآيتين بما فی ذلك قوله: وَ لا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا ما ظَهَرَ مِنها فمن الواضح الاستثناء من حرمه إبداء الزينه، وكذا الحال بالنسبه لقوله تعالى: وَ لا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولَتِهِنَّ، لكن ذلك لا يكفی فی استثناء النظر؛ فإنّ للبحث فی ملازمه ذلك لجواز النظر مجالاً. ج) وأمّا لو كان البحث بلحاظ كافّه النصوص القرآنيه كقوله تعالى: وَ القَواعِدُ مِنَ النِّساءِ... فهذا أمر يرجأ إلى بحث تلك النصوص فی محلّها، وهل هناك ملازمه بين ذلك الاستثناء وإباحه النظر. د) ثُمّ إنّ الآيه الاولى: يَغُضُّوا مطلقه، فلا فرق بين الناظر سواء كان حرّاً أم عبداً، وأيضاً سواء كانت المنظوره حرّه أم مملوكه. لكن أفتى بعض الفقهاء باستثناء المرأه التی يريد الزواج بها، والأمه التی يريد، والذمّيه أو مطلق الكافره. راجع: العروه الوثقى، اليزدى: ۴۹۲/۲،۴۹۳،النكاح، المسأله (۲۶)و(۲۷)، وقد وردت بذلك عدّه روايات. ويمكن استفاده الجواز من الآيه فی الجمله بأحد الوجوه التاليه: ۱. إنّ الموردين الأوّل والثانی ينطبق عليهما عنوان الحاجه الذی هو أحد الوجوه فی تفسير قوله تعالى: إِلّا ما ظَهَرَ مِنها. ۲. وجود سيره قائمه آنذاك على عدم غضّ البصر عن الثلاثه مِن قبل المتديّنين والمتشرّعه من دون نكير، وهذا يكشف عن وجود فهم آنذاك للآيه يصرفها عن ذلك، سيّما فی الأولين، بل لا يبعد دعوى قيام سيره العقلاء على ذلك. ۳. ويدلّ عليه أيضاً قوله تعالى: لا يَحِلُّ لَكَ النِّساءُ مِن بَعدُ وَ لا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِن أَزواجٍ وَ لَو أَعجَبَكَ حُسنُهُنَّ

**ثانياً: حفظ الفروج**

ص:١٦٦

النقطه الاُولى: عن أىّ شىء يجب حفظ الفرج؟

بما أنّه لم يـذكر فى قوله تعالى: وَ يَحفَظُوا فُرُوجَهُم وقوله: وَ يَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ حفظ الفرج من أىّ شـىء، فلابـدّ من تقديره، وفى ذلك عدّه احتمالات:

الاحتمال الأوّل: حفظ الفرج من الزنا ؛ فإنّه المناسب للفرج، كما أنّ المناسب لحفظ الفم أو البطن هو الحفظ من أكل المحرّمات أو أكل الخبائث، والمناسب لحفظ المال من السـرقه أو التلف فكـذلك حفظ الفرج يُراد به ما ذكرنا، ويؤيّده نصوص وردت فى الكتاب العزيز كقوله تعالى: وَ الَّذِينَ هُم لِفُرُوجِهِم حافِظُونَ* إِلاّ عَلى أَزواجِهِم أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُم فَإِنَّهُم غَيرُ مَلُومِينَ. ١

الاحتمال الثانى: حفظ الفرج من كلّ فاحشه ؛ زنا كان أو غيره؛ ووجهه يظهر ممّا تقدّم.

الاحتمـال الثـالث: حفـظ الفرج من أن ينظر إليه أحـد ؛ بقرينه مـا تقـدّم من قـوله عزّوجـلّ: يَغُضُّوا مِن أَبصـارِهِم و يَغضُـضنَ مِن أَبصارِهِنَّ، ومن أوضـح مصاديق الحفظ وأنحائه هو ستره عن أعين الناظرين، كما أنّ حفظ المال يتحقّق بستره وتغييبه عن الناظر. وهـذا هو المروى عن الإمام على بن أبى طالب(عليه السـلام)، وحفيده جعفر بن محمد الصادق(عليهما السـلام)، وكذلك حكى عن ابن زيد. (١)

الاحتمال الرابع: إنّ المراد حفظ الفرج عن النظر والزنا . (٢)

الاحتمـال الخـامس: إنّ المراد من حفظه، حفظه عن كـلّ مـا يوجب الاسـتلذاذ؛ فيشـمل الزنا وسائر الفواحش واللمس ونظر الغير إليه. (٣) الستر وزياده.

الاحتمال السادس: مايوجب الحفظ والستر؛ هذا الاحتمال هو الاحتمال الخامس



---

١- (٢) . مجمع البيان (الطبرسى) ٧:٢٥٨.

٢- (٣) . فقه القرآن (الراوندى) ٢:١٢٨. الجامع لأحكام القرآن (القرطبى) ١٢:٢٢٣.

٣- (۴) . فقه القرآن، الجصاص: ۴۵٩/٢.

نفسه مع توسعته بحيث يشمل وجوب الحفظ والستر حتى فى موارد الشک، لا ـ فى خصوص العلم، فلو احتمل وجود الناظر المحترم؛ وذلک لأنّ الآيه أمرت بحفظ الفرج، والحفظ لا يتحقّق مع عدم الاعتناء للاحتمال، نظير ما لو احتمل تلف الأمانه على تقدير وضعها فى مكان معيّن، فمتى ما وضعت فيه كان ذلک مصداقاً للتفريط وعدم الحفظ، وهكذا فى المقام فإنّه لا يتحقّق حفظ الفرج مع عدم ستره فى مورد احتمال وجود الناظر المحترم.

ثُمّ إنّ هذه التوسعه تتأتّى حتّى فى الاحتمال الثالث.

الاحتمال السابع: توسعه الاحتمال السابق بحيث يشمل وجوب الحفظ حتّى من النفس؛ بألا يمارس الشخص الاستمتاع الجنسى مع أعضاء بدنه كالاستمناء وغيره رجلًا كان أو امرأه.

الاحتمال الثامن: توسعه الوجه المتقدّم بما يشمل كلّ ما يثير الشهوه الجنسيه؛ ويحرّک الشهوه والفرج وإن لم يكن بملامسه الفرج وتحريكه مباشره.

الاحتمال التاسع: وهو يختصّ بقوله تعالى : وَ يَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ ؛ فقيه أمر للنساء بحفظ الفرج، فإن استظهرنا من الآيه الحفظ من النظر ففى خصوص المورد لا ـ يفهم هنا كون المراد ستر المرأه عورتها فحسب، بل المفهوم عرفاً سترها وستر مفاتنها.بل حتّى لو استظهرنا كون المراد الحفظ من الزنا والفواحش، فالنتيجه كذلک أيضاً، بسبب وجود الملازمه العرفيه بين التحرّز عن الفاحشه والعفّه وبين الستر؛إذ إنّ العرف يرى المرأه المبرزِه لمفاتنها غير حافظه لنفسها ولا محصنه لفرجها.

نعم، هذا الاحتمال لا يتأتّى فى قوله تعالى: وَ يَحفَظُوا فُرُوجَهُم ؛ لعدم وجود تلک الملازمه العرفيه المدّعاه.

النقطه الثانيه: من هو المتحفَّظ منه؟

ومن خلال الاحتمالات المطروحه فی النقطه السابقه تبرز احتمالات کثیره، منها:

الاحتمال الأوّل: مطلق الناظر بناء علی کون المراد الحفظ من النظر إلیه؛ وذلک لإطلاق الآیه.

الاحتمال الثانی: خصوص الناظر المحترم ذکراً أو انثی؛فإنّ ظاهر الآیه الشریفه إطلاق الحکم بالإضافه إلی الجمیع، فیشمل المسلم والکافر الکبیر والصغیر والمکلّف وغیره، کالمجنون والصبی الممیّز؛ فإنّ الظاهر عدم الشمول له؛ لأنّه لا یفهم عرفاً من وجوب التستّر إلّا وجوبه علی من له إدراک وشعور، کما یظهر بمراجعه العرف؛ ولذا لا یفهم من ذلک وجوب التستّر عن البهائم والحیوانات فضلاً عن غیرها؛ إذ المتبادر عرفاً من الحفظ من النظر کون النظر مقصوداً للناظر، لا مجرّد البصر. (۱)

ص:۱۶۹

---

۱- (۱) . ویمکن إضافه احتمالات اخری: الاحتمال الثالث: بناء علی کون المراد الحفظ من الزنا، فیتحفّظ حینئذٍ من غیر المماثل فقط. ولیس معنی ذلک إباحه الفاحشه مع المماثل، بل المراد أنّ هذا النص ناظر إلی الزنا، وساکت عن غیره، وإنّما تستفاد حرمه الفاحشه مع المماثل من أدلّه اخری. الاحتمال الرابع: بناء علی کون المراد الحفظ من مطلق الفاحشه، فالتحفّظ یکون حتی من المماثل فضلاً عن غیر المماثل، بل حتی من الحیوانات والبهائم. الاحتمال الخامس: بناء علی کون المراد الحفظ من کلّ ما یوجب الاستلذاذ من الغیر فیُتحفّظ من کلّ ما یثیر ذلک. الاحتمال السادس: توسعه الاحتمال الخامس لکلّ من یحتمل فیه ذلک. الاحتمال السابع: - وهو أوسع ممّا سبق -: أنّ التحفّظ حتی من النفس بألّا یمارس الانسان الاستلذاذ الجنسی مع نفسه بالاستمناء أو بأیّه إثاره جنسیه. أبحاث لمزید الإطلاع والتحقیق: أولاً: هل هناک استثناء من وجوب الحفظ؟ تختلف دائره الوجوب بمقدار ما یستفاد من قوله تعالی: وَ یَحفَظُوا فُرُوجَهُم ... وَ یَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ ، والحکم هنا مطلق. ۱. لکن ورد الاستثناء فی نصوص اخری، نظیر: قوله تعالی: وَ الَّذِینَ هُم لِفُرُوجِهِم حافِظُونَ* إلاّ عَلی أَزواجِهِم أَو ما مَلَکَت أَیمانُهُم فَإِنَّهُم غَیرُ مَلُومِینَ المؤمنون: ۵ - ۶؛ المعارج: ۲۹ - ۳۰، وهذا الاستثناء محکّم مطلقاً مهما کانت استفادتنا من الفقرات موضوعه البحث. ثُمّ إذا جاز إباحه الزوجه نفسها لزوجها جاز له أن ینظر إلی جسم زوجته باطناً وظاهراً بتلذّذ وبدونه؛ وذلک للملازمه العرفیه بین الأمرین. أجل، قد ورد فی بعض الأحادیث نهی الزوج عن النظر إلی فرج امرأته، وحمله الفقهاء علی الکراهه [المغنی: ۴۵۸/۷] لا الحرمه، وأضاف الفاضل الإصفهانی قائلاً: «ربّما یرشد إلیه قوله تعالی: فَوَسوَسَ لَهُمَا الشَّیطانُ لِیُبدِیَ لَهُما ما وُورِیَ عَنهُما مِن سَوآتِهِما الأعراف: ۲۰. وقوله تعالی: فَلَمّا ذاقَا الشَّجَرَهَ بَدَت لَهُما سَوآتُهُما الأعراف: ۲۲. وقوله تعالی: یَنزِعُ عَنهُما لِباسَهُما لِیُرِیَهُما سَوآتِهِما الأعراف: ۲۷»کشف اللثام: ۲۴/۷. ثانیاً: عدم وجوب الستر علی الرجل ویمکن إثباته بتقریبین: التقریب الأوّل: ما مرّ من أنّ المستفاد من قوله: وَ یَحفَظُوا فُرُوجَهُم هو حفظ الفرج لا أکثر؛ وهو الظاهر، وعلیه فلا یجب علی الرجل الستر زیاده علی ذلک. التقریب الثانی: استفاده ذلک من مجموع الآیتین؛ وذلک فإنّ تخصیص المؤمنین بالخطاب وأمرهم بحفظ الفروج فقط مع أمر المؤمنات فی الآیه التالیه به وبعدم إبداء الزینه، مع أنّ المولی عزّوجلّ فی مقام البیان، فیه دلاله ظاهره علی عدم وجوب الستر علی الرجال سوی فروجهم، فبدنهم لیس بعوره (راجع: زبده البیان: ۶۸۶).

## النموذج الثالث: إبداء الزينه والحجاب

### اشاره

النصّ القرآنی : قال تعالی: ...وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلّا ما ظَهَرَ مِنها وَ لیَضرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلی جُیُوبِهِنَّ وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَو آبائِهِنَّ أَو آباءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو أَبنائِهِنَّ أَو أَبناءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو إِخوانِهِنَّ أَو بَنِی إِخوانِهِنَّ أَو بَنِی أَخَواتِهِنَّ أَو نِسائِهِنَّ أَو ما مَلَکَت أَیمانُهُنَّ أَوِ التّابِعِینَ غَیرِ أُولِی الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ أَوِ الطِّفلِ الَّذِینَ لَم یَظهَرُوا عَلی عَوراتِ النِّساءِ وَ لا یَضرِبنَ بِأَرجُلِهِنَّ لِیُعلَمَ ما یُخفِینَ مِن زِینَتِهِنَّ وَ تُوبُوا إِلَی اللّهِ جَمِیعاً أَیُّهَا المُؤمِنُونَ لَعَلَّکُم تُفلِحُونَ. ۱

ص:۱۷۰

البيان الإجمالى

١. تصدّر النص خطاب الله تعالى لنبيه(صلى الله عليه و آله) بأن يأمر المؤمنين بغضّ البصر وحفظ الفرج وكذا المؤمنات، وزاد عليهنّ بنهيهنّ عن إظهار الزينه ومواضعها من البدن واستثنى ما ظهر منها أى من غير عمد أو خصوص الوجه والكفّين. وأمرهنّ بأن يلقين بأطراف مقانعهنّ على صدورهنّ ليسترنها بها.

فقد كانت المرأه فى الجاهليه - كما هى اليوم فى الجاهليه الحديثه، بل هى اليوم أتعس - تمرّ بين الرجال مكشوفه الصدر باديه النحر حاسره الذراعين، وربّما أظهرت مفاتن جسمها وذوائب شعرها لتغرى الرجال، وكنّ يسدلن الخمر من ورائهنّ أو على أكتافهنّ فتبقى صدورهنّ مكشوفه عاريه، فأمرت المؤمنات بأن يسدلنها من قدّامهنّ حتّى يغطينها. (١)

٢. واستثنى من حرمه إبداء الزينه طوائف، ثلاثه منها: للمصاهره وهم الأزواج وآباؤهم وأبناؤهم، وخمسه منها: للنسب وهم الآباء والأبناء والأخوه وبنوهم وبنو الأخوات، فالمجموع ثمانيه.

وطائفه تاسعه، وهى النساء المسلمات.وعاشره، وهم المملوكون.

وحاديه عشره، وهم البله المولّى عليهم الذين لا شهوه لهم ولا حاجه لهم فى النساء.

وثانيه عشره، وهم جماعه الأطفال غير البالغين.

٣. وكذلك تضمّنت الآيه: نَهيهنّ عن ضرب الأرض بالأرجل؛ فإنّه يسبّب تصوّت أسباب الزينه، كالخلخال والعقد والقرط والسوار.

۴. ثُمّ ختمت الآيه بأمر المؤمنين بالتوبه عمّا صدر منهم من معاصٍ، أو الرجوع إليه



---

١- (١) . راجع: روائع البيان، الصابونى: ١۴٧/٢.

تعالی بامتثال أوامره والانتهاء عن نواهیه، وبالجمله اتباع سبیله. (۱)

وحکی عن مکّی أنّه قال: «لیس فی کتاب الله تعالی آیه أکثر ضمائر من هذه، جمعت خمسه وعشرین ضمیراً للمؤمنات من مخفوض ومرفوع». (۲)

أسباب ومناسبات النزول

لقد ورد فی المأثور ذکر سبب نزول الآیه التی سبقتها فقط أو هی مع صدر هذه الآیه، ولکونه متعلّقاً بحکم النظر فلم نورده فی هذا المقام.

أجل، قد ورد سبب نزول إحدی فقرات هذه الآیه، فقد أسند الطبری عن المعتمر عن أبیه أنّه قال: زعم حضرمی أنّ أمرأه اتخذت بُرَتین. (۳)، (۴) علی القوم فضربت برجلها الأرض فوقع الخلخال علی الجزع فصوّت، فنزلت هذه الآیه. (۵)

کما أنّه روی ابن کثیر عن مقاتل بن حیّان عن جابر عبدالله الأنصاری قال: «بلغنا -والله أعلم - أنّ جابر بن عبدالله الأنصاری حدّث أنّ أسماء بنت مرثد کانت فی نخل لها فی بنی حارثه، فجعل النساء یدخلن علیها غیر مؤتزرات فیبدو ما فی أرجلهنّ - یعنی الخلاخل - ویبدو صدورهنّ وذوائبهنّ، فقالت أسماء: ما أقبح هذا! فأنزل الله فی ذلک وَ قُل لِلمُؤمِناتِ یَغضُضنَ مِن أَبصارِهِنَّ وَ یَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ. ۶

والظاهر أنّه لیس المراد صدر الآیه، بل المقطع المرتبط بإبداء الزینه والستر.

وکلّ من یراجع هذه الآیه والتی سبقتها یطمئنّ إلی أنّها نزلت کلّها دفعه دون



---

۱- (۱) . راجع: المیزان: ۱۱۱/۱۵ - ۱۱۲.

۲- (۲) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۳۸/۱۲.

۳- (۳) . البره: الخلخال، وکلّ حلقه من سوار وقرط.

۴- (۴) . الجَزع: ضرب من الخرز.

۵- (۵) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۳۸/۱۲.

تقطيع فضلاً عن التقطيع فى الآيه الواحده; لكونها تعالج ظاهره اجتماعيه واحده، فتعدّد أسباب النزول مسأله فيها غرابه، وهذا ما يدعو الى مزيد من التأمّل والتحقيق فى هذه المرويّات.

هذا، وقد أشرنا إلى أنّ الأجواء العامّه السائده فى المجتمع الجاهلى آنذاك هو عدم المبالاه بالحجاب؛ فإنّ النساء كنّ إذا غطين رؤوسهنّ بالأخمره - وهى المقانع - سَدلنها من وراء الظهر أو على الكتف، فيبقى النحر والعنق والأذنان لاستر عليها، كما يصنع النبط، فأمرالله تعالى بلىّ الخمار على الجيوب. (۱)

القراءه:

۱. قرأ عباس بن الفضل، عن أبى عمرو وعيّاش، وابن عبّاس لِيَضرِبنَ بكسر اللام.

۲. وقرأ طلحه بِخُمُرِهِنَّ بسكون الميم على التخفيف، وتخفيف المضموم لغه تميم.

۳. وقرأ ابن كثير، وابن ذكوان، وأبوبكر عن عاصم، وحمزه، والكسائى، وطلحه بن مصرف، وعيسى الهمدانى، وطلحه بن سليمان، وابن مسعود، وأُبىّ بن كعب وإبراهيم النخعى، والأعمش عَلى جُيُوبِهِنَّ بكسر الفاء مراعاه للياء. وذكر الزجّاج: إنّه ردئ جدّاً عند البصريين; لأنّه ليس فى كلام العرب (فِعُول). وقال خلف بن هشام عن سليم عن حمزه أنّه كان يُشِمّ الجيم الضمّ ثُمّ يشير إلى الكسر، ويرفع الياء جُيُوبِهِنَّ.

۴. وقرأ ابن عامر، وأبوبكر عن عاصم، وأبوجعفر وحمّاد غَيرِ أُولِى بنصب الراء.

۵. وفى مصحف حفصه وأبىّ (أو الأطفال) جمعاً.

۶. وروى عن ابن عبّاس، وابن أبى إسحاق، والأعمش، وابن بكّار عن ابن عامر (عوَرات) بفتح الواو، مثل جَفنَه وجَفَنات. والمشهور أنّ تحريك الواو والياء فى مثل هذا الجمع هو لغه هذيل بن مدركه ولغه قيس.



---

۱- (۱) . الجامع لأحكام القرآن: ۲۳۰/۱۲.

۷. وعن أبی عمرو ویعقوب (لیعلم ما) بإدغام المیمین.

۸. وقرأ ابن مسعود (لیعلم ما سُرَّ من زینتهنّ).

۹. وقرأ ابن عامر (أَیُّهُ المؤمنون) بضمّ الهاء إتّباعاً للضمه التی قبلها. وقیل: إنّها لغه بنی أسد. (۱)

التحلیل اللفظی:

۱. وَ لا یُبـدِینَ البـداء: الظهور، کما فی قوله تعالی: فَبَدَت لَهُما سَوآتُهُما، من بدا الشـیء یبدو، إذا ظهر، فهو بادٍ. والإبداء - وزان إفعال - الإظهار، وأبدی الأمر: أظهره. (۲) الإبداء یستعمل أیضاً بمعنی ترک الشیء مکشوفاً، کما سیأتی لاحقاً.

۲. زِینَتَهُنَّ الزینه: ما یتزیّن به. (۳) والاسم الزینه. (۴) المرأه وجمالها بحسب العاده، سواءً کان ممّا یلبس کاللباس والحلیّ أو ممّا تضیفه من مساحیق وأدهان ومواد التجمیل.

وقالوا: بأنّ المراد مواضعها من البدن، لا الزینه نفسها. هذا، وقد قسّموا الزینه إلی ظاهره کالثیاب، وباطنه کالخلخال، وأضاف بعضهم تقسیماً آخر، وهو تقسیمها إلی: طبیعیه ومکتسبه. وسنتعرّض لبیان ذلک مفصّلا فیما یأتی.

ثُمّ إنّ لفظ الزینه قد تکرّر فی هذه الآیه ثلاث مرّات.

۳. وَ لیَضرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ الخمُر جمع خمار، وهو ما یخمّر به - أی یغطّی به - الرأس، وهی التی تسمّیها الناس المقانع. ویجمع الخمار علی خُمر جمع کثره، ویجمع علی



---

۱- (۱) . معجم القراءات، الخطیب: ۲۵۶/۶ - ۲۶۱.

۲- (۲) . المنجد:۲۹.

۳- (۳) . تحریر التنبیه، النووی:۹۷.

۴- (۴) . المصباح المنیر: ۲۶۱/۱.

أخمره جمع قلّه. (۱) ب- عَلی لأنّه ضمّن معنی الإلقاء، ویکون المراد أن تسدل المرأه وتلقی بالخمار علی صدرها، لئلّا یبدو شیء من النحر والصدر.

۴. جُیُوبِهِنَّ الجیوب جمع جیب، وهو موضع القطع من الدرع والقمیص، وهو من الجوب، وهو القطع. (۲) ویلابسها، ومنه قولهم: ناصح الجیب، (۳) النحر والجزء الأعلی من الصدر، وأصله الفتحه التی تکون فی طوق القمیص. والمراد بضرب النساء بخمرهنّ علی جیوبهنّ تغطیه رؤوسهنّ وأعناقهنّ وصدورهنّ بکلّ ما فیها من زینه وحلیّ. (۴)

۵. لِبُعُولَتِهِنَّ البعوله جمع بعل، وزان فحل وفحوله، وهو الذکر من الزوجین (۵) - أی الزوج - قال تعالی: وَ هذا بَعلِی شَیخاً. ۶ وقیل: یطلق علی السیّد أیضاً (۶)، بل علی کلّ مستعلٍ. (۷)

۶. أَو ما مَلَکَت أَیمانُهُنَّ أی الإماء والجواری، وقال بعضهم: المرادالعبید والإماء، أی الأرقّاء ذکوراً وإناثاً.

۷. غَیرِ فیها وجهان: الجرّ والنصب. أمّا الجرّ بناء علی أنّه نعت ل- اَلتّابِعِینَ أو بدل منه أو بیان له. وأمّا النصب فعلی الحال أو الاستثناء. (۸)



---

۱- (۱) . راجع: لسان العرب: ۴/ ۲۵۷.

۲- (۲) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۳۰/۱۲.

۳- (۳) . زبده البیان:۶۸۷.

۴- (۴) . روائع البیان: ۱۴۵/۲. الجامع لأحکام القرآن: ۱۲:۲۳۱.

۵- (۵) . المفردات: ۱۳۵.

۶- (۷) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۳۱/۱۲.

۷- (۸) . معجم القراءات: ۲۵۸/۶.

۸- (۹) . المصدر.

۸. الإِربَهِ : الحاجه. والأرَب والإرب والإربه بمعنی، والجمع: مآرب.

وقال الراغب: «الأرب: فرط الحاجه المقتضی للاحتیال فی دفعه، فکلّ أرب حاجه، ولیس کلّ حاجه أرباً، ثُمّ یستعمل تاره فی الحاجه المفرده، وتاره فی الاحتیال وإن لم یکن حاجه... وقوله: أُولِی الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ کنایه عن الحاجه إلی النکاح، وهی الأربی للداهیه المقتضیه للاحتیال». (۱)

والمراد بقوله تعالی: غَیرِ أُولِی الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ أی غیر أولی المیل والشهوه، أو الحاجه إلی النساء، ومثّلوا له بالبُله والحمقی والمغفّلین الذین لایدرکون من امور الجنس شیئاً. (۲)

۹. الطِّفلِ کلمه طفل اسم جنس تقع علی الجمع کما تقع علی المفرد، فهی مثل کلمه (ضیف)، نظیر قوله تعالی: ثُمَّ نُخرِجُکُم طِفلاً (۳)، والمراد به الجمع هنا بدلیل قوله أَوِ الطِّفلِ الَّذِینَ لَم یَظهَرُوا حیث جاء بواو الجماعه، واللام للاستغراق، وکذلک نعته ب- اَلَّذِینَ (۴)، فیکون الطفل معطوفاً علی لِبُعُولَتِهِنَّ . واحتمل کون اَلَّذِینَ نعتاً

ل- اَلتّابِعِینَ، فیکون اَلطِّفلِ معطوفاً علی اَلرِّجالِ. ۵

۱۰. لَم یَظهَرُوا أی لم یطّلعوا، أو من الظهور بمعنی الغلبه، أی لم یقووا علی أمور یقبح التصریح بها، وهو - کما قیل - کنایه عن البلوغ. (۵)

۱۱. عَوراتِ النِّساءِ العوره: سوأه الإنسان، وذلک کنایه، وأصلها من العار; وذلک



---

۱- (۱) . المفردات: ۷۲.

۲- (۲) . روائع البیان: ۱۴۶/۲.

۳- (۳) . الحجّ: ۵.

۴- (۴) . راجع: روائع البیان: ۱۴۶/۲. المفردات: ۵۲۱؛الجامع لأحکام القرآن: ۲۳۶/۱۲.

۵- (۶) . المیزان: ۱۱۲/۱۵.

لمـا يلحق فى ظهوره من العار، أى المـذَمّه. (۱) نعم هل يراد بذلك خصوص القبل والدبر أو ما يشـمل السـرّه والفخذ، وسـيأتى احتمال إراده معنى آخر هنا.

## المدلول التشريعى

### أوّلاً: حرمه إبداء الزينه للنساء

وهـذا الحكم لاـ خلاف فيه فى الجمله; لقوله تعالى: وَ لا يُبـدِينَ زِينَتَهُنَّ، وقـد تكرّر ذكر النهى عن إبـداء الزينه مرّتين، وفى كلّ منهما استثناء، والنهى ظاهر فى الحرمه، لكن لا بدّ من البحث فى عدّه نقاط:

النقطه الأُولى: المراد بالإبداء الذى وقع متعلّقاً للحرمه

المعروف بينهم أنّ الإبداء هو: الإظهار، كما فسّر فى اللغه.

۱. بيد أنّ بعض المحقّقين قد أفاد فى تحليل ذلك بأنّ الإبداء وإن كان بمعنى الإظهار، إلّا أنّ الإبداء تاره يسـتعمل متعلّقاً بشـىء ولم يكن متعدّياً لمفعول ثانٍ باللام، فيكون فى مقابل الستر، أى بمعنى ترك الشىء مشكوفاً. واُخرى يستعمل متعدّياً لمفعول ثانٍ باللاـم، فيكون فى مقابـل الإخفـاء بمعنى الإعلام والإراءه (۲)، أى يكون الابـداء فى الحـاله الحاله الثانيه من العناوين القصـديه; لاشتماله على قصد الإراءه للغير.

ومن هنا فرّق هـذا المحقق بين الفقره الاولى وَ لا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاّ ما ظَهَرَ مِنها وبين الفقره الثانيه وَ لا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاّ لِبُعُولَتِهِنَّ ; فـإنّ المراد بالأـولى النهى عـن الإظهـار بمعنى لزوم التسـتّر، والمراد بالثـانيه النهى عن الإظهـار بمعنى الإـراءه، وعليه ففى الآـيه حرمتان وحكمان لا حكم واحد، وليس ثَمّ تكرار.



---

۱- (۱) . المفردات: ۵۹۵.

۲- (۲) . راجع: مستند العروه الوثقى، النكاح، الخوئى: ۵۵/۱.

ففی الفقره الأولی نهیٌ عن إبداء زینتها وعدم ترکها مکشوفه بل یجب سترها إلّا ما ظهر منها ولو مع عدم العلم بوجود ناظر فعلاً مادام المکان معرّضاً لوجود الناظر، کما لو کانت تسیر فی زقاق خال من الناس إلّا ما ظهر منها.

وأمّا الفقره الثانیه فهی ناظره إلی إبداء الزینه أمام الناظر، وتدلّ علی أنّه لایجوز ذلک مادام الناظر لا ینطبق علیه أحد العناوین الإثنی عشر المستثناه ویجوز إذا انطبق علیه ذلک. (۱)

ومن ذلک یتّضح أنّ الاستثناء فی الفقره الثانیه لا علاقه له بالاستثناء الوارد فی الفقره الأُولی، فالحرمه فی الفقره الثانیه مطلقه من ناحیه الاستثناء الأوّل.

وعلی هذا یثبت من خلال الفقره الثانیه أنّ الزینه یحرم إبداؤها للناظر - إذا لم یکن من أحد العناوین الاثنی عشر - حتّی ما ظهر منها.

۲. فی حین ذهب الآخرون إلی أنّ الفقره الثانیه وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلاّ لِبُعُولَتِهِنَّ یراد بها الزینه الباطنه التی لایجوز کشفها فی مقابل إِلاّ ما ظَهَرَ مِنها وتکریر النهی

توطئه لبیان من یحلّ الإبداء له ومن لایحلّ له. (۲) وقال بعض: هو للتأکید والتغلیظ. (۳)

النقطه الثانیه: ما هو المراد بالزینه فی الآیه؟

فی ذلک اتجاهان:

الاتجاه الأوّل: إنّ المراد من إطلاق لفظ الزینه فی الآیه: مواضع الزینه من أعضاء بدن المرأه ؛ لا الزینه ذاتها، سواءً وضعت علیها ما یتزیّن به من الخضاب والحلیّ أو خلت من ذلک. وهذا الإطلاق مجازی من باب إطلاق الحالّ وإراده المحلّ، وذلک



---

۱- (۱) . راجع: مستند العروه الوثقی، النکاح: ۵۵/۱ - ۵۶؛ دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الاحکام، الإیروانی: ۳۷۹/۱ - ۳۸۰.

۲- (۲) . مسالک الأفهام: ۲۷۶/۳.

۳- (۳) . فقه القرآن، الراوندی: ۲/ ۱۲۸.

لملابستها تلك المواضع.

ویدلّ علی ذلک: الاستثناء الوارد فی الآیه، فإنّ الاستثناء الأوّل أخرج ما ظهر من الزینه وخصّص الحرمه بماعداها، والاستثناء الثانی أخرج الطوائف الاثنی عشره وخصص الحرمه بمن عداهم، ومن الواضح أنّ نفس الزینه یجوز إبداؤها بلا فرق بین ما استثنی وبین المستثنی منه، ولا یحتمل فی ذلک الحرمه قطعاً، فیتعیّن إراده مواضع الزینه.

وتؤیّده الروایات: منها: ما عن امّ المؤمنین عائشه عن النبی(صلی الله علیه و آله) أنّه قال:

لا یحلّ لامرأه تؤمن بالله والیوم الآخر إذا عرکت (۱) أن تظهر إلّا وجهها ویدیها إلی هاهنا.

وقبض علی نصف الذراع (۲). وقریب من مضمونه ما رواه أبو داوود. (۳)

ومنها: صحیحه الفضیل، قال:

سألت أباعبدالله(علیه السلام) عن الذراعین من المرأه هما من الزینه التی قال الله: وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلّا لِبُعُولَتِهِنَّ ؟ قال: «نعم، ومادون الخمار من الزینه ومادون السوارین». (۴)

ووسّع بعضهم هذا الاتجاه بالقول بأنّ الصحیح أنّه العضو کلّه، لا المقدار الذی یلامسه الزینه منه. (۵)

فی حین احتمل آخر الاختصاص بمحلّها فقط، فلا یتعدّی لا غیرها خصوصاً



---

۱- (۱) . عرکت المرأه: حاضت، والمراد إذا بلغت سنّ التکلیف.

۲- (۲) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۲۹/۱۲.

۳- (۳) . المصدر، وسنورده لاحقاً.

۴- (۴) . وسائل الشیعه: ۲۰۰/۱۴، ب۱۰۹ من مقدّمات النکاح، ح۱.

۵- (۵) . الکشاف: ۲۳۰/۳.

المواضع الخفیه فی أکثر الحالات والقریبه من العوره. (۱)

الاتجاه الثانی: إنّ الظاهر من الآیه الکریمه إراده نفس ما تتزیّن به المرأه ؛ ویؤیّد ذلک قوله عزّوجلّ فی ذیل الآیه: وَ لا یَضرِبنَ بِأَرجُلِهِنَّ لِیُعلَمَ ما یُخفِینَ مِن زِینَتِهِنَّ ؛ فإنّ من الواضح أنّ ضرب الرجل علی الأرض لایوجب العلم بموضع الزینه، وإنّما الذی یوجبه هو العلم بنفس الزینه من الخلخال وغیره، فإنّ ضرب الرجل یوجب حرکتها وإیجاد الصوت فیعلم بها لا محاله. (۲)

قال الفاضل السیوری: «ویظهر لی أنّ المراد نفس الزینه، وإنّما حرّم النظر إلیها; إذ لو ابیح لکان وسیله إلی النظر إلی مواضعها». (۳)

ویؤیّد ذلک بعض الروایات التی ذکرت الزینه نفسها: کالثیاب، والکحل، والخاتم وخضاب الکفّ، والسوار، وغیرها. (۴)

وتجدر الإشاره إلی أنّ الاتجاه الثانی مفاده تحریم إراده الزینه نفسها بحسب المدلول المطابقی للآیه، وهذا لا ینافی ثبوت الحرمه لمواضع الزینه بالدلاله الالتزامیه العرفیه، ولهذا قیل: إنّ ذکر الزینه دون مواقعها للمبالغه کما فی قوله تعالی: وَ لا تَقرَبُوا الزِّنی (۵)؛ لأنّ هذه الزینه واقعه علی مواضع یحرم النظر إلیها لغیر من استثنی فی الآیه. (۶)

وکلّ من هذین الاتجاهین یواجه مشکله:

الأوّل من الاتجاهین: لا بدّ أن یوضّح موقفه من الزینه المذکوره فی الفقره الثالثه



---

۱- (۱) . زبده البیان: ۶۸۸.

۲- (۲) . مستند العروه الوثقی، النکاح: ۵۴/۱ - ۵۵.

۳- (۳) . کنز العرفان: ۲۲۲/۲.

۴- (۴) . الجامع لاحکام القرآن: ۲۲۹ ۱۲.

۵- (۵) . الإسراء: ۳۲.

۶- (۶) . زبده البیان: ۶۸۸.

من الآیه لِیُعلَمَ ما یُخفِینَ مِن زِینَتِهِنَّ.

کما أنّ علی ثانی الاتجاهین أن یوضّح موقفه تجاه الروایات التی فسّرت ما ظهر من الزینه بمواضعها.

ولیس المراد هو النهی عن إبداء الزینه مطلقاً حتّی لو کانت معروضه فی منـدیل للبیع فی الأسواق، بل المراد النهی عن إبداء الزینه حین التحلّی بها واستعمالها فی مواضعها. (۱)

النقطه الثالثه: ما هی أقسام الزینه؟

یمکن تقسیم الزینه بعدّه تقسیمات، وهی:

التقسیم الأول: تقسیمها إلی طبیعیه وغیر طبیعیه

قال القرطبی: «الزینه علی قسمین: خلقیه، ومکتبسه، فالخلقیه وجهها; فإنّه أصل الزینه وجمال الخلقه... وأمّا الزینه المکتسبه فهی ما تحاوله المرأه فی تحسین خلقتها کالثیاب، والحلیّ، والکحل، والخضاب، ومنه قوله تعالی: خُذُوا زِینَتَکُم ». (۲)

وظاهره أنّه ناظر إلی تفسیر الزینه فی الآیه، ولکنّه لم یوضّح کیفیه استفاده ذلک من الآیه، وهل کلا القسمین لوحظا فی فقرتی الآیه أو کلّ فقره ناظره إلی قسم؟

ولم یوضّح لم خصّ الأُولی بالوجه فقط؟! إذ إنّ المرأه تمتاز بطبیعه جمالیه، أی إنّها خلقه وتکویناً تمتلک زینه وجمالا طبیعیاً دون الرجل، وهذه الزینه تشمل أغلب بدن المرأه، أوقل: کلّ بدن المرأه إلّا العوره؛ فإنّها لیست زینه، بل هی ممّا یُستقبح، ولذا اطلق علیها السوأه.

فتخصیص الزینه الطبیعیه بالوجه خاصّه لم یتّضح لنا وجهه.

التقسیم الثانی: تقسیمها إلی ظاهره وباطنه.



---

۱- (۱) . تفسیر آیات الاحکام: ۳۲۶/۲.

۲- (۲) . مستدرک الوسائل: ۲۷۵/۱۴، ب۸۵ من مقدمات النکاح، ح۳.

وهذا التقسيم منشأه الاستثناء الأوّل الوارد فی الآیه، وسیأتی.

التقسیم الثالث: تقسیمها ثلاثیاً إلی: زینه للناس، وزینه للمحرم، وزینه للزوج؛ کما فی روایه أبی الجارود. (۱)

والملفت فی هذا التقسیم التفصیل بین المحارم والزوج حیث وردا فی الآیه معطوفین علی الطوائف الاُخری.

ولا یخفی أنّ الزوج لیس کغیره، بل یمتاز عن سائر الطوائف الأحد عشر، فیسوغ للزوجه أن تبدی لزوجها ما لا یسوغ لغیره.

لکنّ الآیه لم تکن بصدد بیان هذا الفرق، وإنّما جوّزت إبداء الزینه للطوائف الاثنی عشر فی مقابل الآخرین الأجانب فحسب، وحینئذٍ فلإثبات التفاوت فی مقدار الإبداء بین الأزواج وغیرهم من تلک الطوائف لا محیص من التماس أدلّه اخری غیر هذه الآیه.

النقطه الرابعه: هناک أسئله ربّما یمکن معالجتها علی ضوء الآیه؛ وهی:

۱. هل الزینه والتجمیل یتحقق بوضع شیء وإضافته إلی البدن کالحلیّ والأصباغ والمساحیق فحسب، أو أنّه یتحقّق أیضاً برفع شیء وإزالته کإزاله شعر الوجه وتعدیل الحاجبین؟ (۲)

۲. هل یفرّق فی الزینه بین ما کان مؤقتاً وعارضاً کإضافه لون للبشره أو الشعر، وبین ما کان ثابتاً کالوشم؟

۳. هل یفرّق فی الزینه بین ما یکون من خلال إجراء عملیه جراحیه کعملیات



---

۱- (۱) . عن علی بن ابراهیم فی تفسیره عن أبی الجارود، عن الإمام محمد بن علی الباقر(علیه السلام): فی قوله تعالی وَ لا یُبدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلاّ ما ظَهَرَ مِنها : «فهی الثیاب، والکحل، والخاتم، وخضاب الکفّ، والسوار. والزینه ثلاثه: زینه للناس، وزینه للمحرَم، وزینه للزوج: فأمّا زینه الناس فقد ذکرنا، وأمّا زینه المحرم فموضع القلاده فما فوقها، والدملج فمادونه، والخلخال وما سفل منه، وأمّا زینه الزوج فالجسد کلّه».]مستدرک الوسائل: ۲۷۵/۱۴، ب۸۵ من مقدّمات النکاح، ح۳[.

۲- (۲) . تحریر الوسیله: ۳۰۲/۲.

التجميل بالجراحه البلاستيكيه وغيرها؟ هذه وغيرها من الأسئله ربّما يمكن الإجابه عليها بالتّمسك بالاطلاقات الوارده فی الآیه.

النقطه الخامسه: ما هو المراد بالمستثنی فی قوله : إِلّا ما ظَهَرَ مِنها ؟

واختلفت الاتجاهات فی المقام اختلافاً شدیداً، وربّما یمکن التوفیق والمصالحه بین بعضها، وهی:

۱. فعن ابن مسعود: ظاهر الزینه هو الثیاب، واختاره السیوری قال: «فعلی هذا المراد بالباطنه: الخلخال، والسوار، والقرط، وجمیع ما هو مباشر للبدن ویستلزم نظره نظر البدن». (۱)

۲. وعن بعضهم الثیاب والوجه، حکی عن ابن جبیر.

۳. وعن ابن جبیر أیضاً وعطاء والأوزاعی: الوجه والکفّان والثیاب.

۴. وعن ابن عبّاس وقتاده، والمسور بن مخرمه: ظاهر الزینه هو: الکحل، والسوار

والخضاب إلی نصف الذراع، والقِرطه، والفَتَخ، (۲) ونحو هذا، فمباح أن تبدیه المرأه لکلّ من دخل علیها من الناس.

۵. وقال ابن عطیه: إنّ المرأه مأموره بألّاتبدی، وأن تجتهد فی الإخفاء لکلّ ما هو زینه، ووقع الاستثناء فیما یظهر بحکم ضروره حرکه فیما لابدّ منه أو إصلاح شأن ونحو ذلک، ف- ما ظَهَرَ علی هذا الوجه ممّا تؤدّی إلیه الضروره فی النساء فهو المعفوّ عنه.

۶. رجوع الاستثناء إلی الوجه والکفّین (۳)، وهذا هو مختار کثیر من الفقهاء.

وفی الآیه احتمالات عدیده:



---

۱- (۱) . کنز العرفان: ۲۲۲/۲.

۲- (۲) . الفَتَخ: خواتیم کبار تلبس فی الأیدی.

۳- (۳) . راجع: الجامع لأحکام القرآن: ۲۲۸/۱۲ - ۲۲۹.

الاحتمال الأوّل: إنّ المراد بالمستثنى ما ظهر بنفسه صدفه واتفاقاً كالغفله، أو ماكشفته الريح، لا ما كان عن عمد واختيار، وهنا لا بدّ من تقدير فى الآيه.

الاحتمال الثانى: أن يراد ما ظهر لضروره قصوى كالمعالجه والاستنقاد من الهلاك إذا لم يمكن بالمماثل.

بل يمكن توسعه هذه الاحتمال إلى ما يشمل الضروره ولو لم تكن قصوى، بل لوجود الحاجه الطارئه لا لمحض العبث، كمقام الشهاده تحمّلا أو أداء.

الاحتمال الثالث: إنّ المراد ما كان ظاهراً بطبيعته ولا يمكن إخفاؤه كالرداء الذى تجلّل به النساء ملابسهنّ. (۱)

الاحتمال الرابع: إنّ المراد ما يظهر عاده وعرفاً، وهذا يشمل الوجه والكفّين والقدمين وشيئاً ممّا يحيط بها; إذ إنّ حركه المرأه لأداء شؤونها تستلزم عاده ظهورها للحاجه إليها; فإنّ فى المنع من إظهار ذلك فيه حرج وضيق على المرأه وصعوبه، ثم جاءت الروايات وحصرت تلك الدائره العرفيه، أو ضيّقت منها قليلاً.

وهذا الاحتمال قابل للتوسعه نسبياً بالنظر لتوسّع العرف نفسه، فلا يبعد دعوى كون المتعارف آنذاك الفرق بين الحرّه والأمه; فإنّ ما يظهر من الأمه بسبب مزاولتها لمختلف الأعمال وأيضاً لتعرّضها للبيع والشراء وغير ذلك أكثر ممّا يتعارف ظهوره من الحرّه.

بل يمكن التقدّم خطوه اخرى فى توسعه هذا الاحتمال بما يشمل القواعد من النساء الكبيرات بشرط عدم التبرّج.

بل ورد فى أحكام الصلاه عدم وجوب سترهما على المرأه، وأيضاً ورد فى أحكام الحجّ ذلك مع إضافه القدمين إليهما وعلى نحو الإلزام لا الرخصه. ومن هنا قال



---

۱- (۱) . ذكر هذين الاحتمالين المودودى فى تفسير سوره النور. [نقلاً عن الصابونى فى: روائع البيان: ۱۷۳/۲].

القرطبی: «لمّا کان الغالب من الوجه والکفّین ظهورهما عاده وعباده وذلک فی الصلاه والحجّ فیصلح أن یکون الاستثناء راجعاً إلیهما». (۱)

هذا بناء علی کون المراد بالزینه مواضعها.

وأمّا بناء علی إراده الزینه ذاتها، فیکون المراد ما یظهر هو الزینه فی تلک المواضع، وقد أضاف بعضهم إلی هذا الاستدلال الأخیر خطوه اخری، وهی أنّ ثمّه ملازمه عرفیه بین إظهار الزینه ومواضعها، فإنّ جواز کشف الزینه فی هذه المواضع یدلّ بالملازمه علی جواز کشف مواضعها. (۲)

وبلحاظ هذا البیان یمکننا تحلیل بعض الروایات التی حدّدت ذلک بالوجه والکفّین; فإنّها بصدد بیان الحکم تمسّکاً بالملازمه العرفیه، ولیست بصدد إعطاء معنی

آخر للزینه.

النقطه السادسه: ما هو المراد بالطوائف الاثنی عشره المستثنتین؟

ولا بدّ من تفصیل البحث فی کلّ عنوان علی حده:

۱. لِبُعُولَتِهِنَّ أی: أزواجهنّ ، فقد استثنتهم الآیه من حرمه إبداء الزینه لهم فی الجمله وإن اختلفوا عن سائر الطوائف الإحدی عشره بمقدار ما یباح لهم، ولیست فی الآیه أیّه إشاره لذلک، بل یستفاد ذلک من أدلّه اخری، نظیر: ما دلّ علی إباحه المباشره والاستمتاع الجنسی بین الزوجین بکلّ أشکاله.

وقیل: إنّما بُدئ بالبعوله فی الاستثناء قبل غیرهم؛ لأنّ اطّلاعهم یقع علی ما هو أعظم من هذا. (۳)



---

۱- (۱) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۲۹/۱۲.

۲- (۲) . الأنظار التفسیریه للشیخ الأنصاری:۶۹۰.

۳- (۳) . الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۳۱.

بل ورد فی الروایات ترغیب للزوجه فی أبداء زینتها لزوجها، لا مجرّد الإباحه. (۱)

وبناء علی إطلاق البعل علی الأعم من الزوج والسیّد یکون المراد من لِبُعُولَتِهِنَّ ما یعمّهما.

قد یقال: بأنّ الخطاب فی الآیه موجّه للحرائر ولا یعمّ الإماء، لوجود قرائن منها قوله بعد ذلک: أَو ما مَلَکَت أَیمانُهُنَّ، فیتعیّن إراده الأزواج من البعوله.

والجواب: إنّ الطوائف الاثنتی عشره المستثناه مذکوره علی نحو القضیه الحقیقیه، والتی بدورها تنحلّ الی عدّه قضایا حقیقیه بعدد الطوائف، أی علی فرض وجودها، فعدم تحقّقها فی الخارج لا یؤثّر علی الخطاب والمراد به، فالمرأه العقیمه مثلاً لایخرجها انتفاء الولد عن عموم الخطاب أَو أَبنائِهِنَّ، وهکذا بالنسبه لسائر الطوائف، وعلیه فالخطاب عام من هذه الجهه.

۲. آبائِهِنَّ أی: آباء المرأه ، وقالوا: إنّ اللفظ یشمل الجدّ وإن علا من جهه الذکران لآباء الآباء وآباء الأمهات. (۲)

۳. آباءِ بُعُولَتِهِنَّ أی: آباء الأزواج ، وأیضاً قالوا بشموله لجدّ الزوج وإن علا. (۳)

۴. أَبنائِهِنَّ أی: أبناء المرأه ، ویدخل فیه أبناء الأبناء وإن سفلوا، ذکراناً کانوا أو إناثاً، کبنی البنین وبنی البنات. (۴)

۵. أَبناءِ بُعُولَتِهِنَّ أی: أبناء الأزواج ، ویدخل فیه أبناء الأبناء وإن سفلوا. (۵)

۶. إِخوانِهِنَّ أی: إخوه المرأه ، والظاهر الإطلاق، قال الأردبیلی: «والأخ أعم من



---

۱- (۱) . راجع: وسائل الشیعه: ۲۱۷/۲۲، ب ۲۱ من العدد.

۲- (۲) . الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۳۲ - ۲۳۳.

۳- (۳) . المصدر.

۴- (۴) . زبده البیان: ۶۸۷؛الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۳۲ - ۲۳۳.

۵- (۵) . التفسیر الکبیر: ۲۳/ ۲۰۷.

أن يكون من الطرفين [ الأم والأب] أو أحدهما». (۱)

۷. بَنِی إِخوانِهِنَّ أی: أبناء إخوه المرأه ، ویدخل فیه أبناء الأبناء وإن سفلوا، ذکراناً کانوا أو إناثاً. (۲)

۸. بَنِی أَخَواتِهِنَّ أی: أبناء أخوات المرأه ، ویدخل فیه أبناء الأبناء وإن سفلوا، ذکراناً کانوا أو إناثاً. (۳)

۹. نِسائِهِنَّ وقد اختلفوا فی بیان ما هو المراد به .

ومن الجدیر بالذکر أنّه لم نجد مثل هذا الاختلاف بالنسبه إلی ما تقدّم من الطوائف، ولیس ثمّه غموض فی معنی لفظ النساء، والسبب فی تعدّد الآراء هنا هو اختلاف النسبه؛ فإنّ الحکم المستثنی فی الآیه حکم انحلالی بملاحظه کلّ مرأه بالنسبه إلی بعلها أو أبیها أو ابنها أو أخیها إلی آخر ما ذکر فیها؛ إذ لا یحتمل جواز إبداء زینتهنّ لبعوله آباء أو أبناء إخوان غیرهنّ، بل یختصّ الحکم بکلّ امرأه علی حده بالنسبه إلی أبیها وسائر أرحامها المذکورین فی الآیه، فهنا تظهر فائده إضافه الضمیر (هنّ) إلی العناوین المتقدّمه، وأمّا بالنسبه إلی نِسائِهِنَّ فلا یمکن الالتزام بکون الحکم انحلالیاً؛ إذ لا یعقل تصور کونها امرأه لامرأه دون اخری؛ إذ نسبتها من حیث هی امرأه وأُنثی إلی کلّ فرد من أفراد النساء علی حدّ سواء بخلاف نسبتها إلی أفراد الرجال فإنّها مختلفه، فقد تکون حلیله أو محرماً لشخص دون غیره. (۴) فلا بدّ من بیان الفائده من إضافه لفظ (النساء) إلی الضمیر (هنّ) هنا.



---

۱- (۱) . زبده البیان: ۶۸۷.

۲- (۲) . المصدر.

۳- (۳) . المصدر.

۴- (۴) . راجع: مستند العروه الوثقی: کتاب النکاح: ۱/ ۴۳.

ومهما يكن من أمر ففى قوله تعالى: نِسائِهِنَّ عده احتمالات بل أقوال:

الاحتمال الأوّل: أن يراد بها مطلق النساء (۱)؛ وعليه فيتعيّن أن يراد ب- ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ العبيد خاصّه.

وهـذا الاحتمال بعيـد؛ لعـدم الفائـده حينئـذٍ فى إضافه لفظ (النساء) إلى الضـمير (هنّ). مضافاً إلى أنّ الحرمه هنا غير محتمله ولا متوهّمه حتّى يتصدّى الشارع لنفيها وبيان الإباحه.

الاحتمال الثانى: أن يراد بها النساء الحرائر مطلقاً ؛ إذ من الواضـح أنّ المقصود بالنساء طبيعى النساء، وبقرينه العطف عليهنّ بقوله تعالى: أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ والمراد به الإماء - سواء اريـد الإماء خاصّه أو اريـد مطلق المملوك أمه كانت أو عبـداً - فيفهم: أنّ المراد من طبيعى النسـاء خصوص الحرائر، فيتحصّـل من الآـيه الكريمه: أنّ طبيعى المرأه لا بأس بأن تبـدى زينتها لطبيعى الحرائر وطبيعى الإماء، بل يـدّعى تبادر ذلك من لفظ النساء فى ذلك الزمان، أو لتكرّر اسـتعمال القرآن ذلك فى عدّه موارد بخصوص الحرائر.

وهـذا الاحتمـال يكون راجحاً فيما لو اضـيف لفظ (النساء) إلى الضـمير المـذكّر (هم)، وأمّا لو اضـيف الى المؤنّث (هنّ) فظهور ذلك غير واضح.

الاحتمـال الثـالث: أن يراد بها المؤمنات خاصّه ؛ وهـذا معناه حرمه إبـداء المرأه المسـلمه زينتها للمرأه الكافره مطلقاً حتى ولو لم تكن متزوّجه، وقد نسب إلى أكثر السلف. قال ابن عبّاس:

ليس للمسـلمه أن تتجرّد بين نسـاء أهـل الـذمّه ولاـ تبـدى للكـافره إلّا ما تبـدى للأجانب إلّا أن تكون أمه لها؛ لقوله تعالى: أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ ».



---

۱- (۱) . التفسير الكبير: ۲۳/ ۲۰۷.

وكتب عمر إلى أبى عبيده أن يمنع نساء أهل الكتاب من دخول الحمّام مع المؤمنات. (۱)

الاحتمال الرابع: أن يراد بها النساء المؤمنات الحرائر ؛ وهذا الاحتمال عباره عن تطوير للاحتمالين الثانى والثالث، بالجمع بينهما ضمن احتمال واحد؛ وتقريب ذلك بأن يقال: إنّ هنا فى الحقيقه دالّين ومدلولين:

أوّلهما: لفظ (النساء) الذى اعتبر دالّاً على الحرائر؛ إمّا لدعوى تعارف هذا الإطلاق سابقاً، أو لأنّ هذا هو الظاهر من الاستعمالات القرآنيه.

ثانيهما: لفظ الضمير (هنّ) الذى أضيف إليه لفظ (النساء)، وهذه الإضافه دالّه على إراده خصوص المؤمنات، فيكون قوله تعالى: أَو نِسائِهِنَّ نظير قوله تعالى: وَ استَشهِدُوا شَهِيدَينِ مِن رِجالِكُم. ۲ وهنا تتجلّى الفائده فى الإضافه إلى الضمير (هنّ).

الاحتمال الخامس: أن يراد بها النساء الأقرباء خاصّه.

وقد يؤيّد بأنّ ما ورد فى باب غير ذات العاده بالرجوع الى عاده نسائها المفسَّر بالأقرباء، فعن الامام محمّد بن على الباقر(عليه السلام) قال:

يجب للمستحاضه أن تنظر بعض نسائها فتقتدى بأقرائها، ثُمّ تستظهر على ذلك بيوم. (۲)

غير أنّ هذا أبعد الاحتمالات كلّها؛ إذ إنّ لازمه الالتزام بدلاله الآيه على حرمه إبداء المرأه زينتها لغير نساء عشيرتها، وهو خلاف الضروره الفقهيه. (۳)

الاحتمال السادس: أن يراد بها النساء المختصّات بهنّ بالصحبه والخدمه؛ والتعارف سواء أكنّ مسلمات أو غير مسلمات. (۴)



---

۱- (۱) . المصدر.

۲- (۳) . وسائل الشيعه: ۲/ ۲۸۸، ب ۸ من الحيض، ح ۱.

۳- (۴) . راجع: مستند العروه الوثقى، النكاح: ۱/ ۴۳ - ۴۵.

۴- (۵) . راجع: روائع البيان: ۲/ ۱۶۳.

وهذا الاحتمال غير واضح الظهور فى الآيه، ومن الواضح أنّه لا قيمه للاحتمال ما لم يبلغ درجه الظهور من اللفظ.

١٠. أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ، وفيه عدّه احتمالات، بل أقوال:

الاحتمال الأوّل: مطلق المماليك ؛ من الإماء والعبيد وذلك للإطلاق، فإنّ هذا العنوان يصدق على الإناث والذكران، واختاره الشافعيه وجعلوه كالمحارم (١)، وقيّده ابن حجر بالعبد العدل. (٢)

الاحتمال الثانى: العبيد خاصّه ؛ بقرينه العطف على اللفظ (النساء) المتقدّم بناء على كون المراد طبيعى النساء.

ومن هنا فقد ذهب بعض إلى جواز أن يظهرن لعبيدهم من زينتهنّ ما يظهرن لذوى محارمهنّ.

وقد رووا فى ذلك عن أنس:

إنّه(صلى الله عليه و آله) أتى فاطمه بعبد قد وهبه لها، وعليها ثوب إذا قنّعت به رأسها لم يبلغ رجليها، وإذا غطّت به رجليها لم يبلغ رأسها، فلمّا رأى رسول الله(صلى الله عليه و آله) ما بها قال: «إنّه ليس عليك بأس، إنّما هو أبوك وغلامك».

وعن مجاهد: «كان امّهات المؤمنين لا يحتجبن عن مكاتبهنّ ما بقى عليه درهم».

وروى: «إنّ عائشه كانت تمتشط والعبد ينظر إليها». (٣)

والاحتمالان الأوّل والثانى من المستبعد جدّاً إرادتهما فى الآيه؛ لأنّ العبوديه لاتأثير لها فى ضمور الشهوه الجنسيه وعدم إثارتها؛ إذ العبوديه مجرّد ملكيه ومحض علاقه اقتصاديه، بخلاف المحارم والجنس المماثل فإنّ الطبيعه النفسيه والسايكلوجيه



---

١- (١) . المصدر: ١۶٣ :٢. هذا، وقد استدلّ فى المغنى بهذه الفقره من الآيه على جواز نظر عبد المرأه إلى وجهها وكفّيها. ] راجع: المغنى، ابن قدامه: ٧/ ۴۵٧ [.

٢- (٢) . روائع البيان: ٢/ ١۶٣.

٣- (٣) . التفسير الكبير: ٢٣/ ٢٠٧.

لهؤلاء تجعلهم غير ملتفتين إلى الإثاره الجنسيه عاده إلّا من شذّ.

ومن هنا ينقدح الشكّ فى بعض المرويات كالذى رواه أنس عن النبى(صلى الله عليه و آله)، أو المروى عن امهات المؤمنين من استباحه إبداء الزينه أمام العبيد؛ فإنّ هذا المعنى من الصعب تقبّله إسلامياً، لمخالفته للارتكاز المتشرّعى، وهذا هو الذى أثار حفيظه سعيد بن المسيّب، فأخذ ينادى بقوله: «لا تغرّنكم آيه النور، فإنّها فى الإناث دون الذكور». (۱)

ومن هنا يتّضح سقوط الاحتمالين الأوّل والثانى.

الاحتمال الثالث: الإماء خاصّه ، بقرينه العطف على لفظ (النساء) المتقدّم بناء على كون المراد خصوص الحرائر، وبقرينه ذكر حكم العبيد فى الفقره التاليه وهى قوله تعالى: أَوِ التّابِعِينَ غَيرِ أُولِى الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ لا بدّ أن يكون قوله تعالى: أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ منصرفاً إلى الإماء لئلا يؤدّى إلى التكرار. (۲)

وعلى ذلك فيكون العبد بالنسبه إلى سيدته كالأجنبى، وهو قول عبد الله بن مسعود ومجاهد، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن المسيّب، (۳) واختاره أحمد بن حنبل، وأبو حنيفه - وهو قول الشافعى أيضاً - وتأوّلوا الآيه بأنّها فى حقّ الإماء فقط.

واستدلّوا بما نقل عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: «لا تغرّنكم آيه النور، فإنّها فى الإناث دون الذكور»؛ وعلّلوا ذلك بأنّهم فحول ليسوا أزواجاً ولا محارم، والشهوه متحقّقه فيهم، فلا يجوز التكشّف وإبداء الزينه أمامهم. وقالوا: إنّما ذكر الإماء فى الآيه؛ لأنّه قد يظنّ الظانّ أنّه لا يجوز أن تبدى زينتها للإماء؛ لأنّ الذين تقدّم ذكرهم أحرار، فلّما ذكر الإماء زال الإشكال. (۴)



---

۱- (۱) . تفسير الآلوسى ۱۸/ ۱۴۴. راجع: نيل الأوطار: ۶/ ۲۱۸.

۲- (۲) . بدائع الصنائع، الكاشانى: ۵/ ۱۲۲.

۳- (۳) . التفسير الكبير: ۲۳/ ۲۰۷.

۴- (۴) . روائع البيان: ۲/ ۱۶۳ - ۱۶۴.

وأضافوا أيضاً الاحتجاج بقوله(صلى الله عليه و آله):

لا يحلّ لامرأه تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاث إلّا مع ذى محرم.

والعبد ليس بذى محرم منها، فلا يجوز أن يسافر بها، وإذا لم يجز له السفر بها، لم يجز له النظر إلى شعرها كالحرّ الأجنبى.

وكذلك فإنّ ملكها للعبد لا يحلّل ما يحرم عليه قبل الملك؛ إذ ملك النساء للرجال ليس كملك الرجال للنساء. فإنّهم لم يختلفوا فى أنّها لا تستبيح بملك العبد منه شيئاً من التمتّع كما يملكه الرجل من الأمه.

وأيضاً أنّ العبد وإن لم يجز له أن يتزوّج بمولاته إلّا أنّ هذا التحريم عارض كمن عنده أربع نسوه فإنّه، لا يجوز له التزوّج بغيرهنّ، فلمّا لم تكن هذه الحرمه مؤبّده كان العبد بمنزله سائر الأجانب. (۱)

الاحتمال الرابع: الإماء الكافرات خاصّه (۲)

وربّما يكون دليله هو دعوى دخول المؤمنات مطلقاً - حرائر وإماء - فى قوله تعالى: أَو نِسائِهِنَّ فيختصّ ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ بالإماء الكافرات.

وقد تقدّم عدم صحّه هذه الدعوى، وأنّ المراد من قوله: نِسائِهِنَّ خصوص الحرائر المؤمنات، فيبقى أَو ما مَلَكَت أَيمانُهُنَّ على إطلاقه دون تقييد أو تخصيص.

۱۱. اَلتّابِعِينَ غَيرِ أُولِى الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ، وفيه عدّه بحوث :

البحث الأوّل: المعنى المراد إجمالاً، الرجال الذين لا رغبه لهم فى النساء.

واختلفوا فى ذكر المصاديق على أقوال:

القول الأوّل : الأحمق الذى لا حاجه فيه إلى النساء، وهو المروى عن الإمام محمّد



---

۱- (۱) . التفسير الكبير: ۲۳/ ۲۰۷ - ۲۰۸.

۲- (۲) . روائع البيان: ۲/ ۱۶۳.

بن على الباقر(عليه السلام). (۱)

القول الثانى : الأبله، وهو مروى عن الإمام الصادق(عليه السلام). (۲)

القول الثالث : المجنون. (۳)

القول الرابع : المعتوه.

القول الخامس : المغفّل. وهذه الأقوال يمكن إرجاع بعضها إلى بعض، كما هو واضح.

القول السادس : العنّين.

القول السابع : الخصىّ.

القول الثامن : الخصىّ المجبوب، وهذا منسوب للشافعى. (۴)

القول التاسع : المخنّث.

القول العاشر : الشيخ الكبير.

وهذه الأقوال الخمسه – السادس والسابع و الثامن والتاسع والعاشر – لا شاهد عليها، بل المناسبه بين الحكم والموضوع تقتضى عدم إرادتها من النص؛ وذلك لعدم منافاه الحالات المذكوره مع الميل الجنسى للمرأه.

القول الحادى عشر : الشيخ الهمّ الذى سقطت شهوته.

القول الثانى عشر : الشيخ الصالح. (۵)



---

۱- (۱) . روى عن زراره، قال: سألت أبا جعفر(عليه السلام) عن قوله عزّوجلّ: أَوِ التّابِعِينَ غَيرِ أُولِى الإِربَهِ مِنَ الرِّجالِ قال: «الأحمق الذى لا يأتى النساء» ]وسائل الشيعه: ۲۰/ ۲۰۴، ب ۱۱۱ من مقدّمات النكاح، ح ۱[ ومثله ما عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله إلا أنّه قال: « الأحمق المولّى عليه الذى لا يأتى النساء».]المصدر: ح۲[.

۲- (۲) . راجع: كنز العرفان: ۲/ ۲۲۳.

۳- (۳) . فقه القرآن: ۲/ ۱۲۹.

۴- (۴) . راجع: كنز العرفان: ۲/ ۲۲۳.

۵- (۵) . الكشاف، الزمخشرى: ۳/ ۲۳۲.

وهذا الرأی لا یستحقّ الذکر؛ فإنّ الشخص الصالح یکون أولی من غیر الصالح بترک النظر وبعدم تکّشف المرأه أمامه وکتمانها زینتها، قال الأردبیلی: «ولا یخفی أنّ الشیوخ الصلحاء الذین یغضّون أبصارهم إذا کانوا معهنّ لا یحتاجون إلی الاستثناء، بل لا یصحّ؛ فإنّ الظاهر من الاستثناء جواز الکشف لهم وجواز النظر لهم، فافهم». (۱)

القول الثالث عشر : الرجل یتبع القوم فیأکل معهم ویرتفق بهم، وهو ضعیف لا یکترث للنساء ولا یشتهیهنّ. (۲)

القول الرابع عشر : الصبی الذی لم یدرک. (۳) وهذا الرأی ینبغی إسقاطه من الحساب؛ لأنّ الآیه تتحدّث عن الرجال لا عن الذکور، کما هو واضح.

وإن أمکن توجیه هذا الاحتمال بناء علی إرجاع وصف اَلَّذِینَ إلی اَلتّابِعِینَ، بید أنّ ذلک لا یدفع الغائله تماماً عن هذا الاحتمال؛ لکون بعض أفراد الرجال داخلین فی اَلتّابِعِینَ قطعاً.

القول الخامس عشر : العبید الصغار، نُسب إلی أبی حنیفه.

القول السادس عشر : هو التابع یتبعک لیصیب من طعامک. (۴)

القول السابع عشر : هم الفقراء الذین بهم الفاقه. (۵) ولعلّه یرجع إلی سابقه.

والحاصل: إنّ المستفاد من المناسبه بین الحکم والموضوع کما ذکرنا هو کون المدار فی الاستثناء علی الرجل عدیم الشهوه الجنسیه، وهذا ینسجم مع الأقوال



---

۱- (۱) . زبده البیان: ۶۹۰.

۲- (۲) . راجع: کنز العرفان: ۲/ ۲۲۳.

۳- (۳) . الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۳۴.

۴- (۴) . راجع: روائع البیان: ۲/ ۱۶۵.

۵- (۵) . التفسیر الکبیر: ۲۳/ ۲۰۸.

الخمسه الاُولی کما ینسجم مع القول الحادی عشر، لکن مع تقییده بالتابع - علی خلاف فیما یراد بالتابع علی ما سیأتی قریباً -، فتنحصر الاحتمالات فی الأقوال الخمسه المتقدّمه فحسب.

البحث الثانی: التبعیه والاتّباع من المفاهیم ذات الإضافه؛ فکما یوجد تابع لا بدّ من وجود متبوع، وبما أنّه غیر مذکور فی الآیه، إذاً، لا محیص عن تقدیره، وفیه عدّه احتمالات:

الاحتمال الأوّل: المتبوع هو خصوص المرأه المؤمنه؛ المخاطبه بهذا الحکم.

وهذا الاحتمال غیر ظاهر؛ لعدم الإضافه الی الضمیر (هنّ) حتّی یخصص بالنساء.

الاحتمال الثانی: المتبوع هم المؤمنون کافّه؛ - أی المجتمع المسلم - بقرینه خطابهم فی الآیه السابقه وفی ذیل هذه الآیه، ولم یذکر الاسم أو الضمیر لکونه مفهوماً.

الاحتمال الثالث: المتبوع الناس؛ - أی المجتمع - الشامل للکفّار أیضاً، ولم یذکر فی الآیه لعدم الفائده فیه؛ إذ المدار فی الحکم علی التابع ولا شأن لنا بالمتبوع، فذکره یکون تطویلاً بلا طائل.

ومن هنا نری عدولاً فی الخطاب؛ إذ إنّ الطوائف العشر قرنوا مع الضمیر (هنّ) لأجل إفاده التخصیص، بخلافه بالنسبه إلی عنوان التابعین، وکذا الحال بالنسبه إلی العنوان الأخیر، وهو الطفل فقد ذکر مطلقاً ومجرّداً عن هذه الإضافه والقیدیه.

البحث الثالث: تحدید المراد بالتابع

أ) إنّ لفظ التابع تاره یکون مشتقّاً من التبعیه، أی من یکون مُلحقاً من الرجال ولا استقلالیه له حکماً وشرعاً، وهو المولّی علیه من الرجال، ولیس هو إلّا المجنون.

نعم، یمکن توسعه هذا المعنی نسبیاً بأن یراد به ما یشمل المغفّل والمعتوه والأبله والأحمق ممّن هو خفیف العقل، لا المجنون خاصّه.

ب) وتاره يكون مشتقّاً مَن الاتّباع، أى من تبعكم طلباً للعافيه أو الانتفاع أو الخدمه، ويكون ملازماً لكم فى العيش من الناحيه العمليه.

البحث الرابع: تحديد المراد ب- غَيرِ أُولِى الإِربَهِ :

وينبغى البحث فى جهتين:

الجهه الأُولى : لقد اختلفوا فى تحليل هذه الفقره من حيث تركيبها النحوى على رأيين تبعاً لاختلاف القراءه:

الرأى الأوّل: بناء على قراءه الجرّ أنّ غَيرِ تكون وصفاً ل- اَلتّابِعِينَ.

الرأى الثانى: بناء على قراءه النصب فيكون استثناءاً ثانياً بعد الاستثناء الأوّل، أى لايحرم إبداء الزينه للتابعين إلّا ذا الإربه منهم. أو يكون حالاً، أى والذين يتبعونهنّ عاجزين عنهنّ، قاله أبو حاتم. (۱)

الجهه الثانيه - إنّ الظاهر كون هذا الوصف وهو غَيرِ أُولِى الإِربَهِ - أى من لا حاجه له فى النساء - يراد به من لا تتوق نفسه إلى النساء لأمر ثابت فى نفسه تكويناً، كمن لا شهوه له أصلاً، ولا يشمل ما كان لطارئ يزول، كالمرض العارض ونحوه.

البحث الخامس: إنّ التقييد بالرجال يخرج غير البالغ.

البحث السادس: إنّ المتحصّل اشتمال هذه الفقره على ثلاثه قيود:

الأوّل: التبعيه أو الاتّباع.

الثانى: عدم الحاجه إلى النساء.

الثالث: الرجوله.

ولا بدّ من لحاظها معاً، فلا يصحّ إغفال شىء من هذه القيود. ومن هنا فإنّ أوجَه الاحتمالات فى الآيه هى:



---

۱- (۱) . الجامع لأحكام القرآن: ۱۲/ ۲۳۶؛راجع: زبده البيان: ۶۹۰.

الاحتمال الأوّل: خصوص الرجل المجنون المولّى عليه الـذى لا همّه له فى النساء، فإنّه لا ملازمه بين انتفاء العقل وانتفاء الشـهوه. وعليه فليس كـلّ مجنون يبـاح للمرأه إبـداء زينتهـا أمـامه. ويؤيّـده المروى عن الإمام محمّـد بن على الباقر(عليه السـلام) من أنّه: «الأحمق الـذى لا حاجه فيه إلى النساء». كما مرّ سابقاً، والظاهر أنّ القيـد احترازى، وليس قيـداً توضـيحياً، فإنّ التوضـيح والتأكيد خلاف الأصل إلّا أن تقوم قرينه عليه.

الاحتمال الثانى: نفس الاحتمال الأوّل، لكن مع توسـعته نسبياً بأن يراد به ما يشمل المغفّل أو المعتوه أو الأبله أو الأحمق ممّن هو خفيف العقل، لا المجنون خاصّه.

الاحتمال الثالث: الرجل الذى يتبع غيره فى المعيشه - لحاجته إلى الغير أو لحاجه

الغير إليه - ولا همّه له فى النساء، ومن أوضح مصاديق ذلك العبيد الذين لا شهوه جنسيه لهم تجاه النساء، إمّا لعاهه أو لشيخوخه وطعن فى السنّ.

واستثناؤهم من الحرمه؛ لأنّ التحرّز عنهم يكون حرجياً ولانتفاء المفسده الملحوظه فى النهى.

وهذا الاحتمال بعيد من ظاهر الآيه؛ باعتبار أنّ المناسب له التعبير بالضعفاء أو المساكين ونحو ذلك.

الاحتمال الرابع : المراد بعض الأصناف من الرجال الذين فى رجولتهم نقص، كالعبد والخصىّ، والعنّين، والمخنّث.

وهـذا الاحتمال فى منتهى الضـعف؛ لأنّ هؤلاء لا يعدمون الشـهوه فهم ممّن يرغبون فى النساء ويصدق عليهم عنوان الرجال، فلا دليل لاستثنائهم. (۱)

والحاصل: إنّه لدى لحاظ القيود الثلاثه والمناسبه بين الحكم والموضوع يترجّح الاحتمالان، الأوّل والثانى.



---

۱- (۱) . راجع: بدائع الصنائع، الكاشانى: ۵/ ۱۲۲.

۱۲. اَلطِّفلِ الَّذِینَ لَم یَظهَرُوا عَلی عَوراتِ النِّساءِ

۱. لقد استثنی الطفل جزماً بصریح الآیه، وهو یطلق علی غیر البالغ، وقد الحق به وصف عدم الظهور علی عورات النساء، وهذا الظهور فیه احتمالان - کما تقدّمت الإشاره إلیهما إجمالاً - وتفصیلهما:

الاحتمال الأوّل: أن یکون الظهور بمعنی الاطّلاع ؛ کقوله تعالی: إِنَّهُم إِن یَظهَرُوا عَلَیکُم یَرجُمُوکُم (۱)، وهذا هو الظاهر من نسبه الظهور إلی العوره، ولم ینسب الطفل إلی النساء ممّا یدلّ علی إراده مطلق الطفل، فیکون المراد: لا یحرم إبداء المرأه زینتها للطفل الذی لا یدرک الإثاره الجنسیه، ولا یری العوره عوره لصغره، وهو غیر المیّز، فالوصف للتخصیص.

ثُمّ إنّنا لو أخذنا بالاحتمال الأوّل فتدلّ الآیه بمنطوقها علی جواز إبداء الزینه للطفل غیر المیّز، وبمفهومها علی عدم استثناء الطفل المیّز وإن لم یکن بالغاً فتجری علیه الحرمه، فبناء علی وجود ملازمه عرفیه بین حرمه إبداء الزینه ولزوم سترها وبین حرمه النظر، فیحرم النظر علیه کالبالغ؛ وأفتی بذلک بعض الفقهاء (۲)، وأفاد بعضٌ بأنّ: معنی الحرمه علی المراهق مع أنّه غیر مکلّف أنّه یحرم علی ولیّه تمکینه منه. (۳)

الاحتمال الثانی: أن یکون الظهور بمعنی الغلبه، کقوله تعالی: فَأَصبَحُوا ظاهِرِینَ (۴)، أی عدم القدره علی ممارسه الجنس، وذلک إنّما یکون قبل البلوغ، فالقید للتأکید ولبیان السرّ فی الاستثناء، فیکون المعنی استثناء الطفل غیر البالغ الذی لا یقوی علی النکاح، فیشمل المیّز وغیره.



---

۱- (۱) . الکهف: ۲۰.

۲- (۲) . المجموع، النووی: ۱۶/ ۱۳۴.

۳- (۳) . إعانه الطالبین، البکری الدمیاطی: ۳/ ۳۰۰.

۴- (۴) . الصف: ۱۴.

۲. إنّ هـذا كلّه مبنىّ على مـا هـو المشـتهر على الألسـنه من أنّ العوره هنـا بمعنى السوأه، لكن ثمّه احتمـال آخر فى قوله تعـالى: عَوراتِ النِّساءِ، وهو أنّ العوره هنا ليست بمعنى السوأه بالمعنى الخاص، بل المراد الحالات والخصوصيات التى يمكن من خلالها نفوذ الرجـل إلى عـالَم المرأه؛ إذ فى بعض تصـرّفات المرأه، كإبـداء زينتها إيحاءات للجنس الآخر، وهـذا ما لا يفهمه إلّا الـذكر المـدرِك لمثل هذه الاُمور (۱)، على أنّ تفسيرها بـالسوأه بحاجه إلى تكلّف وتقـدير كثير، بخلاف هـذا الاحتمال، وهو تفسير العوره بنقاط ضعف المرأه ومواضع اختراقها والنفوذ إلى عالمها.

ويؤيّـد ذلـك مـا ذكره الراغب، فإنّه بعـد أن ذكر أنّ العوره بمعنى السوأه، قال: «والعَوار والعَوره: شق فى الشـىء كالثوب والبيت ونحوه، قـال تعـالى: إِنَّ بُيُوتَنا عَورَهٌ وَ ما هِىَ بِعَورَهٍ (۲)، أى متخرّقه ممكنه لمن أرادهـا، ومنه قيـل: فلان يحفظ عورته، أى خلله. وقوله: ثَلاثُ عَوراتٍ لَكُم (۳)... وقوله: اَلَّذِينَ لَم يَظهَرُوا عَلى عَوراتِ النِّساءِ (۴)، أى لم يبلغوا الحلم». (۵)

فما ورد فى القرآن الكريم فى سائر الموارد من استعمال لفظ (العوره) لا يراد به الفرج.

وعنـد إراده الفرج يعبّر إمّـا بلفظه، أو بـالسوأه، قـال تعالى: وَ الَّتِى أَحصَنَت فَرجَها فَنَفَخنا فِيها مِن رُوحِنا (۶)، وقـال: وَ الَّذِينَ هُم لِفُرُوجِهِم حافِظُونَ (۷)، وقال: وَ يَحفَظُوا



---

۱- (۱) . روائع البيان: ۲/ ۱۶۶.

۲- (۲) . الاحزاب: ۱۳.

۳- (۳) . النور: ۵۸.

۴- (۴) . النور: ۳۱.

۵- (۵) . المفردات، الراغب: ۵۹۵.

۶- (۶) . الأنبياء: ۹۱.

۷- (۷) . المؤمنون: ۵.

فُرُوجَهُم ذلِکَ أزکی لَهُم إنَّ اللّهَ خَبیرٌ بِما یَصنَعُونَ* وَ قُل لِلمُؤمِناتِ یَغضُضنَ مِن أبصارِهِنَّ وَ یَحفَظنَ فُرُوجَهُنَّ ۱، وقال: وَ الحافِظِینَ فُرُوجَهُم وَ الحافِظاتِ. ۲

وقال أیضاً: یا بَنِی آدَمَ قَد أنزَلنا عَلَیکُم لِباساً یُوارِی سَوآتِکُم وَ رِیشاً (۱)، وقال: فَوَسوَسَ لَهُمَا الشَّیطانُ لِیُبدِیَ لَهُما ما وُورِیَ عَنهُما مِن سَوآتِهِما. ۴

بل إنّ إراده السوأه من العوره هنا بعید؛ لأنّه إن ارید من الظهور الاطّلاع علی السوأه بمعنی عدّها سوأه، فالمناسب التعمیم لا التخصیص بالنساء کأن یقال: لم یظهورا علی العورات.

وإن ارید من الظهور الغلبه، أی القدره علی الجماع ونحوه فهذا فی منتهی البعد؛ لأنّ المناسب هنا التعبیر بالجماع ونحوه، أو التعبیر ببلوغ الحلم أو النکاح، ومن غیر المناسب جدّاً التعبیر عنه بعدم القدره علی العوره، لکون المراد حینئذٍ عدم القدره علی جماع العوره، وهو مستهجن؛ لأنّ الألیق إمّا ذکر الجماع أو بلوغ الحلم مطلقاً من دون إضافه إلی العوره أو الاضافه إلی النساء، کما ورد التعبیر بمباشره النساء أو ملامستهنّ ونحو ذلک: - کقوله تعالی: فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابتَغُوا ما کَتَبَ اللّهُ لَکُم وَ کُلُوا وَ اشرَبُوا حَتّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الخَیطُ الأبیَضُ مِنَ الخَیطِ الأسوَدِ مِنَ الفَجرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّیامَ إلَی اللَّیلِ وَ لا تُبَاشِرُوهُنَّ (۲)، و وَ لا تَقرَبُوهُنَّ حَتّی یَطهُرنَ فَإذا تَطَهَّرنَ فَأتُوهُنَّ (۳)، و ما لَم تَمَسُّوهُنَّ (۴)، و



---

۱- (۳) . الأعراف: ۲۶.

۲- (۵) . البقره: ۱۸۷.

۳- (۶) . البقره: ۲۲۲.

۴- (۷) . البقره: ۲۳۶.

أَو لامَستُمُ النِّساءَ (۱): وَ ابتَلُوا اليَتامى حَتّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ (۲)، و وَ الَّذِينَ لَم يَبلُغُوا الحُلُمَ مِنكُم ثَلاثَ مَرّاتٍ مِن قَبلِ صَلاهِ الفَجرِ وَ حِينَ تَضَعُونَ ثِيابَكُم مِنَ الظَّهِيرَهِ وَ مِن بَعدِ صَلاهِ العِشاءِ ثَلاثُ عَوراتٍ لَكُم لَيسَ عَلَيكُم وَ لا عَلَيهِم جُناحٌ بَعدَهُنَّ طَوّافُونَ عَلَيكُم بَعضُكُم عَلى بَعضٍ كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآياتِ وَ اللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ* وَ إِذا بَلَغَ الأَطفالُ مِنكُمُ الحُلُمَ. ۳

كما قد يؤيّده أيضاً ما ورد فى جمله من الروايات من: «إنّ عوره المؤمن على

المؤمن حرام» المراد به تتبع العيوب ونقاط الضعف، أو إذاعه السرّ. (۳)



---

۱- (۱) . المائده: ۶.

۲- (۲) . النساء: ۶.

۳- (۴) . أ) فقد أفرد الشيخ الحرّ العاملى باباً تحت عنوان (باب تحريم تتبع زلات المؤمن ومعايبه) أورد فيه جمله أحاديث، منها: ۱. عن حذيفه بن منصور قال: قلت لأبى عبد الله(عليه السلام): شىء يقوله الناس: عوره المؤمن على المؤمن حرام، فقال: « ليس حيث يذهبون، إنّما عنى عوره المؤمن أن يزلّ زلّه أو يتكلّم بشىء يعاب عليه، فيحفظ عليه ليعيّره به يوماً ما ». ۲. عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله(عليه السلام) قال: سألته عن عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال: «نعم »، قلت: أعنى سفليه، فقال: « ليس حيث تذهب، إنّما هو إذاعه سرّه ». ۳. عن زيد الشحّام عن أبى عبد الله(عليه السلام) فى عوره المؤمن على المؤمن حرام. فقال: « ليس أن ينكشف فيرى منه شيئاً، إنّما هو أن يزرى عليه أو يعيبه ». ] وسائل الشيعه: ۲/ ۳۷، ب ۸ من آداب الحمّام، ح ۱، ۲، ۳ [. ب) كما أفرد ابن ماجه فى سننه باباً تحت عنوان (باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات)، وممّا جاء فيه: عن ابن عبّاس عن النبى(صلى الله عليه و آله) قال: « من ستر عوره أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامه، ومن كشف عوره أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها فى بيته ». ]سنن ابن ماجه، القزوينى ۸۵۰ :۲، ب ۵، ح ۲۵۴۶[. ج) وأيضاً أفرد ابن ماجه فى سننه باباً تحت عنوان (باب فضل الرباط فى سبيل الله)، وممّا جاء فيه: عن أبىّ بن كعب قال: قال رسول الله(صلى الله عليه و آله): « لرباط يوم فى سبيل الله من وراء عوره المسلمين محتسباً من غير شهر رمضان أعظم أجراً من عباده مئه سنه صيامها وقيامها، ورباط يومُ فى سبيل الله من وراء عوره المسلمين محتسباً من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجراً (أراه قال:) من عباده ألف سنه صيامها وقيامها، فإن ردّه الله الى أهله سالماً... ». ] سنن ابن ماجه: ۲/ ۹۲۴، ب ۷، ح ۲۷۶۸ [. والهدف من سرد هذه الأحاديث هنا هو رفع الاستغراب عمّا رجّحناه من معنى (العوره)، وليس المراد حصراً استعمالها بهذا المعنى؛ على أنّنا لا ننفى استعمال لفظ (العوره) فى الروايات بمعنى السوأه.

وهذا الاحتمال كما ترى لا يستثنى البالغ، بل كلّ من يظهر لديه الميل الجنسى، بل لا يبعد تحقّقه لدى المميّز من أوّل سنّ التمييز أو أواسطه، وتحقيق ذلك خارج عن المدلول اللفظى للآيه.

۴. ربّما يثار سؤال هنا مفاده: ما هو السبب لإفراد الطفل بالذكر والوصف؟ أو لم يمكن الاكتفاء بعطفه على ما سبق كأن يقال: (أو التابعين غير اولى الإربه من الرجال والطفل) ونحو ذلك؟

الجواب:

إنّ إفراد الطفل بالذكر وكذا إفراده بالوصف يدلّان على إراده معنى لا يؤمّنه العطف على ما سبق، فمن ذلك:

۱.تقييد الجمله الأُولى بقيد اَلتّابِعِينَ دون الطفل المطلق الذى لا يقصد تقييده بذلك القيد؛ طبقاً لقاعده (احترازيه القيود).

۲. إنّ الرجل بحسب الطبع والخلقه يشعر بالحاجه الجنسيه إلى الأُنثى دون الطفل غير البالغ مبلغ الرجال فإنّه إن كان عنده شعور بالالتذاذ نحو الأُنثى فهو ليس بمستوى الحاجه والميل الشديد، ففرق بين الجائع الذى يشعر بالحاجه الى الطعام لسدّ جوعته

وبين من يلتذّ بالعطر والرائحه الطيبه، من هنا أفرد الطفل بالذكر والوصف.

فالتابعون من الرجال - إذا كانوا من اولى الإربه - والأطفال الـذين يظهرون على عورات النساء وإن اتّحـدا فى وجود أصل الميل الجنسى لديهم تجاه الجنس الآخر بيد أنّ الفرق بين الميلين شاسع جدّاً، بشهاده الوجدان، ومنشأ هذا الفرق الخلقه والتكوين؛ فإنّ غرائز الإنسـان ومشـاعره تتنـاسب مع سـنّه ومرحلته العمريه. وهـذا الميل الضـعيف الـذى خصّ به الطفل غير البالغ دون التابع من الرجال؛ باعتبار أنّه يكشف عن مستوى من الإدراك المفقود فى التابع الناقص العقل.

إشكال:

قـد يقـال: بـأنّ هـذا التحليـل مبنى على كون اَلطِّفـلِ معطوفـاً على لِبُعُولَتِهِنَّ ، أمّا لو جعل معطوفاً على اَلرِّجالِ وأنّ اَلَّذِينَ نعت ل- اَلتّابِعِينَ كما احتمله بعض (۱) فلا يتم شيءٌ ممّا ذُكر.

الجواب:

۱. إنّه من المسـتبعد إراده ذلـك؛ لأـنّ الـذى يناسـبه العطف بـالوار، فـإنّ العطف ب- (أو) هنـا يؤدّى إلى الإيهام الـذى يناسـب الأحاجى والألغاز، ولا يتناسب مع الكلام المبين.

۲. ما ذكرناه آنفاً من عـدم إراده تقييـد الطفل بكونه من التابعين، بل المراد مطلق الطفل؛ إذ لا خصوصـيه للتابع دون غيره، أى لا فرق فى الطفـل بين من كـان واجـداً للأب أو من كان يتيماً؛ لكون الملحوظ فيه حيثيه الصـغر، بخلاف من لا حاجه له للنساء من الرجـال، فـإنّ له حصتين: تاره يكون لنقص شخصـيته وعقله وهو المولّى عليه والتابع، واُخرى: يكون لنقص فى البـدن دون عقله فهذا غير مستثنى، فهذا التحصيص يأتى فى غير اولى الإربه دون الطفل الذى لا جدوى هنا فى تحصيص أفراده وحالاته.



---

۱- (۱) . راجع: زبده البيان: ۶۹۰.

۳. إنّه يؤول الى زياده أحد الوصفين؛ للاستغناء عن أحدهما بالآخر، ممّا يدعو الى حمل أحدهما على التأكيد أو زياده التوضيح، وهو خلاف الأصل.

۴. إنّه بناء على هـذا الاحتمال كان الأنسب جمع الوصـفين معاً لا الفصل بينهما، كأن يقال: (أو التابعين غير اولى الإربه الـذين لم يظهروا على عورات النسـاء من الرجال أو الطفل) أو يقال: (أو التابعين من الرجال والطفل غير اولى الإربه الـذين لم يظهروا على عورات النساء)، فالفصل بينهما يناسب تعدّد الموصوف، لا اتّحاده.

۵. يمكن دعوى أن يراد من الطفل هنا ما يشـمل الـذكر والأُنثى، حيث إنّ الإناث من الأطفال لم يشـملهنّ قوله تعالى: أَو نِسائِهِنَّ لأنّه لا يطلق إلّا على البالغات دون الصـغيرات، وبما أنّ لفظ (الطفل) للجنس فلا داعى لتخصـيصه بالأطفال الـذكور؛ إذ لا مقيّد لهذا الإطلاق، بل وهذا الاحتمال لا يتنافى مع ما رجّحناه من تفسير للوصف المذكور للطفل من عدم الظهور على عورات النساء. وعليه فيحرم إبداء الزينه أمام الطفله الصغيره إذا كانت مطّلعه على الميول الجنسيه الخاصّه بالأُنثى.

إلّا أنّ هذا واضح البطلان؛ لأنّ الحرمه هنا غير محتمله قطعاً بالنسـبه للبالغه المدركه المطّلعه فضلاً عن الصغيره، بل صُرّح بالإباحه للبالغه فى قوله تعالى أَو نِسائِهِنَّ السابق على قوله تعالى أَوِ الطِّفلِ... فلا ينعقـد مثل هـذا الإطلاق بلحاظ القرائن اللفظيه واللبيّه، إذ إنّ غير البالغه ليست بأسوأ حالاً من البالغه.

وهل هذا الاستثناء حاصر لهذه الطوائف الاثنتى عشره؟

۱. لقد تقدّم بيان أنّ الجدّ وإن علا ملحق بالأب، كما أنّ ابن الابن وإن سفل ملحق بالابن، فهؤلاء مشمولون بالآيه؛ للإطلاق.

۲. لم تنصّ الآيه على جميع المحارم، ومنهم الأعمام والأخوال فهؤلاء من المحارم على ما هو المعروف، وفى ذلك اتجاهان:

الاتجاه الأول : إنّهم مستثنون كسائر المحارم، وقد ذُكر فی بیان الوجه فی عدم النصّ علیهم هو للاستغناء عنه بذکر ابن الأخ وابن الاُخت، وذلک لوحده النسبه بین العم وابن الأخ وبین الخال وابن الاُخت، فکما یجوز للمرأه إبداء زینتها لابن أخیها وابن اختها نظراً إلی کونها عمّه أو خاله لهما یجوز لها إبداء زینتها لعمّها وخالها لوحده النسبه. (۱)ولعلّ هذا هو المراد من قول عکرمه: «لم یذکرهما فی الآیه لأنّهما تبعان لأبنائهما». (۲)

وحاول بعضهم بیان وجه آخر لعدم ذکر الأعمام والأخوال فقال: «السرّ فی ذلک

أنّهم بمنزله الآباء، فأغنی ذکرهم عن ذکر الأعمام والأخوال، وکثیراً ما یطلق الأب علی العمّ...». (۳)

وقال ثالث: «لأنّهم فی معنی الإخوان». (۴)

أقول: کون الآیه فی مقام بیان موارد الحرمه والإباحه لا یناسب إهمال طائفه من الطوائف، وما ذکر من محاولات لتصویر شمول الاستثناء للأعمام والأخوال لو سلّمنا تمامیتها فی نفسها فإثبات إرادتها فی الآیه غیر واضح؛ لأنّها تعود إلی نکات تحلیلیه غیر ظاهره من اللفظ بحسب الفهم العرفی العام.

أجل، یمکن تسریه الحکم إلیهما بتقریب: إنّه عند لحاظ المناسبه بین الحکم والموضوع وموارد الاستثناء یحصل لنا اطمئنان متاخم للقطع بأنّ الحکم لیس تعبّدیاً، فإنّ الملاک واضح لدی العقلاء، وهو عدم الإثاره الجنسیه، وهو متحقّق بالنسبه لجمیع المحارم بما فیهم الأعمام والأخوال بحسب الطبع، فیتعدّی إلیهم فی إباحه إبداء الزینه.



---

۱- (۱) . مستند العوره الوثقی، النکاح: ۱/ ۴۲ - ۴۳.

۲- (۲) . الجامع لأحکام القرآن: ۱۲/ ۲۳۳.

۳- (۳) . روائع البیان: ۲/ ۱۶۰ - ۱۶۱.

۴- (۴) . کنز العرفان: ۲/ ۲۲۳.

ولعلّ وضوح ذلك هو الذى حدا ببعض الفقهاء أن يتكلّف فى إثبات دلاله الآيه لفظاً على هذا الحكم.

الاتجاه الثانى: وقد التزم بعضهم بعدم شمول الحكم لهم رغم كونهم من المحارم مبيّناً فلسفه ذلك بأنّ أبناء الأعمام والأخوال ليسوا من المحارم لهنّ، فلعلّهم إذا رأوا زينتهنّ بأن يظهرنها لهم يصفونها لبنيهم فيفتتنوا. (۱)

ومن الواضح أنّ هذه النكته تطّرد فى بعض من استثنته الآيه، كأجداد وآباء البعوله والنساء و.... ومن الواضح عدم إمكان الالتزام بالحرمه فيمن ذُكر.

أجل، حكى عن الشعبى، وعكرمه: إنّ العمّ والخال ليسا من المحارم. (۲)ويحتمل رجوعه إلى القول المتقدّم وليس قولاً ثانياً.

۳. الظاهر من الآيه استثناء المحارم من النسب، وليس فيها ذكر للمحارم من الرضاع، والمعروف إنّه كالنسب استناداً للسنّه. (۳)

إلّا أنّ بعضهم استظهر من الآيه الشمول للمحارم من النسب والرضاع؛ للصدق، فيحرم نكاح بعضهم على بعض، فهؤلاء محارم. (۴)

أقول: إن كان المراد الاستدلال بالإطلاق اللفظى فلا يتمّ؛ لأنّ صدق اللفظ على المحارم غير النسبيين من باب المجاز لا الحقيقه.

وإن اريد الاستدلال بتسريه الملاك وإلغاء الخصوصيه فهو وجه فنّى، سيّما مع دعمه ببعض المؤيّدات من الأحكام الأُخرى.

۴. ما هو حكم السيّد؟ فهل يجوز للأُمه إظهار زينتها لمولاها؟



---

۱- (۱) . فقه القرآن: ۲/ ۱۲۹، كنز العرفان: ۲/ ۲۲۳.

۲- (۲) . الجامع لأحكام القرآن: ۱۲/ ۲۳۳.

۳- (۳) . المصدر.

۴- (۴) . زبده البيان: ۵۴۵.

صرّح بعض بجواز ذلك (۱)، ويمكن استفادته من الآيه بناء على ما أثاره البعض فى المعنى اللغوى للبعل وأنّه يطلق على السيّد، فيكون المراد ب- لِبُعُولَتِهِنَّ أزواجهنّ وأسيادهنّ، وقد سبقت الإشاره إليه.

والظاهر تماميه هذا الوجه.

۵. لقد أفاد بعضٌ بأنّ هذه الطوائف وإن اشتركوا فى جواز رؤيه الزينه الباطنه وفى جواز إبدائها لهم لكنّهم يختلفون فى دائره الرؤيه، فهم على أقسام ثلاثه:

أوّلهم: الزوج وله حرمه ليست لغيره، يحلّ له كلّ شىء منها.

وثانيهم: سائر المحارم من النسب والرضاع، كالأب، والابن، والأخ، والجدّ، وأبى الزوج، فيحلّ لهم أن ينظروا إلى: الشعر والصدر والساقين والذراع وأشباه ذلك.

وثالثهم: التابعون غير أولى الإربه من الرجال. (۲)

أقول: يرد على ذلك امور، منها:

۱. إنّ هذه القسمه غير حاصره حيث اهملت فيها بعض الطوائف، كالنساء والأطفال.

۲. إنّ حلّيه الاستمتاع للزوج لا علاقه لها بجواز إظهار الزينه، فهذان حكمان أحدهما غير الآخر.

۳. كذلك لا دلاله للآيه على الفرق بين القسمين الثانى والثالث.

## ثانياً: وجوب الستر

قال تعالى: وَ لْيَضرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ.

۱. وقد تضمّن أمر المرأه بضرب الخمار - وهى المقنعه - على الجيب لتستر



---

۱- (۱) . الجامع لأحكام القرآن: ۱۲/ ۲۳۱.

۲- (۲) . التفسير الكبير: ۲۳/ ۲۰۹.

صدرها، خلافاً لعاده الجاهليه فی لبس المقانع مع کشف الصدر وما فوقه. (۱)

والمراد بقوله تعالی: جُیُوبِهِنَّ مواضع الجیوب، وهی الصدور، کما أنّ الأمر یدلّ علی الوجوب.

والضرب هنا بمعنی الوضع، فقولک: ضَربَت بخمارها علی جیبها، کقولک: ضربتُ بیدی علی الحائط: إذا وضعتها علیه. (۲)

۲. ثُمّ إنّ الأمر بضرب الخمار علی الجیب وتخصیص الستر بها یدلّ علی عدم وجوب ستر الوجه، ولو کان ستره واجباً لکان أولی بالذکر من الجیب والصدر (۳)، فإنّ الخمار یستر الرأس عاده، ولا یمکن عاده ستره بالخمار، بل ستره یکون بالبرقع ونحوه.

۳. وأمّا ستر الرأس فهو مطویّ فی الآیه؛ إذ إنّ ضرب الخمار علی الصدر لازمه الفراغ عن ستر الرأس باعتبار أنّ الخمار إنّما یستقرّ علی الرأس؛ لأنّه لباس خاصّ بالرأس.

۴. والغرض من ضرب الخمار هو الستر، لذا فلو لم یکن الخمار ساتراً، لرقّته فلا یتحقّق الامتثال.

وقد وردت عدّه أحادیث بهذا الشأن، فقد روی أبو داوود عن عائشه: إنّ أسماء بنت أبی بکر دخلت علی رسول الله(صلی الله علیه و آله) وعلیها ثیاب رقاق، فأعرض عنها رسول الله(صلی الله علیه و آله) وقال لها:

یا أسماء إنّ المرأه إذا بلغت المحیض لم یصلح أن یُری منها إلّا هذا

وأشار إلی وجهه وکفّیه. (۴)



---

۱- (۱) . کنز العرفان: ۲۲۲/۲.

۲- (۲) . زبده البیان: ۵۴۴.

۳- (۳) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام: ۳۷۹/۱.

۴- (۴) . الجامع لأحکام القرآن: ۲۲۹/۱۲.

وروى البخارى عن عائشه أنّها قالت: رحم الله نساء المهاجرات الأوَل، لما نزل وَ لیَضرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلی جُیُوبِهِنَّ شققن ازُرهنّ فاختمرن بها. ودخلت على عائشه حفصه بنت أخيها عبدالرحمن وقد اختمرت بشیء یشفّ عن عنقها وما هنالك، فشقّته عليها وقالت: إنّما یُضرب بالكثیف الذی یستر. (۱)

## ثالثاً: حرمه النظر

لقد استدلّ كثير من الفقهاء بهذا النصّ لإثبات حرمه النظر إلى المرأه الأجنبيه إلاّ ما ورد استثناؤه كالوجه والكفّين تمسّكاً بقوله تعالى: إلاّ ما ظَهَرَ مِنها، وكذلك وَ لیَضرِبنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلی جُیُوبِهِنَّ.

وقد تقدّم أنّ جواز الكشف وعدم وجوب الستر ينسجم مع إراده الزينه أو مواضعها، فراجع.

إثارتان

ولكن طرحت إثارتان بهذا الصدد:

الإثاره الأُولى: إنّ حرمه النظر لغير ما استثنى يمكن استفادتها من لزوم الستر على المرأه؛ للملازمه بين الأمرين، فيصحّ عقد قضيه كلّيه موجبه، وهى: كلّ ما وجب ستره حرم النظر إليه؛ إذ إنّ الستر إنّما وجب للحيلوله دون النظر.

الإثاره الثانيه: لكن العكس غير صحيح؛ فإنّ جواز كشف ما استثنى وهو الوجه والكفّان لايلازم جواز نظر الرجل إليه، كما هو الحال بالنسبه للرجل حيث لايجب عليه ستر بدنه، ولكن فى الوقت نفسه يحرم على المرأه النظر إلى ذلك، فلا يصحّ عقد قضيه كلّيه بأنّ كلّ ما جاز كشفه جاز النظر إليه.



---

۱- (۱) . المصدر: ۲۳۰/۱۲.

## رابعاً: حرمه الضرب بالأرجل

وَ لا يَضرِبنَ بِأَرجُلِهِنَّ لِيُعلَمَ ما يُخفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ.

۱. هذا هو المقطع الثالث من الآيه الذى ورد فيه حكم من أحكام الزينه للنساء، وهو (النهى عن ضرب الأرجل على الأرض)، فإنّ ضرب الرجل كان متعارفاً بين نساء الجاهليه، فقد كانت إحداهنّ تمشى فى الطريق حتّى إذا مرّت بمجلس من مجالس الرجال وفى رجلها خلخال، ضربت برجلها الأرض فصوّت الخلخال. فنهى الله سبحانه المؤمنات عن ذلك.

أو المراد بضرب الأرجل أى: ضرب بعضها ببعض ليعلم أنّها ذات خلخالين (۱).

ويحتمل أنّ المراد ضرب الأرجل المؤدّى إلى إعلام الرجال بالحلىّ خلخالاً كانت أو قرطاً أو سواراً; إذ إنّ تحريك الأرجل بشدّه وبسرعه حال المشى يؤدّى إلى تحريك كلّ البدن عاده، ولا داعى لحصر الآيه فى بعض المصاديق مادام لفظها مطلقاً.

وعلى كلّ حال فإنّ فى الآيه نهى، والنهى ظاهر فى الحرمه.

وتجدر الإشاره إلى أنّه قد ورد التعبير بالضرب فى الآيه مرّتين: مرّه تعلّق بعمل إيجابى وهو الستر وقد امر به، ومرّه أُخرى تعلّق بعمل سلبى وهو إبداء الزينه وقد نُهى عنه.

فإذاً إعلام المرأه للغير بزينتها وإن خفى مظهرها ورؤيتها للناظر هو محرّم، وجاء هذا الحكم لإبطال توهّم كون الحرمه متعلّقه بإظهار الزينه وإراءتها فحسب، بل الغرض هو سدّ باب الإثاره الجنسيه غير المشروعه، فإنّ إسماعها لصوت الزينه ليس بأقلّ تأثيراً من رؤيتها.



---

۱- (۱) . الكشاف: ۲۳۳/۳.

۲. لکن هل المراد تقیید الحرمه بما إذا کان إسماع الرجال الأجانب مقصوداً للمرأه بإحداثها لصوت الخلخال وشبهه فتدور الحرمه حینئذٍ مدار القصد وجوداً وعدماً مطلقاً، کما هو ظاهر الآیه (۱)؟ فإن لم تکن قاصده لذلک فلا حرمه؟

أو إنّ المراد النهی فیما لو آل ذلک إلی الحرام بأن تقصد المرأه من ضرب الأرجل أن یتوجّه إلیهنّ الرجال ویرینهم موضع زینتهنّ الباطنه، فیکون حراماً إذا آل إلی الحرام، وإلّا فلا؟ (۲)

أو إنّ المراد النهی عن إحداث التصویت مطلقاً أمام الرجال الأجانب سواء أقصدن إعلامهم أم لم یقصدن; باعتبار أنّ عاقبه الضرب بالأرجل وفیها الخلاخل أن یعلم الناس ما یخفین من الزینه فیفتتنوا بهنّ، أی تکون اللام فی قوله تعالی لِیُعلَمَ لام العاقبه؟ فیه احتمالات.

۳. ومن هنا یمکن أن یستفاد من هذه الفقره من الآیه حرمه مزاوله النساء لکلّ قضیه تستلزم إثاره شهوه الرجال من قبیل التطیّب بالأدهان والعطور المثیره أو ارتداء الملابس الضیّقه وإن استوعبت فی تغطیتها کلّ أعضاء بدن المرأه مادام ملاک الحرمه متوفّر وهو إثارتها للجنس الآخر. (۳)

۴. قال الجصّاص: «وفیه دلاله علی أنّ المرأه منهیه عن رفع صوتها بالکلام، بحیث یسمع ذلک الأجانب إذ کان صوتها أقرب إلی الفتنه من صوت خلخالها». (۴)

ولمزید التفصیل (انظر: ستر)



---

۱- (۱) . زبده البیان: ۶۹۱.

۲- (۲) . المصدر: ۶۹۱.

۳- (۳) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام: ۳۸۳/۱.

۴- (۴) . أحکام القرآن: ۴۶۵/۳.

## خامساً: الموقف حاله الشكّ

لقد بيّنت الآيتان؛ حكم المؤمنين رجالاً ونساءً، فخصّت الآيه الأُولى الخطاب بالرجال وخصّت الآيه الثانيه الخطاب بالنساء واشتملت أيضاً على استثناء عدّه طوائف من الرجال والنساء، وهنا يبرز سؤال: فما هو الحكم حال الشكّ؟

وحالات الشكّ كثيره، نشير إلى حالتين منها:

الحاله الأُولى : الشكّ بين من يجوّز النظر إليه وبين من لا يجوّز، أو الشكّ بين من يجب التستّر عنه ومن لا يجب، كما لو شكّ فى كونه مماثلاً أو لا، أو شكّ فى كونه من المحارم النسبيه أولا؟

ذهب بعض إلى أنّ مقتضى عموم النصّ، أنّ الأصل هو حرمه النظر إلى الغير ووجوب التستّر عنه، والرخصه - بسبب الاستثناء الوارد فى النص نفسه - مشروطه بأمر وجودى وهو كونه مماثلاً أو من المحارم، وما لم يحرز ذلك يجب العمل بالعموم وهو حرمه النظر حينئذٍ ووجوب التستّر، فهو من قبيل المقتضى والمانع. (۱)

بل أفاد بعض المحقّقين أنّ المقام من الأعراض التى اهتمّ بها الشارع، والأصل فى ذلك أصاله الحرمه، نظير اللحوم التى أسّسوا فيها أصاله عدم التذكيه إلّا ما خرج بالدليل، ثُمّ قال: «إنّ ما ذكرناه من المداليل السياقيه، وليست من المداليل اللفظيه حتّى يمكن المناقشه فيها». (۲)

الحاله الثانيه: الشكّ بسبب كون المكلّف خنثى، فلا يصدق عليه عنوان الذكر ولا الأُنثى. وقد تعرّض بعضهم إلى ذلك فاختار أنّه يحرم عليها النظر إلى النساء والرجال الأجانب، ويجب عليها التستّر وعدم إبداء الزينه أمام الرجال (۳)؛ لأنّها تعلم



---

۱- (۱) . العروه الوثقى، اليزدى: ۴۹۹/۵ - ۵۰۱، النكاح، المسأله (۵۰).

۲- (۲) . مهذب الأحكام، السبزوارى: ۵۵/۲۴ - ۵۶.

۳- (۳) . زبده البيان: ۶۹۰.

إجمالاً ـ بأنّها إمّا ذكر أو انثى، فيجب عليها الاجتناب من كلّ منهما لعموم الآيه (۱)، سيّما مع الالتفات إلى ذيل الآيه وهو قوله تعالى: وَ تُوبُوا إِلَى اللّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا المُؤمِنُونَ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ. فإنّه تعميم لكلّ من يصدق عليه عنوان المؤمن، ولا يختصّ بالذكر المحض والأُنثى المحضه. ولذا قالوا: إنّ الخنثى مع الأُنثى كالذكر، ومع الذكر كالأُنثى (۲)، كما يجب على الذكر والأُنثى الاجتناب عنها لذلك. (۳)

وتجدر الإشاره إلى أنّ الخنثى إذا كان بينها وبين الغير علاقه المحرميه، كالأخوّه أو البنوّه أو كونها من بنى الإخوه أو بنى الأخوات أو بنى البعوله، فهنا لايحرم عليها النظر إلى العمّه أو الخاله أو الأُخت أو الأُم ولا يجب عليها التستّر من الأخ أو الأب أو العمّ أو الخال; إذ لا شكّ هنا فى الحكم إطلاقاً.

## سادساً: الأمر بالتوبه

۱. قال تعالى: وَ تُوبُوا إِلَى اللّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا المُؤمِنُونَ لَعَلَّكُم تُفلِحُونَ. ۴

وفيه أمر بالتوبه، والأمر للوجوب.

لكن ما هو المراد بالتوبه؟

فيه احتمالات:

الاحتمال الأوّل: التوبه من الذنب المعيّن وهو إبداء الزينه، وهذا هو الفهم الشائع للآيه وأمثالها، والتوبه بهذا المعنى لاخلاف بين الأُمه فى وجوبها وأنّها فرض متعيّن، وكان الناس لا يبالون بذلك فلمّا نزلت الآيه أمرتهم بمراعاه تلك الأُمور والتوبه من مخالفاتهم السابقه. (۴)



---

۱- (۱) . مهذب الأحكام: ۳۸.

۲- (۲) . العروه الوثقى: ۴۹۴/۵، النكاح، المسأله (۳۰).

۳- (۳) . مهذب الأحكام: ۳۸.

۴- (۵) . راجع تفسير آيات الاحكام، السايس: ۳۳۶/۲ - ۳۳۷.

قال الزمخشری: «فإن قلت: قد صحت التوبه بالإسلام، والإسلام یجبُّ ما قبله، فما معنی هذه التوبه؟ قلت: أراد بها ما یقوله العلماء: إنّ من أذنب ذنباً، ثُمّ تاب عنه یلزمه کلّما تذکّره أن یجدّد عنه التوبه; لأنّه یلزمه أن یستمر علی ندمه وعزمه إلی أن یلقی ربّه». (۱)

وردّ بعضهم علی کلام الزمخشری هذا. (۲)

الاحتمال الثانی: التوبه بمعنی الذنب المطلق، لاخصوص ذنب معیّن، فالآیه تأمر المؤمنین بأصل التوبه کتشریع وحکم کلّی وعلی نحو القضیه الحقیقیه. (۳)

وممّا یساعد علی إراده هذا المعنی کون المؤمن فی معرض المخالفه للأحکام الوارده فی الآیه وما قبلها من حرمه النظر ووجوب الستر وحرمه إبداء الزینه، فإنّها محلّ ابتلاء الناس عاده، ویحتمل المعصیه الصادره من هذه الجهه.

الاحتمال الثالث: التوبه بمعنی الأوبه والرجوع إلی الله تعالی (۴)، فهنا أمر ودعوه للمؤمنین بعدم الانحراف عن طریق الله، وثمّه قرائن تؤیّد إراده هذا الاحتمال، من قبیل: ذکر التشریعات التی تتناسب مع المجتمع الطاهر النظیف، ولم تکن هناک أیّه إشاره إلی وجود معصیه أو مخالفه کما هو الحال فی بعض الآیات المتعرّضه لجمله من المعاصی والتی تعقّبتها بذکر التوبه کقوله تعالی: وَ الَّذِینَ لا یَدعُونَ مَعَ اللّهِ إِلهاً آخَرَ وَ لا یَقتُلُونَ النَّفسَ الَّتِی حَرَّمَ اللّهُ إِلاّ بِالحَقِّ وَ لا یَزنُونَ إِلاّ مَن تابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ عَمَلاً صالِحاً فَأُولئِکَ یُبَدِّلُ اللّهُ سَیِّئاتِهِم حَسَناتٍ وَ کانَ اللّهُ غَفُوراً رَحِیماً. ۵

ومن قبیل: ما جاء فی ذیل الآیه لَعَلَّکُم تُفلِحُونَ فهی بشاره، والبشاره تکون



---

۱- (۱) . الکشاف: ۲۳۳/۳.

۲- (۲) . زبده البیان: ۶۹۲.

۳- (۳) . راجع تفسیر آیات الاحکام: ۳۳۶/۲ - ۳۳۷.

۴- (۴) . راجع: المیزان: ۱۱۲/۱۵؛ مسالک الأفهام: ۲۸۹/۳.

أكثر مناسبه مع العمل الإيجابى الذى يصدر من الإنسان.

ومن قبيل: تعميم الخطاب إلى المؤمنين والتصريح بهم واستعمال أداه النداء والإتيان بلفظ جَمِيعاً .

كلّ ذلك يؤكّد هذا الاحتمال.

وبناء على هذا الاحتمال لاتكون الآيه بصدد تشريع الحكم، بل هى بصدد الدعوه العامّه لالتزام الناس بأحكام الله المشرّعه لمصحالهم، فهذا المقطع من الآيه يكون من آيات الدعوه، وليس من آيات الأحكام.

٢. إنّ ما يمتاز به القرآن فى تشريعاته إنّه ليس كتاباً قانونياً جافّاً، بل هو كتاب تشريع وكتابه دعوه وكتاب تنفيذ، فإنّه عندما يطرح الحكم فإنّه يطرحه ضمن أجواء تساعد على تنفيذه وتضمن إجراءه.

## الملاحق

### اشاره

ص:۲۱۷

## ملحق ۱:ببلوغرافیا الکتب المؤلّفه فی آیات الأحکام بحسب القرون

### القرن الأوّل

لم تصل إلینا أیّه وثیقه تـدلّ علی وجود مصـنّف مسـتقلّ یختصّ بآیات الأحکام فی القرن الأوّل الهجری، وإن کنا علی یقین بأنّ بـذور هـذا الفنّ نشأت منـذ بـدایه التشـریع وواکبت نزول القرآن؛ لحاجه المسـلمین إلی معرفه ذلک، مضافاً إلی وجود أحادیث کثیره جدّاً مرویه عن النبی(صلی الله علیه و آله) وأئمه أهل البیت(علیهم السلام) تضمّنت التعرّض إلی العدید من آیات الأحکام بیاناً وتفسیراً أو تطبیقاً أو استدلالاً وتقنیناً، ویتجلّی ذلک جلیاً بمراجعه المسرد الخاصّ بذلک فی الملاحق.

### القرن الثانی

- أحکام القرآن، أبو النضـر محمّـد بن السائب بن بشـر الکلبی (ت ۱۴۶ه) من أصـحاب الإمامین أبی جعفر الباقر، وأبی عبـد الله الصادق(علیه السلام)، وهو والد هشام الکلبی النسّابه الشهیر وصاحب التفسیر الکبیر الذی هو أبسط التفاسیر، کما أذعن به العلّامه السیوطی فی الإتقان. قال ابن الندیم: «کتاب أحکام القرآن للکلبی، رواه عن ابن عبّاس».

وعلى هذا فيكون هو أوّل من ألّف فى هذا الفنّ، وكان من الشيعه. وسنذكر ما عثرنا عليه من كتب السابقين مرتّباً حسب القرون.

- تفسير خمسئمه آيه فى الأحكام، مقاتل بن سليمان بن بشر الخراسانى البلخى (ت ۱۵۰ه)، وكان من الشيعه، ومن مؤسّسى فرقه البتريه.

وقد نُسب هذا الكتاب إلى مقابل بن حيّان.

### القرن الثالث

- أحكام القرآن، حيى بن آدم بن سليمان الأموى (ت ۲۰۳ه) من فقهاء البتريه.

- تفسير آيات الأحكام، أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبى الكوفى (ت ۲۰۴ه)، وكان من الشيعه من أصحاب الإمامين الباقر والصادق(عليه السلام).

- أحكام القرآن، محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان الشافعى (ت ۲۰۴ه) وهو مؤسّس المذهب الشافعى، وقد فقد هذا الكتاب، لكن البيهقى صاحب السنن (ت۴۵۸ه) قام بجمعه بعد ذلك.

- أحكام القرآن، جبير بن غالب.

- أحكام القرآن، أحمد بن معذل (معدل) بن غيلان العبرى (ت ۲۴۰ه) مالكى المذهب.

- أحكام القرآن، إبراهيم بن خالد المعروف بأبى ثور الكلبى (ت ۲۴۰ه) من فقهاء أهل الحديث، وكان طريقته قريبه إلى الشافعى.

- إيجاب التمسّك بأحكام القرآن، يحيى بن أكثم بن محمّد بن قطن التميمى المروزى (ت ۲۴۲ه) من فقهاء البصره.

- أحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم عبدوس (ت ۲۴۵ه).

- أحكام القرآن، على بن حجر بن محمّد السعدى المروزى الخراسانى (ت ۱۵۴ -۲۴۶ه) حنفى المذهب.

- أحكام القرآن، حفص بن عمر بن عبدالعزيز الأزدی الدوری (ت ۲۴۶ه) من فقهاء أصحاب الحدیث.

- أحكام القرآن، خصاف أحمد عمر (ت ۲۶۱ه).

تفسیر خمسمئه آیه، أبو المؤثر صلت بن خمیس البهلاوی، أباضی.

- أحكام القرآن، محمّد بن عبد الله، المعروف بابن الحكم (۱۸۲ - ۲۸۶ه) مالكی.

أحكام القرآن، داوود بن علی الظاهری الإصفهانی (۲۰۱ - ۲۷۰ أو ۲۷۳ه) ظاهری.

أحكام القرآن، إسماعیل بن إسحاق الأزدی البصری الجهضمی (۱۹۹ أو ۲۰۰-۲۸۲ه) مالكی.

## القرن الرابع

- آیات الأحكام (أحكام القرآن)، القاسم بن أصبغ بن محمّد القرطبی الأندلسی (۲۴۷ - ۳۰۴ه) مالكی.

أحكام القرآن (آیات الأحكام)، علی بن موسی بن یزداد القمّی الحنفی (ت ۳۰۵ه)، كان من رؤساء المذهب الحنفی فی عصره.

- أحكام القرآن، محمّد بن أحمد بكیر البغدادی (ت ۳۰۵ه) مالكی.

- أحكام القرآن، فی ۱۲ جزءاً، أبو الأسود موسی بن عبدالرحمن، المعروف بقطّان (۲۳۲ - ۳۰۹ أو ۳۰۶ه) مالكی.

- أحكام القرآن، فی ۱۰ أجزاء، أحمد بن محمد بن زیاد الفارسی (ت ۱۳۱۸ه) مالكی.

- أحكام القرآن، أبو جعفر أحمد بن أحمد القیروانی (ت ۳۱۹ه).

- أحكام القرآن، أحمد بن محمّد بن سلامه الأزدی الطحاوی (۲۳۹ - ۳۱۹ أو ۳۲۱ ه) حنفی.

- أحكام القرآن، عبد الله بن أحمد، المعروف بابن المغلّس (ت ۳۲۴ه) ظاهری.

(تفسیر) آیات الأحکام (أحکام القرآن)، العلّامه أبو الحسن عبّاد بن العباس بن الدیلمی الطالقانی القزوینی (ت ۳۳۴ أو ۳۳۵ه) شیعی.

- أحکام القرآن، بکر بن محمّد بن العلاء بن محمد القشیری (۲۶۴ - ۳۴۴ه) مالکی، وهذا الکتاب هو مختصر عن کتاب إسماعیل بن إسحاق القاضی المتقدّم.

أحکام القرآن (شرح أحکام القرآن)، أبو محمّد القاسم بن أصبغ القرطبی (۲۷۳ - ۳۴۰ أو ۳۵۵ه) مالکی.

أحکام القرآن، محمّد بن القاسم بن شعبان (ت ۳۵۵ه) مالکی.

الإنباه علی استنباط الأحکام من کتاب الله، منذر بن سعید بن عبد الله، أبو الحکم البلوطی (۲۷۳ - ۳۵۵ه) مالکی.

أحکام القرآن (شرح أحکام القرآن)، أحمد بن علی الجصّاص الرازی (۳۰۵ - ۳۷۰ أو ۳۷۶ه) حنفی.

أحکام القرآن، محمّد بن الحسین بن محمّد، أبو یعلی (۳۸۰ - ۴۵۸ه).

شرح آیات الأحکام، کافی الکفاه، الصاحب إسماعیل بن عبّاد (ت ۳۸۵ه) شیعی.

### القرن الخامس

أحکام القرآن، أحمد بن علی الربعی، المعروف بالباغانی (۳۴۵ - ۴۱۰ه) مالکی.

مختصر أحکام القرآن.

- المأثور عن مالک فی أحکام القرآن وتفسیره، مکی بن أبی طالب القیسی القیروانی (ت ۴۳۸ه).

- أحکام القرآن، محمّد بن علی بن أحمد بن أبی حزم (۳۸۴ - ۴۵۶ه) ظاهری.

- أحکام القرآن، الحافظ أبو بکر أحمد بن الحسین البیهقی (ت ۴۵۸ه) شافعی.

- آیات الأحکام، محمّد بن الحسین بن محمّد بن الفرّاء، أبو یعلی الکبیر (۳۸۰ - ۴۵۸ه) حنبلی.

### القرن السادس

- أحکام القرآن، علی بن محمّد الطبری، المعروف بالکیاهراسی (ت ۵۰۴ه) شافعی.

- أحکام القرآن (آیات الأحکام)، محمّد بن عبد الله الاندلسی الأشبیلی، المعروف بابن العربی (۴۶۸ - ۵۴۳ه) مالکی.

- فقه القرآن فی شرح آیات الأحکام، قطب الدین سعید بن هبه الدین الراوندی (ت ۵۷۳ه) شیعی.

- شرح آیات الأحکام، الراوندی المتقدّم.

- تفسیر آیات الأحکام، أبو الحسن محمّد بن الحسین البیهقی النیشابوری الکیدری (فی حدود ۵۷۶ه) شیعی.

- متشابه القرآن ومختلفه، رشید الدین محمّد بن علی بن شهر آشوب المازندرانی (ت ۵۸۸ه) شیعی، وهو وإن لم یؤلّف جمیع کتابه لبحث آیات الأحکام إلّا أنّه خصّص فصلاً کبیراً منه تحت عنوان (باب فیما یحکم علیه الفقهاء).

- مختصر أحکام القرآن، عبدالمنعم بن محمّد الأنصاری الأندلسی الغرناطی (ابن الغرس) (۵۲۴ - ۵۹۹ أو ۵۹۷ه) مالکی.

- تفسیر سورتی آل عمران والنساء، الأنصاری المتقدّم.

### القرن السابع

- کتاب فی أحکام القرآن، محمّد یحیی بن أحمد بن خلیل الشلوبین الأشبیلی (ت ۶۴۰ه) مالکی.

آیات الأحکام (جامع أحکام القرآن)، أبو بکر صائن الدین یحیی بن سعدون الأزدی الأندلسی (ت ۶۷۰ه) مالکی.

الجامع لأحکام القرآن (تفسیر القرطبی)، محمّد بن أحمد الأنصاری القرطبی (۵۷۸ - ۶۷۱ه) مالکی.

### القرن الثامن

- التبیان فی أحکام القرآن، علی بن الحسین بن عبدالعزیز ابن أبی الأحوص (ت ۷۰۰ه) مالکی.

- شرح آیات الأحکام، السیّد یحیی بن حمزه بن علی الحسینی الزیدی الیمانی (ت ۷۴۹ه) زیدی.

- الأنوار المضیئه علی آیات الأحکام، السیّد محمّد بن هادی بن تاج الدین، زیدی.

- تفسیر آیات الأحکام، محمّد بن أبی بکر الدمشقی الزرعی المعروف بابن القیّم الجوزیه (ت ۷۵۱ه) حنبلی.

- أحکام القرآن (القول الوجیز فی أحکام الکتاب العزیز)، أحمد بن یوسف بن عبدالدایم الحلبی المعروف بسمین (ت ۷۵۶ه) شافعی.

- تلخیص (تهذیب) أحکام القرآن، محمّد (محمود) بن أحمد بن مسعود السرّاج القونوی (ت ۷۷۷ أو ۷۷۰ه) حنفی.

- منهاج الهدایه فی بیان خمسمئه الآیه، فخر الدین أحمد بن عبد الله بن محمد بن متوّج البحرانی (ت ۷۷۱ه) شیعی.

النهایه فی تفسیر الخمسمئه آیه فی أحکام القرآن، فخر الدین أحمد بن عبد الله بن محمد بن متوّج البحرانی (ت ۷۷۱ه) شیعی.

ولعلّه هو الکتاب المتقدّم نفسه إلّا أنّه وقع تصحیف فی اسم الکتاب.

- أحكام الراى من أحكام الآى، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، ابن الصائغ (ت ٧٧٦ه) حنبلى.

## القرن التاسع

- آيات الأحكام، ناصر بن أحمد بن عبد الله بن متوّج البحرانى (ت ٨٢٠ه) شيعى.

- تيسير البيان فى أحكام القرآن، محمّد بن على بن عبد الله الخطيب نور الدين بن على الموزعى (ت ٨٢٥ه).

- كنز العرفان فى فقه القرآن، الفاضل المقداد بن عبد الله السيورى الأسدى الحلّى (ت ٨٢٦ه) شيعى.

- الثمرات اليانعه والأحكام الواضحه القاطعه، يوسف بن أحمد بن محمد نجم الدين الثلاثى اليمانى (ت ٨٣٢ه).

- آيات الأحكام، أحمد المهدى لدين الله بن يحيى الحسينى اليمانى الصنعائى (ت ٨٤٠ه) زيدى.

- حصر آيات الأحكام الشرعيه، محمّد بن إبراهيم بن على (٧٧٥ - ٨٤٠ه) زيدى.

- أحكام القرآن، أحمد بن على، المعروف بابن حجر العسقلانى (٧٧٣ - ٨٥٢ه ) شافعى.

- شافى (شفاء) العليل فى شرح (تفسير) خمسمئه آيه من التنزيل (تفسير آيات الأحكام أو شرح آيات الأحكام الفارقه بين الحلال والحرام)، عبد الله بن محمّد النجرى اليمانى (٨٢٥ - ٨٧٧ه) زيدى.

- معارج السؤول ومدارج المأمول فى تفسير الخمسمئه آيه من آيات الأحكام (تفسير اللباب)، كمال الدين حسن بن شمس الدين محمّد الإسترآبادى (أواخر القرن ٩ه) شيعى.

## القرن العاشر

- تفسير آيات الأحكام، شرف الدين على بن محمّد الشهفتيكى (الشهفنيكى أو الشيفتكى أو الشيفنكى) المشهدى (ت ٩٠٧ه) شيعى.

- الأكليل فى استنباط التنزيل، عبدالرحمن جلال الدين السيوطى (٨۴٩ - ٩١١ه ) شافعى.

- معدن العرفان فى فقه مجمع البيان لعلوم القرآن، إبراهيم بن حسن الدرّاق (أوائل القرن العاشر) شيعى.

- شرح آيات الأحكام، محمّد بن يحيى الصعدى اليمانى (٩۵٧ه) زيدى.

- التفسير الشاهى (آيات الأحكام)[باللغه الفارسيه]، السيّد أمير أبو الفتح بن أمير الحسينى الشريفى الجرجانى (ت ٩٧۶ أو ٩٨۶) شيعى.

- آيات الأحكام، محمّد بن الحسن الطبسى، شيعى.

- زبده البيان فى شرح آيات الأحكام (أحكام القرآن أو تفسير آيات الأحكام)، أحمد بن محمّد، المعروف بالمقدّس الأردبيلى (ت ٩٩٣ه) شيعى.

- آيات الأحكام، شجاع الدين محمد (محمود) بن على الحسينى المرعشى (ت حوالى ٩٠٠ه )شيعى.

## القرن الحادى عشر

- أنوار القرآن فى أحكام القرآن، محمّد كافى بن حسن البسندى (البوسنوى) الاقحصارى (ت ١٠٢۵ه) حنفى.

- مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، بهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبد الصمد العاملى (ت ١٠٣٠ ه) شيعى (لم يخرج منه إلّا باب الطهاره).

- مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، الفاضل الجواد الكاظمى (المتوفّى أواسط القرن الحادى عشر) شيعى.

- تفسيرأو شرح آيات الأحكام، محمّد بن على بن إبراهيم الإسترآبادى المعروف بالميرزا محمّد (ت ١٠٢٦ أو ١٠٢٨ه) شيعى.

- تفسير آيات الأحكام، رفيع الدين محمّد الحسينى المرعشى (ت ١٠٣۴ه ) شيعى. (١)

- تفسير قطب شاهى أو (شرح) آيات الأحكام، المولى محمّد اليزدى المعروف بشاه قاضى (ت ١٠۴١ه) شيعى.

- آيات الأحكام (التفسير الشاهى)، عبدالمحمّد بن سلطان على بن فتح الله بدخشى، ألّف فى سنه ١٠۵٧ه.

- منتهى المرام فى شرح آيات الأحكام، محمّد بن الحسين الإمام القاسم الحسينى (ت ١٠۶٧ه).

- فتح أبواب الجنان فى تفسير آيات الأحكام(القرآن)، محمّد بن الحسين العاملى (ت ١٠٨٠ه).

- آيات الأحكام الفقهيه (باللغه الفارسيه)، المولى ملك على التونى (تاريخ التأليف ١٠٩٨ أو ١٠۶٨ه) شيعى.

- مفاتيح الإحكام فى شرح آيات الأحكام، محمد سعيد بن سراج الدين الطباطبائى القهپائى (ت ١٠٩٢ه) شيعى، والظاهر أنّه شرح ل-(زبده البيان).

### القرن الثانى عشر

- أحكام القرآن، آقاى حسين الخوانسارى (ت ١١٠٠ه) شيعى.

- أنوار القرآن فى أحكام (آيات) القرآن، محمّد شمس الدين أبو بكر الهروى البخارى (ت ١١٠٩ه) حنفى.



---

١- (١) . ويحتمل اتحاده مع المذكور فى (٧۵).

- حواشی زبده البیان، السید نعمه الله الموسوی الجزائری (۱۰۵۰ - ۱۱۱۲ه ) شیعی.

- المتعه فی شرح الزبده، السیّد میرزا خالد.

- تعلیقه علی زبده البیان، للأمیر فیض الله التفرشی، تلمیذ المحقّق الأردبیلی.

- تعلیقه علی زبده البیان، السیّد میر فضل الله الإسترآبادی، تلمیذ المحقّق الأردبیلی أو المیرداماد.

- أحکام القرآن، الشیخ جعفر القاضی (ت ۱۱۱۵) شیعی.

- أحکام القرآن، أبو الحسن شمس الدین سلیمان بن عبد الله البحرانی، المعروف بالمحقّق الماحوزی (۱۰۷۵ - ۱۱۲۱ه) شیعی.

- حاشیه علی زبده البیان فی تفسیر أحکام القرآن، المیرزا محمّد التنکابنی المعروف بسراب التنکابنی (۱۰۴۰ - ۱۱۲۴ه) شیعی.

- أحکام القرآن، إسماعیل حقّی البروسوی (ت ۱۱۲۷ه) حنفی، صاحب تفسیر روح البیان.

- التفسیرات الأحمدیه فی بیان الأحکام الشرعیه، أحمد بن سعید ملّاجیحون الجونفوری (۱۰۴۷ - ۱۱۳۰) شیعی.

- أحکام القرآن، میر محمّد صالح بن عبدالواسع خاتون آبادی (ت ۱۱۳۰ه ) شیعی.

- التعلیقه علی (مسالک الافهام)، لصاحب ریاض العلماء (ت ۱۱۳۰ه) شیعی.

- إیناس سلطان المؤمنین باقتباس علوم الدین عن النبراس المعجز المبین فی تفسیر الآیات التی هی الأحکام الأصلیه والفرعیه، السیّد محمّد بن علی بن حیدر الموسوی العاملی الکرکی (ت ۱۱۳۹ه) شیعی.

- تحصیل الاطمینان فی شرح زبده البیان فی تفسیر آیات الأحکام من القرآن، میر محمد إبراهیم بن الأمیر محمد وعصوم الحسینی التبریزی القزوینی، المعروف بمیر إبراهیما (۱۰۶۹ - ۱۱۴۹ه) شیعی.

- قلائد الدرر فی بیان آیات الأحکام بالأثر، أحمد بن إسماعیل الجزائری النجفی (ت ۱۱۵۱ أو ۱۱۵۰ه) شیعی.

- آیات الأحکام، السیّد حسین بن المیر إبراهیم الحسینی القزوینی.

- آیات الأحکام، السیّد شمس الدین محمد الحسینی المرعشی (ت ۱۱۸۱ه ) شیعی.

- مدارک الأحکام (أنوار القرآن)، عبد الله البلخی (ت ۱۱۸۹ه) حنفی.

- آیات الأحکام، المولی محمّد کاظم الطبرسی (ت ۱۱۹۰ه).

- تعلیقه علی زبده البیان، بهاء الدین محمّد بن محمّد باقر الحسینی النائینی المختاری (ت ۱۱۴۰ أو ۱۱۳۰).

- تعلیقه علی زبده البیان، المولی إسماعیل بن محمّد حسین الخواجوئی (ت۱۱۷۳ أو ۱۱۷).

- تعلیقه علی زبده البیان، محمّد رفیع الجیلانی (ت فی القرن ۱۲).

- تعلیقه علی زبده البیان، المولی خلیل.

## القرن الثالث عشر

- نمط الدرر، محمّد بن الحسن الخراسانی (ت ۱۲۰۰ه) شیعی.

- آیات الأحکام، السیّد محمّد ابراهیم الحسینی المرعشی (ت ۱۲۴۰ه) شیعی.

- تقریب الأفهام فی تفسیر آیات الأحکام، السیّد محمّد علی قلی بن محمّد حسین الموسوی النیشابوری الکنتوری الهندی (ت ۱۲۶۰ه) شیعی.

- دلائل المرام فی تفسیر آیات الأحکام، محمّد بن جعفر بن سیف الدین الإسترآبادی، المعروف بشریعتمدار (ت ۱۲۶۳ه) شیعی.

- آی أحکام القرآن (کتاب أحکام القرآن)، عبد الله أبو محمّد الحسینی الهندی (ت ۱۲۷۰ه) حنفی.

الوجيز فی تفسير آيات الأحكام، عبدالحسين بن إبراهيم المخزومی (ت۱۲۷۹ه) شيعی.

### القرن الرابع عشر وما بعده

- منار الإسلام فی شرح آيات الأحكام، أحمد زينی دحلان الحسينی، مفتی مكّه (ت ۱۳۰۴ه) شافعی.

- نيل المرام فی شرح (تفسير) آيات الأحكام، محمّد صدّيق حسن خان ملك (۱۲۴۸ - ۱۳۰۷ه) حنفی.

- نثر الدرر الأيتام فی شرح آيات الأحكام، (المولی محمّد) علی بن جعفر الإسترآبادی الشريعتمداری (ت ۱۳۱۵) شيعی.

- الدرر الأيتام، للإسترآبادی المتقدّم، وقيل: إنّه مستخرج من نثر الدرر.

- أحكام القرآن، السيّد شرف الدين علی الحسينی المرعشی (ت ۱۳۱۶ه) شيعی.

- الفتوحات الربانيه فی تفسير ما ورد فی القرآن من الأوامر والنواهی الإلهيه، (محمّد بن) عبد العزيز بن عمر راسم بن حسن الكريدی.

- لبّ الألباب فی تفسير أحكام الكتاب، عبد علی بن أبی القاسم جعفر بن السيّد المهدی الموسوی الخوانساری (ت أو ۱۳۴۶ - ۱۳۳۶ه) شيعی.

- آيات الأحكام، محمّد علی المشهور بالشيخ حمزه علی (۱۲۶۷ - ۱۳۳۸ه) شيعی.

- مقلاد الرشاد فی شرح آيات الأحكام (أو توضيح آيات الأحكام)، محمّد بن فضل الله الموسوی الساروی (ت ۱۳۴۲ه) شيعی.

- موضّح الأحكام فی شرح آيات الأحكام أو (مقلاد الرشاد فی شرح آيات الأحكام)، محمّد مهدی البنائی المراغی (ت ۱۳۴۵ أو ۱۳۶۵ه) شيعی.

- آيات الأحكام، إسماعيل بن نقی الأُرومی التبريزی (ت ۱۲۹۵ه) شيعی.

- آیات الأحکام، محمّد باقر بن محمّد حسن القائینی البیرجندی (۱۲۷۶ - ۱۳۵۲ه ) شیعی.

- تفسیر آیات الأحکام من سوره النساء، محمّد بن محمّد الخانجی (ت ۱۳۶۳ه).

- شرح آیات الأحکام، یحیی بن محمّد الحسینی (ت ۱۳۶۷ه) زیدی.

- آیات الأحکام، السیّد محمّد إبراهیم الحسینی الإصفهانی (ت ۱۳۷۷ه) شیعی.

- تفسیر آیات الأحکام، محمّد عبد الله دراز (ت ۱۳۷۷ه).

آیات الأحکام (اصول المحاکمات والمسؤولیه الجنائیه فی الإسلام)، إبراهیم خجسته.

- آیات الأحکام، الشیخ خلف آل عصفور البحرانی (المتوفّی أواخر القرن ۱۴ه ) شیعی.

- الجمان الحسان فی أحکام القرآن، السیّد محمود بن مهدی الموسوی الدهسرخی (ت ۱۴۳۰ه) شیعی.

- آیات الأحکام، العلّامه القاضی حسین بن العمری الیمانی الصنعائی (ت ۱۳۸۰ه) زیدی.

- الفتاوی، محمود شلتوت (۱۳۱۰ - ۱۳۸۳ه).

- تفسیر آیات الأحکام وفق المذهب الجعفری والمذاهب الأربعه، السیّد محمّد حسین الطباطبائی الیزدی (۱۳۳۲ - ۱۳۸۶ه) شیعی.

- آیات الأحکام، السیّد یحیی الیزدی (ت ۱۳۸۸ه) شیعی.

- مسائل معارف القرآن (منتخب من معارف القرآن - آیات الأحکام تفسیر معارف القرآن)، محمّد شفیع الدیوبندی.

- دفع إیهام الاضطراب عن آیات الأحکام، محمّد أمین بن مختار الجکنی الشنقیطی (۱۳۰۵ - ۱۳۹۳ه)، صاحب تفسیر (أضواء البیان فی إیضاح القرآن بالقرآن).

- بدائع الكلام فی تفسیر آیات الأحکام، محمّد باقر الملکی المیانجی (تألیف ۱۳۹۸ه ) شیعی.

- أدوار فقه (باللغه الفارسیه)، محمود الشهابی الخراسانی (ت ۱۳۶۵ ش.ق) شیعی.

- آیات الأحکام، أحمد المیرخانی (ت ۱۴۱۴ه) شیعی.

- أحکام القرآن، محمّد الخزائلی (الولاده ۱۲۹۲ه .ش) شیعی.

- أحکام القرآن، السیّد أبوالفضل البرقعی، شیعی.

- تبصره الفقهاء بین الکتاب والسنّه، محمّد الصادقی الطهرانی (الولاده ۱۳۰۷ه ) شیعی.

- أقصی البیان فی آیات الأحکام وفقه القرآن، مسعود السلطانی، شیعی.

- تفسیر آیات الأحکام، مناع القطّان (تألیف ۱۳۸۴ه).

- تفسیر آیات الأحکام من سورتی الأنعام والأعراف، فرید مصطفی سلمان.

- الدین والقرآن، زین العابدین التونسی.

- روائع البیان - تفسیر آیات الأحکام من القرآن، محمّد علی الصابونی.

- أحکام من القرآن، عبد الجبّار الراوی.

تفسیر آیات الأحکام، محمّد علی السایس.

- البرهان لعلوم القرآن، الشیخ موسی الشیخ جعفر السودانی (قسم من الجزء الثانی والثالث) شیعی.

- تفسیر آیات الأحکام، أحمد محمّد الحصری (تألیف ۱۴۰۹ه).

- مع القرآن فی آیات الأحکام، محمود عبد الله.

- أحکام القرآن (الإرث والربا)، محمّد باقر بهبودی، شیعی.

- ترجمه وتلخیص (زبده البیان)، السیّد جعفر السجادی، شیعی.

- قبس من التفسير الفقهى (بحوث فى بعض آيات القرآن الكريم)، الشافعى عبد الرحمن السيّد.

- دراسات فى تفسير بعض آيات الأحكام، كمال جوده أبو المعاطى.

- أحكام القرآن (قانون الإسلام)، غلام رضا الأميرى الجروسى (تأليف ١٣٢٨ه)، شيعى.

- فقه القرآن وخصائصه، فرج توفيق الوليد.

- أحكام القرآن، محمّد بن أحمد عبد الله خويز، مالكى.

- أحكام القرآن على مذهب المالكيه.

- الإيضاح عن أحكام القرآن.

- الإمام فى بيان أدلّه الأحكام، عزّ الدين عبد السلام السلمى.

- أهل البيت وآيات الأحكام، إعداد قاضى الزاهدى والبخشايشى.

- آيات الأحكام، هاشم هاشم زاده المهريسى.

- تاريخ الأحكام والتشريع فى الإسلام، محمود فرحات، شيعى.

- فقه القرآن، محمد اليزدى، شيعى.

- تفسير جامع آيات الأحكام (باللغه الفارسيه)، زين العابدين القربانى اللاهيجى، شيعى.

- آيات الأحكام (دروس فى آيات الأحكام) محمدهادى آل راضى، شيعى.

- دروس تمهيديه فى تفسير آيات الأحكام، باقر الإيروانى، شيعى.

- آيات الأحكام، كاظم مدير شانه جى، شيعى.

- آيات الأحكام، عميد زنجانى، شيعى.

- آيات الأحكام، محمّد رضا العبائى الكرمانى، شيعى.

- فقه القرآن (آيات الأحكام)، محمّد فاكر الميبدى، شيعى.

- تفسير آيات الأحكام، مصطفى البغا.

- التفسير - آيات الأحكام، د. نور الدين عمر.

- آيات الأحكام - الحقوق المدنيه والجزائيه (باللغه الفارسيه)، خليل القِبلَئى الخوئى، شيعى

- آيات الأحكام - الحقوقيه والجزائيه (باللغه الفارسيه)، أبو القاسم الجرجى، شيعى

## ملحق ۲:نماذج من أهمّ التفاسير ذات الاتجاه الفقهی

تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت ۷۰۱ أو ۷۷۴ ه)

روض الجنان وروح البيان فی تفسير القرآن، حسن بن على الخزاعى النيشابورى (ت ۵۵۲ه).

جامع البروجردى، السيّد إبراهيم البروجردى.

التبيان فی تفسير القرآن، شيخ الطائفه أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسى (۳۸۵ – ۴۶۴ ه)، شيعى.

البحر المحيط، محمّد بن يوسف الأندلسى (۶۵۴ – ۷۵۴ه).

روح المعانى فی تفسير القرآن، شهاب الدين محمود الآلوسى (۱۲۱۷ – ۱۲۷۰ه).

فتح القدير، الشوكانى (ت ۱۲۵۰ه).

## ملحق ۳:فهرس بروايات كتاب وسائل الشيعه المتضمّنه لآيات الأحكام

### مرتّب بحسب ترتيب مجلّدات الكتاب

المجلّد الأوّل

۲۸، ب۱، مقدّمه العبادات، ح۳۶ (البقره:۲۵۱)

۳۱، ب۲، مقدّمه العبادات، ح۵ (الإنسان:۳)

۳۱، ب۲، مقدّمه العبادات، ح۶ (المائده:۵)

۳۲، ب۲، مقدّمه العبادات، ح۹ (البقره: ۸۵؛ النمل: ۱۴)

۳۵، ب۲، مقدّمه العبادات، ح۱۴ (النساء: ۹۳؛ الأحزاب: ۶۴، ۶۵؛ النساء: ۱۰؛ المطفّفين: ۱؛ مريم: ۳۷؛ آل عمران: ۷۷؛ النور: ۳، ۴، ۵؛ السجده: ۱۸؛ التوبه: ۶۷؛ النور: ۲۳)

۳۶، ب۲، مقدّمه العبادات، ح۱۶ (الإنسان: ۳)

۵۰، ب۶، مقدّمه العبادات، ح۴ (الإسراء: ۸۴)

۵۱، ب۶، مقدّمه العبادات، ح۵ (الإسراء: ۸۴)

۵۲، ب۶، مقدّمه العبادات، ح۱۲ (البقره: ۶۳)

۵۹، ب۸، مقدّمه العبادات، ح۱ (آل عمران: ۶۷)

۶۰، ب۸، مقدّمه العبادات، ح۵ (الشعراء: ۸۹)

۶۰، ب۸، مقدّمه العبادات، ح۷ (آل عمران: ۶۷)

۶۲، ب۹، مقدّمه العبادات، ح۲ (آل عمران: ۳۱؛ النمل: ۸۹)

۶۴، ب۱۱، مقدّمه العبادات، ح۱ (القیامه: ۱۴)

۶۵، ب۱۱، مقدّمه العبادات، ح۵ (القیامه: ۱۵ .۱۴)

۶۸، ب۱۱، مقدّمه العبادات، ح۱۳ (الکهف: ۱۱۰)

۷۱، ب۱۲، مقدّمه العبادات، ح۶ (الکهف: ۱۱۰)

۷۴، ب۱۴، مقدّمه العبادات، ح۱ (النجم: ۳۲)

۸۱، ب۱۸، مقدّمه العبادات، ح۲ (الأنعام: ۱۲۵)

۸۴، ب۱۹، مقدّمه العبادات، ح۵ (الذاریات: ۵۶)

۸۴، ب۱۹، مقدّمه العبادات، ح۶ (الذاریات: ۵۶)

۸۴، ب۱۹، مقدّمه العبادات، ح۷ (هود: ۱۱۸، ۱۱۹)

۹۰، ب۲۰، مقدّمه العبادات، ح۱۴ (القصص: ۷۷)

۱۰۸، ب۲۵، مقدّمه العبادات، ح۱ (آل عمران: ۲۸)

۱۱۵، ب۲۸، مقدّمه العبادات، ح۳ (الزلزال: ۷، ۸)

۱۱۸، ب۲۸، مقدّمه العبادات، ح۱۱ (البقره: ۲۶۱)

۱۲۴، ب۲۹، مقدّمه العبادات، ح۱۹ (طه: ۸۲)

۱۵۲، ب۸، الماء المطلق، ح۵ (الحج: ۷۸)

۱۵۴، ب۸، الماء المطلق، ح۱۱ (الحج: ۷۸)

۱۶۳، ب۹، الماء المطلق، ح۱۴ (الحج: ۷۸)

۲۱۱، ب۹، الماء المضاف، ح۱ (الحج: ۷۸)

۲۱۲، ب۹، الماء المضاف، ح۵ (الحج: ۷۸)

۲۵۳، ب۳، نواقض الوضوء، ح۷ (المائده: ۶)

۲۵۴، ب۳، نواقض الوضوء، ح۸ (القیامه: ۱۴)

۲۷۱، ب۹، نواقض الوضوء، ح۴ (النساء: ۴۳؛ المائده: ۶)

۳۰۰، ب۱، أحکام الخلوه، ح۳ (النور: ۳۰)

۳۰۰، ب۱، أحکام الخلوه، ح۵ (النور: ۳۰، ۳۱)

۳۵۴، ب۳۴، أحکام الخلوه، ح۳ (البقره: ۲۲۲)

۳۵۵، ب۳۴، أحکام الخلوه، ح۴ (البقره: ۲۲۲)

۳۵۶، ب۳۴، أحکام الخلوه، ح۵ (البقره: ۲۲۲)

۳۵۶، ب۳۴، أحکام الخلوه، ح۶ (البقره: ۲۲۲)

۳۵۷، ب۳۴، أحکام الخلوه، ح۷ (التوبه: ۱۰۸)

۳۸۴، ب۱۲، الوضوء، ح۳ (الواقعه: ۷۹)

۳۸۵، ب۱۲، الوضوء، ح۵ (الواقعه: ۷۹)

۳۸۹، ب۱۵، الوضوء، ح۳ (المائده: ۶)

۳۹۹، ب۱۵، الوضوء، ح۲۳ (المائده: ۶)

۴۰۶، ب۱۹، الوضوء، ح۱ (المائده: ۶)

۴۱۳، ب۲۳، الوضوء، ح۱ (المائده: ۶)

۴۲۰، ب۲۵، الوضوء، ح۱۰ (المائده: ۶)

۴۳۹، ب۳۱، الوضوء، ح۱۵ (الطلاق: ۱)

۴۶۴، ب۳۹، الوضوء، ح۵ (الحج: ۷۸)

۴۶۶، ب۳۹، الوضوء، ح۱۱ (النساء: ۲۹)

۴۷۷، ب۴۷، الوضوء، ح۱ (الکهف: ۱۱۰)

۴۷۷، ب۴۷، الوضوء، ح۲ (الکهف: ۱۱۰)

۴۸۳، ب۵۱، الوضوء، ح۱ (المائده: ۶)

المجلّد الثانی

۸۹، ب۴۶، آداب الحمام، ح۴ (الأنفال: ۶۰)

۱۱۰، ب۶۲، آداب الحمام، ح۵ (الفتح: ۲۷)

۱۱۷، ب۶۷، آداب الحمام، ح۵ (البقره: ۱۲۴. النساء: ۱۲۵)

۱۲۱، ب۷۱، آداب الحمام، ح۱ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۱، ب۷۱، آداب الحمام، ح۳ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۱، ب۷۱، آداب الحمام، ح۴ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۲، ب۷۱، آداب الحمام، ح۵ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۲، ب۷۱، آداب الحمام، ح۶ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۲، ب۷۱، آداب الحمام، ح۷ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۶، ب۷۶، آداب الحمام، ح۲ (الأعراف: ۳۱)

۱۲۸، ب۷۷، آداب الحمام، ح۱ (المرسلات: ۲۵، ۲۶)

۱۹۲، ب۷، الجنابه، ح۲۲ (المائده: ۶)

۲۰۷، ب۱۵، الجنابه، ح۱۰ (النساء: ۴۳)

۲۱۰، ب۱۵، الجنابه، ح۲۰ (النساء: ۴۳)

۲۴۷، ب۳۴، الجنابه، ح۵ (المائده: ۶)

۲۹۲، ب۹، الحیض، ح۱ (الطلاق: ۴)

۳۲۳، ب۲۶، الحیض، ح۹ (البقره: ۲۲۲)

المجلّد الثالث

۲۵۶، ب۷۶، الدفن، ح۴ (آل عمران: ۲۰۰)

۲۷۲، ب۸۳، الدفن، ح۵ (الممتحنه: ۱۲)

۲۸۱، ب۸۷، الدفن، ح۷ (یوسف: ۸۵)

۳۳۱، ب۱۸، الأغسال المسنونه، ح۱ (الإسراء: ۳۶)

۳۵۱، ب۷، التیمم، ح۵ (الأعراف: ۱۵۷)

۳۶۱، ب۱۱، التیمم، ح۹ (النساء: ۴۳. المائده: ۶)

۳۶۴، ب۱۳، التیمم، ح۱ (المائده: ۶)

۳۶۵، ب۱۳، التیمم، ح۲ (المائده: ۶، ۳۸؛ مریم: ۶۴)

۳۷۸، ب۱۹، التیمم، ح۶ (النساء: ۴۳)

۳۹۰، ب۲۶، التیمم، ح۲ (النساء: ۴۳)

المجلّدالرابع

۷، ب۱، أعداد الفرائض، ح۱ (النساء: ۱۰۳)

۸، ب۱، أعداد الفرائض، ح۳ (النساء:۱۰۳)

۸، ب۱، أعداد الفرائض، ح۵ (النساء: ۱۰۳)

۸، ب۱، أعداد الفرائض، ح۶ (النساء: ۱۰۳)

۱۰ - ۱۱، ب۲، أعداد الفرائض، ح۱ (الإسراء: ۷۸؛ هود: ۱۱۴؛ البقره: ۲۳۸)

۱۴، ب۲، أعداد الفرائض، ح۷ (الإسراء: ۷۸؛ الروم: ۱۷)

۱۷، ب۲، أعداد الفرائض، ح۱۰ (الأنعام: ۱۶۰؛ ق: ۲۹)

۲۲، ب۵، أعداد الفرائض، ح۱ (البقره: ۲۳۸)

۲۳، ب۵، أعداد الفرائض، ح۵ (البقره: ۲۳۸)

۲۸، ب۷، أعداد الفرائض، ح۱ (الماعون: ۵)

۲۹، ب۷، أعداد الفرائض، ح۳ (المؤمنون: ۹؛ المعارج: ۲۳)

۲۹، ب۷، أعداد الفرائض، ح۴ (النساء: ۱۰۳؛ مريم: ۵۹)

۳۰، ب۷، أعداد الفرائض، ح۸ (المدّثر: ۴۲، ۴۳؛ النور: ۳۷؛ طه: ۱۳۲)

٣٨، ب١٠، أعداد الفرائض، ح١ (مريم: ٣١)

٥٢، ب١٣، أعداد الفرائض، ح١٩ (الإسراء: ٧٨)

٥٧، ب١٣، أعداد الفرائض، ح٢٧ (المعارج: ٢٣، ٣٤)

٥٨، ب١٣، أعداد الفرائض، ح٢٨ (المعارج: ٣٤)

٦٠، ب١٤، أعداد الفرائض، ح٣ (طه: ١٣٠)

٧٠، ب١٧، أعداد الفرائض، ح١ (المعارج: ٢٣، ٣٤)

٧٣، ب١٧، أعداد الفرائض، ح٧ (الزمر: ٩؛ طه: ١٣٠؛ الطور: ٤٩؛ ق: ٤٠)

٧٤، ب١٧، أعداد الفرائض، ح١١ (الإسراء: ٧٩)

٧٧، ب١٨، أعداد الفرائض، ح٤ (المعارج: ٢٣)

٨٨، ب٢٤، أعداد الفرائض، ح٦ (النساء: ١١)

١٠٢، ب٣١، أعداد الفرائض، ح٦ (العلق: ٩، ١٠)

١١٣، ب١، المواقيت، ح١٩ (الماعون: ٥)

١١٤، ب١، المواقيت، ح٢٤ (الماعون: ٥)

١١٤، ب١، المواقيت، ح٢٥ (الماعون: ٥)

١١٧، ب٢، المواقيت، ح٨ (آلعمران: ٢٠٠)

١٢٤، ب٣، المواقيت، ح٢٠ (الماعون: ٤، ٥)

١٣٣، ب٥، المواقيت، ح٦ (الإسراء: ٧٨)

١٣٨، ب٧، المواقيت، ح٤ (النساء: ١٠٣)

١٣٨، ب٧، المواقيت، ح٥ (النساء: ١٠٣)

١٥٦، ب١٠، المواقيت، ح١ (الإسراء: ٧٨)

۱۵۷، ب۱۰، المواقیت، ح۴ (الإسراء: ۷۸)

۱۵۹، ب۱۰، المواقیت، ح۱۰ (الإسراء: ۷۸)

۱۶۱، ب۱۰، المواقیت، ح۱۱ (البقره: ۱۸۵)

۱۷۴، ب۱۶، المواقیت، ح۶ (الأنعام: ۷۶)

۲۱۱، ب۲۷، المواقیت، ح۴ (البقره: ۱۸۷)

۲۱۲، ب۲۸، المواقیت، ح۱ (الإسراء: ۷۸)

۲۱۳، ب۲۸، المواقیت، ح۳ (الإسراء: ۷۸)

۲۲۹، ب۳۵، المواقیت، ح۱۰ (المعارج: ۲۳)

۲۷۵، ب۵۷، المواقیت، ح۲ (الفرقان: ۶۲)

۲۷۵، ب۵۷، المواقیت، ح۴ (الفرقان: ۶۲)

۲۷۹، ب۵۷، المواقیت، ح۱۶ (الفرقان: ۶۲)

۲۸۰، ب۵۸، المواقیت، ح۳ (البقره: ۱۸۷)

۲۸۶، ب۶۱، المواقیت، ح۶ (طه: ۱۴)

۲۸۷، ب۶۲، المواقیت، ح۲ (طه: ۱۴)

۲۹۶، ب۱، القبله، ح۲ (الروم: ۳۰)

۲۹۶، ب۱، القبله، ح۳ (الأعراف: ۲۹)

۲۹۶، ب۱، القبله، ح۴ (البقره: ۱۴۳، ۱۴۴)

۲۹۶، ب۱، القبله، ح۵ (الأعراف: ۲۹)

۲۹۷، ب۱، القبله، ح۶ (الروم: ۳۰)

۲۹۷، ب۲، القبله، ح۲ (البقره: ۱۴۳)

۳۰۱، ب۲، القبله، ح۱۱ (البقره: ۱۴۴)

۳۰۱، ب۲، القبله، ح۱۲ (البقره: ۱۴۴)

۳۰۷، ب۵، القبله، ح۳ (النحل: ۱۶)

۳۰۷، ب۵، القبله، ح۴ (النحل: ۱۶)

۳۰۸، ب۶، القبله، ح۴ (البقره: ۱۴۴)

۳۱۲، ب۹، القبله، ح۳ (البقره: ۱۴۴)

۳۱۷، ب۱۱، القبله، ح۴ (البقره: ۱۱۵)

۳۲۴، ب۱۳، القبله، ح۱۷ (البقره: ۱۱۵)

۳۲۵، ب۱۴، القبله، ح۲ (القیامه: ۱۴)

۳۳۲، ب۱۵، القبله، ح۱۸ (البقره: ۱۱۵)

۳۳۲، ب۱۵، القبله، ح۱۹ (البقره: ۱۱۵)

۳۳۳، ب۱۵، القبله، ح۲۳ (البقره: ۱۱۵)

۳۳۸، ب۱۷، القبله، ح۷ (البقره: ۱۱۵)

۳۴۴، ب۲، لباس المصلّی، ح۳ (طه: ۱۲)

۳۴۴، ب۲، لباس المصلّی، ح۴ (طه: ۱۲)

۳۶۴، ب۱۰، لباس المصلّی، ح۶ (الأعراف: ۳۲)

۳۶۷، ب۱۰، لباس المصلّی، ح۱۶ (الأعراف: ۳۲)

۴۵۵، ب۵۴، لباس المصلّی، ح۵ (الأعراف: ۳۱)

۴۵۵، ب۵۴، لباس المصلّی، ح۶ (الأعراف: ۳۱)

المجلّد الخامس

۷، ب۱، أحكام الملابس، ح۸ (الأعراف: ۳۲)

۱۶، ب۷، أحكام الملابس، ح۴ (الأعراف: ۳۲)

۱۷، ب۷، أحكام الملابس، ح۵ (الأعراف: ۳۲)

۱۷، ب۷، أحكام الملابس، ح۶ (الأعراف: ۳۱، ۳۲)

۱۸، ب۷، أحكام الملابس، ح۸ (الأعراف: ۳۲)

۱۸، ب۷، أحكام الملابس، ح۹ (المائده: ۵۵)

۲۰، ب۸، أحكام الملابس، ح۱ (الأعراف: ۳۲)

۲۲، ب۹، أحكام الملابس، ح۴ (الطلاق: ۷)

۳۳، ب۱۸، أحكام الملابس، ح۱۶ (الرحمن: ۳۷)

۳۸، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۲ (المدثر: ۴)

۳۹، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۵ (المدثر: ۴)

۴۰، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۷ (المدثر: ۴)

۴۰، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۸ (المدثر: ۴)

۴۱، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۹ (المدثر: ۴)

۴۱، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۱۰ (المدثر: ۴)

۴۱، ب۲۲، أحكام الملابس، ح۱۱ (المدثر: ۴)

۵۵، ب۳۰، أحكام الملابس، ح۱ (آل عمران: ۱۲۵)

۶۹، ب۴۰، أحكام الملابس، ح۲ (البقره: ۶۹)

۷۰، ب۴۰، أحكام الملابس، ح۴ (البقره: ۶۹)

۱۱۲، ب۷۳، أحكام الملابس، ح۱ (الرحمن ۱۰و ۱۱و ۱۹،۲۲؛ الضحى: ۱۱)

۱۱۴، ب۷۳، أحكام الملابس، ح۵ (الأنبياء: ۱۰۳)

۱۳۵، ب۱۱، مكان المصلّى، ح۱۱ (ق: ۱۶)

۱۳۹، ب۱۳، مكان المصلّى، ح۳ (الإسراء: ۸۴)

۲۰۳، ب۷، أحكام المساجد، ح۱ (الجمعه: ۹)

۲۳۰، ب۲۴، أحكام المساجد، ح۳ (الأعراف: ۳۱)

۲۴۳، ب۳۶، أحكام المساجد، ح۱ (العنكبوت: ۲۹)

۳۰۴، ب۳، أحكام المساكن، ح۴ (سبأ: ۱۳)

۳۰۵، ب۳۶، أحكام المساكن، ح۶ (سبأ: ۱۳)

۴۶۱، ب۱، أفعال الصلاه، ح۲ (الجن: ۱۸)

۴۶۴، ب۱، أفعال الصلاه، ح۵ (النساء: ۱۴۲)

۴۷۳، ب۲، أفعال الصلاه، ح۱ (المؤمنون: ۲)

۴۸۱، ب۱، القيام، ح۱ (آل عمران: ۱۹۱)

۴۸۷، ب۱، القيام، ح۲۲ (البقره: ۲۳۹ ۲۳۸؛ النساء: ۱۰۳)

۴۸۹، ب۲، القيام، ح۳ (الكوثر: ۲)

۴۹۰، ب۳، القيام، ح۲ (طه: ۱، ۲)

۴۹۱، ب۳، القيام، ح۴ (طه: ۱، ۲)

المجلّد السادس

۲۷، ب۹، تكبيره الإحرام والافتتاح، ح۴ (الكوثر: ۲)

۳۰، ب۹، تكبيره الإحرام والافتتاح، ح۱۳ (الكوثر: ۲)

۳۰، ب۹، تكبيره الإحرام والافتتاح، ح۱۵ (الكوثر: ۲)

۳۰، ب۹، تكبيره الإحرام والافتتاح، ح۱۶ (الكوثر: ۲)

۳۰، ب۹، تكبيره الإحرام والافتتاح، ح۱۷ (الكوثر: ۲)

۵۷، ب۱۱، القراءه فى الصلاه، ح۲ (الفاتحه: ۱)

۹۶، ب۳۳، القراءه فى الصلاه، ح۲ (الإسراء: ۱۱۰)

۹۷، ب۳۳، القراءه فى الصلاه، ح۳ (الإسراء: ۱۱۰)

۹۸، ب۳۳، القراءه فى الصلاه، ح۶ (الإسراء: ۱۱۰)

۱۸۴، ب۸، قراءه القرآن، ح۸ (طه: ۱۲۵، ۱۲۶)

۱۹۷، ب۱۴، قراءه القرآن، ح۱ (النحل: ۹۸)

۲۰۷، ب۲۱، قراءه القرآن، ح۱ (المزمّل: ۴)

۲۰۷، ب۲۱، قراءه القرآن، ح۴ (المزمّل: ۴)

۲۱۵، ب۲۶، قراءه القرآن، ح۵ (الأعراف: ۲۰۴)

۲۱۵، ب۲۶، قراءه القرآن، ح۶ (الأعراف: ۲۰۴)

۲۱۷، ب۲۷، قراءه القرآن، ح۷ (البقره: ۱۲۱)

۲۳۶، ب۴۱، قراءه القرآن، ح۱ (الإسراء: ۸۲؛ الحشر: ۲۱)

۲۴۱، ب۴۲، قراءه القرآن، ح۸ (فصّلت: ۳۷)

۲۴۸، ب۴۹، قراءه القرآن، ح۱ (البقره: ۱۱۵)

۲۸۰، ب۱۱، القنوت، ح۷ (الذاریات: ۱۸)

۲۸۳، ب۱۳، القنوت، ح۵ (المزمّل: ۸)

۳۰۳، ب۵، الرکوع، ح۳ (الحج: ۷۷)

۳۱۲، ب۹، الرکوع، ح۷ (الحج: ۷۷)

۳۲۴، ب۱۸، الرکوع، ح۴ (ابراهیم: ۴۳)

۳۲۸، ب۲۱، الرکوع، ح۱ (الواقعه ۷۴، ۹۶؛ الحاقه: ۵۲؛ الأعلی: ۱)

۳۳۳، ب۲۶، الرکوع، ح۳ (المزمّل: ۲۰؛ الفرقان: ۷۷)

۳۴۵، ب۴، السجود، ح۹ (الجن: ۱۸)

۳۶۰، ب۱۲، السجود، ح۲ (الإسراء: ۱۰۷)

۳۶۰، ب۱۲، السجود، ح۳ (الإسراء: ۱۰۷)

۳۷۹، ب۲۳، السجود، ح۵ (العلق: ۱۹)

۳۸۰، ب۲۳، السجود، ح۶ (مریم: ۲۵)

۳۸۷، ب۲۷، السجود، ح۵ (یوسف: ۱۰۰)

۳۸۸، ب۲۷، السجود، ح۶ (یوسف: ۱۰۱)

۴۰۷، ب۱۰، التشهد، ح۲ (الاعلی: ۱۴، ۱۵)

۴۳۱، ب۱، التعقیب، ح۷ (الانشراح: ۷، ۸)

۴۳۸، ب۶، التعقیب، ح۱ (غافر: ۶)

۴۴۱، ب۸، التعقیب، ح۱ (الأحزاب: ۴۱)

۴۴۲، ب۸، التعقيب، ح۴ (البقره: ۱۵۲)

۴۴۳، ب۸، التعقيب، ح۵ (الأحزاب: ۴۱)

۴۴۹، ب۱۲، التعقيب، ح۶ (فاطر: ۴۱)

۴۴۹، ب۱۲، التعقيب، ح۸ (الذاريات: ۱۷)

۴۵۴، ب۱۵، التعقيب، ح۳ (الأحزاب: ۴۱)

۴۸۷، ب۲۹، التعقيب، ح۴ (الذاريات: ۲۲)

۴۹۷، ب۳۶، التعقيب، ح۶ (الذاريات: ۴)

۴۹۸، ب۳۶، التعقيب، ح۱۰ (الأحزاب: ۴۱)

۷، ب۱، سجدتی الشکر، ح۶ (الزخرف: ۱۳، ۱۴)

۲۳، ب۱، الدعاء، ح۱ (غافر: ۶۰)

۲۳، ب۱، الدعاء، ح۲ (غافر: ۶۰)

۲۴، ب۱، الدعاء، ح۴ (غافر: ۶۰)

۲۵، ب۲، الدعاء، ح۱ (التوبه: ۱۱۴)

۲۹، ب۲، الدعاء، ح۱۷ (الطلاق: ۳؛ ابراهیم: ۷؛ غافر: ۶۰)

۳۱، ب۳، الدعاء، ح۶ (الفرقان: ۷۷)

۳۴، ب۶، الدعاء، ح۲ (غافر: ۶۰)

۳۵، ب۶، الدعاء، ح۴ (غافر: ۶۰)

۴۶، ب۱۲، الدعاء، ح۱ (المؤمنون: ۷۶)

۴۶، ب۱۲، الدعاء، ح۲ (المؤمنون: ۷۶)

۴۹، ب۱۳، الدعاء، ح۲ (المزمّل: ۸)

۵۷، ب۱۹، الدعاء، ح۱ (البقره: ۱۸۶؛ الزمر: ۵۳؛ البقره: ۲۶۸)

۵۷، ب۱۹، الدعاء، ح۲ (یونس: ۸۹)

۵۹، ب۲۰، الدعاء، ح۴ (مریم: ۴۸)

۶۸، ب۲۵، الدعاء، ح۲ (یوسف: ۹۸)

۷۱، ب۲۷، الدعاء، ح۱ (الرعد: ۱۵)

۱۲۴، ب۵۰، الدعاء، ح۲ (الفرقان: ۶۷)

۱۲۶، ب۵۰، الدعاء، ح۵ (النساء: ۵)

۱۳۷، ب۵۹، الدعاء، ح۱ (الأنفال: ۲۸)

۱۳۷، ب۵۹، الدعاء، ح۲ (الأنفال: ۲۸)

۱۴۰، ب۶۳، الدعاء، ح۱ (الأعراف: ۱۸۰)

۱۵۰، ب۲، الذکر، ح۵ (آل عمران: ۱۹۱)

۱۵۴، ب۵، الذکر، ح۲ (الأحزاب: ۴۱، ۴۲؛ المدّثر: ۶)

۱۵۷، ب۵، الذکر، ح۱۱ (البقره: ۱۵۲؛ العنکبوت: ۴۵)

۱۶۳، ب۱۱، الذکر، ح۱ (الأعراف: ۲۰۵)

۱۶۴، ب۱۱، الذکر، ح۳ (النساء: ۱۴۲)

۱۷۸، ب۲۳، الذکر، ح۱۰ (نوح: ۱۰)

۱۷۸، ب۲۳، الذکر، ح۱۱ (نوح: ۱۰)

۱۸۰، ب۲۶، الذکر، ح۱ (محمّد: ۱۹)

۱۸۷، ب۳۱، الذکر، ح۵ (محمّد: ۳۳)

۱۸۸، ب۳۱، الذکر، ح۷ (یونس: ۱۰؛ الرحمن: ۶۰)

۱۹۶، ب۳۵، الذکر، ح۱ (الأحزاب: ۵۶)

۲۰۰، ب۴۰، الذکر، ح۱ (الأحزاب: ۴۳)

۲۰۱، ب۴۱، الذکر، ح۱ (الأعلی: ۱۵)

۲۰۹، ب۴۴، الذکر، ح۲ (محمّد: ۱۹)

۲۲۶، ب۴۹، الذکر، ح۳ (النجم: ۵۷)

۲۲۶، ب۴۹، الذکر، ح۴ (طه: ۱۳۰)

۲۹۱، ب۳۵، قواطع الصلاه، ح۱ (النساء: ۴۳)

۲۹۲، ب۳۵، قواطع الصلاه، ح۳ (النساء: ۴۳)

۳۰۱، ب۱، صلاه الجمعه، ح۱۹ (الجمعه: ۹)

۳۱۲، ب۶، صلاه الجمعه، ح۱ (البقره: ۲۳۸)

۳۳۴، ب۱۶، صلاه الجمعه، ح۳ (الجمعه: ۱۱)

۳۵۳، ب۳۱، صلاه الجمعه، ح۱ (الجمعه: ۹)

۳۷۸، ب۴۰، صلاه الجمعه، ح۱۰ (البروج: ۳)

۳۷۹، ب۴۰، صلاه الجمعه، ح۱۲ (غافر: ۶۰)

۳۸۹، ب۴۴، صلاه الجمعه، ح۲ (یوسف: ۹۸)

۳۹۱، ب۴۴، صلاه الجمعه، ح۵ (یوسف: ۹۸)

۳۹۱، ب۴۴، صلاه الجمعه، ح۶ (سبأ: ۳۹)

۳۹۵، ب۴۷، صلاه الجمعه، ح۱ (الأعراف: ۳۱)

۴۰۶، ب۵۲، صلاه الجمعه، ح۲ (الجمعه: ۱۰)

۴۰۸، ب۵۳، صلاه الجمعه، ح۴ (الجمعه: ۹)

۴۱۶، ب۵۸، صلاه الجمعه، ح۱ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۳۳، ب۱۰، صلاه العید، ح۱ (البقره: ۱۸۵)

۴۴۶، ب۱۴، صلاه العید، ح۱ (الأعراف: ۳۱)

۴۴۶، ب۱۴، صلاه العید، ح۳ (الأعراف: ۳۱)

۴۵۰، ب۱۷، صلاه العید، ح۴ (الاعلی: ۱۴، ۱۵)

۴۵۶، ب۲۰، صلاه العید، ح۲ (البقره: ۱۸۵)

۴۵۷، ب ۲۰، صلاه العید، ح۶ (البقره: ۱۸۵)

۴۵۸، ب ۲۱، صلاه العید، ح۱ (البقره: ۲۰۳)

۴۵۹، ب ۲۱، صلاه العید، ح۳ (البقره: ۱۹۸و ۲۰۰و ۲۰۳)

المجلّد الثامن

۴۷، ب ۱۰، نافله شهر رمضان، ح۵ (النساء: ۱۱۵)

۱۳۸، ب ۳۱، بقیه الصلوات المندوبه، ح۱ (البقره: ۴۵)

۱۳۹، ب ۳۱، بقیه الصلوات المندوبه، ح۳ (البقره: ۴۵)

۱۴۶، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۴ (هود: ۱۱۴)

۱۴۷، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۵ (المزمّل: ۶)

۱۴۷، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۶ (المزمّل: ۲)

۱۴۹، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۹ (الحدید: ۲۷)

۱۵۰، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۱۲ (الکهف: ۴۶)

۱۵۲، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۱۸ (الفتح: ۲۹)

۱۵۴، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۲۶ (السجده: ۱۶)

۱۵۶، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۳۲ (الزمر: ۹)

۱۵۷، ب ۳۹، بقیه الصلوات المندوبه، ح۳۴ (الکهف: ۴۶)

۱۶۱، ب ۴۰، بقیه الصلوات المندوبه، ح۴ (الذاریات: ۱۷)

۱۶۳، ب ۴۰، بقیه الصلوات المندوبه، ح۱۳ (السجده: ۱۶، ۱۷)

۳۰۱، ب ۵، صلاه الجماعه، ح۸ (البقره: ۸۳)

۳۵۵، ب ۳۱، صلاه الجماعه، ح۳ (الأعراف: ۲۰۴)

۳۵۹، ب۳۱، صلاه الجماعه، ح۱۵ (الأعراف: ۲۰۴)

۳۹۷، ب۵۲، صلاه الجماعه، ح۴ (الإسراء: ۱۱۰)

۳۹۷، ب۵۲، صلاه الجماعه، ح۵ (الإسراء: ۱۱۰)

۳۹۷، ب۵۲، صلاه الجماعه، ح۶ (الإسراء: ۱۱۰؛ الحجر: ۹۴)

۳۹۸، ب۵۲، صلاه الجماعه، ح۷ (الإسراء: ۱۱۰، ۲۹؛ الفرقان: ۶۷)

۴۳۳، ب۱، صلاه الخوف والمطارده، ح۲ (النساء: ۱۰۱)

۴۳۴، ب۱، صلاه الخوف والمطارده، ح۳ (النساء: ۱۰۱)

۴۳۴، ب۱، صلاه الخوف والمطارده، ح۴ (النساء: ۱۰۱)

۴۳۵، ب۲، صلاه الخوف والمطارده، ح۱ (النساء: ۱۰۲)

۴۳۹، ب۳، صلاه الخوف والمطارده، ح۱ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۳، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۶، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱۱ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۷، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱۲ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۷، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱۳ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۷، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱۴ (البقره: ۲۳۹)

۴۴۷ - ۴۴۸، ب۴، صلاه الخوف والمطارده، ح۱۵ (البقره: ۲۳۹؛ النساء: ۱۰۳)

۴۷۶، ب۸، صلاه المسافر، ح۲ (البقره: ۱۷۳)

۵۱۷ - ۵۱۸، ب۲۲، صلاه المسافر، ح۲ (البقره: ۱۵۸؛ النساء: ۱۰۱)

المجلّد التاسع

۹، ب۱، ما تجب فيه الزكاه، ح۱ (التوبه: ۱۰۳)

۱۲، ب۱، ما تجب فيه الزكاه، ح۷ (آل عمران: ۱۸۶)

۱۸، ب۲، ما تجب فيه الزكاه، ح۹ (سبأ: ۳۹)

۲۱، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۱ (آل عمران: ۱۸۰)

۲۲، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۲ (البقره: ۴۳)

۲۲، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۳ (آل عمران: ۱۸۰)

۲۳، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۵ (آل عمران: ۱۸۰)

۲۷، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۱۵ (المؤمنون: ۹۹، ۱۰۰)

۳۰، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۲۶ (التوبه: ۳۴)

۳۱، ب۳، ما تجب فيه الزكاه، ح۲۸ (التوبه: ۳۵)

۳۲، ب۴، ما تجب فیه الزکاه، ح۲ (المؤمنون: ۹۹، ۱۰۰)

۳۴، ب۴، ما تجب فیه الزکاه، ح۷ (المؤمنون: ۹۹)

۳۷، ب۵، ما تجب فیه الزکاه، ح۵ (البقره: ۱۶۷)

۴۶، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۱ (الإسراء: ۲۶)

۴۶ – ۴۷، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۲ (المعارج: ۲۴، ۲۵؛ المزمّل: ۲۰؛ ابراهیم: ۳۱؛ الرعد: ۲۱)

۴۷ – ۴۸، ب۷ ما تجب فیه الزکاه، ح۳ (المعارج: ۲۴و ۲۵؛ الماعون: ۷؛ الإنسان: ۸؛ البقره: ۲۷۴، ۲۷۱)

۴۸، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۵ (المعارج: ۲۴، ۲۵)

۴۹، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۶ (المعارج: ۲۴، ۲۵)

۴۹، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۷ (المعارج: ۲۵)

۵۱، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۱۱ (البقره: ۲۷۱؛ المعارج: ۲۴)

۵۲، ب۷، ما تجب فیه الزکاه، ح۱۷ (الرعد: ۲۱)

۵۳، ب۸، ما تجب فیه الزکاه، ح۱ (التوبه: ۱۰۳)

۶۰، ب۸، ما تجب فیه الزکاه، ح۱۸ (البقره: ۴۳؛ التوبه: ۱۰۳)

۱۹۵، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۱ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۶، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۲ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۶، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۳ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۶، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۴ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۷، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۶ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۷، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۷ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۷، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۸ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۷، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۹ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۸، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۱۰ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۸، ب۱۳، زکاه الغلات، ح۱۱ (الأنعام: ۱۴۱)

۱۹۹، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۱ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۰، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۴ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۰، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۵ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۰، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۶ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۰، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۷ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۱، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۸ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۱، ب۱۴، زکاه الغلات، ح۹ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۳، ب۱۶، زکاه الغلات، ح۱ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۳، ب۱۶، زکاه الغلات، ح۲ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۶، ب۱۹، زکاه الغلات، ح۱ (البقره: ۲۶۷)

۲۰۶، ب۱۹، زکاه الغلات، ح۳ (البقره: ۲۶۷)

۲۰۷، ب۱۹، زکاه الغلات، ح۴ (البقره: ۲۶۷)

۲۰۷، ب۱۹، زکاه الغلات، ح۵ (البقره: ۲۶۷)

۲۰۸، ب۲۰، زکاه الغلات، ح۱ (الأنعام: ۱۴۱)

۲۰۹، ب۱، المستحقّین للزکاه، ح۱ (التوبه: ۶۰)

۲۱۰، ب۱، المستحقّین للزکاه، ح۳ (التوبه: ۶۰)

۲۱۲، ب۱، المستحقّین للزکاه، ح۷ (البقره: ۲۷۳)

۲۱۳، ب۱، المستحقّین للزکاه، ح۸ (التوبه: ۶۰)

۲۲۵، ب۵، المستحقّین للزکاه، ح۱۳ (البقره: ۴۳)

۲۳۹، ب۱۲، المستحقّین للزکاه، ح۳ (التوبه: ۶۰)

۲۶۵، ب۲۸، المستحقّین للزکاه، ح۱ (التوبه: ۶۰)

۲۶۷، ب۲۸، المستحقّین للزکاه، ح۵ (التوبه: ۶۰)

۲۷۱، ب۳۰، المستحقّین للزکاه، ح۱ (الأحزاب: ۵)

۲۹۳، ب۴۴، المستحقّین للزکاه، ح۱ (التوبه: ۶۰)

۲۹۶، ب۴۶، المستحقّین للزکاه، ح۴ (التوبه: ۶۰)

۳۰۹، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۱ (التوبه: ۶۰)

۳۱۰، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۲ (البقره: ۲۷۱)

۳۱۰، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۳ (البقره: ۲۷۱)

۳۱۱، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۵ (البقره: ۲۷۱)

۳۱۱، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۹ (البقره: ۲۷۱)

۳۱۱، ب۵۴، المستحقّین للزکاه، ح۱۰ (البقره: ۲۷۴)

۳۱۸، ب۱، زکاه الفطره، ح۵ (الاعلی: ۱۴، ۱۵)

۳۱۹، ب۱، زکاه الفطره، ح۹ (البقره: ۴۳)

۳۲۰، ب۱، زکاه الفطره، ح۱۰ (البقره: ۴۳)

۳۲۰، ب۱، زکاه الفطره، ح۱۱ (البقره: ۴۳)

۳۲۳، ب۲، زکاه الفطره، ح۱۲ (مریم: ۳۱)

۳۳۹، ب۶، زکاه الفطره، ح۲۱ (الحجرات: ۱۱)

۳۵۵، ب۱۲، زکاه الفطره، ح۶ (الاعلی: ۱۴، ۱۵)

۳۵۵، ب۱۲، زکاه الفطره، ح۸ (البقره: ۴۳)

۳۶۸، ب۱، الصدقه، ح۵ (اللیل: ۵ – ۷)

۳۷۰، ب۱، الصدقه، ح۱۲ (التوبه: ۱۰۴)

۳۷۶، ب۴، الصدقه، ح۱ (البلد: ۱۱ - ۱۶؛ الزلزله: ۷، ۸)

۳۹۴، ب۱۲، الصدقه، ح۷ (البقره: ۲۷۴)

۴۰۳، ب۱۴، الصدقه، ح۹ (البقره: ۲۷۴)

۴۱۴، ب۲۱، الصدقه، ح۳ (البقره: ۸۳)

۴۲۹، ب۲۸، الصدقه، ح۱ (الحشر: ۹)

۴۳۱، ب۲۸، الصدقه، ح۵ (الحشر: ۹)

۴۳۲، ب۲۸، الصدقه، ح۷ (الحشر: ۹)

۴۳۲، ب۲۸، الصدقه، ح۸ (الحشر: ۹)

۴۳۳، ب۲۹، الصدقه، ح۱ (التوبه: ۱۰۴)

۴۳۴، ب۲۹، الصدقه، ح۳ (التوبه: ۱۰۴)

۴۳۴، ب۲۹، الصدقه، ح۴ (التوبه: ۱۰۴)

۴۵۹، ب۴۱، الصدقه، ح۳ (النساء: ۱۱۴)

۴۶۱، ب۴۲، الصدقه، ح۳ (الأنعام: ۱۴۱)

۴۶۲، ب۴۲، الصدقه، ح۶ (الحشر: ۹)

۴۶۴، ب۴۵، الصدقه، ح۱ (الحجّ: ۲۸)

۴۶۵، ب۴۶، الصدقه، ح۱ (البقره: ۲۶۷)

۴۶۵، ب۴۶، الصدقه، ح۲ (البقره: ۲۶۷)

۴۶۶، ب۴۶، الصدقه، ح۴ (البقره: ۲۶۷)

۴۶۷، ب۴۶، الصدقه، ح۶ (الأنعام: ۱۶۰؛ المائده: ۲۷)

۴۶۸، ب۴۶، الصدقه، ح۷ (البقره: ۲۶۷)

۴۷۱، ب۴۸، الصدقه، ح۱ (البلد: ۱۱)

۴۷۶، ب۵۰، الصدقه، ح۵ (سبأ: ۳۷)

۴۷۷، ب۵۱، الصدقه، ح۱ (المائده: ۵۵)

۴۷۸، ب۵۱، الصدقه، ح۲ (المائده: ۵۵)

۴۷۸، ب۵۱، الصدقه، ح۳ (المائده: ۵۵)

۴۷۸، ب۵۱، الصدقه، ح۴ (المائده: ۵۵)

۴۷۹، ب۵۱، الصدقه، ح۵ (المائده: ۵۵)

۴۹۰، ب۳ ما یجب فیه الخمس، ح۱۲ (الأنفال: ۴۱)

۴۹۶، ب۶ ما یجب فیه الخمس، ح۳ (الأنفال: ۴۱)

۵۰۲، ب۸ ما يجب فيه الخمس، ح۵ (التوبه: ۱۰۳ – ۱۰۵؛ الأنفال: ۴۱)

۵۰۹، ب۱، قسمه الخمس، ح۱ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۰، ب۱، قسمه الخمس، ح۲ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۱، ب۱، قسمه الخمس، ح۴ (الحشر: ۷)

۵۱۲، ب۱، قسمه الخمس، ح۵ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۲، ب۱، قسمه الخمس، ح۶ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۲، ب۱، قسمه الخمس، ح۷ (الحشر: ۷)

۵۱۳، ب۱، قسمه الخمس، ح۸ (الشعراء: ۲۱۴؛ الأحزاب:۵)

۵۱۵، ب۱، قسمه الخمس، ح۱۰ (الأنفال: ۴۱؛ التوبه: ۶۰)

۵۱۷، ب۱، قسمه الخمس، ح۱۳ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۷، ب۱، قسمه الخمس، ح۱۷ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۸، ب۱، قسمه الخمس، ح۱۸ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۹، ب۲، قسمه الخمس، ح۱ (الأنفال: ۴۱)

۵۱۹، ب۲، قسمه الخمس، ح۲ (الأنفال: ۴۱)

۵۲۵، ب۱، الأنفال، ح۵ (الإسراء: ۲۶)

۵۲۶، ب۱، الأنفال، ح۹ (الأنفال: ۱)

۵۲۷، ب۱، الأنفال، ح۱۱ (الحشر: ۶، ۷)

۵۲۷، ب۱، الأنفال، ح۱۲ (الحشر: ۶، ۷)

۵۲۸، ب۱، الأنفال، ح۱۴ (الأنفال: ۱)

۵۲۹، ب۱، الأنفال، ح۱۷ (الأنفال: ۱. الحشر: ۷)

۵۳۱، ب۱، الأنفال، ح۱۹ (الأنفال: ۱؛ الحشر: ۷؛ البقره: ۳۰)

۵۳۴، ب۱، الأنفال، ح۳۲ (الأنفال: ۴۱)

۵۴۰، ب۳، الأنفال، ح۷ (هود: ۱۸)

۵۴۶، ب۴، الأنفال، ح۸ (الأنفال: ۴۱)

۵۵۱، ب۴، الأنفال، ح۱۷ (الأعراف: ۳۲)

۵۵۲، ب۴، الأنفال، ح۱۹ (الأنفال: ۴۱)

المجلّد العاشر

۱۰۱، ب۳۳، ما يمسک عنه الصائم، ح۱۶ (البقره: ۱۸۷)

ص:۲۵۳

۱۱۳، ب۴۳، ما یمسک عنه الصائم، ح۱ (البقره: ۱۸۷)

۱۱۴، ب۴۳، ما یمسک عنه الصائم، ح۴ (البقره: ۱۸۷)

۱۱۹، ب۴۸، ما یمسک عنه الصائم، ح۱ (البقره: ۱۸۷)

۱۲۱، ب۴۹، ما یمسک عنه الصائم، ح۴ (البقره: ۱۸۷)

۱۲۱، ب۵۰، ما یمسک عنه الصائم، ح۱ (البقره: ۱۸۷)

۱۲۶، ب۵۲، ما یمسک عنه الصائم، ح۸ (البقره: ۱۸۷)

۱۲۸، ب۵۵، ما یمسک عنه الصائم، ح۱ (البقره: ۱۸۷)

۱۵۲، ب۸، آداب الصائم، ح۱ (الأنعام: ۱۶۰)

۱۶۲، ب۱۱، آداب الصائم، ح۳ (مریم: ۲۶)

۱۶۳، ب۱۱، آداب الصائم، ح۴ (مریم: ۲۶)

۱۶۶، ب۱۱، آداب الصائم، ح۱۳ (مریم: ۲۶)

۱۷۱، ب۱۴، آداب الصائم، ح۲ (مریم: ۲۶)

۱۷۴، ب۱، من یصحّ منه الصوم، ح۲ (البقره: ۱۸۴)

۱۷۶، ب۱، من یصحّ منه الصوم، ح۸ (البقره: ۱۸۵)

۱۷۸، ب۱، من یصحّ منه الصوم، ح۱۳ (البقره: ۱۸۵)

۱۸۲، ب۳، من یصحّ منه الصوم، ح۴ (البقره: ۱۸۵)

۱۸۳، ب۳، من یصحّ منه الصوم، ح۶ (البقره: ۱۸۵)

۱۸۳، ب۳، من یصحّ منه الصوم، ح۷ (البقره: ۱۸۵)

۲۱۰، ب۱۵، من یصحّ منه الصوم، ح۳ (البقره: ۱۸۴؛ المجادله: ۴)

۲۱۱، ب۱۵، من یصحّ منه الصوم، ح۶ (البقره: ۱۸۴)

۲۱۲، ب۱۵، من یصحّ منه الصوم، ح۷ (البقره: ۱۸۴)

۲۱۲، ب۱۵، من یصحّ منه الصوم، ح۸ (البقره: ۱۸۴)

۲۱۷، ب۱۸، من یصحّ منه الصوم، ح۱ (المجادله: ۴)

۲۲۰، ب۲۰، من یصحّ منه الصوم، ح۴ (البقره: ۱۸۵)

۲۲۰، ب۲۰، من یصحّ منه الصوم، ح۵ (القیامه: ۱۴)

۲۲۱، ب۲۰، من یصحّ منه الصوم، ح۷ (القیامه: ۱۴)

۲۲۴، ب۲۲، من یصحّ منه الصوم، ح۱ (البقره: ۱۸۴)

۲۴۰، ب۱، أحکام شهر رمضان، ح۳ (البقره: ۱۸۳)

۲۴۱، ب۱، أحکام شهر رمضان، ح۴ (البقره: ۱۸۳و ۱۸۴)

۲۵۰، ب۲، أحکام شهر رمضان، ح۳ (القیامه: ۱۴)

۲۵۸، ب۳، أحکام شهر رمضان، ح۲۳ (البقره: ۱۸۹)

۲۷۱، ب۵، أحکام شهر رمضان، ح۳۱ (البقره: ۱۸۵)

۲۷۲، ب۵، أحکام شهر رمضان، ح۳۲ (البقره: ۱۸۵؛ الأعراف: ۱۴۲)

۲۷۳، ب۵، أحکام شهر رمضان، ح۳۴ (البقره: ۱۸۵؛ الأعراف: ۱۴۲)

۲۷۳، ب۵، أحکام شهر رمضان، ح۳۵ (البقره: ۱۸۵)

۲۷۴، ب۵، أحکام شهر رمضان، ح۳۷ (البقره: ۱۸۵)

۲۸۰، ب۹، أحکام شهر رمضان، ح۸ (البقره: ۱۸۷)

۳۰۱، ب۱۷، أحکام شهر رمضان، ح۱ (الطلاق: ۳)

۳۰۴، ب۱۸، أحکام شهر رمضان، ح۳ (غافر: ۶۰)

۳۱۶، ب۱۸، أحکام شهر رمضان، ح۲۵ (البقره: ۱۸۵)

۳۳۸، ب۲۵، أحکام شهر رمضان، ح۸ (البقره: ۱۹۶؛ المجادله: ۴)

۳۳۹، ب۲۵، أحکام شهر رمضان، ح۱۱ (البقره: ۱۸۴)

۳۴۹، ب۳۰، أحکام شهر رمضان، ح۱ (البقره: ۱۸۷)

۳۵۱، ب۳۱، أحکام شهر رمضان، ح۳ (الدخان: ۳، ۴)

۳۵۲، ب۳۱، أحکام شهر رمضان، ح۴ (القدر: ۱ – ۳)

۳۵۳، ب۳۱، أحکام شهر رمضان، ح۷ (التوبه: ۳۶)

۳۵۷، ب۳۲، أحکام شهر رمضان، ح۶ (الدخان: ۴؛القدر: ۳)

۳۶۸، ب۱، بقیه الصوم الواجب، ح۱ (المجادله: ۳ – ۴. النساء: ۹۲؛ المائده: ۸۹؛ البقره: ۱۹۶. المائده: ۹۵)

۳۸۸، ب۱۴، بقیه الصوم الواجب، ح۱ (ابراهیم: ۲۵)

۳۸۸، ب۱۴، بقیه الصوم الواجب، ح۲ (ابراهیم: ۲۵)

۳۸۹، ب۱۴، بقیه الصوم الواجب، ح۴ (ابراهیم: ۲۵)

۴۰۸، ب۳، الصوم المندوب، ح۱ (البقره: ۴۵)

۴۰۸، ب۳، الصوم المندوب، ح۳ (البقره: ۴۵)

۴۱۹، ب۷، الصوم المندوب، ح۸ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۱، ب۷، الصوم المندوب، ح۱۰ (الحاقه: ۷)

۴۲۲، ب۷، الصوم المندوب، ح۱۲ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۴، ب۷، الصوم المندوب، ح۱۹ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۵، ب۷، الصوم المندوب، ح۲۱ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۷، ب۷، الصوم المندوب، ح۳۰ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۸، ب۷، الصوم المندوب، ح۳۱ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۸، ب۷، الصوم المندوب، ح۳۲ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۲۸، ب۷، الصوم المندوب، ح۳۳ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۳۵، ب۱۱، الصوم المندوب، ح۶ (الأنعام: ۱۶۰)

۴۶۹، ب۲۵، الصوم المندوب، ح۲ (آل عمران: ۳۸، ۳۹)

۵۶۹، ب۲۹، الصوم المندوب، ح۳ (النساء: ۹۲)

۵۰۶، ب۲۹، الصوم المندوب، ح۲۶ (الأنعام: ۱۶۰)

المجلّد الحادی عشر

۷، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۸، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (آل عمران: ۹۷؛ البقره: ۱۹۶؛ التوبه: ۳)

۸، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۳ (البقره: ۱۹۶)

۹، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۵ (البقره: ۱۹۶)

۱۰، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۸ (الذاریات: ۵۰)

۱۳، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۵ (التوبه: ۱۲۲؛ الحج: ۲۸)

۱۵، ب۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲۱ (آل عمران: ۹۷)

۱۶، ب۲، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (آل عمران: ۹۷)

۱۸، ب۲، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۷ (آل عمران: ۹۷)

۱۹، ب۳، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۲۵، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (آل عمران: ۹۷)

۲۵، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (طه: ۱۲۴)

۲۷، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۵ (الإسراء: ۷۲)

۲۷، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۷ (طه: ۱۲۴)

۲۸، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۸ (الإسراء: ۷۲)

۲۸ - ۲۹، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۱ (آل عمران: ۹۷؛ البقره: ۱۹۷)

۲۹، ب۶، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۲ (الإسراء: ۷۲)

۳۱، ب۷، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۳۱، ب۷، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۳ (آل عمران: ۹۷)

۳۲، ب۷، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴ (آل عمران: ۹۷)

۳۳، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (آل عمران: ۹۷)

۳۴، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۳ (آل عمران: ۹۷)

۳۴، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴ (آل عمران: ۹۷)

۳۵، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۵ (آل عمران: ۹۷)

۳۵، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۶ (آل عمران: ۹۷)

۳۵، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۷ (آل عمران: ۹۷)

۳۵، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۸ (التوبه: ۴۶)

۳۶، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۹ (آل عمران: ۹۷)

۳۶، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۰ (آل عمران: ۹۷)

۳۶، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۱ (آل عمران: ۹۷)

۳۶، ب۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۲ (آل عمران: ۹۷)

۳۷، ب۹، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (آلعمران: ۹۷)

۳۸، ب۹، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۳ (آل عمران: ۹۷)

۳۸، ب۹، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴ (آل عمران: ۹۷)

۳۹، ب۹، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۵ (آل عمران: ۹۷)

۴۲، ب۱۰، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۰ (آلعمران: ۹۷)

۴۴، ب۱۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۶۰، ب۲۳، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۷ (البقره: ۱۹۸)

۶۰، ب۲۳، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۸ (المائده: ۹۷)

۹۳، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (البقره: ۲۰۳)

۹۷، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۹ (التوبه: ۲)

۹۸، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱۱ (آلعمران: ۹۷)

۱۰۱، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲۴ (الحجّ: ۲۸)

۱۰۲، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲۵ (المنافقین: ۱۰)

۱۰۵، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۳۶ (الذاریات: ۵۰)

۱۰۸، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴۷ (الإسراء: ۳۱)

۱۰۸، ب۳۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴۸ (الأنعام: ۱۵۱)

۱۱۱، ب۴۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (النحل: ۷)

۱۲۳، ب۴۴، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۲ (التوبه: ۱۱۱، ۱۱۲)

۱۵۳، ب۵۸، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۱ (التوبه: ۷۱)

۱۵۹، ب۶۱، وجوب الحجّ وشرائطه، ح۴ (الطلاق: ۱)

۲۰۷، ب۳۳، النیابه فی الحجّ، ح۱ (البقره: ۱۸۱)

۲۱۳ - ۲۱۷، ب۲، أقسام الحجّ، ح۴ (الحج: ۲۷. البقره: ۱۵۸؛ آل عمران: ۹۵؛ البقره: ۱۹۹)

۲۲۲، ب۲، أقسام الحجّ، ح۱۴ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۴، ب۲، أقسام الحجّ، ح۲۹ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۵، ب۲، أقسام الحجّ، ح۳۰ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۶، ب۲، أقسام الحجّ، ح۳۳ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۸، ب۲، أقسام الحجّ، ح۳۶ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۸، ب۲، أقسام الحجّ، ح۳۷ (الحج: ۲۷)

۲۴۰، ب۳، أقسام الحجّ، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۲۴۰، ب۳، أقسام الحجّ، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۲۵۹، ب۶، أقسام الحجّ، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۲۵۹، ب۶، أقسام الحجّ، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۲۵۹، ب۶، أقسام الحجّ، ح۳ (البقره: ۱۹۶)

۲۶۰، ب۶، أقسام الحجّ، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۲۶۰، ب۶، أقسام الحجّ، ح۵ (البقره: ۱۹۶)

۲۶۰، ب۶، أقسام الحجّ، ح۶ (البقره: ۱۹۶)

۲۶۱، ب۶، أقسام الحجّ، ح۷ (البقره: ۱۹۶)

۲۶۱، ب۶، أقسام الحجّ، ح۱۰ (البقره: ۱۹۶)

۲۷۱، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۱ (البقره: ۱۹۷)

۲۷۱، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۲ (البقره: ۱۹۷)

۲۷۲، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۳ (البقره: ۱۹۷)

۲۷۲، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۵ (البقره: ۱۹۷)

۲۷۳، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۸ (البقره: ۱۹۷)

۲۷۴، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۱۱ (التوبه: ۲)

۲۷۴، ب۱۱، أقسام الحجّ، ح۱۳ (البقره: ۱۹۷)

۳۲۰، ب۹، المواقیت، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۳۴۸، ب۳، آداب السفر، ح۱ (الجمعه: ۱۰)

۳۵۳، ب۴، آداب السفر، ح۴ (الإنسان: ۱۱)

۳۵۵، ب۵، آداب السفر، ح۱ (النمل: ۵۱)

۳۵۷، ب۶، آداب السفر، ح۲ (الجمعه: ۱۰)

۳۷۱، ب۱۴، آداب السفر، ح۴ (لقمان: ۳۴)

۳۷۲، ب۱۴، آداب السفر، ح۵ (البقره: ۱۲۴)

۳۷۳، ب ۱۴، آداب السفر، ح۷ (یوسف: ۱۰۶)

۴۲۷، ب۴۴، آداب السفر، ح۷ (الأنفال: ۶۰)

۴۲۷، ب۴۴، آداب السفر، ح۸ (الأنفال: ۶۰)

۴۳۴، ب۴۹، آداب السفر، ح۴ (النحل: ۹۰)

۴۷۰، ب۳، أحکام الدواب، ح۲ (البقره: ۲۷۴)

۵۰۰، ب ۲۳، أحکام الدواب، ح۵ (الأعراف: ۳۱)

۵۰۱، ب۲۴، أحکام الدواب، ح۲ (النور: ۶۳)

المجلّد الثانی عشر

۷، ب۱، أحکام العشره، ح۶ (البقره: ۸۳)

۱۴، ب۶، أحکام العشره، ح۱ (یوسف: ۳۶)

۱۷، ب۷، أحکام العشره، ح۵ (الشعراء: ۱۰۰، ۱۰۱)

۱۸، ب۷، أحکام العشره، ح۸ (الأنفال: ۶۲، ۶۳)

۲۷، ب۱۴، أحکام العشره، ح۴ (هود: ۱۱۴)

۳۳، ب۱۷، أحكام العشره، ح۱ (محمد: ۲۲، ۲۳؛ الرعد: ۲۵؛ البقره: ۲۷)

۳۸، ب۲۰، أحكام العشره، ح۱ (الحجر: ۷۵)

۴۵، ب۲۴، أحكام العشره، ح۵ (آل عمران: ۱۵۹)

۷۲، ب۴۳، أحكام العشره، ح۷ (طه: ۱۳۲)

۸۱، ب۵۰، أحكام العشره، ح۱ (النور: ۲۷)

۸۱، ب۵۰، أحكام العشره، ح۲ (النور: ۶۱)

۸۹، ب۵۸، أحكام العشره، ح۳ (النساء: ۸۶)

۹۰، ب۶۰، أحكام العشره، ح۳ (لقمان: ۱۹)

۱۰۷، ب۷۵، أحكام العشره، ح۳ (البقره: ۲۵۵)

۱۲۵، ب۸۶، أحكام العشره، ح۱۲ (الحجر: ۷۵)

۱۴۷، ب۱۰۲، أحكام العشره، ح۸ (العنكبوت: ۲۹)

۱۶۵، ب۱۰۹، أحكام العشره، ح۳ (الصف: ۲، ۳)

۱۷۰، ب۱۱۲، أحكام العشره، ح۶ (الحجر: ۸۵)

۱۷۱، ب۱۱۲، أحكام العشره، ح۷ (الحجر: ۸۵)

۱۷۷، ب۱۱۴، أحكام العشره، ح۵ (آل عمران: ۱۳۴)

۱۹۰، ب۱۱۹، أحكام العشره، ح۴ (النساء: ۷۷)

۲۳۳، ب۱۳۳، أحكام العشره، ح۲ (الشعراء: ۱۰۰، ۱۰۱)

۲۴۳، ب۱۳۸، أحكام العشره، ح۶ (النساء: ۳۲)

۲۵۳، ب۱۴۱، أحكام العشره، ح۴ (يوسف: ۷۰؛ الأنبياء: ۶۳)

۲۵۴، ب۱۴۱، أحكام العشره، ح۷ (يوسف: ۷۰؛ الأنبياء: ۶۳)

۲۸۰، ب۱۵۲، أحكام العشره، ح۶ (النور: ۱۹)

۲۸۶، ب۱۵۲، أحكام العشره، ح۲۱ (النساء: ۱۱۲)

۲۸۹، ب۱۵۴، أحكام العشره، ح۶ (النساء: ۱۴۸)

۲۹۰، ب۱۵۵، أحكام العشره، ح۷ (النساء: ۱۴۸)

۲۹۵، ب۱۵۷، أحكام العشره، ح۴ (النور: ۱۹)

۳۰۹، ب۱۶۴، أحكام العشره، ح۱۰ (الحجرات: ۶)

۳۷۴، ب۳۶، الإحرام، ح۱ (الحج: ۲۷)

۳۷۷، ب۳۶، الإحرام، ح۸ (الحج: ۲۷)

۴۱۵، ب۱، تروک الإحرام، ح۲ (المائده: ۹۴)

۴۱۶، ب۱، تروک الإحرام، ح۴ (المائده: ۹۴)

۴۱۷، ب۱، تروک الإحرام، ح۶ (المائده: ۹۴)

۴۱۸، ب۱، تروک الإحرام، ح۹ (المائده: ۹۴)

۴۲۶، ب۶، تروک الإحرام، ح۱ (المائده: ۹۶)

۴۲۶، ب۶، تروک الإحرام، ح۳ وذیله (المائده: ۹۶)

۴۲۷، ب۶، تروک الإحرام، ح۵ (المائده: ۹۶)

۴۳۰، ب۸، تروک الإحرام، ح۱ (المائده: ۹۵)

۴۴۵، ب۱۸، تروک الإحرام، ح۱۳ (الحج: ۲۹)

۴۴۶، ب۱۸، تروک الإحرام، ح۱۷ (الحج: ۲۹)

۴۶۳، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۱ (البقره: ۱۹۷)

۴۶۴، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۲ (البقره: ۱۹۷، ۲۰۳)

۴۶۵، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۵ (الحج: ۲۹)

۴۶۶، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۶ (البقره: ۱۹۶)

۴۶۷، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۸ (الحجرات: ۶)

۴۶۷، ب۳۲، تروک الإحرام، ح۹ (البقره: ۱۹۷)

۵۵۷، ب۸۸، تروک الإحرام، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۵۵۸، ب۸۸، تروک الإحرام، ح۳ (آل عمران: ۹۷)

المجلّد الثالث عشر

۵، ب۱، کفّارات الصید، ح۱ (المائده: ۹۵)

۶، ب۱، کفّارات الصید، ح۳ (المائده: ۹۵)

۶، ب۱، کفّارات الصید، ح۵ (المائده: ۹۵)

۷، ب۱، کفّارات الصید، ح۶ (المائده: ۹۵)

۷، ب۱، کفّارات الصید، ح۷ (المائده: ۹۵)

۱۰، ب۲، کفّارات الصید، ح۵ (المائده: ۹۵)

۱۱، ب۲، کفّارات الصید، ح۱۰ (المائده: ۹۵)

۱۳، ب۲، کفّارات الصید، ح۱۴ (المائده: ۹۵)

۱۴، ب۳، کفّارات الصید، ح۱ (المائده: ۹۵)

۱۵، ب۳، کفّارات الصید، ح۲ (المائده: ۹۵)

۲۲، ب۹، کفّارات الصید، ح۲ (المائده: ۹۴)

۲۳، ب۹، کفّارات الصید، ح۷ (المائده: ۹۴)

۳۳، ب۱۲، کفّارات الصید، ح۱۱ (آل عمران: ۹۷)

۳۵، ب۱۳، کفّارات الصید، ح۱ (آل عمران: ۹۷)

۷۵، ب۳۶، کفّارات الصید، ح۱ (آل عمران: ۹۷)

۷۵، ب۳۶، کفّارات الصید، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۹۲، ب۴۶، کفّارات الصید، ح۱ (الحج: ۳۲)

۹۵، ب۴۹، کفّارات الصید، ح۴ (المائده: ۹۵)

۹۵، ب۴۹، کفّارات الصید، ح۵ (المائده: ۹۵)

۹۶، ب۵۰، کفّارات الصید، ح۳ (المائده: ۹۵)

۱۲۷، ب۱۱، کفّارات الاستمتاع، ح۲ (البقره: ۱۵۸)

۱۴۸، ب۱، کفّارات الاحرام، ح۱۰ (البقره: ۱۹۷)

۱۶۶، ب۱۴، کفّارات الاحرام، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۱۶۶، ب۱۴، کفّارات الاحرام، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۱۶۷، ب۱۴، کفّارات الاحرام، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۲۰۱، ب۵، مقدمات الطواف، ح۳ (البقره: ۱۲۵)

۲۱۷، ب۱۱، مقدّمات الطواف، ح۱۵ (آل عمران: ۹۶)

۲۲۳، ب۱۳، مقدّمات الطواف، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۲۲۵، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۱ (البقره: ۱۹۳، ۱۹۴)

۲۲۶، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۲ (آل عمران: ۹۷)

۲۲۶، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۳ (آل عمران: ۹۷)

۲۲۹، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۱۰ (آل عمران: ۹۷)

۲۲۹، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۱۱ (آل عمران: ۹۷)

۲۳۰، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۱۲ (آل عمران: ۹۷)

۲۳۰، ب۱۴، مقدّمات الطواف، ح۱۳ (آل عمران: ۹۷)

۲۳۱، ب۱۶، مقدّمات الطواف، ح۱ (الحج: ۲۵)

۲۳۲، ب۱۶، مقدّمات الطواف، ح۳ وذیله (الحج: ۲۵)

۲۳۳، ب۱۶، مقدّمات الطواف، ح۴ (الحج: ۲۵)

۲۳۹، ب۱۸، مقدّمات الطواف، ح۵ (آل عمران: ۹۶، ۹۷)

۲۳۹، ب۱۸، مقدّمات الطواف، ح۶ (هود: ۷)

۲۴۱، ب۱۸، مقدّمات الطواف، ح۱۱ (آل عمران: ۹۶)

۲۶۸، ب۳۲، مقدّمات الطواف، ح۱ (الحج: ۲۵)

۲۶۸، ب۳۲، مقدّمات الطواف، ح۳ وذیله (الحج: ۲۵)

۲۶۹، ب۳۲، مقدّمات الطواف، ح۴ (الحج: ۲۵)

۲۶۹، ب۳۲، مقدّمات الطواف، ح۶ (الحج: ۲۵)

۲۷۰، ب۳۲، مقدّمات الطواف، ح۷ (الحج: ۲۵)

۲۸۱، ب۳۹، مقدّمات الطواف، ح۱ (البقره: ۱۲۵)

۲۹۶، ب۱، الطواف، ح۱۱ (البقره: ۳۰)

۲۹۷، ب۱، الطواف، ح۱۲ (البقره: ۳۰)

۲۹۷، ب۱، الطواف، ح۱۳ (الحج: ۲۹)

۲۹۹، ب۲، الطواف، ح۴ (الحج: ۲۹)

۲۹۹، ب۲، الطواف، ح۵ (الحج: ۲۹)

۳۳۱، ب۱۹، الطواف، ح۲ (البقره: ۳۰)

۳۹۱، ب۴۷، الطواف، ح۸ (الحج: ۲۸)

۴۰۱، ب۵۳، الطواف، ح۳ (التوبه: ۱، ۲)

۴۲۵، ب۷۲، الطواف، ح۱ (البقره: ۱۲۵)

۴۲۵، ب۷۲، الطواف، ح۲ (البقره: ۱۲۵)

۴۳۰، ب۷۴، الطواف، ح۱۰ (البقره: ۱۲۵)

۴۳۱، ب۷۴، الطواف، ح۱۵ (البقره: ۱۲۵)

۴۳۲، ب۷۴، الطواف، ح۱۶ (البقره: ۱۲۵)

۴۳۳، ب۷۴، الطواف، ح۱۹ (البقره: ۱۲۵)

۴۵۸، ب۸۷، السعی، ح۲ (البقره: ۱۵۸)

۴۶۸، ب۱، السعی، ح۶ (البقره: ۱۵۸)

۴۶۹، ب۱، السعی، ح۷ (البقره: ۱۵۸)

۴۸۳، ب۶، السعی، ح۷ (البقره: ۱۵۸)

۴۹۴، ب۱۵، السعی، ح۳ (البقره: ۱۵۸)

۵۰۴، ب۲۲، السعی، ح۱ (البقره: ۱۵۸)

۵۴۷، ب۱۸، إحرام الحجّ، ح۱ (البقره: ۲۰۱ – ۲۰۳؛ المائده: ۲؛ هود: ۱۵، ۱۶)

۵۴۸، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۲ (هود: ۱۰۳)

۵۴۸، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۳ (البروج: ۳)

۵۴۹، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۵ (البروج: ۳)

۵۴۹، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۷ (البروج: ۳)

۵۵۱، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۹ (التوبه: ۳)

۵۵۳، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۱۵ (البروج: ۳)

۵۵۳، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۱۶ (البقره: ۱۹۹)

۵۵۳، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۱۷ (البقره: ۱۹۹)

۵۵۳، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۱۸ (البقره: ۱۹۹)

۵۵۳، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۱۹ (البقره: ۱۹۹)

۵۵۴، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۲۱ (البقره: ۱۹۹)

۵۵۴، ب۱۹، إحرام الحجّ، ح۲۲ (البقره: ۱۹۹)

۵۶۱، ب۲۶، إحرام الحجّ، ح۱ (الأعراف: ۳۱)

۵۶۱، ب۲۶، إحرام الحجّ، ح۲ (الأعراف: ۳۱)

۵۶۲، ب۲۷، إحرام الحجّ، ح۱ (البقره: ۱۸۹)

المجلّد الرابع عشر

۶، ب۲، الوقوف بالمشعر، ح۲ (البقره: ۱۹۹)

۴۴، ب۲۳، الوقوف بالمشعر، ح۲۰ (التوبه: ۲)

۸۴، ب۲، الذبح، ح۳ (النحل: ۷۵)

۹۶، ب۸، الذبح، ح۵ (الأنعام: ۱۴۳، ۱۴۴)

۹۷، ب۸، الذبح، ح۶ (الأنعام: ۱۴۳، ۱۴۴)

۱۰۰، ب۱۰، الذبح، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۱۰۲، ب۱۰، الذبح، ح۱۱ (البقره: ۱۹۶)

۱۴۷، ب۳۴، الذبح، ح۵ (الحجّ: ۳۳)

۱۴۸، ب۳۵، الذبح، ح۱ (الحجّ: ۳۶)

۱۵۸، ب۳۹، الذبح، ح۸ (البقره: ۱۹۶)

۱۵۹، ب۴۰، الذبح، ح۱ (الحجّ: ۳۶)

۱۶۳، ب۴۰، الذبح، ح۱۲ (الحجّ: ۳۶)

۱۶۴، ب ۴۰، الذبح، ح ۱۴ (الحجّ: ۳۶)

۱۶۶، ب ۴۰، الذبح، ح ۲۰ (الحجّ: ۳۶)

۱۶۷، ب ۴۰، الذبح، ح ۲۴ (الحجّ: ۳۶)

۱۷۵، ب ۴۳، الذبح، ح ۷ (الحجّ: ۳۶)

۱۷۵، ب ۴۳، الذبح، ح ۸ (الحجّ: ۳۶)

۱۷۹، ب ۴۶، الذبح، ح ۱ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۰، ب ۴۶، الذبح، ح ۵ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۱، ب ۴۶، الذبح، ح ۹ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۳، ب۴۶، الذبح، ح۱۴ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۳، ب۴۶، الذبح، ح۱۵ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۳، ب۴۶، الذبح، ح۱۶ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۴، ب۴۶، الذبح، ح۱۹ (البقره: ۱۹۶)

۱۸۷، ب۴۸، الذبح، ح۶ (البقره: ۱۹۶)

۱۹۳، ب۵۱، الذبح، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۲۰۲، ب۵۷، الذبح، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۲۰۷، ب۶۰، الذبح، ح۱۱ (الحجّ: ۳۷)

۲۱۲، ب۱، الحلق والتقصیر، ح۳ (الحجّ: ۲۹)

۲۱۲، ب۱، الحلق والتقصیر، ح۷ (الحجّ: ۲۹)

۲۱۳، ب۱، الحلق والتقصیر، ح۸ (الحجّ: ۲۹)

۲۱۴، ب۱، الحلق والتقصیر، ح۱۱ (الحجّ: ۲۹)

۲۱۸، ب۵، الحلق والتقصیر، ح۳ (الحجّ: ۲۹)

۲۲۵، ب۷، الحلق والتقصیر، ح۱۴ (الفتح: ۲۷)

۲۲۹، ب۱۱، الحلق والتقصیر، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۲۳۰، ب۱۲، الحلق والتقصیر، ح۲ (الحجّ: ۲۹)

۲۴۷، ب۲، زیاره البیت، ح۳ (البقره: ۱۲۵)

۲۶۳، ب۴، العود الی منی، ح۱ (التوبه: ۳)

۲۷۰، ب۸، العود الی منی، ح۱ (الحجّ: ۲۸)

۲۷۰، ب۸، العود الی منی، ح۲ (الحجّ: ۲۸)

۲۷۰ - ۲۷۱، ب۸، العود الی منی، ح۳ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۱، ب۸، العود الی منی، ح۴ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۱، ب۸، العود الی منی، ح۵ (الحجّ: ۲۸. البقره: ۲۰۳)

۲۷۲، ب۸، العود الی منی، ح۶ (البقره: ۲۰۰)

۲۷۳، ب۸، العود الی منی، ح۸ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۵، ب۸، العود الی منی، ح۴ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۵، ب۸، العود الی منی، ح۵ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۶، ب۸، العود الی منی، ح۸ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۶، ب۸، العود الی منی، ح۱۰ (البقره: ۲۰۳)

۲۷۹، ب۱۱، العود الی منی، ح۲ (البقره: ۲۰۳)

۲۸۰، ب۱۱، العود الی منی، ح۳ (البقره: ۲۰۳)

۲۸۰، ب۱۱، العود الی منی، ح۶ (البقره: ۲۰۳)

۲۸۱، ب۱۱، العود الی منی، ح۱۲ (البقره: ۲۰۳)

۲۹۵، ب۱، العمره، ح۱ (البقره: ۱۹۶)

۲۹۵، ب۱، العمره، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۲۹۶، ب۱، العمره، ح۴ (التوبه: ۳)

۲۹۷، ب۱، العمره، ح۷ (آل عمران: ۹۷)

۲۹۷، ب۱، العمره، ح۸ (البقره: ۱۹۶)

۲۹۷، ب۱، العمره، ح۹ (آل عمران: ۹۷)

۲۹۸، ب۱، العمره، ح۱۰ (التوبه: ۳)

۲۹۸، ب۱، العمره، ح۱۱ (التوبه: ۳)

۲۹۸، ب۱، العمره، ح۱۲ (التوبه: ۳)

۳۰۵، ب۵، العمره، ح۲ (البقره: ۱۹۶)

۳۰۶، ب۵، العمره، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۳۰۷، ب۵، العمره، ح۸ (البقره: ۱۹۶)

۳۱۶، ب۹، العمره، ح۳ (البقره: ۱۹۶)

۳۱۷، ب۹، العمره، ح۴ (البقره: ۱۹۶)

۳۲۱، ب۲، المزار، ح۳ (الحجّ: ۲۹)

۳۲۱، ب۲، المزار، ح۴ (الحجّ: ۲۹)

۳۲۵، ب۲، المزار، ح۱۱ (النساء: ۸۰؛ الفتح: ۱۰)

۳۶۱، ب۱۶، المزار، ح۴ (التین: ۱، ۳)

۳۶۲، ب۱۶، المزار، ح۵ (المؤمنون: ۵۰)

۳۷۹، ب۲۳، المزار، ح۸ (هود: ۴۳)

۳۸۵، ب۲۷، المزار، ح۱ (هود: ۴۴)

۳۹۰، ب۲۹، المزار، ح۲ (الأعراف: ۳۱)

۳۹۴، ب۳۰، المزار، ح۱ (الأنبیاء: ۲۸)

۴۰۵، ب۳۴، المزار، ح۳ (المؤمنون: ۵۰)

۴۶۱، ب۴۹، المزار، ح۳ (ابراهیم: ۳۴)

۵۱۷، ب۶۹، المزار، ح۷ (مریم: ۲۲)

۵۸۰، ب۹۷، المزار، ح۲ (البقره: ۱۱۵)

۶۰۰، ب۱۰۶، المزار، ح۱ (النساء: ۱۱۷)

۶۰۱، ب۱۰۶، المزار، ح۲ (هود: ۸۶)

المجلّد الخامس عشر

۱۵، ب۱، جهاد العدو، ح۱۳ (محمد: ۷)

۲۵ – ۲۷، ب۵، جهاد العدو، ح۲ (الأنعام: ۱۵۸. التوبه: ۵، ۱۱. البقره: ۸۳. التوبه: ۲۹. محمد: ۴.الحجرات: ۹. المائده: ۴۵)

۲۸، ب۵، جهاد العدو، ح۴ (التوبه: ۱۲۳)

۳۴ – ۴۲، ب۹، جهاد العدو، ح۱ (یونس: ۲۵؛ النحل: ۱۲۵؛ الشوری: ۵۲؛ الإسراء: ۹؛ آل عمران: ۱۰۴؛ یوسف: ۱۰۸؛ الأنفال: ۶۴؛ الفتح: ۲۹؛ التحریم: ۸؛ المؤمنون: ۲–۱۱؛ الفرقان: ۶۸؛ التوبه: ۱۱۱، ۱۱۲؛ الحج: ۳۹، ۴۰؛ البقره: ۲۲۶، ۲۲۷؛ الحجرات: ۹ الحج: ۳۹؛ التوبه: ۲۹)

۴۶، ب۱۲، جهاد العدو، ح۳ (التوبه: ۱۱۱)

۴۸، ب۱۲، جهاد العدو، ح۶ (التوبه: ۱۱۱، ۱۱۲)

۷۰، ب۲۲، جهاد العدو، ح۱ (البقره: ۱۹۴)

۷۱، ب۲۳، جهاد العدو، ح۱ (المائده: ۳۳)

۸۵، ب۲۳، جهاد العدو، ح۳ (الأحزاب: ۴۸؛ الحج: ۳۹؛ الأنفال: ۶۵، ۶۶)

۸۹، ب۳۱، جهاد العدو، ح۳ (النساء: ۸۴؛ الأنفال: ۱۶)

۹۲، ب۳۲، جهاد العدو، ح۲ (الدهر: ۸)

۹۳، ب۳۴، جهاد العدو، ح۱ (النور: ۳۷؛ طه: ۱۳۲؛ النساء: ۱۱۵؛ آل عمران: ۱۶۹؛ الأنفال: ۱۵)

۹۵، ب۳۴، جهاد العدو، ح۳ (الأحزاب: ۱۶؛ الصف: ۴)

۱۲۷، ب۴۹، جهاد العدو، ح۲ (البقره: ۱۹۳)

۱۳۴، ب۵۳، جهاد العدو، ح۲ (طه: ۴۴)

۱۳۷، ب۵۵، جهاد العدو، ح۲ (آل عمران: ۱۷۳،۱۷۴؛ غافر: ۴۵؛ الكهف: ۳۹؛ الأنبياء: ۸۸)

۱۴۰، ب۵۸، جهاد العدو، ح۲ (الأنفال: ۶۰)

۱۴۳، ب۶۱، جهاد العدو، ح۲ (البقره: ۲۰۷)

۱۴۹، ب۶۸، جهاد العدو، ح۱ (التوبه: ۲۹)

۱۶۴ - ۱۶۷، ب۲، جهاد النفس، ح۱ (النحل: ۱۰۶؛ الرعد: ۲۸؛ المائده: ۴۱؛ البقره: ۲۸۴، ۸۳؛ العنكبوت: ۴۶؛ النساء: ۱۴۰؛ الأنعام:۶۸؛ الزمر: ۱۷، ۱۸؛ المؤمنون: ۱ - ۴؛ القصص: ۵۵؛

الفرقان: ۷۲؛ النور: ۳۰، ۳۱؛ فصلت: ۲۲؛ الإسراء: ۳۶؛ المائده: ۶؛ محمد: ۴؛ الإسراء: ۳۷؛ لقمان: ۱۹؛ یس: ۶۵؛ الحج: ۷۷؛ الجن: ۱۸)

۱۶۷ - ۱۷۱، ب۲، جهاد النفس، ح۲ (الإسراء: ۳۶)

۱۶۹، ب۲، جهاد النفس، ح۷ (الإسراء: ۳۶؛ النور: ۱۵؛ الحج: ۷۷؛ الجن: ۱۸؛ فصّلت: ۲۲؛ النساء: ۱۴۰؛ الأنعام: ۶۸؛ الزمر: ۱۷، ۱۸؛الفرقان: ۷۲؛ القصص: ۵۵؛ النور: ۳۰؛ العنکبوت: ۴۶؛ البقره: ۸۳.. النحل: ۱۰۶؛ المائده: ۴۱؛ الرعد: ۲۸؛ البقره: ۲۸۴؛ المائده: ۶؛ محمّد: ۴؛ الإسراء: ۳۷، ۳۸؛ یس: ۶۵)

۱۷۲، ب۲، جهاد النفس، ح۸ (الإسراء: ۳۶)

۱۷۹، ب۳، جهاد النفس، ح۱ (الشوری: ۴۱)

۲۰۰، ب۶، جهاد النفس، ح۹ (القلم: ۴)

۲۰۱، ب۷، جهاد النفس، ح۲ (الکهف: ۸۲)

۲۰۳، ب۷، جهاد النفس، ح۸ (الکهف: ۸۲)

۲۰۶، ب۸، جهاد النفس، ح۶ (الزمر: ۱۷، ۱۸)

۲۰۹، ب۹، جهاد النفس، ح۱ (الرحمن: ۴۶)

۲۱۱، ب۱۰، جهاد النفس، ح۱ (الدخان: ۵۱)

۲۱۳، ب۱۱، جهاد النفس، ح۳ (الطلاق: ۳)

۲۱۳، ب۱۱، جهاد النفس، ح۴ (ابراهیم: ۷؛ غافر: ۶۰؛ الطلاق: ۳)

۲۱۵، ب۱۲، جهاد النفس، ح۲ (یوسف: ۱۰۶)

۲۱۹، ب۱۴، جهاد النفس، ح۳ (الرحمن: ۴۶)

۲۲۱، ب۸، جهاد النفس، ح۸ (المائده: ۴۴؛ فاطر: ۲۸؛ الطلاق: ۲)

۲۳۱، ب۱۶، جهاد النفس، ح۷ (فصّلت: ۲۳)

۲۳۵، ب۱۸، جهاد النفس، ح۷ (آل عمران: ۱۰۲)

۲۳۶، ب۱۹، جهاد النفس، ح۱ (الزمر: ۱۰)

۲۵۳، ب۲۳، جهاد النفس، ح۳ (الفرقان: ۲۳)

۲۵۳، ب۲۳، جهاد النفس، ح۵ (آل عمران: ۱۳۵)

۲۵۷، ب۲۳، جهاد النفس، ح۱۵ (الأعراف: ۲۰۱)

۲۵۹، ب۲۳، جهاد النفس، ح۲ (آل عمران: ۲۰۰)

۲۶۰، ب۲۳، جهاد النفس، ح۵ (آل عمران: ۲۰۰)

۲۶۱ - ۲۶۲، ب۲۵، جهاد النفس، ح۱ (المزمّل: ۱۰و ۱۱؛ فصلت: ۳۴ - ۳۵؛ الحجر: ۹۷، ۹۸؛ الأنعام: ۳۳، ۳۴؛ طه: ۱۳۰؛ السجده: ۲۴؛ الأعراف: ۱۳۷؛ التوبه: ۵؛ البقره: ۱۹۱)

۲۶۳، ب۲۵، جهاد النفس، ح۴ (الانشراح: ۵، ۶)

۲۹۶، ب۳۸، جهاد النفس، ح۴ (الشعراء: ۹۴)

۲۹۹، ب۴۰، جهاد النفس، ح۱ (الشوری: ۳۰)

۲۹۹، ب۴۰، جهاد النفس، ح۲ (البقره: ۱۷۵)

۳۰۲، ب۴۰، جهاد النفس، ح۱۱ (القلم: ۱۷ - ۱۹)

۳۰۳، ب۴۰، جهاد النفس، ح۱۶ (المطفّفین: ۱۴)

۳۱۱، ب۴۳، جهاد النفس، ح۳ (یس: ۱۲)

۳۱۱، ب۴۳، جهاد النفس، ح۴ (لقمان: ۱۶)

۳۱۴، ب۴۴، جهاد النفس، ح۱ (سبأ: ۱۷، ۱۹)

۳۱۵، ب۴۵، جهاد النفس، ح۱ (البقره: ۲۶۹)

۳۱۶، ب۴۵، جهاد النفس، ح۲ (النساء: ۳۱)

۳۱۶، ب۴۵، جهاد النفس، ح۴ (النساء: ۳۱)

۳۱۷، ب۴۵، جهاد النفس، ح۵ (النساء: ۳۱ )

۳۱۸ ۳۲۰، ب۴۶، جهاد النفس، ح۲ (الشوری: ۳۷؛ المائده: ۷۲؛ یوسف: ۷۸؛ الأعراف: ۹۹؛ النساء: ۹۳؛ النور: ۲۳؛ النساء: ۱۰؛ الأنفال: ۱۶؛ البقره: ۲۷۵، ۱۰۲؛ الفرقان: ۶۸، ۶۹؛ آل عمران: ۷۷، ۱۶۱؛ التوبه: ۳۵؛ البقره: ۲۸۳؛ الرعد: ۲۵)

۳۲۳، ب۴۶، جهاد النفس، ح۱۱ (النجم: ۳۲)

۳۲۳، ب۴۶، جهاد النفس، ح۱۲ (البقره: ۲۶۷؛ المجادله: ۲۲)

۳۲۴، ب۴۶، جهاد النفس، ح۱۴ (المجادله: ۲۲)

۳۲۶، ب۴۶، جهاد النفس، ح۲۱ (النساء: ۳۱)

۳۲۸، ب۴۶، جهاد النفس، ح۲۸ (النساء: ۴۸، ۱۰؛ الأنفال: ۱۵؛ البقره: ۲۷۸)

۳۲۸، ب۴۶، جهاد النفس، ح۳۰ (النساء: ۹۳)

۳۲۹، ب۴۶، جهاد النفس، ح۳۱ (النور: ۲۳)

۳۲۹، ب۴۶، جهاد النفس، ح۳۲ (النساء: ۳۱)

۳۳۴، ب۴۷، جهاد النفس، ح۵ (التوبه: ۹۱)

۳۳۴، ب۴۷، جهاد النفس، ح۷ (النساء: ۴۸)

۳۳۴، ب۴۷، جهاد النفس، ح۸ (النساء: ۹۳)

۳۳۵، ب۴۷، جهاد النفس، ح۱۱ (النساء: ۳۱؛ الأنبياء: ۲۸)

۳۳۶، ب۴۸، جهاد النفس، ح۱۲ (الرعد: ۶)

۳۳۷، ب۴۸، جهاد النفس، ح۱۴ (النساء: ۴۸)

۳۳۸، ب۴۸، جهاد النفس، ح۴ (آل عمران: ۱۳۵)

۳۴۰، ب۴۹، جهاد النفس، ح۴ (الأنفال: ۵۸؛ النور: ۷؛ مریم: ۵۴)

۳۴۳، ب۴۹، جهاد النفس، ح۱۳ (مریم: ۵۹)

۳۶۹، ب۵۶، جهاد النفس، ح۲ (البقره: ۲۸۶؛ النحل: ۱۰۶)

المجلّد السادس عشر

۱۲، ب۶۲، جهاد النفس، ح۶ (الحدید: ۲۳)

۱۴، ب۶۲، جهاد النفس، ح۱۰ (التوبه: ۵۵. طه: ۱۳۱)

۱۹، ب۶۳، جهاد النفس، ح۱۰ (الحدید: ۲۳)

۳۵، ب۷۲، جهاد النفس، ح۲ (الإسراء: ۶۴)

۴۷، ب۷۷، جهاد النفس، ح۵ (الفجر: ۱۴)

۶۴، ب۸۵، جهاد النفس، ح۱ (هود: ۱۱۴)

۶۷، ب۸۵، جهاد النفس، ح۷ (آل عمران: ۱۳۵)

۶۸، ب۸۵، جهاد النفس، ح۱۰ (الأعراف: ۱۸۲)

۶۸، ب۸۵، جهاد النفس، ح۱۲ (الأنفال: ۳۳)

۷۲، ب۸۶، جهاد النفس، ح۲ (البقره: ۲۷۵)

۷۲، ب۸۶، جهاد النفس، ح۳ (التحریم: ۸)

۷۲، ب۸۶، جهاد النفس، ح۴ (التحریم: ۸)

۷۳، ب۸۶، جهاد النفس، ح۵ (البقره: ۲۲۲؛ غافر: ۷؛ الفرقان: ۷۰)

۷۵، ب۸۶، جهاد النفس، ح۱۲ (التوبه: ۱۱۷)

۷۸، ب۸۸، جهاد النفس، ح۱ (التحریم: ۸)

۷۹، ب۸۸، جهاد النفس، ح۳ (النساء: ۱۱۰)

۸۰، ب۸۹، جهاد النفس، ح۳ (النجم: ۳۲)

۸۰، ب۸۹، جهاد النفس، ح۴ (التحریم: ۸)

۸۱، ب۸۹، جهاد النفس، ح۵ (هود: ۹۰)

۸۳، ب۹۱، جهاد النفس، ح۲ (القصص: ۷۷)

۸۹، ب۹۳، جهاد النفس، ح۷ (النساء: ۱۸)

۹۰، ب۹۳، جهاد النفس، ح۹ (غافر: ۸۴، ۸۵. الأنعام: ۱۵۸)

۹۰، ب۹۳، جهاد النفس، ح۱۰ (طه: ۴۳، ۴۴. یونس: ۹۰، ۹۱)

۹۵، ب۹۶، جهاد النفس، ح۲ (السجده: ۵)

۱۰۱، ب۹۷، جهاد النفس، ح۵ (فاطر: ۳۷)

۱۰۳، ب۹۸، جهاد النفس، ح۲ (الأنعام: ۱۶۰)

۱۰۷، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۱ (التوبه: ۱۰۵)

۱۰۷، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۳ (التوبه: ۱۰۵)

۱۰۸، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۵ (التوبه: ۱۰۵)

۱۰۹، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۶ (التوبه: ۱۰۵)

۱۰۹، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۸ (التوبه: ۱۰۵)

۱۰۹، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۹ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۱، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۱۳ (الأنفال: ۳۳)

۱۱۱، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۱۴ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۲، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۱۷ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۳، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۲۰ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۳، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۲۱ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۴، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۲۲ (التوبه: ۱۰۵)

۱۱۴، ب۱۰۱، جهاد النفس، ح۲۳ (التوبه: ۱۰۵)

۱۲۶، ب۲، الأمر والنّهی، ح۱ (آل عمران: ۱۰۴؛ الأعراف: ۱۵۹؛ النحل: ۱۲۰)

۱۳۰، ب۲، الأمر والنّهی، ح۹ (المائده: ۴۴، ۶۳، ۷۸، ۷۹؛ التوبه: ۷۱)

۱۳۶، ب۴، الأمر والنّهی، ح۲ (المائده: ۷۸، ۷۹)

۱۳۹، ب۵، الأمر والنّهی، ح۴ (الأنعام: ۱۶۴؛ الإسراء: ۱۵؛ فاطر: ۱۸؛ الزمر: ۷)

۱۴۱، ب۵، الأمر والنّهی، ح۱۳ (آل عمران: ۱۸۳)

۱۴۱، ب۵، الأمر والنّهی، ح۱۴ (آل عمران: ۱۸۳)

۱۴۲، ب۵، الأمر والنّهی، ح۱۵ (البقره: ۱۹۳)

۱۴۲، ب۵، الأمر والنّهی، ح۱۶ (البقره: ۱۹۳)

۱۴۲، ب۵، الأمر والنّهی، ح۱۷ (البقره: ۲۵۹)

۱۴۸، ب۹، الأمر والنّهی، ح۱ (التحریم: ۶)

۱۴۸، ب۹، الأمر والنّهی، ح۲ (التحریم: ۶)

۱۴۸، ب۹، الأمر والنّهی، ح۳ (التحریم: ۶)

۱۴۹، ب۱۰، الأمر والنّهی، ح۱ (الأعراف: ۱۶۵)

۱۵۶، ب۱۱، الأمر والنّهی، ح۱۲ (مریم: ۸۱، ۸۲)

۱۵۶، ب۱۲، الأمر والنّهی، ح۱ (المنافقون: ۸)

۱۵۷، ب۱۲، الأمر والنّهی، ح۲ (المنافقون: ۸)

۱۷۰، ب۱۵، الأمر والنّهی، ح۱۶ (الحجرات: ۷)

۱۷۱، ب۱۵، الأمر والنّهی، ح۱۷ (آل عمران: ۳۱؛ الحجرات: ۷؛ الحشر: ۹)

۱۸۲، ب۱۸، الأمر والنّهی، ح۱۸ (المجادله: ۲۲)

۱۸۳، ب۱۸، الأمر والنّهی، ح۱۹ (البیّنه: ۷)

۱۸۶، ب۱۹، الأمر والنّهی، ح۱ (المائده: ۳۲)

۱۸۷، ب۱۹، الأمر والنّهی، ح۲ (المائده: ۳۲)

۱۸۷، ب۱۹، الأمر والنّهی، ح۳ (المائده: ۳۲)

۱۸۹، ب۲۰، الأمر والنّهی، ح۱ (التحریم: ۶)

۱۹۱، ب۲۱، الأمر والنّهی، ح۴ (یونس: ۹۹؛ القصص: ۵۶)

۱۹۴، ب۲۳، الأمر والنّهی، ح۱ (النجم: ۴۲)

۲۰۰، ب۲۳، الأمر والنّهی، ح۲۰ (النجم: ۴۲)

۲۰۳، ب۲۳، الأمر والنّهی، ح۳۱ (محمد: ۳۰)

۲۰۳، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱ (القصص: ۵۴)

۲۰۴، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۲ (المؤمنون: ۹۶)

۲۰۶، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱۰ (فصّلت: ۳۴؛ المؤمنون: ۹۶)

۲۰۸، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱۶ (آل عمران: ۲۰۰)

۲۰۸، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱۷ (فصّلت: ۳۴، ۳۵)

۲۰۹، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱۸ (یوسف: ۷۰)

۲۰۹، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۱۹ (یوسف: ۷۰)

۲۱۲، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۱ (الحجرات: ۱۳)

۲۱۳، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۲ (آل عمران: ۲۸)

۲۱۳، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۳ (الکهف: ۹۴، ۹۷)

۲۱۳، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۴ (الکهف: ۹۵، ۹۷)

۲۱۳، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۵ (الکهف: ۹۸)

۲۱۴، ب۲۴، الأمر والنّهی، ح۳۶ (البقره: ۱۹۵)

۲۱۵، ب۲۵، الأمر والنّهی، ح۴ (یوسف: ۷۰؛ الصافات: ۸۹)

۲۱۸، ب۲۵، الأمر والنّهی، ح۱۰ (البقره: ۲۸۶؛ لنحل: ۱۰۶)

۲۲۱، ب۲۷، الأمر والنّهی، ح۲ (البقره: ۱۹۵)

۲۲۱، ب۲۸، الأمر والنّهی، ح۱ (البقره: ۲۵)

۲۲۴، ب۲۸، الأمر والنّهی، ح۱۲ (البقره: ۱۶۳)

۲۲۶، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۲ (النحل: ۱۰۶)

۲۲۶، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۳ (النحل: ۱۰۶)

۲۲۷، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۶ (النحل: ۱۰۶)

۲۲۹، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۱۱ (آل عمران: ۲۸)

۲۳۰، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۱۲ (النحل: ۱۰۶)

۲۳۰، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۱۳ (النحل: ۱۰۶)

۲۳۲، ب۲۹، الأمر والنّهی، ح۲۰ (آل عمران: ۲۸)

۲۴۹، ب۳۴، الأمر والنّهی، ح۷ (النساء: ۸۳)

۲۴۹، ب۳۴، الأمر والنّهی، ح۸ (آل عمران: ۱۱۲)

۲۵۱، ب۳۴، الأمر والنّهی، ح۱۶ (البقره: ۶۱)

۲۵۵، ب۳۴، الأمر والنّهی، ح۳ (الأنعام: ۱۰۸)

۲۵۸، ب۳۷، الأمر والنّهی، ح۵ (الأنعام: ۴۵)

۲۶۱، ب۳۸، الأمر والنّهی، ح۶ (النساء: ۱۴۰)

۲۶۱، ب۳۸، الأمر والنّهی، ح۸ (الأنعام: ۶۸)

۲۶۳، ب۳۸، الأمر والنّهی، ح۱۱ (الأنعام: ۶۸،۱۰۸؛ النحل: ۱۱۶)

۲۶۵، ب۳۸، الأمر والنّهی، ح۱۷ (الأنعام: ۶۸)

۲۶۶، ب۳۸، الأمر والنّهی، ح۲۱ (الأنعام: ۶۸)

۲۶۸، ب۳۹، الأمر والنّهی، ح۴ (آل عمران: ۱۸۳)

۲۶۸، ب۳۹، الأمر والنّهی، ح۵ (آل عمران: ۱۸۳)

۲۶۸، ب۳۹، الأمر والنّهی، ح۶ (آل عمران: ۱۸۳)

۲۶۹، ب۳۹، الأمر والنّهی، ح۷ (المائده: ۷۹)

۲۸۱، ب۴۱، الأمر والنّهی، ح۸ (الرعد: ۱۱؛ المائده: ۳۱)

۲۸۹، ب۱، فعل المعروف، ح۱۳ (سبأ: ۳۷)

۲۹۱، ب۱، فعل المعروف، ح۲۰ (النحل: ۹۰)

۳۰۶، ب۷، فعل المعروف، ح۳ (الرحمن: ۶۰)

۳۱۳، ب۸، فعل المعروف، ح۱۳ (ابراهیم: ۷)

۳۱۸، ب۱۱، فعل المعروف، ح۱ (النساء: ۱۱۴)

۳۲۰، ب۱۲، فعل المعروف، ح۴ (البقره: ۲۸۰)

۳۲۸، ب۱۵، فعل المعروف، ح۷ (ابراهیم: ۷)

۳۲۹، ب۱۵، فعل المعروف، ح۸ (ابراهیم: ۷)

۳۴۱، ب۲۱، فعل المعروف، ح۲ (البقره: ۸۳)

۳۴۱، ب۲۱، فعل المعروف، ح۳ (البقره: ۸۳)

۳۴۲، ب۲۲، فعل المعروف، ح۳ (مریم: ۳۱)

۳۴۶، ب۲۳، فعل المعروف، ح۴ (الحدید: ۲۱)

۳۵۴، ب۲۴، فعل المعروف، ح۱۴ (الأحزاب: ۵۸)

۳۷۷، ب۳۲، فعل المعروف، ح۱ (الحشر: ۹)

المجلّد السابع عشر

۹، ب۱، مقدّمات التجاره، ح۱ (البقره: ۲۰۱)

۱۱، ب۱، مقدّمات التجاره، ح۷ (البقره: ۲۸۲)

۱۵، ب۲، مقدّمات التجاره، ح۵ (النور: ۳۷)

۱۷، ب۲، مقدّمات التجاره، ح۱۴ (النور: ۳۷)

۲۶، ب۵، مقدّمات التجاره، ح۶ (الأنعام: ۱۴۱؛ الأعراف: ۳۱)

۲۷، ب۵، مقدّمات التجاره، ح۷ (الطلاق: ۲، ۳)

۲۸، ب۵، مقدّمات التجاره، ح۹ (الجمعه: ۱۰)

۴۰، ب۹، مقدّمات التجاره، ح۱۲ (النجم: ۴۸)

۴۲، ب۱۰، مقدّمات التجاره، ح۵ (ابراهیم: ۱۲)

۴۵، ب۱۲، مقدّمات التجاره، ح۳ (النساء: ۳۲)

۶۶، ب۲۲، مقدّمات التجاره، ح۹ (الإسراء: ۲۹)

۸۲، ب۲، ما یکتسب به، ح۶ (الفرقان: ۲۳)

۸۸، ب۴، ما یکتسب به، ح۲ (هود: ۱۱۴)

۹۵، ب۵، ما یکتسب به، ح۱۱ (المائده: ۴۲)

۱۱۳، ب۱۳، ما یکتسب به، ح۴ (الأعراف: ۱۸۸. یوسف: ۲۴؛ النمل: ۱۲)

۱۲۱، ب۱۵، ما یکتسب به، ح۱ (لقمان: ۶)

۱۴۷، ب۲۵، ما یکتسب به، ح۴ (البقره: ۱۰۲)

۱۴۸، ب۲۵، ما یکتسب به، ح۵ (البقره: ۱۰۲)

۱۵۴، ب۲۸، ما یکتسب به، ح۵ (الشعراء: ۲۲۴)

۱۶۴، ب۳۵، ما یکتسب به، ح۱ (البقره: ۱۸۸)

۱۶۵، ب۳۵، ما یکتسب به، ح۴ (المائده: ۹۰)

۱۶۶، ب۳۵، ما یکتسب به، ح۸ (النساء: ۲۹)

۱۶۷، ب۳۵، ما یکتسب به، ح۹ (النساء: ۲۹)

۱۶۸، ب۳۵، ما یکتسب به، ح۱۴ (البقره: ۱۸۸)

۱۸۴، ب۴۳، ما یکتسب به، ح۱ (هود: ۱۱۳)

۱۸۵، ب۴۴، ما یکتسب به، ح۱ (هود: ۱۱۳)

۱۹۱، ب۴۵، ما یکتسب به، ح۱۰ (المائده: ۷۸، ۸۱)

۱۹۹، ب۴۶، ما یکتسب به، ح۱۷ (هود: ۱۱۴)

۲۰۲، ب۴۸، ما یکتسب به، ح۴ (یوسف: ۵۵)

۲۰۳، ب۴۸، ما یکتسب به، ح۵ (یوسف: ۵۵)

۲۰۶، ب۴۸، ما یکتسب به، ح۱۰ (یوسف: ۵۵)

۲۰۹ - ۲۱۱، ب۴۹، ما یکتسب به، ح۱ (التوبه: ۳۴. آل عمران: ۷۷؛ النور: ۱۹)

۲۱۲، ب۵۰، ما یکتسب به، ح۱ (البقره: ۲۶۷)

۲۴۴، ب۷۰، ما یکتسب به، ح۱ (النساء: ۱۰)

۲۴۵، ب۷۰، ما یکتسب به، ح۲ (النساء: ۹)

۲۴۶، ب ۷۰، ما یکتسب به، ح۴ (النساء: ۹)

۲۴۶، ب ۷۰، ما یکتسب به، ح۵ (النساء: ۱۰)

۲۴۷، ب ۷۰، ما یکتسب به، ح۶ (النساء: ۹، ۱۰)

۲۴۷، ب ۷۰، ما یکتسب به، ح۷ (النساء: ۹)

۲۴۹، ب ۷۱، ما یکتسب به، ح ۱ (البقره: ۲۲۰؛ القیامه: ۱۴)

۲۵۰، ب ۷۲، ما یکتسب به، ح ۱ (النساء: ۶)

۲۵۱، ب ۷۲، ما یکتسب به، ح۳ (النساء: ۶)

۲۵۱، ب ۷۲، ما یکتسب به، ح۴ (النساء: ۶)

۲۵۲، ب ۷۲، ما یکتسب به، ح۷ (النساء: ۶)

۲۵۲، ب۷۲، ما یکتسب به، ح۸ (النساء: ۶)

۲۵۳، ب۷۲، ما یکتسب به، ح۹ (النساء: ۶)

۲۵۳، ب۷۲، ما یکتسب به، ح۱۰ (النساء: ۶)

۲۵۳، ب۷۲، ما یکتسب به، ح۱۱ (النساء: ۶)

۲۵۴، ب۷۳، ما یکتسب به، ح۱ (البقره: ۲۲۰)

۲۵۵، ب۷۳، ما یکتسب به، ح۲ (البقره: ۲۲۰)

۲۵۵، ب۷۳، ما یکتسب به، ح۳ (البقره: ۲۲۰)

۲۵۵ - ۲۵۶، ب۷۳، ما یکتسب به، ح۵ (النساء: ۱۰؛ البقره: ۲۲۰)

۲۵۸، ب۷۵، ما یکتسب به، ح۵ (النساء: ۶)

۲۵۹، ب۷۶، ما یکتسب به، ح۲ (النساء: ۱۰)

۲۶۰، ب۷۶، ما یکتسب به، ح۵ (النساء: ۱۰)

۲۶۶، ب۷۸، ما یکتسب به، ح۹ (الأحزاب: ۵؛ الشوری: ۴۹)

۲۶۹، ب۸۰، ما یکتسب به، ح۱ (النساء: ۴)

۲۶۹، ب۸۰، ما یکتسب به، ح۲ (النساء: ۴)

۲۹۶، ب۹۴، ما یکتسب به، ح۱ (سبأ: ۱۳)

۳۰۳، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۲ (الحجّ: ۳۰)

۳۰۴، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۳ (الفرقان: ۷۲)

۳۰۴، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۵ (الفرقان: ۷۲)

۳۰۵، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۶ (لقمان: ۶)

۳۰۵، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۷ (لقمان: ۶)

۳۰۵، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۸ (الحج: ۳۰)

۳۰۵، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۹ (الحج: ۳۰)

۳۰۶، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۱۱ (لقمان: ۶)

۳۰۷، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۱۵ (الأنبیاء: ۱۶، ۱۸)

۳۰۷، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۱۶ (لقمان: ۶)

۳۰۸، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۱۹ (الفرقان: ۷۲)

۳۰۸، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۲۰ (الحج: ۳۰. لقمان: ۶)

۳۱۰، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۲۵ (لقمان: ۶)

۳۱۰، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۲۶ (الحج: ۳۰)

۳۱۱، ب۹۹، ما یکتسب به، ح۲۹ (الإسراء: ۳۶)

۳۱۶، ب۱۰۱، ما یکتسب به، ح۲ (الفرقان: ۷۲)

۳۱۸، ب۱۰۲، ما یکتسب به، ح۱ (الحج: ۳۰)

۳۱۸، ب۱۰۲، ما یکتسب به، ح۳ (الحج: ۳۰)

۳۲۱، ب۱۰۲، ما یکتسب به، ح۱۲ (المائده: ۹۰)

۳۲۶، ب۱۰۴، ما یکتسب به، ح۱۱ (البقره: ۲۱۹)

۳۹۰، ب۵، آداب التجاره، ح۲ (الأحزاب: ۷۲)

۴۰۱، ب۱۴، آداب التجاره، ح۱ (النور: ۳۷)

۴۱۲، ب ۲۱، آداب التجاره، ح۷ (الإسراء: ۱۱۰)

۴۴۸، ب۴۰، آداب التجاره، ح۲ (البقره: ۲۳۷)

۴۴۹، ب۴۰، آداب التجاره، ح۴ (البقره: ۲۳۷)

المجلّد الثامن عشر

۱۱۹، ب۱، الربا، ح۷ (البقره: ۲۷۶)

۱۲۴، ب۱، الربا، ح۲۴ (البقره: ۲۷۸، ۲۷۹)

۱۲۶، ب۳، الربا، ح۱ (الروم: ۳۹)

۱۲۶، ب۳، الربا، ح۲ (الروم: ۳۹)

۱۳۱، ب۵، الربا، ح۷ (البقره: ۲۷۵)

۱۳۱، ب۵، الربا، ح۸ (البقره: ۲۷۸)

۱۳۱، ب۵، الربا، ح۱۰ (البقره: ۲۷۵)

۱۳۲، ب۵، الربا، ح۱۲ (البقره: ۲۷۵)

۱۶۱، ب۱۸، الربا، ح۱ (الروم: ۳۹)

۳۲۵، ب۴، الدین والقرض، ح۳ (النساء: ۲۹)

۳۳۶، ب۹، الدین والقرض، ح۲ (التوبه: ۶۰)

۳۳۶، ب۹، الدین والقرض، ح۳ (البقره: ۲۸۰)

۳۴۸، ب۱۶، الدین والقرض، ح۱ (الرعد: ۲۱)

۳۴۹، ب۱۶، الدین والقرض، ح۳ (الرعد: ۲۱)

۳۵۰، ب۱۶، الدین والقرض، ح۴ (الرعد: ۲۱)

۳۷۶، ب۳۲، الدین والقرض، ح۱ (البقره: ۲۷۹)

۴۱۱، ب۲، الحجر، ح۴ (النساء: ۶)

۴۴۰، ب۱، الصلح، ح۵ (البقره: ۲۲۴)

۴۴۸، ب۷، الصلح، ح۱ (البقره: ۲۷۹)

المجلّد التاسع عشر

۳۴، ب۳، المزارعه والمساقاه، ح۴ (ابراهیم: ۱۲)

۳۵، ب۳، المزارعه والمساقاه، ح۱۰ (هود: ۶۱)

۶۴، ب۲۰، المزارعه والمساقاه، ح۴ (النساء: ۱۶۰)

۸۳، ب۶، الودیعه، ح۱ (التوبه: ۶۱؛ النساء: ۵)

۸۳، ب۶، الودیعه، ح۲ (النساء: ۵، ۱۱۴؛ المائده: ۱۰۱)

۸۴، ب۶، الودیعه، ح۴ (النساء: ۵)

۱۰۳، ب۲، الإجاره، ح۳ (الزخرف: ۳۲)

۱۶۶، ب۴، الوکاله، ح۱ (البقره: ۲۲۹)

۱۶۸، ب۷، الوکاله، ح۱ (البقره: ۲۳۷)

۲۳۹، ب۷، الهبات، ح۱ (البقره: ۲۲۹؛ النساء: ۴)

۲۵۲، ب۲، السبق والرمایه، ح۳ (الأنفال: ۶۰)

۲۶۱، ب۳، الوصایا، ح۱ (مریم: ۸۷)

۲۷۶، ب۱۱، الوصایا، ح۲ (البقره: ۱۸۲)

۲۸۷، ب۱۵، الوصایا، ح۲ (البقره: ۱۸۰)

۲۹۰، ب۱۵، الوصایا، ح۱۵ (البقره: ۱۸۰)

۳۰۹، ب۲۰، الوصایا، ح۲ (المائده: ۱۰۶)

۳۱۰، ب ۲۰، الوصایا، ح۴ (المائده: ۱۰۶)

۳۱۱، ب ۲۰، الوصایا، ح۶ (المائده: ۱۰۶، ۱۰۸)

۳۱۲، ب ۲۰، الوصایا، ح۷ (المائده: ۱۰۶)

۳۱۳، ب ۲۰، الوصایا، ح۸ (المائده: ۱۰۶، ۱۰۸)

۳۱۳، ب ۲۰، الوصایا، ح۹ (المائده: ۱۰۶)

۳۱۵، ب ۲۱، الوصایا، ح ۱ (المائده: ۱۰۶، ۱۰۸)

۳۳۱، ب۲۸، الوصایا، ح۵ (النساء: ۱۲)

۳۳۷، ب ۳۲، الوصایا، ح ۱ (البقره: ۱۸۱)

۳۳۸، ب۳۲، الوصایا، ح۲ (البقره: ۱۸۱)

۳۴۰، ب۳۳، الوصایا، ح۳ (البقره: ۱۸۱)

۳۴۱، ب۳۳، الوصایا، ح۴ (البقره: ۱۸۱)

۳۴۳، ب۳۵، الوصایا، ح۱ (البقره: ۱۸۱)

۳۴۵، ب۳۵، الوصایا، ح۵ (البقره: ۱۸۱)

۳۴۵، ب۳۵، الوصایا، ح۶ (البقره: ۱۸۱)

۳۵۰، ب۳۷، الوصایا، ح۴ (البقره: ۱۸۲)

۳۵۱، ب۳۸، الوصایا، ح۵ (البقره: ۱۸۱)

۳۵۱، ب۳۸، الوصایا، ح۱ (البقره: ۱۸۱، ۱۸۲)

۳۵۲، ب۳۸، الوصایا، ح۲ (البقره: ۱۸۲)

۳۶۳، ب۴۴، الوصایا، ح۸ (الأحقاف: ۱۵)

۳۶۸، ب۴۵، الوصایا، ح۶ (النساء: ۶)

۳۶۹، ب۴۵، الوصایا، ح۸ (النساء: ۵)

۳۶۹، ب۴۵، الوصایا، ح۹ (النساء: ۵)

۳۶۹، ب۴۵، الوصایا، ح۱۰ (النساء: ۵)

۳۷۰، ب۴۵، الوصایا، ح۱۳ (النساء: ۶)

۳۷۹، ب۵۳، الوصایا، ح۱ (النساء: ۵)

۳۷۹، ب۵۳، الوصایا، ح۲ (النساء: ۵)

۳۸۱، ب۵۴، الوصایا، ح۲ (البقره: ۲۶۰)

۳۸۱، ب۵۴، الوصایا، ح۳ (البقره: ۲۶۰)

۳۸۲، ب۵۴، الوصایا، ح۴ (البقره: ۲۶۰؛ الحجر: ۴۴)

۳۸۲، ب۵۴، الوصایا، ح۶ (الحجر: ۴۴)

۳۸۳، ب۵۴، الوصایا، ح۷ (البقره: ۲۶۰)

۳۸۳، ب۵۴، الوصایا، ح۸ (البقره: ۲۶۰)

۳۸۴، ب۵۴، الوصایا، ح۱۱ (الحجر: ۴۴)

۳۸۴، ب۵۴، الوصایا، ح۱۲ (الحجر: ۴۴)

۳۸۵، ب۵۵، الوصایا، ح۱ (التوبه: ۶۰)

۳۸۶، ب۵۵، الوصایا، ح۲ (التوبه: ۶۰)

۳۸۶، ب۵۵، الوصایا، ح۳ (التوبه: ۶۰)

۳۸۸، ب۵۵، الوصایا، ح۷ (التوبه: ۶۰)

۴۱۷، ب۸۳، الوصایا، ح۱ (الرعد: ۲۱)

۴۱۸، ب۸۳، الوصایا، ح۲ (الرعد: ۲۱)

المجلّد العشرون

۲۱، ب۲، مقدّمات النکاح، ح۹ (المائده: ۸۷، ۸۹)

۲۳، ب۳، مقدّمات النکاح، ح۸ (آل عمران: ۱۴)

۴۲، ب۱۰، مقدّمات النکاح، ح۲ (النور: ۳۲)

۴۳، ب۱۱، مقدّمات النکاح، ح۲ (النور: ۳۳)

۴۵، ب۱۱، مقدّمات النکاح، ح۵ (النور: ۳۲؛ النساء: ۱۳۰)

۸۳، ب۳۲، مقدّمات النکاح، ح۱ (المائده: ۱۴)

۱۲۶، ب۶۲، مقدّمات النکاح، ح۱ (الطور: ۴۴، ۴۵)

۱۲۷، ب۶۲، مقدّمات النکاح، ح۲ (الطور: ۴۴)

۱۲۹، ب۶۴، مقدّمات النکاح، ح۴ (البقره: ۱۸۷)

۱۳۳، ب۶۷، مقدّمات النکاح، ح۳ (النساء: ۴۳؛ المائده: ۶)

۱۳۶، ب۶۸، مقدّمات النکاح، ح۲ (الإسراء: ۶۴)

۱۳۷، ب۶۸، مقدّمات النکاح، ح۵ (الإسراء: ۶۴)

۱۴۲، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۱ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۳، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۶ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۳، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۷ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۴، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۸ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۴، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۹ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۴، ب۷۲، مقدّمات النکاح، ح۱۱ (الأعراف: ۸۰)

۱۴۶، ب۷۳، مقدّمات النکاح، ح۲ (البقره: ۲۲۲، ۲۲۳)

۱۴۶، ب۷۳، مقدّمات النکاح، ح۳ (هود: ۷۸)

۱۴۸، ب۷۳، مقدّمات النکاح، ح۱۰ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۸، ب۷۳، مقدّمات النکاح، ح۱۱ (البقره: ۲۲۳)

۱۴۸، ب۷۳، مقدّمات النکاح، ح۱۲ (الأعراف: ۸۱)

۱۴۹، ب۷۵، مقدّمات النکاح، ح۳ (الأعراف: ۱۷۲)

۱۵۱، ب۷۵، مقدّمات النکاح، ح۶ (الأنبیاء: ۷۹)

۱۶۶، ب۸۴، مقدّمات النکاح، ح۳ (النور: ۶۰)

۱۷۷، ب۹۲، مقدّمات النکاح، ح۴ (التحریم: ۶)

۱۸۹، ب۱۰۲، مقدّمات النکاح، ح۱ (البقره: ۲۳۳)

۱۹۲، ب۱۰۴، مقدّمات النکاح، ح۴ (النور: ۳۰)

۱۹۴، ب۱۰۴، مقدّمات النکاح، ح۱۲ (النور: ۶۰)

۱۹۵، ب۱۰۴، مقدّمات النکاح، ح۱۷ (الصافات: ۸۸، ۸۹)

۱۹۹، ب۱۰۸، مقدّمات النکاح، ح۲ (القصص: ۲۶)

۲۰۱، ب۱۰۹، مقدّمات النکاح، ح۱ (النور: ۳۱)

۲۰۱، ب۱۰۹، مقدّمات النکاح، ح۳ (النور: ۳۱)

۲۰۱، ب۱۰۹، مقدّمات النکاح، ح۴ (النور: ۳۱)

۲۰۲، ب۱۱۰، مقدّمات النکاح، ح۱ (النور: ۶۰)

۲۰۲، ب۱۱۰، مقدّمات النکاح، ح۲ (النور: ۶۰)

۲۰۴، ب۱۱۱، مقدّمات النکاح، ح۱ (النور: ۳۱)

۲۱۰، ب۱۱۷، مقدّمات النکاح، ح۲ (الممتحنه: ۱۲)

۲۱۰، ب۱۱۷، مقدّمات النکاح، ح۳ (الممتحنه: ۱۲)

۲۱۱، ب۱۱۷، مقدّمات النکاح، ح۴ (الممتحنه: ۱۲)

۲۱۷، ب۱۲۱، مقدّمات النکاح، ح۱ (النور: ۵۸)

۲۱۷، ب۱۲۱، مقدّمات النکاح، ح۲ (النور: ۵۸)

۲۱۸، ب۱۲۱، مقدّمات النکاح، ح۴ (النور: ۵۸)

۲۱۸، ب۱۲۱، مقدّمات النكاح، ح۵ (النور: ۵۸)

۲۱۹، ب۱۲۲، مقدّمات النكاح، ح۲ (النور: ۲۷)

۲۱۹، ب۱۲۲، مقدّمات النكاح، ح۳ (النور: ۲۹)

۲۲۴، ب۱۲۴، مقدّمات النكاح، ح۵ (الأحزاب: ۵۵)

۲۲۵، ب۱۲۴، مقدّمات النكاح، ح۹ (النور: ۳۱)

۲۴۵، ب۱۴۰، مقدّمات النكاح، ح۱۲ (النساء: ۳، ۲۴)

۲۵۳، ب۱۵۰، مقدّمات النكاح، ح۱ (الإسراء: ۲۷)

۲۶۲، ب۱، عقد النكاح، ح۴ (النساء: ۲۱)

۲۶۵، ب۲، عقد النكاح، ح۴ (الأحزاب: ۵۰)

۲۶۶، ب۲، عقد النکاح، ح۶ (الأحزاب: ۵۰)

۳۰۸، ب۱، النکاح المحرّم، ح۴ (طه: ۵۰)

۳۱۳، ب۱، النکاح المحرّم، ح۱۹ (المجادله: ۲۲)

۳۱۴، ب۱، النکاح المحرّم، ح۲۳ (المجادله: ۲۲)

۳۲۷، ب۱۵، النکاح المحرّم، ح۳ (البقره: ۲۲۲)

۳۲۹، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۳ (العنکبوت: ۲۸)

۳۳۰، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۴ (هود: ۸۳)

۳۳۱، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۵ (هود: ۸۱)

۳۳۱، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۶ (هود: ۷۸)

۳۳۱، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۷ (هود: ۸۲، ۸۳)

۳۳۳، ب۱۷، النکاح المحرّم، ح۱۳ (الشوری: ۵۰؛ الفرقان: ۶۹)

۳۴۴، ب۲۴، النکاح المحرّم، ح۲ (ق: ۱۲)

۳۴۸، ب۲۴، النکاح المحرّم، ح۱۱ (الفرقان: ۳۸)

۳۶۱، ب۱، ما یحرم بالنسب، ح۱ (الأحزاب: ۵۲؛ النساء: ۲۳)

۳۶۱، ب۱، ما یحرم بالنسب، ح۲ (الأحزاب: ۵۲؛ النساء: ۲۳)

۴۰۹، ب۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۱ (الإسراء: ۳۲؛ النساء: ۲۲، ۲۳؛ البقره: ۲۲۲، ۱۸۷ )

۴۱۰، ب۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۲ (الأحزاب: ۵۳، ۶؛ النساء: ۲۲.)

۴۱۱، ب۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۳ (النساء: ۲۳؛ المائده:۳)

۴۱۲، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۱ (الأحزاب: ۵۳؛ النساء: ۲۲)

۴۱۳، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۳ (العنکبوت: ۸)

۴۱۴، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۷ (الأعراف: ۳۳)

۴۱۴، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۸ (الأعراف: ۳۳)

۴۱۵، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۰ (النساء: ۲۲)

۴۱۶، ب۲، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۲ (النساء: ۲۳)

۴۳۹، ب۱۳، ما یحرم بالمصاهره، ح۲ (النور: ۳)

۴۴۰، ب۱۳، ما یحرم بالمصاهره، ح۴ (النور: ۳)

۴۴۰، ب۱۳، ما یحرم بالمصاهره، ح۵ (النور: ۳)

۴۵۸، ب۱۸، ما یحرم بالمصاهره، ح۲ (النساء: ۲۳)

۴۶۲، ب۲۰، ما یحرم بالمصاهره، ح۱ (النساء: ۲۳)

۴۶۵، ب ۲۰، ما یحرم بالمصاهره، ح۷ (النساء: ۲۳)

۴۶۶، ب ۲۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۳ (النساء: ۲۳)

۴۶۷، ب ۲۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۶ (النساء: ۲۳)

۴۶۹، ب ۲۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۳ (النساء: ۲۳)

۴۷۰، ب ۲۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۷ (النساء: ۲۳)

۴۸۶، ب ۲۹، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۱ (البقره: ۲۲۲؛ النساء: ۲۳)

۴۹۰، ب ۳۰، ما یحرم بالمصاهره، ح۱۱ (النساء: ۲۴)

۴۹۷، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۱ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۷، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۲ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۸، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۳ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۸، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۴ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۸، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۵ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۹، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۶ (البقره: ۲۳۵)

۴۹۹، ب ۳۷، ما یحرم بالمصاهره، ح۷ (البقره: ۲۳۵)

۵۰۸، ب ۴۵، ما یحرم بالمصاهره، ح۵ (النساء: ۲۵)

۵۱۴ – ۵۱۵، ب ۵۱، ما یحرم بالمصاهره، ح۱ (النساء: ۱۹، ۲۲)

۵۳۳، ب ۱، ما یحرم بالکفر، ح۱ (المائده: ۵. الممتحنه: ۱۰)

۵۳۴، ب ۱، ما یحرم بالکفر، ح۳ (البقره: ۲۲۱؛ المائده: ۵)

۵۳۴، ب ۱، ما یحرم بالکفر، ح۴ (الممتحنه: ۱۰)

۵۳۵، ب ۱، ما یحرم بالکفر، ح۷ (البقره: ۲۲۱؛ المائده: ۵. الممتحنه: ۱۰)

۵۳۸، ب۲، ما یحرم بالکفر، ح۶ (البقره: ۲۲۱؛ المائده: ۵)

۵۴۲، ب۵، ما یحرم بالکفر، ح۷ (الممتحنه: ۱۰)

۵۵۰، ب۴، ما یحرم بالکفر، ح۴ (الممتحنه: ۱۰)

۵۵۵، ب۱۱، ما یحرم بالکفر، ح۱ (النساء: ۹۸)

۵۵۸، ب۱۱، ما یحرم بالکفر، ح۹ (التحریم: ۱۰)

۵۵۹، ب۱۱، ما یحرم بالکفر، ح۱۲ (النساء: ۹۸)

۵۶۰، ب۱۱، ما یحرم بالکفر، ح۱۴ (التغابن: ۲)

المجلّد الحادی والعشرون

۵، ب۱، المتعه، ح۱ (النساء:۲۴)

۶، ب۱، المتعه، ح۳ (النساء:۲۴)

۷، ب۱، المتعه، ح۶ (النساء:۲۴)

۸، ب۱، المتعه، ح۱۳ (النساء:۲۴)

۹، ب۱، المتعه، ح۱۷ (النساء:۲۴)

۹، ب۱، المتعه، ح۱۸ (فاطر: ۲)

۱۰، ب۱، المتعه، ح۱۹ (النساء:۲۴)

۱۰، ب۱، المتعه، ح۲۰ (النساء:۲۴)

۱۰، ب۱، المتعه، ح۲۲ (التحریم:۳)

۱۳، ب۲، المتعه، ح۲ (التحریم: ۳، ۵)

۲۱، ب۴، المتعه، ح۱۴ (النساء:۲۴)

۲۴، ب۶، المتعه، ح۲ (المؤمنون:۵)

۲۴، ب۶، المتعه، ح۳ (النور: ۳)

۲۷، ب۸، المتعه، ح۱ (النور: ۳)

۴۰، ب۱۵، المتعه، ح۳ (النساء:۲۵)

۴۶، ب۱۹، المتعه، ح۳ (النساء:۲۴)

۵۵، ب۲۳، المتعه، ح۵ (النساء:۲۴)

۵۶، ب۲۳، المتعه، ح۶ (النساء:۲۴)

۵۶، ب۲۳، المتعه، ح۷ (النساء:۲۴)

۵۶، ب۲۳، المتعه، ح۸ (النساء:۲۴)

۸۰، ب۴۶، المتعه، ح۱ (النساء:۲۵)

۱۲۰، ب۲۹، نکاح العبید، ح۱ (النساء: ۲۵)

۱۲۰، ب۲۹، نکاح العبید، ح۲ (النساء: ۲۵)

۱۴۹، ب۴۵، نکاح العبید،ح۱ (النساء: ۲۴)

۱۵۱، ب۴۵، نکاح العبید، ح۹ (النساء: ۲۴)

۱۵۲، ب۴۵، نکاح العبید، ح۱۰ (النساء: ۲۴)

۱۵۲، ب۴۵، نکاح العبید، ح۱۱ (النساء: ۲۴)

۱۵۲، ب۴۵، نکاح العبید، ح۱۲ (النساء: ۲۴)

۱۸۲، ب۶۵، نکاح العبید، ح۸ (النحل: ۷۵)

۱۸۴، ب۶۶، نکاح العبید، ح۲ (النحل: ۷۵)

۱۸۵، ب۶۶، نکاح العبید، ح۴ (النحل: ۷۵)

۲۴۸، ب۵، المهور، ح۱۰ (النساء: ۲۰)

۲۷۷، ب۲۰، المهور، ح۶ (النساء: ۳۴، ۳)

۲۸۰، ب۲۲، المهور، ح۱ (القصص: ۲۷)

۲۸۱، ب۲۲، المهور، ح۴ (القصص: ۲۵)

۲۸۵، ب۲۶، المهور، ح۴ (ق: ۹. النحل: ۶۹؛ النساء: ۴)

۲۸۶، ب۲۶، المهور، ح۵ (ق: ۹. النحل: ۶۹؛ النساء: ۴)

۲۸۶، ب۲۷، المهور، ح۱ (الممتحنه: ۱۱)

۳۰۵، ب۴۸، المهور، ح۱ (البقره: ۲۳۶)

۳۰۶، ب۴۸، المهور، ح۴ (البقره: ۲۳۶)

۳۰۸، ب۴۸، المهور، ح۱۰ (البقره: ۲۳۶)

۳۰۹، ب۴۹، المهور، ح۲ (البقره: ۲۴۱)

۳۰۹، ب۴۹، المهور، ح۱ (البقره: ۲۴۱)

۳۰۹، ب۴۹، المهور، ح۲ (البقره: ۲۴۱)

۳۱۰، ب۴۹، المهور، ح۵ (البقره: ۲۳۶)

۳۱۱، ب۴۹، المهور، ح۶ (الأحزاب: ۴۹)

۳۱۱، ب۴۹، المهور، ح۸ (البقره: ۲۴۱)

۳۱۲، ب۵۰، المهور، ح۲ (البقره: ۲۴۱)

۳۱۵، ب۵۲، المهور، ح۱ (البقره: ۲۳۷)

۳۱۶، ب۵۲، المهور، ح۴ (البقره: ۲۳۷)

۳۱۷، ب۵۲، المهور، ح۵ (البقره: ۲۳۷)

۳۱۷، ب۵۲، المهور، ح۶ (البقره: ۲۳۷)

۳۳۵، ب۵۹، المهور، ح۵ (البقره: ۲۳۷)

۳۴۵، ب۷، القسم والنشوز، ح۱ (النساء: ۱۲۹، ۳)

۳۴۸، ب۱۰، القسم والنشوز، ح۱ (النساء: ۳۵)

۳۴۹، ب۱۰، القسم والنشوز، ح۲ (النساء: ۳۵)

۳۴۹، ب۱۱، القسم والنشوز، ح۱ (النساء: ۱۲۸)

۳۵۰، ب۱۱، القسم والنشوز، ح۲ (النساء: ۱۲۸)

۳۵۰، ب۱۱، القسم والنشوز، ح۳ (النساء: ۱۲۸)

۳۵۱، ب۱۱، القسم والنشوز، ح۴ (النساء: ۱۲۸)

۳۵۱، ب۱۱، القسم والنشوز، ح۶ (النساء: ۱۲۸)

۳۵۲، ب۱۲، القسم والنشوز، ح۱ (النساء: ۳۵)

۳۵۲، ب۱۲، القسم والنشوز، ح۲ (النساء: ۳۵)

۳۵۳، ب۱۳، القسم والنشوز، ح۱ (النساء: ۳۵)

۳۵۳، ب۱۳، القسم والنشوز، ح۲ (النساء: ۳۵)

۳۵۴، ب۱۳، القسم والنشوز، ح۳ (النساء: ۳۵)

۳۵۶، ب۱، القسم والنشوز، ح۴ (مریم: ۵)

۳۵۹، ب۲، أحکام الأولاد، ح۵ (مریم: ۵، ۶)

۳۶۳، ب۵، أحکام الأولاد، ح۱ (النساء: ۱۱)

۳۸۱، ب۱۷، أحکام الأولاد، ح۶ (الرعد: ۸)

۳۸۲، ب۱۷، أحکام الأولاد، ح۹ (الأحقاف: ۱۵؛البقره: ۲۳۳)

۳۸۴، ب۱۷، أحکام الأولاد، ح۱۴ (الأحقاف: ۱۵)

۴۰۱، ب۳۰، أحکام الأولاد، ح۱ (الحجرات: ۱۱)

۴۰۱، ب۳۰، أحکام الأولاد، ح۲ (الحجرات: ۱۱)

۴۰۳، ب۳۰، أحکام الأولاد، ح۱ (مریم: ۲۵)

۴۵۵، ب۷۰، أحکام الأولاد، ح۷ (البقره: ۲۳۳)

۴۵۷، ب۷۲، أحکام الأولاد، ح۱ (البقره: ۲۳۳)

۴۵۸، ب۷۲، أحکام الأولاد، ح۲ (البقره: ۲۳۳)

۴۵۸، ب۷۲، أحکام الأولاد، ح۳ (البقره: ۲۳۳)

۴۷۰، ب۸۱، أحكام الأولاد، ح۱ (البقره: ۲۳۳)

۴۷۲، ب۸۱، أحكام الأولاد، ح۵ (البقره: ۲۳۳)

۴۸۷ – ۴۸۸، ب۹۲، أحكام الأولاد، ح۱ (البقره: ۸۳؛ النساء: ۳۶؛ آل عمران: ۹۲؛ الإسراء: ۲۳، ۲۴)

۵۰۹، ب۱، النفقات، ح۱ (الطلاق: ۷)

۵۱۱، ب۱، النفقات، ح۶ (الطلاق: ۷)

۵۱۲، ب۱، النفقات، ح۱۲ (الطلاق: ۷)

۵۱۲، ب۱، النفقات، ح۱۳ (البقره: ۲۲۹)

۵۱۹، ب۸، النفقات، ح۱ (الطلاق: ۱)

۵۲۷، ب۱۲، النفقات، ح۲ (البقره: ۳)

۵۲۷، ب۱۲، النفقات، ح۳ (البقره: ۲۳۳)

۵۲۸، ب۱۲، النفقات، ح۴ (البقره: ۲۳۳)

۵۳۰، ب۱۵، النفقات، ح۲ (التوبه: ۸۵؛ طه: ۱۳۱)

۵۳۳، ب۱۷، النفقات، ح۱ (النساء: ۱)

۵۳۷، ب۱۷، النفقات، ح۱۵ (الرعد: ۳۹)

۵۳۹، ب۱۹، النفقات، ح۱ (النساء: ۱)

۵۴۰، ب۲۰، النفقات، ح۱ (الإنسان: ۸)

۵۴۷، ب۲۳، النفقات، ح۲ (البقره: ۱۶۷)

۵۵۱، ب۲۵، النفقات، ح۳ (البقره: ۲۱۹)

۵۵۲، ب۲۵، النفقات، ح۷ (البقره: ۱۹۵)

۵۵۴، ب۲۵، النفقات، ح۱۴ (البقره: ۲۱۹)

۵۵۴، ب۲۵، النفقات، ح۱۵ (البقره: ۲۱۹)

۵۵۴، ب۲۵، النفقات، ح۱۶ (البقره: ۲۱۹)

۵۵۶، ب۲۶، النفقات، ح۳ (الفرقان: ۶۷)

۵۵۷، ب۲۶، النفقات، ح۶ (الفرقان: ۶۷)

۵۵۸، ب۲۹، النفقات، ح۱ (الفرقان: ۶۷؛ الإسراء: ۲۹)

۵۵۸، ب۲۹، النفقات، ح۳ (الأنعام: ۱۴۱)

۵۵۹، ب۲۹، النفقات، ح۴ (الإسراء: ۲۹)

۵۵۹، ب۲۹، النفقات، ح۵ (الإسراء: ۲۹)

۵۶۰، ب۲۹، النفقات، ح۶ (الفرقان: ۶۷)

۱۵، ب۷، مقدّمات الطلاق، ح۱ (المائده: ۶۳)

۱۷، ب۷، مقدّمات الطلاق، ح۱۰ (الطلاق: ۱، ۲)

۲۵، ب۹، مقدّمات الطلاق، ح۶ (الطلاق: ۱)

۲۵، ب۹، مقدّمات الطلاق، ح۷ (الطلاق: ۱)

۲۹، ب۱۰، مقدّمات الطلاق، ح۱۱ (الطلاق: ۲)

۳۵، ب۱۳، مقدّمات الطلاق، ح۱۳ (الأحزاب: ۴۹)

۳۸، ب۱۵، مقدّمات الطلاق، ح۲ (التحریم: ۱، ۲)

۴۰، ب۱۵، مقدّمات الطلاق، ح۹ (التحریم: ۱، ۲؛ المائده: ۸۹)

۴۴، ب۱۸، مقدّمات الطلاق، ح۱ (التحریم: ۱)

۴۶، ب۱۸، مقدّمات الطلاق، ح۷ (البقره: ۱۶۸)

۶۲، ب۲۹، مقدّمات الطلاق، ح۵ (الطلاق: ۱)

۷۰، ب۲۹، مقدّمات الطلاق، ح۲۵ (الطلاق: ۱)

۷۰، ب۲۹، مقدّمات الطلاق، ح۲۷ (ص: ۳۹؛ الحشر: ۷)

۹۳، ب۴۱، مقدّمات الطلاق، ح۴ (الأحزاب: ۲۸)

۹۴، ب۴۱، مقدّمات الطلاق، ح۶ (النساء: ۳۴)

۹۹، ب۴۳، مقدّمات الطلاق، ح۲ (النحل: ۷۵)

۱۰۲، ب۴۵، مقدّمات الطلاق، ح۱ (النحل: ۷۵)

۱۰۴، ب۱، أقسام الطلاق، ح۲ (البقره: ۲۲۹)

۱۰۸، ب۲، أقسام الطلاق، ح۱ (الطلاق: ۱)

۱۲۱، ب۴، أقسام الطلاق، ح۷ (البقره: ۲۲۹)

۱۲۲، ب۴، أقسام الطلاق، ح۱۰ (البقره: ۲۲۹)

۱۲۲، ب۴، أقسام الطلاق، ح۱۱ (البقره: ۲۳۰)

۱۲۲، ب۴، أقسام الطلاق، ح۱۲ (البقره: ۲۲۹)

۱۲۳، ب۴، أقسام الطلاق، ح۱۳ (البقره: ۲۲۹)

۱۲۴، ب۵، أقسام الطلاق، ح۱ (الطلاق: ۱)

۱۳۲، ب۹، أقسام الطلاق، ح۴ (البقره: ۲۳۰)

۱۷۲، ب۳۴، أقسام الطلاق، ح۲ (البقره: ۲۳۱)

۱۷۲، ب۳۴، أقسام الطلاق، ح۳ (البقره: ۲۳۱)

۱۸۶، ب۴، العدد، ح۷ (الطلاق: ۴)

۱۹۰، ب۴، العدد، ح ۲۰ (الطلاق: ۴)

۱۹۲، ب۷، العدد، ح ۱ (الطلاق: ۴)

۱۹۵، ب۹، العدد، ح۹ (الطلاق: ۴)

۱۹۶، ب۹، العدد، ح ۱۱ (البقره: ۲۲۸)

۲۱۳، ب۱۸، العدد، ح ۲ (الطلاق: ۶)

۲۱۶، ب ۲۰، العدد، ح ۱ (الطلاق: ۱)

۲۱۷، ب ۲۱، العدد، ح ۱ (الطلاق: ۱)

۲۱۷، ب۲۱، العدد، ح۲ (الطلاق: ۱)

۲۲۰، ب۲۳، العدد، ح۱ (الطلاق: ۱)

۲۲۰، ب۲۳، العدد، ح۲ (الطلاق: ۱)

۲۲۰، ب۲۳، العدد، ح۳ (الطلاق: ۱)

۲۲۱، ب۲۳، العدد، ح۵ (الطلاق: ۱)

۲۲۲، ب۲۴، العدد، ح۲ (البقره: ۲۲۸)

۲۳۶، ب۳۰، العدد، ح۲ (البقره: ۲۲۵، ۲۳۴)

۲۳۷، ب۳۰، العدد، ح۴ (البقره: ۲۳۴، ۲۴۰)

۲۳۸، ب۳۰، العدد، ح۵ (البقره: ۲۳۴، ۲۴۰)

۲۳۸، ب۳۰، العدد، ح۷ (البقره: ۲۳۴)

۲۳۸، ب۳۰، العدد، ح۸ (البقره: ۲۳۴)

۲۳۹، ب۳۰، العدد، ح۹ (البقره: ۲۴۰)

۲۸۲، ب۱، الخلع والمباراه، ح۹ (البقره: ۲۲۹)

۳۰۳، ب۱، الظهار، ح۱ (المجادله: ۱، ۲)

۳۰۴ - ۳۰۵، ب۱، الظهار، ح۲ (المجادله: ۱ - ۴)

۳۰۶، ب۱، الظهار، ح۴ (المجادله: ۱، ۳)

۳۴۳، ب۳، الإیلاء، ح۱ (اللیل: ۱. النجم: ۱)

۳۵۹، ب۱، الکفّارات، ح۱ (المجادله: ۳، ۴)

۳۶۱، ب۱، الکفّارات، ح۵ (المجادله: ۴)

۳۶۲، ب۱، الکفّارات، ح۷ (المجادله: ۳، ۴)

۳۷۰، ب۷، الکفّارات، ح۵ (النساء: ۹۲)

۳۷۰، ب۷، الکفّارات، ح۶ (النساء: ۹۲)

۳۷۱، ب۷، الکفّارات، ح۷ (النساء: ۹۲)

۳۷۱، ب۷، الکفّارات، ح۱۰ (النساء: ۹۲)

۳۷۸، ب۱۲، الکفّارات، ح۹ (المائده: ۸۹)

۳۷۸، ب۱۲، الکفّارات، ح۱۰ (المائده: ۸۹)

۳۷۹، ب۱۲، الکفّارات، ح۱۵ (المائده: ۸۹)

۳۷۹، ب۱۳، الکفّارات، ح۱ (المائده: ۸۹)

۳۸۰، ب۱۴، الکفّارات، ح۱ (التحریم: ۱، ۲)

۳۸۱، ب۱۴، الکفّارات، ح۳ (المائده: ۸۹)

۳۸۲، ب۱۴، الکفّارات، ح۷ (المائده: ۸۹)

۳۸۳، ب۱۴، الکفّارات، ح۹ (المائده: ۸۹)

۳۸۴، ب۱۴، الکفّارات، ح۱۴ (التحریم: ۱)

۳۸۵، ب۱۵، الکفّارات، ح۴ (المائده: ۸۹)

۴۱۰، ب۱، اللعان، ح۷ (النور: ۶)

۴۱۱، ب۱، اللعان، ح۹ (النور: ۶)

۴۲۲، ب۵، اللعان، ح۱۲ (النور: ۴)

۴۳۱، ب۱۱، اللعان، ح۱ (النور: ۴)

المجلّد الثالث والعشرون

۵۶، ب۳۰، العتق، ح۱ (یس: ۳۹)

۵۷، ب۳۰، العتق، ح۲ (یس: ۳۹)

۷۷، ب۴۳، العتق، ح۱ (النساء: ۹۲)

۱۰۵، ب۶۷، العتق، ح۱ (الشوری: ۴۹، ۵۰)

۱۳۷، ب۱، المکاتبه، ح۱ (النور: ۳۳)

۱۳۷، ب۱، المکاتبه، ح۲ (النور: ۳۳)

۱۳۸، ب۱، المکاتبه، ح۳ (النور: ۳۳)

۱۳۸، ب۱، المکاتبه، ح۴ (النور: ۳۳)

۱۳۸، ب۱، المکاتبه، ح۵ (النور: ۳۳)

۱۳۹، ب۱، المکاتبه، ح۶ (النور: ۳۳)

۱۵۲، ب۹، المکاتبه، ح۱ (النور: ۳۳)

۱۵۳، ب۹، المکاتبه، ح۲ (النور: ۳۳)

۱۵۳، ب۹، المکاتبه، ح۳ (النور: ۳۳)

۱۶۶، ب۲۱، المکاتبه، ح۱ (البقره: ۱۷۷؛ التوبه: ۶۰)

۱۹۸، ب۱، الأیمان، ح۵ (البقره: ۲۲۴)

۱۹۹، ب۱، الأیمان، ح۶ (البقره: ۲۲۴)

۱۹۹، ب۱، الأیمان، ح۷ (البقره: ۲۲۴)

۲۰۰، ب۱، الأیمان، ح۹ (البقره: ۲۲۴)

۲۰۰، ب۱، الأیمان، ح۱۰ (البقره: ۲۲۴)

۲۰۸، ب۴، الأیمان، ح۱۸ (آل عمران: ۷۷)

۲۱۴، ب۸، الأیمان، ح۱ (الواقعه: ۷۵، ۷۶)

۲۲۳، ب۱۱، الأیمان، ح۱۶ (البقره: ۲۲۴)

۲۲۳، ب۱۱، الأیمان، ح۱۹ (البقره: ۲۲۴)

۲۳۵، ب۱۶، الأیمان، ح۶ (البقره: ۲۰۰)

۲۳۸، ب۱۷، الأیمان، ح۱ (البقره: ۲۲۵؛ المائده: ۸۹)

۲۳۹، ب۱۷، الأیمان، ح۳ (البقره: ۲۲۵؛ المائده: ۸۹)

۲۳۹، ب۱۷، الأیمان، ح۴ (البقره: ۲۲۴)

۲۳۹، ب۱۷، الأیمان، ح۵ (البقره: ۲۲۵؛ المائده: ۸۹)

۲۴۳ - ۲۴۴، ب۱۹ الأیمان، ح۱ (المائده: ۸۷، ۸۹)

۲۴۴، ب۱۹، الأیمان، ح۲ (المائده: ۸۷)

۲۵۳، ب۲۵، الأیمان، ح۱ (طه: ۱۱۵؛ الکهف: ۲۳، ۲۴)

۲۵۵، ب۲۷، الأیمان، ح۱ (الکهف: ۲۳، ۲۴)

۲۵۷، ب۲۹، الأیمان، ح۱ (الکهف: ۲۴)

۲۵۸، ب۲۹، الأیمان، ح۲ (الکهف: ۲۴)

۲۵۸، ب۲۹، الأیمان، ح۴ (الکهف: ۲۴)

۲۵۸، ب۲۹، الأیمان، ح۵ (الکهف: ۲۴)

۲۵۸، ب۲۹، الأیمان، ح۷ (الکهف: ۲۳، ۲۴)

۲۵۹، ب۳۰، الأیمان، ح۱ (اللیل: ۱، ۲؛ النجم: ۱)

۲۶۰، ب۳۰، الأیمان، ح۳ (اللیل: ۱. النجم: ۱)

۲۶۳، ب ۳۰، الأیمان، ح ۱۱ (یوسف: ۱۰۶)

۲۶۴، ب ۳۰، الأیمان، ح ۱۵ (الواقعه: ۷۵)

۲۶۴، ب ۳۱، الأیمان، ح ۱ (الواقعه: ۷۵؛ البلد: ۱، ۲)

۲۶۵، ب ۳۱، الأیمان، ح ۲ (الواقعه: ۷۵؛ البلد: ۱، ۲)

۲۶۶، ب ۳۲، الأیمان، ح ۱ (المائده: ۴۹)

۲۷۳، ب ۳۵، الأیمان، ح ۳ (التحریم: ۱، ۲)

۲۷۴، ب ۳۶، الأیمان، ح ۱ (طه: ۴۴)

۲۷۵، ب ۳۸، الأیمان، ح ۱ (البقره: ۲۳۷)

۲۸۲، ب ۴۴، الأیمان، ح ۲ (البقره: ۲۲۴)

۲۹۹، ب۳، الأيمان، ح۱ (التوبه: ۲۵)

۳۰۰، ب۳، النذر والعهد، ح۲ (التوبه: ۲۵)

۳۰۰، ب۳، النذر والعهد، ح۳ (التوبه: ۲۵)

۳۰۰، ب۳، النذر والعهد، ح۴ (التوبه: ۲۵)

۳۰۴، ب۶، النذر والعهد، ح۵ (الإنسان: ۷)

۳۲۷، ب۲۵، النذر والعهد، ح۳ (المائده: ۱)

۳۳۱، ب۱، الصيد، ح۱ (المائده: ۴)

۳۳۲، ب۱، الصيد، ح۳ (المائده: ۴)

۳۳۷، ب۲، الصيد، ح۱۶ (المائده: ۴)

۳۴۰، ب۳، الصيد، ح۳ (المائده: ۴)

۳۴۱، ب۴، الصيد، ح۴ (المائده: ۴)

۳۴۲، ب۴، الصيد، ح۵ (المائده: ۴)

۳۴۵، ب۶، الصيد، ح۴ (المائده: ۴)

۳۴۶، ب۶، الصيد، ح۸ (المائده: ۴)

۳۴۷، ب۸، الصيد، ح۱ (المائده: ۴)

۳۴۹، ب۹، الصيد، ح۳ (المائده: ۴)

۳۵۵، ب۹، الصيد، ح۲۱ (المائده: ۴)

۳۵۵، ب۹، الصيد، ح۲۲ (المائده: ۴)

۳۵۷، ب۱۲، الصيد، ح۱ (المائده: ۴)

۱۰، ب۵، الذبائح، ح۲ (البقره: ۷۱)

۱۰، ب۵، الذبائح، ح۴ (البقره: ۷۱)

۲۲، ب۱۱، الذبائح، ح۱ (المائده: ۳)

۲۳، ب۱۱، الذبائح، ح۲ (المائده: ۳)

۳۰، ب۱۵، الذبائح، ح۵ (الأنعام: ۱۱۸)

۳۴، ب۱۸، الذبائح، ح۳ (المائده: ۱)

۳۵، ب۱۸، الذبائح، ح۹ (المائده: ۱)

۳۶، ب۱۸، الذبائح، ح۱۰ (المائده: ۱)

۳۶، ب۱۸، الذبائح، ح۱۱ (المائده: ۱)

۳۷، ب۱۹، الذبائح، ح۱ (المائده: ۳)

۳۷، ب۱۹، الذبائح، ح۳ (المائده: ۳)

۳۹، ب۱۹، الذبائح، ح۷ (المائده: ۳)

۴۸، ب۲۶، الذبائح، ح۱ (المائده: ۵)

۵۰، ب۲۶، الذبائح، ح۶ (المائده: ۵)

۵۷، ب۲۷، الذبائح، ح۱۷ (الأنعام: ۱۱۸)

۵۷، ب۲۷، الذبائح، ح۱۸ (الأنعام: ۱۲۱)

۶۱، ب۲۷، الذبائح، ح۳۱ (الأنعام: ۱۲۱)

۶۳، ب۲۷، الذبائح، ح۳۷ (الأنعام: ۱۱۸، ۱۲۱)

۶۶، ب۲۷، الذبائح، ح۴۶ (المائده: ۵)

۱۰۸، ب۲، الأطعمه المحرّمه، ح۹ (سبأ: ۱۹)

۱۱۹، ب۴، الأطعمه المحرّمه، ح۶ (الأنعام: ۱۴۵)

۱۲۳، ب۵، الأطعمه المحرّمه، ح۶ (الأنعام: ۱۴۵)

۱۲۴، ب۵، الأطعمه المحرّمه، ح۸ (النحل: ۵، ۸)

۱۳۵، ب۹، الأطعمه المحرّمه، ح۱۹ (الأنعام: ۱۴۵)

۱۳۶، ب۹، الأطعمه المحرّمه، ح۲۰ (الأنعام: ۱۴۵)

۱۷۶، ب۳۱، الأطعمه المحرّمه، ح۱۴ (الحج: ۲۸، ۳۶)

۲۰۴، ب۵۱، الأطعمه المحرّمه، ح۳ (المائده: ۵)

۲۰۵، ب۵۱، الأطعمه المحرّمه، ح۴ (المائده: ۵)

۲۰۵، ب۵۱، الأطعمه المحرّمه، ح۵ (المائده: ۵)

۲۰۵، ب۵۱، الأطعمه المحرّمه، ح۶ (المائده: ۵)

۲۰۶، ب۵۱، الأطعمه المحرّمه، ح۸ (المائده: ۵)

۲۱۳، ب۵۵، الأطعمه المحرّمه، ح۱ (المائده: ۳)

۲۱۵، ب۵۶، الأطعمه المحرّمه، ح۱ (البقره: ۱۷۳؛ الأنعام: ۱۴۵؛ النحل: ۱۱۵)

۲۱۵، ب۵۶، الأطعمه المحرّمه، ح۲ (البقره: ۱۷۳)

۲۱۶، ب۵۶، الأطعمه المحرّمه، ح۵ (البقره: ۱۷۳)

۲۱۷، ب۵۶، الأطعمه المحرّمه، ح۶ (البقره: ۱۷۳)

۲۱۸، ب۵۷، الأطعمه المحرّمه، ح۱ (المائده: ۳)

۲۱۹، ب۵۷، الأطعمه المحرّمه، ح۴ (المائده: ۳)

۲۸۱، ب۲۴، آداب المائده، ح۱ (النور: ۶۱)

۲۸۱، ب۲۴، آداب المائده، ح۲ (النور: ۶۱)

۲۸۲، ب۲۴، آداب المائده، ح۴ (النور: ۶۱)

۲۸۲، ب۲۴، آداب المائده، ح۵ (النور: ۶۱)

۲۸۳، ب۲۴، آداب المائده، ح۷ (النور: ۶۱)

۲۸۳، ب۲۴، آداب المائده، ح۸ (النور: ۶۱)

۲۸۷، ب۲۶، آداب المائده، ح۱ (البلد: ۱۱)

۲۹۲، ب۲۶، آداب المائده، ح۲۲ (البلد: ۱۱)

۲۹۸، ب۲۷، آداب المائده، ح۵ (التکاثر: ۸)

۲۹۸، ب۲۷، آداب المائده، ح۶ (التکاثر: ۸)

۲۹۹، ب۲۷، آداب المائده، ح۷ (التکاثر: ۸)

۳۰۰، ب۲۸، آداب المائده، ح۲ (سبأ: ۴۹)

۳۰۰، ب۲۸، آداب المائده، ح۴ (النحل: ۲۳)

۳۰۸، ب۳۱، آداب المائده، ح۲ (ص: ۳۹. الحشر: ۷)

۳۰۹، ب۳۲، آداب المائده، ح۲ (البلد: ۱۴، ۱۶)

۳۲۱، ب۴۲، آداب المائده، ح۲ (ابراهیم: ۴۸)

۳۲۲، ب۴۲، آداب المائده، ح۳ (القصص: ۲۴)

۳۲۳، ب۴۲، آداب المائده، ح۵ (ابراهیم: ۴۸؛ الکهف: ۲۹)

۳۲۶، ب۴۳، آداب المائده، ح۱۰ (البلد: ۱۴، ۱۷)

۳۲۸، ب۴۵، آداب المائده، ح۱ (مریم: ۶۲)

۳۵۱، ب۵۷، آداب المائده، ح۹ (التوبه: ۲، ۵۹، ۷۴)

۳۶۸، ب۶۵، آداب المائده، ح۴ (التکاثر: ۸)

۳۸۵، ب۷۹، آداب المائده، ح۳ (الأنعام: ۸۹)

۳۸۶، ب۷۹، آداب المائده، ح۴ (النحل: ۱۱۲)

۳۸۶، ب۷۹، آداب المائده، ح۵ (النحل: ۱۱۲)

۳۸۷، ب۷۹، آداب المائده، ح۶ (النحل: ۱۱۲)

۳۸۸، ب۸۰، آداب المائده، ح۳ (الأحقاف: ۲۰)

المجلّد الخامس والعشرون

۱۰، ب۱، الأطعمه المباحه، ح۴ (الأنعام: ۱۴۵)

ص:۲۹۴

۱۰، ب۱، الأطعمه المباحه، ح۵ (الأعراف: ۳۳)

۱۰، ب۱، الأطعمه المباحه، ح۶ (النساء: ۲۳؛ البقره: ۱۷۳؛ النحل: ۱۱۵؛ البقره: ۲۷۸، ۲۷۵. الأنعام: ۱۵۱؛ المائده: ۹۶، ۲، ۴، ۵، ۱؛ البقره: ۱۸۷؛ المائده: ۸۷)

۲۲، ب۱۰، الأطعمه المباحه، ح۱ (الواقعه: ۲۱)

۲۴، ب۱۰، الأطعمه المباحه، ح۱۶ (التکاثر: ۸)

۳۰ - ۳۱، ب۱۰، الأطعمه المباحه، ح۴۳ (النحل: ۶۹؛ الأنفال: ۱۱؛ مریم: ۲۵، ۲۶)

۵۲، ب۲۰، الأطعمه المباحه، ح۳ (الأنعام: ۱۴۴)

۵۳، ب۲۱، الأطعمه المباحه، ح۱ (النور:۶۱. الفتح: ۱۷)

۶۱، ب۲۶، الأطعمه المباحه، ح۱ (المائده: ۱۰۳)

۹۹، ب۴۹، الأطعمه المباحه، ح۵ (النحل: ۶۹)

۹۹، ب۴۹، الأطعمه المباحه، ح۶ (النحل: ۶۹)

۱۰۰ - ۱۰۱، ب۴۹، الأطعمه المباحه،ح۱۴ (ق: ۹. النحل: ۶۹. النساء: ۴)

۱۰۱، ب۴۹، الأطعمه المباحه، ح۱۵ (النحل: ۶۹)

۱۱۰، ب۵۵، الأطعمه المباحه، ح۵ (النحل: ۶۶)

۱۳۲، ب۷۲، الأطعمه المباحه، ح۲ (الکهف: ۱۹)

۱۴۰، ب۷۴، الأطعمه المباحه، ح۵ (الحشر: ۵)

۱۵۸، ب۸۷، الأطعمه المباحه، ح۸ (الرحمن: ۶۸)

۱۹۷، ب۱۱۶، الأطعمه المباحه، ح۳ (البقره: ۲۴. التحریم: ۶)

۲۴۵، ب۹، الأشربه المباحه، ح۱ (الواقعه: ۵۵)

۲۴۷، ب۹، الأشربه المباحه، ح۱۰ (الواقعه: ۵۵)

۲۴۸، ب۹، الأشربه المباحه، ح۱۴ (الواقعه: ۵۵)

۲۴۹، ب۹، الأشربه المباحه، ح۱۹ (الواقعه: ۵۵)

۲۶۶، ب۲۲، الأشربه المباحه، ح۱ (ق: ۹)

۲۶۶، ب۲۲، الأشربه المباحه، ح۲ (الأنفال: ۱۱)

۲۶۶، ب۲۲، الأشربه المباحه، ح۳ (یونس: ۱۰۷)

۲۷۱، ب۲۶، الأشربه المباحه، ح۲ (المؤمنون: ۱۸)

۲۸۰، ب۵، الأشربه المحرّمه، ح۵ (المائده: ۹)

۳۰۱، ب۹، الأشربه المحرّمه، ح۱۳ (الأعراف: ۳۳. البقره: ۲۱۹)

۳۰۱ - ۳۰۲، ب۹، الأشربه المحرّمه، ح۱۴ (البقره: ۲۱۹؛ المائده: ۹۰، ۹۱؛ الأعراف: ۳۳)

٣٠٦، ب٩، الأشربه المحرّمه، ح٢٦ (النحل: ٦٧؛ الأعراف: ٣٣)

٣١١، ب١١، الأشربه المحرّمه، ح٥ (التوبه: ٦١؛ النساء: ٥)

٣١٣، ب١١، الأشربه المحرّمه، ح٩ (النساء: ٥)

٣٤٨، ب٢٠، الأشربه المحرّمه، ح١٦ (النحل: ٦٩)

٣٨٤، ب٤١، الأشربه المحرّمه، ح١ (مريم: ٥٩)

٣٨٩، ب٤، الغصب، ح١ (النساء: ٩)

٤١٤، ب٣، إحياء الموات، ح٢ (الأعراف: ١٢٨)

المجلّد السادس والعشرون

٦٣، ب١، موجبات الإرث، ح١ (النساء: ٣٣)

٦٥، ب١، موجبات الإرث، ح٤ (الأنفال:٧٢؛ الأحزاب: ٦)

٦٥، ب١، موجبات الإرث، ح٥ (النساء: ١٢)

٧١، ب٥، موجبات الإرث، ح١ (النساء: ٨)

٧١، ب٥، موجبات الإرث، ح٢ (النساء: ٨)

٧١، ب٥، موجبات الإرث، ح٣ (النساء: ٨)

٧٥، ب٦، موجبات الإرث، ح١٣ (المؤمنون: ١٢ - ١٤)

٨٠، ب٧، موجبات الإرث، ح٨ (النساء: ١٧٦)

٨٤، ب٧، موجبات الإرث، ح١٨ (النساء: ١٧٦)

٨٦، ب٨، موجبات الإرث، ح٤ (النساء:١١؛ الأنفال: ٧٥. الأحزاب: ٦)

٨٨، ب٨، موجبات الإرث، ح٨ (النساء: ١١)

٨٨، ب٨، موجبات الإرث، ح٩ (الأنفال: ٧٥)

۸۹، ب۸، موجبات الإرث، ح۱۰ (الأنفال: ۷۵)

۸۹، ب۸، موجبات الإرث، ح۱۱ (الأنفال: ۷۵)

۹۲، ب۱، میراث الأبوین والأولاد، ح۵ (النساء: ۱۷۶، ۱۲)

۹۴، ب۲، میراث الأبوین والأولاد، ح۳ (النساء: ۳۴)

۹۵، ب۲، میراث الأبوین والأولاد، ح۴ (النساء: ۳۴)

۹۷، ب۲، میراث الأبوین والأولاد، ح۸ (النساء: ۱۱)

۱۰۸، ب۵، میراث الأبوین والأولاد، ح۱۴ (الأنفال: ۷۲)

۱۱۷، ب۱۰، میراث الأبوین والأولاد، ح۲ (النساء: ۱۱)

۱۱۹، ب۱۰، میراث الأبوین والأولاد، ح۶ (النساء: ۱۱)

۱۱۹، ب۱۰، میراث الأبوین والأولاد، ح۸ (النساء: ۱۱)

۱۲۱، ب۱۱، میراث الأبوین والأولاد، ح۵ (النساء: ۱۱)

۱۲۱، ب۱۱، میراث الأبوین والأولاد، ح۶ (النساء: ۱۱)

۱۲۲، ب۱۱، میراث الأبوین والأولاد، ح۷ (النساء: ۱۱)

۱۴۲، ب۲۰، میراث الأبوین والأولاد،ح۱۶ (الحشر: ۷)

۱۴۶، ب۱، میراث الأخوه والأجداد، ح۲ (النساء: ۱۷۶)

۱۴۸، ب۱، میراث الأخوه والأجداد، ح۷ (النساء: ۱۱)

۱۵۳، ب۲، میراث الأخوه والأجداد، ح۲ (النساء: ۱۷۶)

۱۵۴، ب۲، میراث الأخوه والأجداد، ح۵ (النساء: ۱۷۶)

۱۵۴، ب۳، میراث الأخوه والأجداد، ح۱ (النساء: ۱۷۶)

۱۵۵، ب۳، میراث الأخوه والأجداد، ح۲ (النساء: ۱۲)

۱۵۶، ب۳، میراث الأخوه والأجداد، ح۳ (النساء: ۱۷۶)

۱۷۵، ب۸، میراث الأخوه والأجداد،ح۱۱ (النساء: ۱۲)

۱۷۹، ب۱۰، میراث الأخوه والأجداد،ح۳ (النساء: ۱۷۶)

۱۸۱، ب۱۲، میراث الأخوه والأجداد،ح۱ (الأنفال: ۷۵)

۱۸۵، ب۱، میراث الأعمام والأخوال، ح۱ (الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب: ۶)

۱۹۰، ب۳، میراث الأعمام والأخوال، ح۲ (الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب: ۶)

۱۹۲، ب۵، میراث الأعمام والأخوال، ح۱ (الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب: ۶)

۱۹۴، ب۵، میراث الأعمام والأخوال، ح۶ (الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب: ۶)

۱۹۶، ب۱، میراث الأزواج، ح۳ (النساء: ۱۲۷)

۲۳۴، ب۱، میراث ولاء العتق، ح۳ (الأنفال: ۷۵. الأحزاب:۶)

۲۳۴، ب۱، میراث ولاء العتق، ح۴ (الأحزاب: ۶)

۲۳۴، ب۱، میراث ولاء العتق، ح۵ (الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب:۶)

۲۳۷، ب۱، میراث ولاء العتق، ح۱۳ (النساء: ۳۳. الأنفال: ۷۵؛ الأحزاب: ۶)

۲۴۷، ب۳، ولاء ضمان الجریره والامامه،ح۲ (النساء: ۳۳)

۲۴۷، ب۳، ولاء ضمان الجریره والامامه،ح۳ (الأنفال: ۱)

۲۴۸، ب۳، ولاء ضمان الجریره والامامه،ح۶ (النساء: ۹۲. المجادله: ۳)

۲۴۹، ب۳، ولاء ضمان الجریره والامامه،ح۸ (الأنفال: ۱)

۲۹۲، ب۴، میراث الخنثی، ح۱ (الصافات: ۱۴۱)

۲۹۴، ب۴، میراث الخنثی، ح۳ (الصافات: ۱۴۱)

۲۹۴، ب۴، میراث الخنثی، ح۴ (الصافات: ۱۴۱)

۳۰۴، ب۴، میراث الخنثی، ح۱۰ (النساء: ۱۲۷)

المجلّد السابع والعشرون

۱۲، ب۱، صفات القاضی، ح۲ (النساء: ۶۰)

۱۲، ب۱، صفات القاضی، ح۳ (البقره:۱۸۸؛ النساء: ۶۰)

۱۳، ب۱، صفات القاضی، ح۴ (النساء: ۶۰)

۱۴، ب۱، صفات القاضی، ح۶ (النساء: ۵۸)

۱۵، ب۱، صفات القاضی، ح۹ (البقره: ۱۸۸)

۲۰، ب۳، صفات القاضی، ح۱۰ (البقره: ۱۸۹)

۲۳، ب۴، صفات القاضی، ح۸ (المائده: ۵۰)

۲۵، ب۴، صفات القاضی، ح۱۴ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۳۱، ب۴، صفات القاضی، ح۳۶ (الإسراء: ۳۶)

۳۲، ب۵، صفات القاضی، ح۳ (المائده: ۴۴)

۳۶، ب۶، صفات القاضی، ح۱ (الأنعام: ۸۹)

۴۸، ب۶، صفات القاضی، ح۲۷ (الأعراف: ۱۲؛ ص: ۷۶)

۴۹، ب۶، صفات القاضی، ح۲۸ (المائده: ۴۸)

۴۹، ب۶، صفات القاضی، ح۲۹ (الفاتحه: ۶)

۵۳ - ۵۶، ب۶، صفات القاضی، ح۳۸ (الأنعام: ۳۸؛ الرحمن: ۱۴، ۱۵؛ الأعراف: ۱۲؛ ص: ۷۶؛ البقره: ۱۴۴، ۱۵۰؛ الأنعام: ۳۸؛ المائده: ۳؛ النحل: ۸۹)

۶۰، ب۶، صفات القاضی، ح۴۷ (المائده: ۵)

۶۱، ب۶، صفات القاضی، ح۵۰ (النصر: ۱)

۶۲، ب۷، صفات القاضی، ح۱ (الزخرف: ۴۴)

۶۳، ب۷، صفات القاضی، ح۲ (الزخرف: ۴۴)

۶۳، ب۷، صفات القاضی، ح۳ (النحل:۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۶۳، ب۷، صفات القاضی، ح۴ (النحل:۴۳؛ الأنبیاء: ۷. الزخرف: ۴۴)

۶۴، ب۷، صفات القاضی، ح۶ (النحل:۴۳؛ الأنبیاء: ۷. الزخرف: ۴۴)

۶۴، ب۷، صفات القاضی، ح۸ (النحل:۴۳؛ الأنبیاء: ۷. ص: ۳۹)

۶۵، ب۷، صفات القاضی، ح۹ (النحل:۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۶۵، ب۷، صفات القاضی، ح۱۰ (عبس: ۲۴)

۶۶، ب۷، صفات القاضی، ح۱۲ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۶۶ – ۶۷، ب۷، صفات القاضی، ح۱۳ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷؛ الزخرف: ۴۴؛ النحل: ۴۴؛ النساء: ۵۹، ۸۳ )

۶۸، ب۷، صفات القاضی، ح۱۶ (هود: ۱۱۸، ۱۱۹؛ الأعراف: ۱۵۶، ۱۵۷)

۷۰، ب۷، صفات القاضی، ح۲۶ (المائده: ۹۵)

۷۱، ب۷، صفات القاضی، ح۲۷ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷. ص: ۳۹)

۷۲، ب۷، صفات القاضی، ح۳۰ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۷۳ – ۷۴، ب۷، صفات القاضی، ح۳۱ (فاطر: ۳۲؛ النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷؛ الطلاق: ۱۰، ۱۱)

۷۳ – ۷۴، ب۷، صفات القاضی، ح۳۲ (القلم: ۴)

۷۴، ب۷، صفات القاضی، ح۳۳ (النساء: ۵۹، ۸۳؛ التوبه: ۱۱۹؛ آل عمران: ۷؛ البقره:۱۸۹)

۷۵، ب۷، صفات القاضی، ح۳۵ (الزخرف: ۴۴)

۷۵، ب۷، صفات القاضی، ح۳۶ (الزخرف: ۴۴)

۷۶، ب۷، صفات القاضی، ح۳۸ (الأنعام: ۹۰)

۷۶، ب۷،صفات القاضی، ح۳۹ (النحل: ۴۳؛ التوبه: ۱۲۲)

۷۶، ب۷، صفات القاضی، ح۴۱ (النساء: ۵۹)

۷۹، ب۸، صفات القاضی، ح۸ (الزمر: ۱۸)

۸۳، ب۸، صفات القاضی، ح۲۳ (الزمر: ۱۸)

۸۳، ب۸، صفات القاضی، ح۲۴ (الکهف: ۸۲)

۹۰، ب۸، صفات القاضی، ح۴۵ (الطلاق: ۲، ۳)

۹۷، ب۸، صفات القاضی، ح۶۵ (التوبه: ۱۲۲؛ الحج: ۲۸)

۱۰۳، ب۸، صفات القاضی، ح۸۴ (الأنعام: ۱۴۹)

۱۱۳ - ۱۱۴، ب۹، صفات القاضی، ح۲۱ (الأنعام: ۵۰؛ یونس: ۱۵. الأحقاف: ۹. الحشر: ۷)

۱۲۱، ب۹، صفات القاضی، ح۳۸ (النساء: ۵۹)

۱۲۴، ب۱۰، صفات القاضی، ح۱ (التوبه: ۳۱)

۱۲۵، ب۱۰، صفات القاضی، ح۳ (التوبه: ۳۱)

۱۲۷، ب۱۰، صفات القاضی، ح۷ (یوسف: ۱۰۶؛ الحجّ: ۱۱)

۱۳۱، ب۱۰، صفات القاضی، ح۲۰ (البقره: ۷۹)

۱۳۲، ب۱۰، صفات القاضی، ح۲۱ (التوبه: ۳۱)

۱۳۲ - ۱۳۳، ب۱۰ صفات القاضی، ح۲۳ (الشعراء: ۲۲۴،۲۲۷)

۱۳۳، ب۱۰، صفات القاضی، ح۲۵ (التوبه: ۳۱)

۱۳۴، ب۱۰، صفات القاضی، ح۲۸ (التوبه: ۳۱)

۱۳۴، ب۱۰، صفات القاضی، ح۲۹ (التوبه: ۳۱)

۱۳۶، ب۱۰، صفات القاضی، ح۳۴ (النساء: ۵۹)

۱۳۷، ب۱۱، صفات القاضی، ح۱ (النساء: ۶۰)

۱۴۰، ب۱۱، صفات القاضی، ح۱۰ (التوبه: ۱۲۲)

۱۴۴، ب۱۱، صفات القاضی، ح۲۳ (الواقعه: ۱۰، ۱۱)

۱۵۱، ب۱۱، صفات القاضی، ح۴۴ (عبس: ۲۴)

۱۵۲، ب۱۱، صفات القاضی، ح۴۶ (سبأ: ۱۸)

۱۵۲، ب۱۱، صفات القاضی، ح۴۷ (سبأ: ۱۸)

۱۵۵، ب۱۲، صفات القاضی، ح۳ (النحل: ۴۳؛ الأنبیاء: ۷)

۱۷۱، ب۱۲، صفات القاضی، ح۵۶ (النساء: ۸۳)

۱۷۲، ب۱۲، صفات القاضی، ح۵۹ (یونس: ۲۷)

۱۷۲، ب۱۲، صفات القاضی، ح۶۰ (الکهف: ۱۰۳، ۱۰۴)

۱۷۹، ب۱۳، صفات القاضی، ح۶ (آل عمران: ۷)

۱۷۹، ب۱۳، صفات القاضی، ح۸ (آل عمران: ۷)

۱۸۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۹ (العنکبوت: ۴۹)

۱۸۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۱۰ (العنکبوت: ۴۹)

۱۸۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۱۱ (العنکبوت: ۴۹)

۱۸۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۱۲ (العنکبوت: ۴۹)

۱۸۱، ب۱۳، صفات القاضی، ح۱۵ (الرعد: ۴۳)

۱۸۲، ب۱۳، صفات القاضی، ح۱۸ (آل عمران: ۷)

۱۸۴، ب۱۳، صفات القاضی، ح۲۳ (یوسف: ۷۶)

۱۸۴، ب۱۳، صفات القاضی، ح۲۴ (الروم: ۱، ۳)

۱۸۷، ب۱۳، صفات القاضی، ح۳۱ (آل عمران: ۷)

۱۸۸، ب۱۳، صفات القاضی، ح۳۳ (النمل: ۴۰؛ الرعد: ۱۳)

۱۸۹، ب۱۳، صفات القاضی، ح۳۴ (فاطر: ۳۲؛ الأحزاب: ۳۳)

۱۹۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۳۷ (غافر: ۴)

۱۹۱، ب۱۳، صفات القاضی، ح۳۸ (النساء: ۸۳)

۱۹۴، ب۱۳، صفات القاضی، ح۴۴ (النساء: ۵۹، ۸۳؛ التوبه: ۱۱۹؛ آل عمران: ۷؛ البقره: ۱۸۹)

۱۹۵، ب۱۳، صفات القاضی، ح۴۵ (النساء: ۵۹، ۸۳)

۱۹۷، ب۱۳، صفات القاضی، ح۴۹ (آل عمران: ۷)

۱۹۸، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۲ (آل عمران: ۷)

۱۹۸، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۴ (العنکبوت: ۴۹)

۱۹۹، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۵ (العنکبوت: ۴۹)

۱۹۹، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۶ (العنکبوت: ۴۹)

۲۰۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۸ (الرعد: ۴۳)

۲۰۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۵۹ (فاطر: ۳۲)

۲۰۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۶۰ (آل عمران: ۷)

۲۰۰، ب۱۳، صفات القاضی، ح۶۱ (النساء: ۸۳)

۲۰۱، ب۱۳، صفات القاضی، ح۶۲ (آل عمران: ۷)

۲۰۲، ب۱۳، صفات القاضی، ح۶۴ (طه: ۱۸)

۲۰۵، ب۱۳، صفات القاضی، ح۸۰ (اللیل: ۱)

۲۱۷، ب۴، آداب القاضی، ح۵ (ص: ۲۴)

۲۶۰، ب۱۳، کیفیه الحکم، ح۱۲ (آل عمران: ۴۴)

۲۶۱، ب۱۳، کیفیه الحکم، ح۱۳ (الصافات: ۱۴۱)

۲۶۲، ب۱۳، کیفیه الحکم، ح۱۷ (الصافات: ۱۴۱)

۲۶۶، ب۱۴، کیفیه الحکم، ح۶. (الطلاق: ۲)

۲۷۲، ب۱۵، کیفیه الحکم، ح۵ (البقره: ۲۸۲)

۳۰۳، ب۳۴، کیفیه الحکم، ح۱ (اللیل: ۱؛ النجم: ۱)

۳۰۹، ب۱، الشهادات، ح۱ (البقره: ۲۸۲، ۲۸۳)

۳۰۹، ب۱، الشهادات، ح۲ (البقره: ۲۸۲)

۳۱۰، ب۱، الشهادات، ح۵ (البقره: ۲۸۲)

۳۱۱، ب۱، الشهادات، ح۷ (البقره: ۲۸۲)

۳۱۱، ب۱، الشهادات، ح۸ (البقره: ۲۸۲)

۳۱۱، ب۱، الشهادات، ح۱۰ (البقره: ۲۸۲)

٣١٢، ب٢، الشهادات، ح١ (البقره: ٢٨٣)

٣١٢، ب٢، الشهادات، ح٢ (الطلاق: ٢)

٣١٣، ب٢، الشهادات، ح٣ (البقره: ٢٨٣)

٣١٣، ب٢، الشهادات، ح٤ (البقره: ٢٨٣)

٣١٤، ب٢، الشهادات، ح٥ (النساء: ٥٨؛ البقره: ١٤٠)

٣١٤، ب٢، الشهادات، ح٧ (البقره: ٢٨٢)

٣١٤، ب٢، الشهادات، ح٨ (البقره: ٢٨٣)

٣٢١، ب٧، الشهادات، ح١ (الطلاق: ٢)

٣٣٤، ب١٥، الشهادات، ح٢ (النور: ٤، ٥)

٣٣٥، ب١٦، الشهادات، ح١ (البقره: ٢٨٢)

٣٤١، ب٢٠، الشهادات، ح٣ (البقره: ٢٨٠)

٣٥٠، ب٢٣، الشهادات، ح١٥ (البقره: ٢٨٢)

٣٦١، ب٢٤، الشهادات، ح٣٥ (البقره: ٢٨٢)

٣٦٥، ب٢٤، الشهادات، ح٥٠ (المائده: ١٠٦)

٣٧٥، ب٣١، الشهادات، ح١ (الزخرف: ٤٤)

٣٩٠، ب٤٠، الشهادات، ح٢ (المائده: ١٠٦)

٣٩٠، ب٤٠، الشهادات، ح٣ (المائده: ١٠٦)

٣٩٩، ب٤١، الشهادات، ح٢٢ (البقره: ٢٨٢)

٣٩٩، ب٤١، الشهادات، ح٢٣ (البقره: ٢٨٢)

۱۲، ب۱، مقدّمات الحدود، ح۴ (الروم: ۱۹)

۱۸، ب۳، مقدّمات الحدود، ح۸ (البقره: ۲۲۹)

۲۸، ب۱۳، مقدّمات الحدود، ح۱ (ص: ۴۴)

۳۹، ب۱۷، مقدّمات الحدود، ح۳ (التوبه: ۱۱۲)

۴۱، ب۱۸، مقدّمات الحدود، ح۴ (ص: ۳۹)

۶۷، ب۱، حدّ الزنا، ح۱۹ (النساء: ۱۵، ۱۶؛ النور: ۲)

۷۲، ب۲، حدّ الزنا، ح۱۰ (النساء: ۲۴؛ المائده: ۵)

۷۷، ب۷، حدّ الزنا، ح۴ (النساء: ۲۵)

۷۹، ب۷، حدّ الزنا، ح۱۱ (النساء: ۲۵)

۹۳، ب۱۱، حدّ الزنا، ح۵ (النور: ۲)

۱۰۸، ب۱۶، حدّ الزنا، ح۷ (فاطر: ۱۸)

۱۱۲، ب۱۸، حدّ الزنا، ح۷ (البقره: ۱۷۳؛ الأنعام: ۱۴۵؛ النحل: ۱۱۵)

۱۱۲، ب۱۸، حدّ الزنا، ح۸ (البقره: ۱۷۳؛ الأنعام: ۱۴۵؛ النحل: ۱۱۵)

۱۴۱، ب۳۶، حدّ الزنا، ح۲ (غافر: ۸۴، ۸۵)

۲۲۰، ب۲، حدّ المسکر، ح۱ (المائده: ۹۳)

۲۲۲، ب۳، حدّ المسکر، ح۵ (المائده: ۹۳)

۲۵۳، ب۴، حدّ السرقه، ح۵ (النساء: ۴۳؛ المائده: ۶؛ الجن: ۱۸)

۲۵۴، ب۴، حدّ السرقه، ح۶ (المائده: ۳۸، ۳۹)

۳۰۸، ب۱، حدّ المحارب، ح۲ (المائده: ۳۳)

۳۰۸، ب۱، حدّ المحارب، ح۳ (المائده: ۳۳)

۳۰۹، ب۱، حدّ المحارب، ح۴ (المائده: ۳۳)

۳۱۱، ب۱، حدّ المحارب، ح۷ (المائده: ۳۳)

۳۱۲، ب۱، حدّ المحارب، ح۸ (المائده: ۳۳)

۳۱۲، ب۱، حدّ المحارب، ح۹ (المائده: ۳۳)

۳۱۲، ب۱، حدّ المحارب، ح۱۰ (المائده: ۳۳)

۳۱۴، ب۲، حدّ المحارب، ح۲ (المائده: ۳۳)

۳۱۶، ب۴، حدّ المحارب، ح۱ (المائده: ۳۳)

۳۱۷، ب۴، حدّ المحارب، ح۵ (المائده: ۳۳)

۳۱۸، ب۴، حدّ المحارب، ح۸ (المائده: ۳۳)

۳۳۸، ب۷، حدّ المرتد، ح۳ (المجادله: ۲۱)

۳۴۵، ب۱۰، حدّ المرتد، ح۲۱ (النساء: ۱۵۹)

۳۵۲، ب۱۰، حدّ المرتد، ح۴۰ (المائده: ۷۳)

۳۵۲، ب۱۰، حدّ المرتد، ح۴۲ (التوبه: ۱۲)

۳۵۶، ب۱۰، حدّ المرتد، ح۵۷ (التوبه: ۱۲)

۳۶۴، ب۳، نكاح البهائم ووط ء الأموات، ح۴ (المؤمنون: ۷؛ يس: ۶۰؛ فاطر: ۶)

۳۷۳، ب۸، بقيّه الحدود والتعزيرات، ح۵ (الشورى: ۴۰)

۳۷۶، ب۱۱، بقيّه الحدود والتعزيرات، ح۱ (النور: ۴، ۵)

۹، ب۱، القصاص فی النفس، ح۱ (المائده: ۳۲)

۹، ب۱، القصاص فی النفس، ح۲ (المائده: ۳۲)

۱۴، ب۱، القصاص فی النفس، ح۱۰ (المائده: ۳۲)

۱۵، ب۱، القصاص فی النفس، ح۱۶ (المائده: ۲۹)

۱۶، ب۱، القصاص فی النفس، ح۱۹ (المائده: ۳۲)

۱۷، ب۱، القصاص فی النفس، ح۲۰ (المائده: ۳۲)

۲۰، ب۳، القصاص فی النفس، ح۲ (النساء: ۹۳؛ الأحزاب: ۶۴، ۶۵)

۲۴، ب۵، القصاص فی النفس، ح۲ (النساء: ۲۹، ۳۰)

۳۱، ب۹، القصاص فی النفس، ح۲ (النساء: ۹۳)

۳۲، ب۹، القصاص فی النفس، ح۴ (النساء: ۹۳)

۳۲، ب۹، القصاص فی النفس، ح۵ (التوبه: ۱۰۲)

۴۳، ب۱۲، القصاص فی النفس، ح۷ (الإسراء: ۳۳)

۵۳، ب۱۹، القصاص فی النفس، ح۶ (البقره: ۱۷۹)

۵۴، ب۱۹، القصاص فی النفس، ح۸ (البقره: ۱۷۸، ۱۷۹)

۵۵، ب۱۹، القصاص فی النفس، ح۹ (البقره: ۱۷۸، ۱۷۹)

۵۶، ب۱۹، القصاص فی النفس، ح۱۱ (المائده: ۴۵)

۸۳، ب۳۳، القصاص فی النفس، ح۱۱ (المائده: ۴۵)

۸۶، ب۳۳، القصاص فی النفس، ح۱۹ (المائده: ۴۵؛ البقره: ۱۷۸)

۸۶، ب۳۳، القصاص فی النفس، ح۲۰ (البقره: ۱۸۷)

۸۷، ب۳۳، القصاص فی النفس، ح۲۱ (الإسراء: ۳۳)

۹۶، ب۴۰، القصاص فی النفس، ح۱ (البقره: ۱۷۸)

۱۱۹، ب۵۷، القصاص فی النفس، ح۱ (البقره: ۱۷۸؛ المائده: ۴۵)

۱۱۹، ب۵۷، القصاص فی النفس، ح۲ (البقره: ۱۷۸؛ المائده: ۴۵)

۱۲۰، ب۵۷، القصاص فی النفس، ح۳ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۰، ب۵۷، القصاص فی النفس، ح۴ (المائده: ۴۵)

۱۲۱، ب۵۸، القصاص فی النفس، ح۱ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۱، ب۵۸، القصاص فی النفس، ح۲ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۱، ب۵۸، القصاص فی النفس، ح۳ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۲، ب۵۸، القصاص فی النفس، ح۴ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۲، ب۵۸، القصاص فی النفس، ح۵ (البقره: ۱۷۸)

۱۲۷، ب۶۲، القصاص فی النفس، ح۲ (الإسراء: ۳۳)

۱۳۱، ب۶۶، القصاص فی النفس، ح۱ (الإسراء: ۳۳)

۱۴۳، ب۴، دعوی القتل، ح۱ (المائده: ۳۲)

۱۶۵، ب۱، قصاص الطرف، ح۵ (المائده: ۴۵)

۲۲۸، ب۲۰، دیات النفس، ح۷ (یوسف: ۲۰)

۲۳۱، ب۲۴، دیات النفس، ح۱ (النساء: ۹۲)

۲۳۲، ب۲۴، دیات النفس، ح۲ (النساء: ۹۲)

۲۳۲، ب۲۴، دیات النفس، ح۳ (النساء: ۹۲)

۲۷۸، ب۴۱، موجبات الضمان، ح۴ (الأنبیاء: ۷۸)

۲۷۸، ب۴۱، موجبات الضمان، ح۵ (الأنبیاء: ۷۸- ۷۹)

۲۸۸، ب۱، دیات الأعضاء، ح۱۴ (المائده: ۴۴)

۳۰۲، ب۱۱، دیات الأعضاء، ح۲ (المائده: ۴۴)

۳۱۷، ب۱۹، دیات الأعضاء، ح۹ (المؤمنون: ۱۲ - ۱۴)

۳۱۷، ب۱۹، دیات الأعضاء، ح۱۰ (المؤمنون: ۱۲ - ۱۴)

## ملحق ۴:فهرس بالآيات التى يمكن الإفاده منها فى استنباط الأحكام مرتّب بحسب ترتيب سور القرآن

۱. الفاتحه:

۱ – ۲ – ۳ – ۴ – ۵ – ۶

۲. البقره:

۳ – ۲۴ – ۲۵ – ۲۷ – ۳۰ – ۴۳ – ۴۵ – ۶۱ – ۶۳ – ۶۹ – ۷۱ – ۷۹ – ۸۳ – ۸۵ – ۱۰۲ – ۱۱۵ – ۱۲۱ – ۱۲۴ – ۱۲۵ – ۱۴۰ – ۱۴۳ – ۱۴۴ – ۱۵۰ – ۱۵۲ – ۱۵۸ – ۱۶۳ – ۱۶۷ – ۱۶۸ – ۱۷۳ – ۱۷۵ – ۱۷۷ – ۱۷۸ – ۱۷۹ – ۱۸۰ – ۱۸۱ – ۱۸۲ – ۱۸۳ – ۱۸۴ – ۱۸۵ – ۱۸۶ – ۱۸۷ – ۱۸۸ – ۱۸۹ – ۱۹۱ – ۱۹۳ – ۱۹۴ – ۱۹۵ – ۱۹۶ – ۱۹۷ – ۱۹۸ – ۱۹۹ – ۲۰۰ – ۲۰۱ – ۲۰۲ – ۲۰۳ – ۲۰۷ – ۲۱۹ – ۲۲۰ – ۲۲۱ – ۲۲۲ – ۲۲۳ – ۲۲۴ – ۲۲۵ – ۲۲۶ – ۲۲۷ – ۲۲۸ – ۲۲۹ – ۲۳۰ – ۲۳۱ – ۲۳۳ – ۲۳۴ – ۲۳۵ – ۲۳۶ – ۲۳۷ – ۲۳۸ – ۲۳۹ – ۲۴۰ – ۲۴۱ – ۲۴۴ – ۲۴۵ – ۲۵۱ – ۲۵۵ – ۲۵۹ – ۲۶۰ – ۲۶۱ – ۲۶۷ – ۲۶۸ – ۲۶۹ – ۲۷۱ – ۲۷۳ – ۲۷۴ – ۲۷۵ – ۲۷۶ – ۲۷۸ – ۲۷۹ – ۲۸۰ – ۲۸۲ – ۲۸۳ – ۲۸۴ – ۲۸۶

۳. آل عمران:

۷ – ۱۴ – ۲۸ – ۳۱ – ۳۸ – ۳۹ – ۴۴ – ۶۷ – ۷۷ – ۹۲ – ۹۵ – ۹۶ – ۹۷ – ۱۰۲ – ۱۰۴ – ۱۱۲ – ۱۲۵ – ۱۳۴ – ۱۳۵ – ۱۵۹ – ۱۶۱ – ۱۶۹ – ۱۷۳ – ۱۷۴ – ۱۸۰ – ۱۸۳ – ۱۸۶ – ۱۹۱ – ۲۰۰

۴. النساء:

۱ – ۳ – ۴ – ۵ – ۶ – ۸ – ۹ – ۱۰ – ۱۱ – ۱۲ – ۱۵ – ۱۶ – ۱۸ – ۱۹ – ۲۰ – ۲۱ – ۲۲ – ۲۴ –

۲۵ – ۲۹ – ۳۰ – ۳۱ – ۳۲ – ۳۳ – ۳۴ – ۳۵ – ۳۶ – ۴۳ – ۴۸ – ۵۸ – ۵۹ – ۶۰ – ۷۷ – ۸۰ – ۸۳ – ۸۴ – ۸۶ – ۹۲ – ۹۳ – ۹۸ – ۱۰۱ – ۱۰۲ – ۱۰۳ – ۱۱۰ – ۱۱۲ – ۱۱۴ – ۱۱۵ – ۱۱۷ – ۱۲۵ – ۱۲۷ – ۱۲۸ – ۱۲۹ – ۱۳۰ – ۱۴۰ – ۱۴۲ – ۱۴۸ – ۱۵۹ – ۱۶۰ – ۱۷۶

۵. المائده:

۱ – ۲ – ۳ – ۴ – ۵ – ۶ – ۹ – ۱۴ – ۲۷ – ۲۹ – ۳۱ – ۳۲ – ۳۳ – ۳۸ – ۳۹ – ۴۱ – ۴۲ – ۴۴ – ۴۵ – ۴۸ – ۴۹ – ۵۰ – ۵۵ – ۶۳ – ۷۲ – ۷۳ – ۷۸ – ۷۹ – ۸۱ – ۸۷ – ۸۹ – ۹۰ – ۹۱ – ۹۳ – ۹۴ – ۹۵ – ۹۶ – ۹۷ – ۱۰۱ – ۱۰۳ – ۱۰۶ – ۱۰۸

۶. الأنعام:

۱ – ۲ – ۴ – ۵ – ۳۳ – ۳۴ – ۳۸ – ۴۵ – ۵۰ – ۶۸ – ۷۶ – ۸۹ – ۹۰ – ۱۰۸ – ۱۱۸ – ۱۲۱ – ۱۲۵ – ۱۴۱ – ۱۴۳ – ۱۴۴ – ۱۴۵ – ۱۴۹ – ۱۵۱ – ۱۵۸ – ۱۶۰ – ۱۶۴

۷. الأعراف:

۱۲ – ۲۹ – ۳۱ – ۳۲ – ۳۳ – ۸۰ – ۸۱ – ۹۹ – ۱۲۸ – ۱۳۷ – ۱۴۲ – ۱۵۶ – ۱۵۷ – ۱۵۹ – ۱۶۵ – ۱۷۲ – ۱۸۰ – ۱۸۲ – ۱۸۸ – ۲۰۱ – ۲۰۴ – ۲۰۵

۸. الأنفال:

۱ – ۱۱ – ۱۵ – ۱۶ – ۲۸ – ۳۳ – ۴۱ – ۵۸ – ۶۰ – ۶۲ – ۶۳ – ۶۴ – ۶۵ – ۶۶ – ۷۲ – ۷۵

۹. التوبه:

۱ – ۲ – ۳ – ۵ – ۱۱ – ۱۲ – ۲۵ – ۲۹ – ۳۱ – ۳۴ – ۳۵ – ۳۶ – ۵۵ – ۵۹ – ۶۰ – ۶۱ – ۶۷ – ۷۱ – ۷۴ – ۸۵ – ۹۱ – ۱۰۲ – ۱۰۳ – ۱۰۴ – ۱۰۵ – ۱۰۸ – ۱۱۱ – ۱۱۲ – ۱۱۴ – ۱۱۷ – ۱۱۹ – ۱۲۲ – ۱۲۳

۱۰. یونس:

۱۰ – ۱۵ – ۲۵ – ۲۷ – ۸۹ – ۹۰ – ۹۱ – ۹۹ – ۱۰۷

۱۱. هود:

۷ – ۱۵ – ۱۶ – ۱۸ – ۴۳ – ۴۴ – ۶۱ – ۷۸ – ۸۱ – ۸۲ – ۸۳ – ۸۶ – ۹۰ – ۱۰۳ – ۱۱۳ – ۱۱۴ – ۱۱۸ – ۱۱۹

۱۲. یوسف:

٢٠ – ٢٤ – ٣٦ – ٥٥ – ٧٠ – ٧٦ – ٧٨ – ٨٥ – ٩٨ – ١٠٠ – ١٠١ – ١٠٦ – ١٠٨

١٣. الرعد:

٦ – ٨ – ١١ – ١٣ – ١٥ – ٢١ – ٢٥ – ٢٨ – ٣٩ – ٤٣

١٤. إبراهيم:

٧ – ١٢ – ٢٥ – ٣١ – ٣٤ – ٤٣ – ٤٨

١٥. الحجر:

٤٤ – ٧٥ – ٨٥ – ٩٤ – ٩٧ – ٩٨

ص:٣٠٨

١٦. النحل:

٥ – ٧ – ٨ – ١٦ – ٢٣ – ٤٣ – ٤٤ – ٦٦ – ٦٧ – ٦٩ – ٧٥ – ٨٩ – ٩٠ – ٩٨ – ١٠٦ – ١١٢ – ١١٥ – ١١٦ – ١٢٠ – ١٢٥

١٧. الإسراء:

٩ – ١٥ – ٢٣ – ٢٤ – ٢٦ – ٢٧ – ٢٩ – ٣١ – ٣٢ – ٣٣ – ٣٦ – ٣٧ – ٣٨ – ٦٤ – ٧٢ – ٧٨ – ٧٩ – ٨٢ – ٨٤ – ١٠٧ – ١١٠

١٨. الكهف:

١٩ – ٢٣ – ٢٤ – ٢٩ – ٣٩ – ٤٦ – ٨٢ – ٩٤ – ٩٥ – ٩٧ – ٩٨ – ١٠٣ – ١٠٤ – ١١٠

١٩. مريم:

٥ – ٦ – ٢٢ – ٢٥ – ٢٦ – ٣١ – ٣٧ – ٤٨ – ٥٤ – ٥٩ – ٦٢ – ٦٤ – ٨١ – ٨٢ – ٨٧

٢٠. طه:

١ – ٢ – ١٢ – ١٤ – ١٨ – ٤٣ – ٤٤ – ٥٠ – ٨٢ – ١١٥ – ١٢٤ – ١٢٥ – ١٢٦ – ١٣٠ – ١٣١ – ١٣٢

٢١. الأنبياء:

٧ – ١٦ – ١٨ – ٢٨ – ٦٣ – ٧٨ – ٧٩ – ٨٨ – ١٠٣

٢٢. الحج:

١١ – ٢٥ – ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ – ٣٠ – ٣٢ – ٣٣ – ٣٦ – ٣٧ – ٣٩ – ٤٠ – ٧٧ – ٧٨

٢٣. المؤمنون:

١ – ٢ – ٤ – ٥ – ٧ – ٩ – ١١ – ١٢ – ١٤ – ١٨ – ٥٠ – ٧٦ – ٩٦ – ٩٩ – ١٠٠

٢٤. النور:

٢ – ٣ – ٤ – ٥ – ٦ – ٧ – ١٥ – ١٩ – ٢٣ – ٢٧ – ٢٩ – ٣٠ – ٣١ – ٣٢ – ٣٣ – ٣٧ – ٥٨ – ٦٠ – ٦١ – ٦٣

٢٥. الفرقان:

٢٣ – ٣٨ – ٦٢ – ٦٧ – ٦٨ – ٦٩ – ٧٠ – ٧٢ – ٧٧

۲۶. الشعراء:

۸۹ – ۹۴ – ۱۰۰ – ۱۰۱ – ۲۱۴ – ۲۲۴ – ۲۲۷

۲۷. النمل:

۱۲ – ۱۴ – ۴۰ – ۵۱ – ۸۹

۲۸. القصص:

۲۴ – ۲۵ – ۲۶ – ۲۷ – ۵۴ – ۵۵ – ۵۶ – ۷۷

۲۹. العنکبوت:

۸ – ۲۸ – ۲۹ – ۴۵ – ۴۶ – ۴۹

۳۰. الروم:

۱ – ۳ – ۱۷ – ۱۹ – ۳۰ – ۳۹

۳۱. لقمان:

۶ – ۱۶ – ۱۹ – ۳۴

۳۲. السجده:

۵ – ۱۶ – ۱۷ – ۱۸ – ۲۴

۳۳. الأحزاب:

۵ – ۶ – ۱۶ – ۲۸ – ۳۳ – ۴۱ – ۴۲ – ۴۳ – ۴۸ – ۴۹ – ۵۰ – ۵۲ – ۵۳ – ۵۵ – ۵۶ – ۵۸ – ۶۴ – ۶۵ – ۷۲

۳۴. سبأ:

۱۳ – ۱۷ – ۱۸ – ۱۹ – ۳۷ – ۳۹ – ۴۹

۳۵. فاطر:

۲ – ۶ – ۱۸ – ۲۸ – ۳۲ – ۳۷ – ۴۱

۳۶. یس:

۱۲ – ۳۹ – ۶۰ – ۶۵

۳۷. الصافات:

۸۸ – ۸۹ – ۱۴۱

۳۸. ص:

۲۴ – ۴۴ – ۷۶

۳۹. الزمر:

۷ – ۹ – ۱۰ – ۱۷ – ۱۸ – ۵۳

۴۰. غافر:

۴ – ۶ – ۷ – ۴۵ – ۶۰ – ۸۴ – ۸۵

۴۱. فصّلت:

۲۲ – ۲۳ – ۳۴ – ۳۵ – ۳۷

۴۲. الشوری:

۳۰ – ۳۷ – ۴۰ – ۴۱ – ۴۹ – ۵۰ – ۵۲

۴۳. الزخرف:

۱۳ – ۱۴ – ۳۲ – ۴۴

۴۴. الدخان:

۳ – ۴ – ۵۱

۴۶. الأحقاف:

۹ – ۱۵ – ۲۰

۴۷. محمّد:

۴ – ۷ – ۱۹ – ۲۲ – ۲۳ – ۳۰ – ۳۳

۴۸. الفتح:

۱۰ – ۱۷ – ۲۷ – ۲۹

۴۹. الحجرات:

۶ – ۷ – ۹ – ۱۱ – ۱۳

۵۰. ق:

۹ – ۱۲ – ۱۶ – ۲۹ – ۴۰

۵۱. الذاريات:

۴ – ۱۷ – ۱۸ – ۲۲ – ۵۰ – ۵۶

۵۳. الطور:

۴۴ – ۴۵ – ۴۹

۵۳. النجم:

۱ – ۳۲ – ۴۲ – ۴۸ – ۵۷

۵۵. الرحمن:

۱۰ – ۱۱ – ۱۴ – ۱۵ – ۱۹ – ۲۲ – ۳۷ – ۴۶ – ۶۰ – ۶۸

۵۶. الواقعه:

۱۰ – ۱۱ – ۲۱ – ۵۵ – ۷۴ – ۷۵ – ۷۶ – ۷۹ – ۹۶

ص:۳۱۰

۵۷. الحدید:

۲۱ – ۲۳ – ۲۷

۵۸. المجادله:

۱ – ۲ – ۳ – ۴ – ۲۱ – ۲۲

۵۹. الحشر:

۵ – ۶ – ۷ – ۹ – ۲۱

۶۰. الممتحنه:

۱۰ – ۱۱ – ۱۲

۶۱. الصف:

۲ – ۳ – ۴

۶۲. الجمعه:

۹ – ۱۰ – ۱۱

۶۳. المنافقون:

۸ – ۱۰

۶۴. التغابن:

۲

۶۵. الطلاق:

۱ – ۲ – ۳ – ۴ – ۶ – ۷ – ۱۰ – ۱۱

۶۶. التحریم:

۱ – ۳ – ۵ – ۶ – ۸ – ۱۰

٦٨. القلم:

٤ – ١٧ – ١٩

٦٩ – الحاقّه:

٧ – ٥٢

٧٠. المعارج:

٢٣ – ٢٤ – ٢٥ – ٣٤

٧١. نوح:

١٠

٧٢. الجن:

١٨

٧٣. المزّمّل:

٢ – ٤ – ٦ – ٨ – ١٠ – ١١ – ٢٠

٧٤. المدّثّر:

٤ – ٦ – ٤٢ – ٤٣

٧٥. القيامه:

١٤ – ١٥

٧٦. الإنسان (الدهر):

٣ – ٨ – ١١

٧٧. المرسلات:

٢٥ – ٢٦

٨٠. عبس:

٢٤

٨٣. المطفّفين:

١ – ١٤

٨٥. البروج:

٣

٨٧. الأعلى:

١ – ١٤ – ١٥

ص:٣١١

۸۹. الفجر:

۱۴

۹۰. البلد:

۱ – ۲ – ۱۱ – ۱۴ – ۱۶ – ۱۷

۹۲. الليل:

۱ – ۲ – ۵ – ۷

۹۳. الضحى:

۱۱

۹۴. الانشراح:

۵ – ۶ – ۷ – ۸

۹۵. التين:

۱ – ۳

۹۶. العلق:

۹ – ۱۰ – ۱۹

۹۷. القدر:

۱ – ۳

۹۸. البيّنه:

۷

۹۹. الزلزال:

۷ – ۸

١٠٢. التكاثر:

٨

١٠٧. الماعون:

٤ - ٥ - ٧

١٠٨. الكوثر:

٢

١١٠. النصر:

١

## ملحق ۵:أبحاث تكميليه للتحقيق ولمزيد الاطّلاع

### النصّ الأوّل

أَسكِنُوهُنَّ مِن حَيثُ سَكَنتُم مِن وُجدِكُم وَ لا تُضآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيهِنَّ وَ إِن كُنَّ أُولاتِ حَملٍ فَأَنفِقُوا عَلَيهِنَّ حَتّى يَضَعنَ حَملَهُنَّ فَإِن أَرضَعنَ لَكُم فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَ أَتَمِرُوا بَينَكُم بِمَعرُوفٍ وَ إِن تَعاسَرتُم فَسَتُرضِعُ لَهُ أُخرى.... ۱

البيان الإجمالى

النّص هو: فقره من آيه قد تعرّضت إلى أحكام المطلّقه ورعايه حقوقها، التى من ضمنها لزوم إعطائها اجره إرضاع الولد، وأنّ الزوج مسؤول عن ذلك.

التحليل اللفظى

۱. فَآتُوهُنَّ الإيتاء: الإعطاء. (۱) و فَآتُوهُنَّ جواب الشرط وهو فَإِن أَرضَعنَ لَكُم.

۲. أُجُورَهُنَّ الأجر: ما يعود من ثواب العمل دنيوياً كان أو اخرويا. والأجره فى الثواب الدنيوى. وجمع الأجر: اجور. والأجر والأُجره يقال فيما كان عن عقد وما يجرى مجرى العقد، ولا يقال إلّا فى النفع دون الضرّ.



---

۱- (۲) . المفردات: ۶۱.

۳. أتَمِرُوا الائتمار: قبول الأمر. ویقال للتشاور: ائتمار; لقبول بعضهم أمر بعض فیما أشار به. (۱)

المدلول التشریعی

۱. استدلّ بهذا النصّ علی مشروعیه الإجاره علی العمل وصحتها لو کان متعلّقها الإرضاع (۲)، ولا خصوصیه للإرضاع، فلو کان مورد الإجاره غیر الإرضاع صحّ أیضاً، بل المشروعیه فی غیر الإرضاع أولی; لأنّ فیه غرراً، فإنّ اللبن قد یقلّ وقد یکثر، وقد یشرب الصبی من اللبن کثیراً وقد یشرب قلیلاً.

وکذلک لا خصوصیه للزوجه، فلو کانت الإجاره مع غیرها صحّ; کلّ ذلک للفهم العرفی. وعلیه فتتم دلاله الآیه علی مشروعیه الإجاره مطلقاً وعلی لزوم دفع الأجره للأجیر.

ولکن لم یرتضِ البعض هذا الاستدلال، وناقش فیه باعتبار احتمال ألا یکون المراد من لفظ (الأُجور) ما هو المجعول عوضاً فی عقد الإجاره، بل عوض المثل للرضاع، فالوالده متی ما أرضعت طفلها استحقّت عوض ذلک علی الزوج، سواءً تمّ عقد الإجاره أم لم یتمّ; فإنّه علی کلا التقدیرین تستحقّ ذلک مادامت لم تقصد التبرّع (۳)، وحیث لا دافع لهذا الاحتمال، فلا یمکن انعقاد دلاله الآیه علی الإجاره المصطلحه.

۲. ثُمّ إنّ الذین استدلّوا بالآیه علی الإجاره اختلفوا فی تصویر متعلّق الإجاره للإرضاع، فهل العقد یقع علی الحضانه ویکون اللبن تابعاً، أو یقع علی اللبن والحضانه تابعه؟ (۴)

واعلم أنّ هذا الخلاف ناشئ من مشکلتین:



---

۱- (۱) . المصدر: ۸۹.

۲- (۲) . راجع: الخلاف، الطوسی: ۳/ ۴۸۵، م ۱؛ تذکره الفقهاء، العلامه الحلّی: ۲/ ۲۹۰؛ المغنی، ابن قدامه: ۶/ ۲؛ أحکام القرآن، الشافعی: ۱/ ۲۷۷ - ۲۷۸.

۳- (۳) . دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الاحکام، الإیروانی: ۱/ ۲۹۰.

۴- (۴) . الخلاف، الطوسی: ۳/ ۴۸۵، م ۱؛ تذکره الفقهاء: ۲/۲۹۰.

أوّلاهما : كون لبن المرأه عيناً، والمعاوضه على العين يكون بعقد البيع لا الإجاره.

ثانيتهما : كون الرضاع مختلفاً، فربّ صبى أكثر رضاع من صبى، وربّ امرأه أكثر لبناً من امرأه، فلا يمكن ضبط ذلك. (۱)

وحلّ ذلك بما يلى:

أوّلاً: إنّ لبن المرأه وإن كان عيناً لكن اجرى مجرى المنافع التى تستحقّ بعقود الإجارات، وخرج عن حكم الأعيان بالدليل الخاصّ، ومنه هذه الآيه؛ قال الجصّاص: «ولذلك لم يجز أصحابنا بيع لبن المرأه كما لايجوز عقد البيع على المنافع، وفارقَ لبنُ المرأه بذلك لبنَ سائر الحيوان، ألاترى أنّه لا يجوز استئجار شاه لرضاع صبى; لأنّ الأعيان لا تستحق بعقود الإجارات كاستئجار النخل والشجر». (۲)

أو يقال: بأنّ العرف يعدّ ذلك من المنافع. (۳)

ثانياً : إنّ متعلّق الإجاره ليس اللبن، وإنّما متعلّقها الإرضاع كما يظهر قوله تعالى: فَإِن أَرضَعنَ لَكُم، ولا شكّ فى أنّه عمل ومنفعه له ماليه بنظر العقلاء، فيصحّ وقوع الإجاره عليه.

ثالثاً : إنّ الإجاره على العمل يمكن ضبطها ببعض الضوابط كالزمان مثلاً وغيره، ووجود الجهاله بهذا المقدار مغتفر فى مثل هذه المعاوضه.

۳. استفاد بعض من هذه الآيه دلالتها على أنّ الأُجره إنّما تستحقّ بالفراغ من العمل لا بالعقد; لأنّ الله أوجبها بعد الرضاع بقوله: فَإِن أَرضَعنَ لَكُم فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (۴)، فإنّ الأُجره تلزم بعد العمل، وبه قال مالك، وأبوحنيفه، فلا تملك بالعقد إلّا إذا اشترط



---

۱- (۱) . راجع: أحكام القرآن، الشافعى: ۱/ ۲۷۷.

۲- (۲) . راجع: أحكام القرآن، الجصاص: ۵/ ۳۶۰ - ۳۶۱.

۳- (۳) . راجع: أحكام القرآن، الشافعى: ۱/ ۲۷۷.

۴- (۴) . أحكام القرآن، الجصاص: ۵/ ۳۶۰.

تعجيلها، فی حين ذهب الشافعی أنّ الأجره تملك بمجرّد العقد. (۱)

۴. واستدلّ بعض بهذه الآيه علی أحكام اخری خارجه عن الإجاره، منها:

أ) إنّ الاُم إذا رضيت أن ترضع ولدها بـاُجره المثل فهی أحق به، ولم يكن للأب أن يسترضع غيرها; لأمر الله إياه بإعطاء الأجر إذا أرضعت ولده. (۲)

ب) وكذلك استفيد دلالتها علی كون نفقه الولد الصغير علی أبيه; لأنّه إذا لزمه اجره الرضاع فكفايته ألزم. (۳)

ج) إنّ الأم أولی بحضانه الولد من كلّ أحد.

د) ذهب بعض إلی لزوم إرضاع الولد علی الاُم إلّا فيما استثنی، وفرّع علی ذلك عدم استحقاقها الاُجره حال الوجوب عليها. (۴)، وذهب آخرون إلی أنّه لا يلزم المرأه إرضاع ولدها كانت عند زوجها أو لم تكن. (۵)

ه) هذا، وقد تضمّنت الآيه توصيه أخلاقيه بأن يكون التعامل قائماً علی أساس المعروف بحيث لايتضرّر الرجل بزياده الأجر الذی ينفقه ولا ـ المرأه بنقيصته ولا ـ الولد بنقص مدّه الرضاع وغير ذلك، والخطاب هنا للرجل والمرأه معاً، أی تشاوروا فی أمر الولد وتوافقوا فی معروف من العاده؛ مراعاه لحقوق الجميع. (۶)

### النصّ الثانی

...قالَ لَو شِئتَ لاَتَّخَذتَ عَلَيهِ أَجراً. ۷



---

۱- (۱) . المغنی: ۶/ ۱۵.

۲- (۲) . أحكام القرآن، الجصاص: ۵/ ۳۶۰.

۳- (۳) . المصدر: ۵/ ۳۶۰.

۴- (۴) . أحكام القرآن، ابن العربی: ۴/ ۱۸۴۱.

۵- (۵) . أحكام القرآن، الشافعی: ۱/ ۲۷۸.

۶- (۶) . راجع: الميزان، الطباطبائی: ۱۹/ ۳۱۸.

البيان الإجمالى

إنّ هـذا النص هو فقره من الآـيه: فَانطَلَقـا حَتّى إِذا أَتَيـا أَهلَ قَريَهٍ استَطعَما أَهلَها فَأَبَوا أَن يُضَـيِّفُوهُما فَوَجَـدا فِيها جِـداراً يُرِيـدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقامَهُ قالَ لَو شِئتَ لَاتَّخَـذتَ عَلَيهِ أَجراً، وهـذه الآيه وردت ضـمن آيات تتحدّث عن قصه موسـى(عليه السـلام) مع العبد الصالح، واعتراض موسى(عليه السلام) على ما شاهده منه ثلاث مرّات أخيرتهنّ حينما وصلا إلى قريه وطلبا الطعام من أهلها فأبوا أن يضـيّفوهما، ثم إنّهما وجـدا فى تلك القريه جـداراً مشـرفاً على السـقوط والانهـدام فأصـلحه وعمّره العبد الصالح، وهنا بادره موسى(عليه السلام) بالقول بأنّه بإمكانك أن تأخذ على عملك فى إقامه الجدار وإصلاحه أجراً; نظراً لحاجتهما الماسّه للطعام.

وهـذه القريه قيـل: هى أنطاكيـا، كما عن ابن عباس، وقيل: هى إيله، كما عن ابن سـيرين ومحمـد بن كعب، وقيل: هى قريه على ساحل البحر يقال لها: ناصره، وبها سمّيت النصارى نصارى، وهو المروى عن جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام). (۱)

القراءه

- قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدى، والحسن، وابن مسـعود، وقتاده، وأبو بحريه، ومجاهد، وابن عبّاس - وهى روايه عن رسول الله(صـلى الله عليه و آله) - لَاتَّخَـذتَ بتـاء الخطاب وخاء معجمه مكسوره. (۲) ونسبت هذه القراءه إلى لغه هذيل. (۳)

- وقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، ورويس فى أحد الوجهين، والتمّار بإظهار الذال; لتغاير مخرج الذال والتاء.

وأدغم الذال فى التاء أبو عمرو، وابن عامر، ونافع، وحمزه والكسائى، وحمّاد،



---

۱- (۱) . مجمع البيان: ۶/ ۷۵۱.

۲- (۲) . معجم القراءات، الخطيب: ۵/ ۲۷۸ - ۲۷۹.

۳- (۳) . جامع البيان، الطبرى: ۱۵/ ۳۶۱.

ویحیی عن أبی بکر، عن عاصم، ورویس فی وجهه الثانی والثّمار، ویعقوب، وخلف، وأبوجعفر; لتقارب مخرجیهما. (۱)

التحلیل اللفظی:

۱. لَاتَّخَذتَ التاء فی «تخذ» أصل کما فی «تبع»، و«اتَّخَذ» افتعل منه کاتَّبع من تبع، ولیس من الأخذ فی شیء (۲)، وذهب بعض إلی أنّ «تخذ» و«أخذ» بمعنی واحد. (۳) و«تخذ» لایتعدّی إلّا إلی مفعول واحد. و«اتّخَذ» تاره یتعدّی إلی مفعول واحد وتاره إلی مفعولین. (۴)

۲. عَلَیهِ الضمیر للإقامه المفهومه من قوله فَأَقامَهُ ، وهو مصدر جائز الوجهین. (۵)

المدلول التشریعی

استدلّ به علی مشروعیه الإجاره علی العمل. (۶)

واعترض علی ذلک بکون الدلیل أعمّ من المدّعی; وذلک لاحتمال کون الأجر هنا لا بمعنی المسمّی بعقد الإجاره بل هو عوض مثل عمل بناء الجدار، نظیر ما قیل فی النصّ السابق، بل یمکن أن یورد علیه مضافاً لما سبق:

۱. إنّ المتتبع لمسار القصه حیث إنّ العبد الصالح الذی اصطحب موسی(علیه السلام) معه قام ببناء الجدار وبعد ذلک اقترح علیه موسی(علیه السلام) أخذ الأجره، فینتفی احتمال تقدّم عقد الإجاره علیه، ویتعیّن الاحتمال الآخر.



---

۱- (۱) . معجم القراءات: ۵/ ۲۸۰.

۲- (۲) . الکشاف: ۲/ ۷۴۰؛ وراجع: معجم القراءات: ۵/ ۲۷۹.

۳- (۳) . المیزان: ۱۳/ ۳۴۶.

۴- (۴) . التبیان، الطوسی: ۱/ ۲۳۵.

۵- (۵) . المیزان: ۱۳/ ۳۴۶ - ۳۴۷.

۶- (۶) . الخلاف: ۳/ ۴۸۶؛ تذکره الفقهاء: ۲/ ۲۹۰. المغنی: ۶/ ۲.

۲. إنّ ظاهرالنصّ أيضاً قد يستفاد منه كون بناء الجدار قد أقدم عليه العبد الصالح تبرّعاً (۱)؛ إذ لم يذكر هناك طلب من أهل الجدار ولا من أهل القريه، فلا موضوع للأجر.

ولا يتوهّم أنّ ذلك يقتضى نسبه الجهل أو الظلم لموسى(عليه السلام)، بل يحتمل أن يكون مراد موسى(عليه السلام) من اقتراحه هو عدم الإقدام تبرّعاً; باعتبار أنّ أهل تلك القريه لم يعاملوه وصاحبه معامله إنسانيه حيث امتنعوا من تضييفهما فلم يكونوا يستحقون الإحسان، أو باعتبار حاجتهما الماسّه إلى المال وقتها لتحصيل القوت، لا أنّ مراده أخذ الأجر بعد وقوع العمل تبرّعاً، بل لعلّ هذا هو الظاهر، فيدلّ على جواز جعل الأُجره ابتداء. (۲)

### النصّ الثالث

قوله تعالى: قالُوا يا ذَا القَرنَينِ إِنَّ يَأجُوجَ وَ مَأجُوجَ مُفسِدُونَ فِي الأَرضِ فَهَل نَجعَلُ لَكَ خَرجاً عَلى أَن تَجعَلَ بَينَنا وَ بَينَهُم سَدًّا (۳)؛ فإنّ «على» تدلّ على العوض، وقد وقع فى مقابل العمل، فتدلّ على مشروعيه الإجاره للعمل.

ويرد على الاستدلال بها، بأنّ المأخوذ أعم من كونه ما جعل فى عقد الإجاره أو غيرها من العقود كالجعاله، مضافاً إلى أنّ هذا العرض كان من قبل القوم الذين لا نعرف عنهم شيئاً إلّا ما وصفهم به الله تعالى بقوله: لا يَكادُونَ يَفقَهُونَ قَولاً (۴)، ولا حجيّه فى قولهم، بل ممّا يزيد الطين بلّه أنّه لم يبيّن بأنّ ذا القرنين كان قد أجابهم لما



---

۱- (۱) . المبسوط، السرخسى: ۳۰/ ۲۷۲.

۲- (۲) . راجع: بحار الأنوار: ۱۳/ ۲۸۰، ۲۸۴، ۳۰۷.

۳- (۳) . الكهف: ۹۴.

۴- (۴) . الكهف: ۹۳.

أرادوا أم لا، بل قد ورد فی الأثر أنّه ردّ ذلک وبیّن عدم احتیاجه للمال (۱)، مضافاً إلی أنّنا لا نعرف شخصیه ذی القرنین وما هی مکانته، وهل کان من الأنبیاء أو من الأولیاء أو من الصالحین أو غیر ذلک حتی نستدلّ بفعله أو تقریره.

### النصّ الرابع

قوله تعالی: قالَ لَهُ مُوسی هَل أَتَّبِعُکَ عَلی أَن تُعَلِّمَنِ مِمّا عُلِّمتَ رُشداً. ۲

حیث إنّ عَلی تدلّ علی العوض ویرد علی الاستدلال بها إنّ الواقع بین موسی والعبد الصالح لیس إجاره، فلیس کلّ اتفاق یکون معامله، ولیس کل اشتراط یکون عقداً فضلاً عن أن یکون عقد إجاره، ففرق بین الاتفاق المعاملی والاتفاق الأخلاقی فلم یکن هنا معاوضه ولا مبادله.

### النصّ الخامس

قوله تعالی: أَ هُم یَقسِمُونَ رَحمَتَ رَبِّکَ نَحنُ قَسَمنا بَینَهُم مَعِیشَتَهُم فِی الحَیاهِ الدُّنیا وَ رَفَعنا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجاتٍ لِیَتَّخِذَ بَعضُهُم بَعضاً سُخرِیًّا وَ رَحمَتُ رَبِّکَ خَیرٌ مِمّا یَجمَعُونَ . ۳

حیث جعلها بعضهم من أدلّه الإجاره (۲)، وقد روی الاستدلال بها عن الإمام علی بن أبی طالب(علیه السلام) حیث قال فیما روی عنه:

وأمّا وجه الإجاره فقوله تعالی: نَحنُ قَسَمنا بَینَهُم مَعِیشَتَهُم فِی الحَیاهِ الدُّنیا وَ ... یَجمَعُونَ فأخبرنا سبحانه أنّ الإجاره أحد معایش الخلق... . (۳)



---

۱- (۱) . أحکام القرآن، ابن العربی: ۳/ ۱۲۴۸.

۲- (۴) . المبسوط، السرخسی: ۱۵/ ۷۴.

۳- (۵) . الوسائل: ۱۹/ ۱۰۳ و ۱۰۴، ب ۲ من الإجاره، ح ۳.

ویمکن المناقشه فیه بأنّ أقصی ما یمکن استفادته من ظاهر الآیه هو مشروعیه انتفاع الناس بعضهم ببعض، وهذا کما تری أعم من الإجاره. وأمّا المروی عن علی(علیه السلام) فضعیف سنداً، مضافاً إلی إمکان حمله علی الأعم من الإجاره المصطلحه.

### النصّ السادس

قوله تعالی: وَ لِمَن جاءَ بِهِ حِملُ بَعِیرٍ وَ أَنَا بِهِ زَعِیمٌ. ۱

استدلّ بها بعضٌ علی مشروعیه الإجاره؛ لکونها تحکی مشروعیتها فی شریعه نبی من أنبیاء الله، وهو یوسف(علیه السلام). (۱)

والظاهر إنّها تدلّ علی مشروعیه عقد آخر یشبه الإجاره وهو (الجُعاله).

### النصّ السابع

قوله تعالی: ... فَمَا استَمتَعتُم بِهِ مِنهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِیضَهً ... فَانکِحُوهُنَّ بِإِذنِ أَهلِهِنَّ وَ آتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالمَعرُوفِ... (۲)، ونحوه قوله تعالی: وَ لا جُناحَ عَلَیکُم أَن تَنکِحُوهُنَّ إِذا آتَیتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (۳)، وکذلک قوله تعالی: یا أَیُّهَا النَّبِیُّ إِنّا أَحلَلنا لَکَ أَزواجَکَ اللّاتِی آتَیتَ أُجُورَهُنَّ. ۵

ویردّ علی هذا الاستدلال أنّ المراد بالأُجور هنا؛ المعنی الکنائی لا المعنی الحقیقی; إذ لا إجاره هنا قطعاً، بل الواقع هو عقد النکاح، والمراد بالأُجور: المهوروالصدُقات.



---

۱- (۲) . شرح الأزهار (المرتضی) ۳: ۲۴۷.

۲- (۳) . النساء، ۲۴ - ۲۵.

۳- (۴) . الممتحنه: ۱۰.

## المصادر

القرآن الكريم.

۱. الآملی، عبد الله، کتاب الصلاه، ج ۲، تقریر أبحاث محمد المحقّق الداماد، مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۱ / ۱۴۰۵ه.

۲. الآلوسی، محمود شکری، روح المعانی فی تفسیر القرآن العظیم والسبع المثانی، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۴ / ۱۴۰۵ه - ۱۹۸۵م.

۳. ابن أبی جمهور، محمّد بن علی بن إبراهیم الأحسانی، عوالی الآلی العزیزیته فی الأحادیث النبویه، مطبعه سیدالشهداء- قم، ط ۱، ۱۴۰۳ه ۱۹۸۲م.

۴. ابن الأثیر الجزری، مجد الدین محمد، النهایه فی غریب الحدیث والأثر، المکتبه الإسلامیه، بدون تاریخ.

۵. ابن الجوزی، أبو الفرج، عبد الرحمن، المصفّی بأکفّ أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، مؤسسه الرساله - بیروت، ط ۱ / ۱۴۱۵ه.

۶. ابن حزم الأندلسی، علی بن أحمد بن سعید، المحلّی، دار الآفاق الجدیده - بیروت، بدون تاریخ.

۷. ابن حزم الأندلسی، علی بن أحمد بن سعید، الناسخ والمنسوخ، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱ / ۱۴۰۶ه.

۸. ابن خالویه، الحسین بن أحمد، الحجّه فی القراءات السبع، دار الشروق - بیروت، ط ۴، ۱۴۰۱ه.

۹. ابن درید، أبو بکر محمد بن الحسن، جمهره اللغه، دار العلم للملایین - بیروت، ط ۱، ۱۹۸۷ م.

۱۰. ابن رشد، القاضی أبو الولید، محمد بن أحمد الأندلسی القرطبی الشهیر بابن رشد الحفید، بدایه المجتهد ونهایه المقتصد، دار الفکر - بیروت، ۱۴۱۵ه - ۱۹۹۵ م

۱۱. ابن سلمه،أبوجعفر أحمد بن محمّد بن سلامه بن عبدالملك بن سلمه الأسدی الحجری الطحاوی الحنفی، شرح معانی الآثار، دارالکتب العلمیه، ط ۳، ۱۴۱۶ه - ۱۹۹۶م.

۱۲. ابن عبد البرّ، یوسف بن عبد الله، جامع بیان العلم وفضله وما ینبغی فی روایته وحمله، مؤسسه الکتب الثقافیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۵ه - ۱۹۹۵ م

۱۳. ابن عبّاد، کافی الکفاه، الصاحب إسماعیل، المحیط فی اللغه، عالم الکتب - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۴ه - ۱۹۹۴ م

۱۴. ابن عدی، الحافظ أبوأحمد عبدالله، الکامل فی ضغفاء الرجال، دارالفکر للطباعه ثالنشر والتوزیع - بیروت، ط ۱۴۰۹/۳ه ۱۹۸۸م.

۱۵. ابن العربی، محمد بن عبد الله، أحکام القرآن، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۳، ۱۳۹۲ه ۱۹۷۲م

۱۶. ابن العربی، محمد بن عبد الله، قانون التأویل، دار الغرب الإسلامی - بیروت، ط ۲، ۱۹۹۰م

۱۷. ابن فارس، أبو الحسین، أحمد بن فارس بن زکریا، معجم مقاییس اللغه، دار الکتب العلمیه - قم، بدون تاریخ

۱۸. ابن فارس، أبو الحسین أحمد بن فارس بن زکریا، مجمل اللغه، دار الفکر - بیروت، ۱۴۱۴ه - ۱۹۹۴ م.

۱۹. ابن القیّم، شمس الدین أبو عبد الله، محمد بن أبی بکر، أعلام الموقّعین عن ربّ العالمین، دار الجیل - بیروت.

۲۰. ابن کثیر الدمشقی، أبو الفداء، إسماعیل بن عمر، تفسیر القرآن العظیم، دار الفکر - بیروت، ۱۴۰۷ه - ۱۹۸۶ م.

۲۱. ابن مفتاح، أبو الحسن، عبد الله، المنتزع المختار من الغیث المدرار المعروف ب- (شرح الأزهار)، مکتبه التراث الإسلامی - صعده (الیمن)، ط ۱، ۱۴۲۴ه - ۲۰۰۳ م.

۲۲. ابن منظور الأفریقی، محمد بن مکرّم، لسان العرب، دار إحیاء التراث العربی و مؤسسه التاریخ العربی، بیروت، ط ۱، ۱۴۱۶ه - ۱۹۹۹ م.

۲۳. ابن ندیم، أبوالفرج محمّد بن أبی یعقوب، الفهرست/ بدون تاریخ.

۲۴. الأردبیلی، المولی أحمد بن محمد، زبده البیان فی أحکام القرآن، مؤتمر المقدّس الأردبیلی، قم، ط ۱، ۱۳۷۵ه.

۲۵. الأردبیلی، المولی أحمد بن محمد، مجمع الفائده والبرهان، مؤتمر المقدّس الأردبیلی، قم، ط ۱، ۱۳۷۵ه.

۲۶. الأزهری، محمد بن أحمد، تهذیب اللغه، دار القومیه العربیه، ۱۳۸۴ه - ۱۹۶۴م.

۲۷. الأصفهانی، بهاء الدین محمد بن الحسن، کشف اللثام عن قواعد الأحکام، مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۱، ۱۴۱۶ه .

۲۸. الإمام مالک، مالک بن أنس، الموطّأ، دار إحیاء التراث العربی، بیروت، ۱۴۰۶ه - ۱۹۸۵م.

۲۹. الأندلسی الأشبیلی، أبو بکر، محمد بن عبدالله المعروف بابن العربی، أحکام القرآن، دار الجیل - بیروت، ط ۳، ۱۳۹۲ه - ۱۹۷۲م.

۳۰. الأنصاری، جمال الدین، محمد بن عبد الله بن هشام، مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب، دار الفکر - بیروت، ط ۶، ۱۹۸۵ م.

۳۱. الأنصاری، مرتضی، الأنظار التفسیریه للشیخ الأنصاری، مکتب الإعلام الإسلامی - قم، ط ۱، ۱۴۱۸ه - ۱۳۷۶ش .

۳۲. - ، المکاسب (المطبوع ضمن تراث الشیخ الأعظم)، مجمع الفکر الإسلامی - قم، ط ۱، ۱۴۲۰ه.

۳۳. الأیازی، محمد علی، التحقیق فی فقه القرآن (باللغه الفارسیه - فقه بژوهی قرآنی)، مکتب الإعلام الإسلامی - قم، ط ۱، ۱۳۸۰ش .

۳۴. الإیروانی، باقر، دروس تمهیدیه فی تفسیر آیات الأحکام، دار الفقه للطباعه والنشر- قم، ۱۴۲۵ ه.

۳۵. الباقلانی، محمد بن الطیّب، إعجاز القرآن، دار المعارف - مصر.

۳۶. البخاری، أبو عبد الله، إسماعیل بن إبراهیم، التاریخ الکبیر، دار الفکر - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۱ ه - ۱۹۹۱ م.

۳۷. البخاری، أبوعبدالله، محمّد بن إسماعیل بن إبراهیم، صیح البخاری، دارالفکر - بیروت، [طبعه بالأوفیت عن طبعه دارالطباعه العامره باستانبول/۱۴۰۱ه - ۱۹۸۱م.

۳۸. البستانی، المعلّم بطرس، محیط المحیط، مکتبه لبنان - بیروت، ۱۹۸۷ م.

۳۹. البغدادی، ابن ناقیا، الجمان فی تشبیهات القرآن، دار الجمهوریه - بغداد، ۱۳۸۷ ه - ۱۹۶۸ م .

۴۰. البقاعی، برهان الدین بن عمر، نظم الدرر فی تناسب الآیات والسور، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۵ ه - ۱۹۹۵ م.

۴۱. البکری الدمیاطی، أبو بکر العارف بالله السید محمد شطا، إعانه الطالبین، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، بدون تاریخ.

۴۲. البهائی العاملی، محمد بن الحسین المعروف بالشیخ البهائی، مشرق الشمسین وإکسیر السعادتین، مجمع البحوث الإسلامیه - مشهد، ط ۱، ۱۴۱۴ ه - ۱۳۷۲ش .

۴۳. بیات، بیت الله، معجم الفروق اللغویه (الحاوی لکتاب أبی هلال العسکری وجزء من کتاب السید نور الدین الجزائری)، مؤسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۲، ۱۴۲۱ ه.

۴۴. البیهقی، أحمد بن الحسین، السنن الکبری، دار الفکر - بیروت، بدون تاریخ.

۴۵. الترمذی، محمد بن عیسی، سنن الترمذی، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ۱۳۷۵ ه - ۱۹۳۸م.

۴۶. التستری، محمّد تقی، قاموس الرجال، مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۱ - ۱۴۱۹ه .

۴۷. التمیمی المغربی، القاضی أبو حنیفه، النعمان بن محمّد، دعائم الإسلام وذکر الحلال والحرام، دار المعارف - مصر، ط ۲، ۱۳۸۵ ه - ۱۹۶۵ م.

۴۸. التونی البشروی، عبد الله بن محمد، الوافیه فی اصول الفقه، مجمع الفکر الإسلامی - قم، ط ۱، ۱۴۱۲ ه.

۴۹. الثعلبی، أبو إسحاق أحمد، الکشف والبیان المعروف ب- (تفسیر الثعلبی)، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۲۲ ه - ۲۰۰۲ م.

۵۰. الجرجانی، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، دار الکتاب العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۵ ه - ۱۹۹۵ م .

۵۱. الجصّاص، أبو بکر، أحمد بن علی الرازی، أحکام القرآن، دار الفکر - بیروت، ط ۱، ۱۴۲۱ه - ۲۰۰۱م.

۵۲. الجوهری، إسماعیل بن حماد، تاج اللغه وصحاح العربیه، بیروت - ط ۴، ۱۴۰۷ ه - ۱۹۸۷ م.

۵۳. الحاکم النیسابوری، أبو عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۲۲ ه - ۲۰۰۲ م.

۵۴. الحرّ العاملی، محمّد بن الحسن، تفصیل وسائل الشیعه إلی تحصیل مسائل الشریعه، مؤسسه آل البیت(علیهم السلام) لإحیاء التراث، ط ۱، ۱۴۱۲ه.

۵۵. حسن، عباس، النحو الوافی، دار المعارف - مصر، ط ۵.

۵۶. الحکیم، محمّد باقر، علوم القرآن، المجمع العالمی لأهل البیت(علیهم السلام) - قم، ط ۴، ۱۴۲۵ه..

۵۷. الحکیم، محمّد تقی، الُاصول العامّه للفقه المقارن، المجمع العالمی لأهل البیت(علیهم السلام) - قم، ط ۲، ۱۴۱۸ ه - ۱۹۹۷ م.

۵۸. الحلّی، فخر المحققین أبو طالب محمد بن الحسن، إیضاح الفوائد فی شرح إشکالات القواعد، مؤسسه إسماعیلیان ط ۲./ ۱۳۶۳ش.

۵۹. الحمد، غانم قدّوری، رسم المصحف، منشورات اللجنه الوطنیه - بغداد، ط ۱، ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲ م.

۶۰. الحموی، أحمد بن عمر، القواعد والإشارات فی اصول القراءات، دار القلم - دمشق، ط ۱، ۱۴۰۶ ه.

۶۱. الخضری، محمد، اصول الفقه، دار الحدیث، بدون تاریخ.

۶۲. الخضری، محمد، تاریخ التشریع، دار الحدیث، بدون تاریخ.

۶۳. الخطیب، عبد اللطیف، معجم القراءات، دار سعد الدین دمشق، ط ۱، ۱۴۲۲ه -۲۰۰۲م.

۶۴. الخطیب الإسکافی، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، درّه التنزیل وغرّه التأویل فی بیان الآیات المتشابهات فی کتاب الله العزیز، دار الآفاق الحدیثه - بیروت، ط ۳، ۱۹۷۹ م.

۶۵. خلاف، عبد الوهاب، علم اصول الفقه وخلاصه تاریخ التشریع الإسلامی، القاهره، ط ۳، ۱۳۶۶ ه - ۱۹۴۷م.

۶۶. الخوئی، أبو القاسم، البیان فی تفسیر القرآن، المطبعه العلمیه - قم، ط ۵، ۱۳۹۴ ه - ۱۹۷۴ م.

۶۷. - ، مستند العروه الوثقی (النکاح ۱)، منشورات مدرسه دار العلم - قم.

۶۸. الخمینی، روح الله، تحریر الوسیله، مطبعه الآداب - النجف الأشرف، ط ۲، ۱۳۹۰ ه افسیت دار الکتب العلمیه.

۶۹. الدارقطنی، علی بن عمر، سنن الدارقطنی، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۷ ه -۱۹۹۶م.

۷۰. الدارمی، أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، سنن الدارمی، دار الفکر، بیروت، بدون تاریخ.

۷۱. الدانی، عثمان بن سعید، البیان فی عدّ آی القرآن، مرکز المخطوطات والتراث - الکویت، ط ۱، ۱۴۱۴ ه - ۱۹۹۴ م.

۷۲. الدانی، عثمان بن سعید، التیسیر فی القراءات السبع، دار الکتاب العربی - بیروت، ط ۲، ۱۴۰۴ ه - ۱۹۸۴م.

۷۳. الدانی، عثمان بن سعید، المحکم فی نقط المصحف، دار الفکر - دمشق، ط ۲، ۱۴۰۷ ه.

۷۴. الدرویش، محیی الدین، إعراب القرآن الکریم وبیانه، ط حمص (دار الإرشاد) بیروت و(دار ابن کثیر) دمشق (الیمامه) ۱۴۰۸ه - ۱۹۸۸م.

۷۵. الدمشقی، الحافظ أبو الفداء، إسماعیل بن کثیر، تفسیر القرآن العظیم، دار الفجر للتراث - القاهره، ط ۱، ۱۴۲۲ه - ۲۰۰۲م.

۷۶. الدمیاطی، شهاب الدین أحمد بن عمر، إتحاف فضلاء البشر فی القراءات الأربعه عشر، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۹ ه.

۷۷. الدهسرخی، محمود، الجمان الحسان فی أحکام القرآن، ط ۲، ۱۴۰۳ ه.

۷۸. الدینوری، عبد الله بن مسلم بن قتیبه، تأویل مشکل القرآن، المکتبه العلمیه .

۷۹. الذهبی، أبوعبدالله محمّد بن أحمد بن عثمان، تاریخ الإسلام، دارالکتاب العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۷ ه -۱۹۸۷م.

۸۰. الذهبی، محمد حسین، التفسیر والمفسّرون، دار الکتب الحدیثه - بغداد، ط ۲، ۱۳۹۶ ه - ۱۹۷۶م.

۸۱. الرازی، الفخر محمد بن عمر، التفسیر الکبیر (مفاتیح الغیب)، دار الکتب العلمیه - طهران، ط ۲.

۸۲. - ، نهایه الإیجاز فی درایه الإعجاز، دار العلم للملایین - بیروت، ط ا، ۱۹۸۵م.

۸۳. الراغب الإصفهانی، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم - دمشق، ط ۱، ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۲م.

۸۴. الراوندی، قطب الدین، سعید بن هبه الله، فقه القرآن، مطبعه الولایه - قم، ط ۲، ۱۴۰۵ ه.

۸۵. الرفسنجانی، علی أکبر، التفسیر المرشد (باللغه الفارسیه - تفسیر راهنما) مکتب الإعلام الإسلامی - قم، ط ۲، ۱۳۷۶ش.

۸۶. الروحانی، محمد صادق، فقه الصادق، قم، ط ۲، ۱۴۱۲ ه.

۸۷. الروحانی، محمود، المعجم الإحصائی لألفاظ القرآن الکریم، الروضه الرضویه المقدّسه - مشهد، ط ۱، ۱۳۶۸ش - ۱۴۱۰ ه - ۱۹۹۰ م.

۸۸. الزبیدی، محمد مرتضی، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مکتبه الحیاه - بیروت، ۱۳۰۶ش.

۸۹. الزرعی الدمشقی، شمس الدین محمد بن أبی بکر، الأمثال فی القرآن، مکتبه الصحابه - مصر (طنطا)، ط ۱، ۱۴۰۶ ه.

۹۰. الزرقانی، محمد عبد العظیم، مناهل العرفاند فی علوم القرآن، دار إحیاء الکتب العربیه (عیسی البابی وشرکاه) - مصر، ط ۳.

۹۱. الزرکشی، بدر الدین، محمد بن عبد الله، البرهان فی علوم القرآن، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۸ م.

۹۲. الزمخشری، جار الله محمد بن عمر، الکشّاف عن حقائق غوامض التنزیل وعیون الأقاویل فی وجوه التأویل، نشر البلاغه - قم، ط ۱، ۱۴۱۳ ه.

۹۳. الزهری، ابن شهاب، تنزیل القرآن بمکه والمدینه، دار الکتاب الجدید - بیروت، ط ۲، ۱۹۸۰ م.

۹۴. السایس، محمّد علی، تفسیر آیات الأحکام، دار إحیاء التراث العربی بیروت، ط ۱، ۱۴۲۱ ه - ۲۰۰۱م.

۹۵. السبزواری، عبد الأعلی، مهذّب الأحکام فی بیان الحلال والحرام، مؤسسه المنار - قم، ط ۴، ۱۴۱۳ ه.

۹۶. السبزواری، عبد الأعلی، مواهب الرحمان، مؤسسه المنار، ط ۳، ۱۴۱۴ ه.

۹۷. السجستانی، سلیمان بن الأشعث، سنن أبی داود، دار الکتاب العربی - بیروت، بدون تاریخ.

۹۸. السدوسی، قتاده بن دعامه، الناسخ والمنسوخ، مؤسسه الرساله - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۴ ه.

۹۹. السرخسی، شمس الدین أبو بکر محمد بن أبی سهل، المبسوط، دار المعرفه - بیروت .

۱۰۰. سلقینی، إبراهیم محمد، المیسّر فی اصول الفقه الإسلامی، دار الفکر - بیروت ودار الفکر - دمشق، ط ۱، ۱۴۱۱ ه - ۱۹۹۱ م.

۱۰۱. السیوری، جمال الدین الفاضل المقداد بن عبدالله، کنز العرفان،المکتبه المرتضویه طهران، ط ۴، ۱۳۶۹ش.

۱۰۲. السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن، الإتقان فی علوم القرآن،المکتبه العصریه- بیروت، ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۸م.

۱۰۳. السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن، أسرار ترتیب القرآن، دار الاعتصام - القاهره.

۱۰۴. السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن، تناسق الدرر فی تناسب السور، عالم الکتب - بیروت، ط ۲، ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۷ م .

۱۰۵. السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن، الدرّ المنثورفی التفسیر المأثور، دار الفکر -بیروت، ط ۱، ۱۴۰۳ه - ۱۹۸۳ م.

۱۰۶. السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن، لباب النقول فی أسباب النزول، إحیاء العلوم - بیروت.

۱۰۷. - ، معترک الأقران فی إعجاز القرآن، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۸ م .

۱۰۸. الشافعی، أبو عبدالله محمد بن إدریس، أحکام القرآن (جمعه أبوبکر أحمد بن الحسین البیهقی)، دار القلم - بیروت، ط ۱.

۱۰۹. - ، مسند الامام الشافعی، دار الکتب العلمیه - بیروت، بدون تاریخ.

۱۱۰. - ، الاُم، دار المعرفه - بیروت، بدون تاریخ.

۱۱۱. شبّر، عبد الله، الاُصول الأصلیه والقواعد الشرعیه، مکتبه المفید - قم، ۱۴۰۴ ه.

۱۱۲. الشریف الرضی، أبو الحسن محمد بن الحسین، حقائق التأویل فی متشابه التنزیل، مؤسسه البعثه - طهران، ۱۴۰۶ ه.

۱۱۳. الشریف الرضی، أبو الحسن محمد بن الحسین، تلخیص البیان فی مجازات القرآن، مؤسسه نهج البلاغه، ط ۱، ۱۴۰۷ ه.

۱۱۴. شلتوت، محمود، الإسلام عقیده وشریعه، دار الشروق، ط ۱۷، ۱۴۱۱ ه - ۱۹۹۱ م.

۱۱۵. شهاب الدین، أحمد بن علی، العجاب فی بیان الأسباب، دار ابن الجوزی - السعودیه، ط ۱، ۱۴۱۸ ه - ۱۹۹۷ م.

۱۱۶. الشهید الأول، محمد بن مکی، الدروس الشرعیه فی فقه الإمامیه، مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۱، ۱۴۱۲ ه.

۱۱۷. الشهید الثانی، زین الدین الجبعی، الروضه البهیه فی شرح اللمعه الدمشقیه، مؤسسه الأعلمی - بیروت، بدون تاریخ.

۱۱۸. الشوکانی، محمد بن علی، إرشاد الفحول إلی تحقیق الحق من علم الاُصول، دار الکتب العلمیه، بیروت.

۱۱۹. - ، نیل الأوطار شرح منتقی الأخبار، مکتبه البابی الحلبی - مصر، بدون تاریخ.

۱۲۰. الشیبانی، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، مؤسسه التاریخ العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۱م.

۱۲۱. الشیخ نظام، الفتاوی الهندیه، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۴، ۱۳۱۰ ه.

۱۲۲. الصابونی، محمّد علی، روائع البیان (تفسیر آیات الأحکام).

۱۲۳. الصالح، صبحی، مباحث فی علوم القرآن، دار العلم للملایین - بیروت، ط ۵، ۱۹۶۸ م، افسیت منشورات الشریف الرضی - قم ط ۲، ۱۳۶۸ش .

۱۲۴. الصدر، محمّد باقر، الإسلام یقود الحیاه (المطبوع ضمن المجموعه الکامله للشهید الصدر)، دار التعارف للمطبوعات - بیروت، ۱۴۱۰ ه - ۱۹۹۰ م.

۱۲۵. الصدوق، محمّد بن علی بن بابویه، من لایحضره الفقیه، دار الکتب الاسلامیه - طهران، ۱۴۱۰ ه.

۱۲۶. - ، الأمالی، مؤسسه البعثه - قم، ط ۱، ۱۴۱۷ ه.

۱۲۷. الصنعانی، عبد الرزاق بن همام، المصنّف، بیروت، ۱۳۹۰ ه - ۱۹۷۰ م.

۱۲۸. الطباطبائی، محمّد حسین، المیزان فی تفسیر القرآن، مؤسسه الأعلمی - بیروت، ط ۳، ۱۳۹۳ ه - ۱۹۷۳م.

۱۲۹. الطباطبائی الیزدی، محمد کاظم، العروه الوثقی، مؤسسه الأعلمی للمنشورات - بیروت، ط ۲، ۱۴۰۹ ه - ۱۹۸۸ م.

۱۳۰. الطباطبائی الیزدی النجفی، آقا حسین، تفسیر آیات الأحکام وفق المذهب الجعفری والمذاهب الأربعه، مطبعه النجف - النجف الأشرف، ۱۳۸۵ ه.

۱۳۱. الطبری، أبو جعفر محمد بن جریر، جامع البیان عن تأویل آی القرآن، دار الفکر - بیروت، ۱۴۰۸ه - ۱۹۸۸م.

۱۳۲. الطبرسی، الامام السعید أبو علی الفضل بن الحسن، مجمع البیان فی تفسیر القرآن، دار المعرفه ط ۱، ۱۳۶۵ ه.

۱۳۳. الطبری، عماد الدین بن محمد المعروف بالکیا الهرّاس، أحکام القرآن، دار الجیل - بیروت، ط ۱، ۱۴۲۴ ه - ۲۰۰۴ م.

۱۳۴. الطریحی، فخر الدین، مجمع البحرین، المکتبه المرتضویه - طهران، ط ۲، ۱۳۶۵ ه.ش.

۱۳۵. الطهرانی الحائری، محمد حسین، الفصول الغرویه فی الأُصول الفقهیه،دار إحیاء العلوم الإسلامیه - قم، ط حجریه، ۱۴۰۴ ه - ۱۳۶۳ش .

۱۳۶. الطوسی، محمد بن الحسن، الاستبصار فیما اختلف من الأخبار، دار الکتب الاسلامیه - طهران، ۱۳۹۰ ه.

۱۳۷. - ، الأمالی، مؤسسه البعثه - قم، ط ۱، ۱۴۱۴ ه.

۱۳۸. - ، التبیان فی تفسیر القرآن، دار إحیاء التراث العربی - بیروت.

۱۳۹. - ، تهذیب الأحکام، دار الکتب الاسلامیه - طهران، ۱۳۹۰ ه.

۱۴۰. - ، الخلاف، مؤسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۵، ۱۴۱۸ ه.

۱۴۱. - ، المبسوط فی فقه الإمامیه، المکتبه المرتضویه لإحیاء الآثار الجعفریه - طهران، ۱۴۰۷ ه.

۱۴۲. العاملی، محمد جواد، مفتاح الکرامه فی شرح قواعد العلامه، مؤسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ط ۱، ۱۴۱۹ ه.

۱۴۳. عبده، محمد، شرح نهج البلاغه، مکتب الإعلام الإسلامی - قم، ط ۱، ۱۴۱۱ ه - ۱۳۷۰ م.

۱۴۴. عتریس، محمد، معجم التعبیرات القرآنیه، الدار الثقافیه للنشر - القاهره، ط ۱، ۱۴۱۸ ه - ۱۹۹۸م.

۱۴۵. العسکری، مرتضی، معالم المدرستین، مؤسسه البعثه - طهران، ط ۴، ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۲ م.

۱۴۶. عقیقی بخشایشی، طبقات مفسّری الشیعه (باللغه الفارسیه)، مؤسسه آل البیت(علیهم السلام) لإحیاء التراث - قم، ط ۱، ۱۳۷۱ش.

۱۴۷. العکبری، أبو البقاء عبد الله بن الحسین، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فی جمیع القرآن، مکتبه الصادق - طهران، ط ۲، ۱۳۸۹ ه - ۱۹۶۹ م.

۱۴۸. العکبری، أبو البقاء عبد الله بن الحسین، التبیان فی إعراب القرآن، عیسی البابی الحلبی وشرکاه.

۱۴۹. العلامه الحلّی، الحسن بن یوسف المطهّر، تذکره الفقهاء، مؤسسه آل البیت(علیهم السلام) لإحیاء التراث - قم، ط ۱، ۱۴۱۴ ه.

۱۵۰. - ، مبادئ الوصول إلیعلم الأُصول، دار الأضواء - بیروت، ط ۲، ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۶ م.

۱۵۱. الغزالی، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفی من علم الأُصول، بولاق، ط ۱، ۱۳۲۲ ه ، افسیت منشورات الشریف الرضی، ۱۳۶۴ش.

۱۵۲. فتح الله، أحمد، معجم ألفاظ الفقه الجعفری، مطابع المدخول - الدمام، ط ۱، ۱۴۱۵ه - ۱۹۹۵م.

۱۵۳. الفیروز آبادی، مرتضی، فضائل الخمسه من الصحاح الستّه، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات - بیروت، ط ۴، ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲ م.

۱۵۴. الفیروز آبادی، مجد الدین محمد بن یعقوب، القاموس المحیط، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۱ م.

۱۵۵. الفیومی، أحمد بن محمد بن علی المقری، المصباح المنیر، دار الفکر - بیروت.

۱۵۶. القرضاوی، یوسف، الاجتهاد فی الشریعه الإسلامیه (مع نظرات تحلیلیه فی الاجتهاد المعاصر)، دار القلم - الکویت، ط ۱، ۱۴۱۷ ه - ۱۹۹۶ م .

۱۵۷. القرطبی، محمد بن أحمد، الجامع لأحکام القرآن، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، ط ۲، ۱۳۷۲ ه - ۱۹۵۲ م.

۱۵۸. القزوینی، محمد بن یزید، سنن ابن ماجه، دار الفکر، بدون تاریخ.

۱۵۹. القیسی، مکی بن أبی طالب، مشکل إعراب القرآن، مؤسسه الرساله - بیروت، ط ۲، ۱۴۰۵ ه.

۱۶۰. الکاشانی، علاء الدین، أبو بکر بن سعود، بدائع الصنائع فی ترتیب الشرائع، دار إحیاء التراث العربی و مؤسسه التاریخ العربی - بیروت ط ۱، ۱۴۱۷ ه - ۱۹۹۷ م.

۱۶۱. الکاظمی، أبو عبد الله، شمس الدین محمد المعروف بالفاضل الجواد، مسالک الأفهام إلی آیات الأحکام، طهران المکتبه المرتضویه- طهران، ط ۲، ۱۳۶۵ش.

۱۶۲. الکرکی، علی بن الحسین، المعروف بالمحقّق الکرکی، رسائل الکرکی، منشورات مکتبه آیه الله المرعشی النجفی - قم، ط ۱، ۱۴۰۹ ه.

۱۶۳. الکرمانی، محمد بن حمزه بن نصر، أسرارالتکرار فی القرآن، دار الاعتصام - القاهره، ط ۲، ۱۳۹۶ ه.

۱۶۴. محمد بن حمزه بن نصر، البرهان فی متشابه القرآن، دار صادر - بیروت، ط ۲، ۱۴۱۷ه - ۱۹۹۶ م.

۱۶۵. الکرمی المقدسی، زین الدین مرعی بن یوسف، أقاویل الثقات فی تأویل الأسماء والصفات والآیات المحکمات والمشتبهات، مؤسسه الرساله - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۶ ه - ۱۹۸۵ م .

۱۶۶. الکلینی، محمّد بن یعقوب، الکافی، دار الکتب الاسلامیه - طهران، ط ۳، ۱۳۸۸ ه.

۱۶۷. الکوفی العبسی، عبد الله بن محمّد بن أبی شیبه، المصنّف فی الأحادیث والآثار، بیروت - دار الفکر، ط ۱، ۱۴۰۹ ه - ۱۹۸۹ م.

۱۶۸. اللنکرانی، محمد الفاضل، کتاب الطهاره (تقریر أبحاث الإمام الخمینی)، مؤسسه تنظیم ونشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره) - قم، ط ۱، ۱۴۲۲ ه - ۱۳۸۰ش.

۱۶۹. کولسون، فی تاریخ التشریع الإسلامی، المؤسسه الجامعیه للدراسات والنشر والتوزیع، ط ۱، ۱۴۱۲ ه - ۱۹۹۲ م.

۱۷۰. مؤسسه دائره معارف الفقه الإسلامی طبقاً لمذهب أهل البیت(علیهم السلام)، مجلّه فقه أهل البیت(علیهم السلام).

۱۷۱. مؤسسه دائره معارف الفقه الإسلامی طبقاً لمذهب أهل البیت(علیهم السلام) موسوعه الفقه الإسلامی طبقاً لمذهب أهل البیت(علیهم السلام) ج ۲، قم - ط ۱، ۱۴۲۴ ه - ۲۰۰۳ م، ج ۴، ۱۴۲۶ ه - ۲۰۰۵ م.

۱۷۲. المازندرانی، أبو جعفر محمد بن علی بن شهر آشوب، متشابه القرآن ومختلفه، منشورات بیدار - قم، ط ۳، ۱۴۱۰ ه.

۱۷۳. المتقی الهندی، علاء الدین علی بن حسام الدین، کنز العمّال فی سنن الأقوال والأفعال، مؤسسه الرساله - بیروت، ۱۴۰۹ ه - ۱۹۸۹ م.

۱۷۴. المجلسی، محمّد باقر، بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمّه الأطهار، مؤسسه الوفاء - بیروت، ط ۳، ۱۴۰۲ ه - ۱۹۸۲م.

۱۷۵. المحقق الحلّی، نجم الدین، أبو القاسم جعفر بن الحسن، المعتبر فی شرح المختصر، مؤسسه سید الشهداء - قم، ۱۳۶۴ش.

۱۷۶. - ، شرائع الاسلام فی مسائل الحلال والحرام، النجف الأشرف، ط ۱، ۱۳۸۹ه - ۱۹۶۹ م.

۱۷۷. المحقّق الطهرانی، أغا بزرگ الطهرانی، الذریعه إلیتصانیف الشیعه، دار الأضواء، بیروت، ط ۳، ۱۴۰۳ ه - ۱۹۸۳م.

۱۷۸. المرتضی، الإمام أحمد بن عبدالله الجندارى، شرح الأزهار، مکتبه غمضان - صغاء، بدون تاریخ.

۱۷۹. المرتضی، علم الهدی علی بن الحسین، الانتصار، مؤسسه النشر الإسلامی التابعه لجماعه المدرّسین - قم، ۱۴۱۵ ه.

۱۸۰. المرتضی، علم الهدی علی بن الحسین، الناصریات، رابطه التقانه والعلاقات الأسلامیه - ایران، ۱۴۱۷ه - ۱۹۹۷م.

۱۸۱. المعجم الوسیط، دار الفکر، بدون تاریخ.

۱۸۲. معرفه، محمد هادی، التفسیر والمفسّرون فی توبه القشیب، الجامعه الرضویه - إیران، ط ۱، ۱۴۱۹ه -۱۳۷۷ ه .ش.

۱۸۳. معرفه، محمد هادی، التمهید فی علوم القرآن، مطبعه مهر - قم، ۱۳۹۶ ه.

۱۸۴. المقدسی، ابن قدامه موفّق الدین عبد الله بن أحمد، المغنی، دار الفکر، ط ۱، ۱۴۰۴ه - ۱۹۸۴م.

۱۸۵. المقری، هبه الله بن سلامه بن نصر، الناسخ والمنسوخ، المکتب الإسلامی - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۴ ه.

۱۸۶. المنادی، أحمد بن جعفر بن أبی داود، متشابه القرآن العظیم، ۱۴۱۴ ه - ۱۹۹۳ م .

۱۸۷. المنجد فی اللغه، دار الشرق - بیروت، ط ۳۵، ۱۹۹۶ م.

۱۸۸. المنهاجی الاسیوطی، محمد بن أحمد، جواهر العقود ومعین القضاه والموقّعین والشهود، دار الکتب العلمیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۱۷ ه - ۱۹۹۶ م.

۱۸۹. الموسوی البجنوردی، کاظم، دائره المعارف الإسلامیه الکبری، طهران، ۱۳۷۰ش - ۱۹۹۱م.

۱۹۰. النجفی، محمّد حسن، جواهر الکلام فی شرح شرائع الاسلام، مؤسسه التاریخ العربی - بیروت، ط ۷، بدون تاریخ.

۱۹۱. النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعیل، إعراب القرآن، عالم الکتب، ط ۲، ۱۴۰۵ ه - ۱۹۸۵م.

۱۹۲. النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعیل، الناسخ والمنسوخ، مؤسسه الکتب الثقافیه - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۹ ه - ۱۹۸۹ م.

۱۹۳. النراقی، المولی أحمد بن محمد مهدی، مستند الشیعه فی أحکام الشریعه، مؤسسه آل البیت(علیهم السلام) لإحیاء التراث - قم، ط ۱، ۱۴۱۵ ه.

۱۹۴. النسائی، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعیب بن علی بن بحر، سنن النسائی، دار إحیاء التراث العربی - بیروت، بدون تاریخ.

۱۹۵. النورسی، بدیع الزمان سعید، إشارات الإعجاز فی مظانّ الإیجاز، دار الأنبار - بغداد، ط ۱، ۱۴۰۹ ه - ۱۹۸۹م.

۱۹۶. النوری الطبرسی، میرزا حسین، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، مؤسسه آل البیت(علیهم السلام) لإحیاء التراث، قم - ط ۱، ۱۴۰۷ ه.

۱۹۷. النووی، أبو زکریا، محیی الدین بن شرف، تحریر التنبیه، دار الفکر المعاصر - بیروت و دار الفکر - دمشق، ط ۱۴۱۰ ۱ ه - ۱۹۹۰ م.

۱۹۸. - ، المجموع، دار الفکر، بدون تاریخ.

۱۹۹. النیشابوری، أبوالحسین مسلم بن الحجاج بن مسلم القشیری، الجامع الصمیم المعروف بصحیح مسلم، مؤسسه عزّالدین - بیروت، ط ۱، ۱۴۰۷ه .

۲۰۰. الهیثمی، علی بن أبی بکر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفکر - بیروت، ۱۴۰۸ ه - ۱۹۸۸م.

۲۰۱. الواحدی النیسابوری، علی بن أحمد، أسباب النزول، دار الکتب العلمیه - بیروت، افسیت منشورات الشریف الرضی - قم، ۱۳۶۲ش.

۲۰۲. وزاره الأوقاف والشؤون الاسلامیه، الموسوعه الفقهیه (الکویتیه)، بدون تاریخ.

۲۰۳. تمام موارد مندرج در ذیل در تمام کتاب جست وجو شوند.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ( (sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹